النّوع وعلم اجتماع العمل والمؤسّسة

25 شارع رمسيس – الكوربة – مصر الجديدة

القاهــرة – جمهوريـة مصـر العربيـة

تليفون: 3101 2418 - 3301 2418 (202+)

فاكس: 3110 2418 (202+)

البريد الإلكتروني: info@arabwomenorg.net

الموقع الإلكتروني: www.arabwomenorg.org

طبع بجمهوريـة مصـر العربيـة، الطبعة الأولى 2011

التنسيق وفصل الألوان والطباعة: Right Way Adv.

رقم الإيداع: 2011/16512

فهرس المحتويات

قائمة الأطر

قائمة الجداول

تقديم

ذاع الحديث في العقدين الأخيرين من القرن العشرين عن المؤسسة الاقتصادية، لاسيما في أوساط المختصين ورجال الاقتصاد والسياسة، كما شاع الحديث عن أهمية تطوير التعامل العلمي والميداني معها بهدف المساعدة في التخفيف من أثر التداعيات الاقتصاديّة للعولمة وتذبذب أسواقها، والحدّ من آثارها الاجتماعية المختلفة. وقد طُرحت مسائل إعادة هيكلة المؤسسة بهدف إشراكها في مسئولية تضميد ما تخلّفه العولمة من جراح متفاوتة الحدّة والخطورة بين البلدان والاقتصاديات والشرائح الاجتماعية. وقد حُمّلت المؤسسة وفقًا لذلك مسئولية اجتماعية أضيفت إلى مسئولياتها الاقتصادية، فإلى جانب حفزها على تحسين جودة الإنتاج وتكثيفه وتحقيق التراكم، أُوكلت إليها مهامّ تحقيق الأمن الاجتماعي، ومكافحة الفقر، وامتصاص البطالة، وتخفيف الضغط على القطاعين العام والحكومي عبر التشجيع على إحداث المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

وقد ذاع في نفس الفترة استخدام مفهوم النوع الاجتماعي كذلك، منبّها إلى أهمية إعادة النظر الفكري والميداني في طبيعة الروابط القائمة بين الجنسين وتفكيكها بغرض البحث عن مساحات التداخل والخلط الحاصلة فيها بين الطبيعي والثقافي،أي بين البيولوجي الفطري وبين الاجتماعي المكتسب. وحمل المفهوم معه على نطاق كوني جدلًا واسعًا ونقاشًا مهمًّا بين المختصين والأكاديميين والمفكرين.

ويُعد هذا الكتاب محاولة نظر سوسيولوچيّة للجمع بين المجالين والمفهومين تطمح إلى تناول عالمي العمل والمؤسسة وتغيّراتهما الهيكليّة الراهنة في ظلّ سياق العولمة من زاوية منظور النوع الاجتماعي. وتأتي هذه المحاولة في إطار جهود التأسيس لتناول فكري عربي مختلف يبتعد عن التعامل الشمولي مع الظواهر الاجتماعية بوصفها ظواهر محايدة للجنسين ومترفّعة عن طبائع الروابط القائمة بينهما، نحو التأكيد على تأصيل تلك الطبائع والروابط في صلب دراسة الظواهر والمنظومات الاجتماعية مهما كانت ماهيتها ومهما كان حجمها.

والكتاب ليس كتابًا عن النوع الاجتماعي، كما أنه ليس كتابًا عن علم اجتماع العمل والمؤسسة، ولكنه كتاب يجتهد في إبراز ما يمكن أن يثمره الجمع بين التخصصين والمفاهيم المتصلة بهما من إخصاب فكري ومن تطوير لمسالك تفاعلهما السوسيولوجي مع الواقع المعيش للفاعل الاجتماعي

رجلًا كان أو امرأة. إنه تناول لخطوط التماس الكامنة بين التخصّصين واستكشاف لمساحات التداخل والترابط القائمة بينهما بكل ما يعنيه ذلك من مجازفة ومسئولية في إرضاء توقعات أهل التخصص على طرفي خطوط التماس.

وهو فسحة لإثارة باب النقاش ولتوطيد دعائمه حول مقاربات وزاويا نظر لم يعد بإمكان ساحة العلوم الإنسانية والاجتماعية العربيّة اليوم تجاهلها، كما لم يعد بإمكان مقررات جامعاتنا العربية التغافل عن تدريسها وتغذية معارف طلاب – اؤتُمِنّا على شرف تعليمهم – بها، وإكسابهم إيّاها. ومهما تكون مجريات ذلك النقاش، ومهما ستكون نتائجه فمما لا شكّ فيه أنه سيكون مفيدًا لنا كمختصين وباحثين وأكاديميين، ومجديًا لبعض أصحاب الشأن من هياكل ومنظمات معنية بالشأن المجتمعيّ العام.

يسعى محتوى هذا الكتاب من خلال الفصلين الأوّل والثاني إلى استعراض أهمّ المرتكزات النظريّة والأسس العلميّة لحقول سوسيولوجيا العمل والتنظيم والمؤسسة. في حين يُخصّص الفصل الثالث لاستعراض أبرز المفاهيم والمقولات النظرية، ومراحل المخاض الفكري لمقاربات النوع الاجتماعي، وبعض المواقف العربيّة من المفهوم داخل الساحة الأكاديمية وخارجها. وقد رأينا في تلك الفصول الثلاثة محطّة إلزامية لطرح أدقّ لموضوع الكتاب، وتمهيدًا ضروريًّا لتناول إشكالياته وتحقيق أهدافه الرّامية لاستكشاف مناٍطق التماسّ، وإبراز زوايا التداخل الكامنة بين تخصصات سوسيولوچيا العمل والتنظيم والمؤسسة وبين مقاربات النوع الاجتماعي منظورًا إليها كعدسة تحليل وأداة طرح سوسيولوجي مختلف لتلك التخصصات.

وتأسيسًا على ذلك المدخل النظري والمفاهيمي يطرح الفصل الرابع – من خلال مثال سوسيولوچيا العمل والمؤسسة – بعض سبل تطوير العلوم الإنسانية والاجتماعية لمعرفة غير محايدة ومراعية لعلاقات النوع ولأبعادها الاجتماعية والثقافية المختلفة، ولإمكانيات التأسيس لسوسيولوچيا عمل ومؤسسة حسّاسة للنوع الاجتماعي، قادرة على تسليط مجهر النوع على مقاربة سائر ظواهر العمل والمؤسّسة.

وفي اتجاه تطوير ذلك التمشّي واختباره في مجال تناول ظواهر العمل والمؤسسة، اجتهد الفصل الخامس في طرح بعض الأسئلة حول مكامن العلاقة الجامعة بين ثالوث العمل والنوع الاجتماعي والعولمة بتناولها في إطار خصوصيّة السياق الاقتصادي والاجتماعي العربي.

ويندرج الفصل السادس في نفس الاتجاه؛ حيث يحاول طرح إشكالية بعث المؤسسة وإدارة المشروعات الاقتصادية، مع التركيز على مثال المرأة العربية صاحبة المؤسسة، ومحاولة إبراز بعض حيثيات علاقات النوع الاجتماعي وكوامنها في مشهد إسهام المرأة العربيّة في الحياة الاقتصاديّة.

ونأمل في أن يزوّد هذا الكتاب - رغم قصوره عن تحليل بعض الجوانب - جمهوره المستهدف بصورة أوضح عن مسائل النوع الاجتماعي وعلاقتها بمجالات العمل والمؤسسة في المنطقة العربيّة، وأن يدفع باتجاه تكثيف المبادرات وتنويعها في مجال مازالت مكتبتنا تصبو فيه للمزيد من جهود الباحثين والدارسين والجامعيين.

بقي لنا من مستهلّ هذا الكتاب أن نشكر منظمة المرأة العربية التي انطلقت من رحابها فكرة هذا الكتاب الذي يأتي في إطار أحد أهمّ مشروعاتها البحثيّة الرامية إلى تضمين بُعد النوع الاجتماعي في المقررات الجامعيّة، وذلك في إطار سعيها الدءوب إلى الدفع قدمًا بمسارات تشجيع البحث وإنتاج المعرفة؛ إيمانًا منها بأن التغيير الفعلي للأوضاع يظلّ على صلة وثيقة بالرهانات المعرفية والعلميّة.

ويتوجّه امتناننا الكبير بشكل خاص إلى شخص مديرتها العامة الأستاذة الدكتورة ودودة بدران لكلّ ما قدمته لصاحبة الكتاب من تشجيع واحتضان ونصح؛ مما كان له أبلغ الأثر في الدفع بوتيرة إنتاج هذا الكتاب. كما لا يفوتنا كذلك التوجه بجزيل الشكر للأستاذة الدكتورة عُلا أبو زيد مديرة إدارة التخطيط والبرامج بالمنظمة لما قدمته لنا من عون في صوغ مشروع الكتاب وبلورة موضوعه.

ونظرًا لأن أهم أجزاء هذا الكتاب يرتبط في وجدان صاحبته بفترة إقامة مطوّلة في أرض الكنانة وقاهرة المعزّ؛ فإنّ واجب الاعتراف بالجميل يملي عليها التوجّه بأجمل عبارات الاحترام والتقدير لكلّ أولئك الذين يضيق المجال عن ذكرهم ممن عرفت وصادقت وأحبّت، وكانوا لها بعد الله الصاحب في السفر.

المؤلفة

الفصل الأول

علم اجتماع العمل: النشأة والتطور الفكري

يمثّل هذا الفصل محاولة تفكيك أولي لبعض عناصر الإشكالية الأساسيّة المطروحة ضمن هذا الكتاب، والهادفة إلى تقديم علم اجتماع للعمل والمؤسسة من منظور مقاربة النوع الاجتماعي. وهو في بعض زواياه محاولة لرصد التطوّر الفكري والتاريخي المفضي إلى ولادة تخصّص علم اجتماع العمل.

ويهدف هذا الفصل المدخل إلى تقديم رؤية متكاملة حول تطور مقاربات وسوسيولوچيا العمل وما أفرزته من أطروحات مهمّة ساعدت -في سياقات تاريخية معينة ارتبطت بأوج التصنيع الغربي- على فهم ظاهرة العمل وآليات اشتغالها وانعكاساتها المختلفة على حياة الأفراد والمجتمعات. وهو يطمح كذلك إلى إبراز ما لم تتمكن مقاربات العمل إلى حدود نهاية الثلث الأخير من القرن العشرين من الانتباه له، ومن ذلك أهمية العلاقات الكامنة بين ظواهر العمل، ومسائل الروابط بين الجنسين، وقضايا النوع الاجتماعي.

أولاً: العمل وعلم اجتماع العمل، محاولة التعريف:

1- مفهوم العمل :

إن العمل ظاهرة إنسانية واجتماعية شاملة -على حدّ عبارة عالم الاجتماع والأنثربولوجيا مارسال موس Marcel Mauss (1872م-1950م)- ذات أبعاد متعدّدة، منها البيولوجي المتمثّل فيما يبذله الإنسان من طاقة جسدية عند ممارسته للعمل، ومنها النفسيّ ذو الصلة الوثيقة بشخصية العامل ومختلف انفعالاته الكامنة وتفاعلها مع مكان عمله ومحيطه، ومنها الاجتماعي ذو الصلة بشبكة العلاقات الاجتماعية التي تنسج بين الأفراد الموجودين داخل مجالات العمل.

ويمثّل العمل قاسمًا مشتركًا بين جميع البشر؛ فهو بمثابة عملية ديناميكيّة تنجز بين الإنسان والطبيعة يتمّ تحقيقها عبر استخدام التقنية، وهو يمثل بذلك جملة من الأنشطة ذات الأهداف الإجرائية ينفّذها الإنسان على المادة بواسطة عقله ويديه وعبر استخدام الآلة، وتسهم تلك المجموعة من الأنشطة المنفّذة بدورها في تطوير أوضاع الإنسان[1].

ويمكن اعتبار العمل بمختلف أصنافه - سواء تلك التي تنجز مقابل أجر أو بدون أجر- مجموعة مهامّ يتطلّب تنفيذها بذل جهد فكريّ ونفسيّ وعضليّ، بغرض إنتاج سلع أو خدمات معيّنة لتلبية

(1) George Friedmann, Pierre Naville, *Traité de sociologie de travail*, Armand Colin, Tome1, Paris 1961 p3.

جملة من الاحتياجات البشرية. وبهذا المعنى يتجاوز مفهوم العمل المعنى الضيّق للمهنة أو الوظيفة التي تقترن بأجر يُدفع مقابل العمل والجهد المبذول، لينسحب على بعض صنوف النشاط البشريّ غير المأجور، والمتمثل في الأعمال التي يقوم بها الرجال والنساء دون أجر، مثل الأعمال المنزلية، وممارسة النشاط الزراعي العائلي، والعمل الحرفي واليدوي وغير ذلك. وتمثل تلك الأنشطة محاور مهمّة في حياة الأسرة واقتصادها. هذا وبإمكان مفهوم العمل أن يمتدّ ليشمل كلّ ظواهر العمل التطوّعي والخيري التي يمارسها الرّجال والنّساء في مجالات مختلفة من الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة، دون انتظار مقابل ماديّ أو أجر معيّن، ولكن يتمّ ذلك إشباعًا لحاجات نفسيّة ومعنويّة تختلف من مجال نشاط إلى آخر.

ويمكن القول عمومًا إن منطلقات تعريف ظاهرة العمل قد تتعدّد وتتنوّع؛ حيث يمكن اعتبار العمل بمثابة المهنة أو الحرفة بما أنّه يمثّل نشاطًا مهنيًّا يتلقى من أجله الفرد تكوينًا ويكتسب مهارات وخبرة ودراية ترتبط عادة بتجربة وممارسة طويلتين. كما يمكن اعتباره كذلك مهارة بما أنّه يتطلب معارف وقدرات معينة يتم انتقاء الفرد تبعًا لاكتسابه إيَّاها وتمكّنه منها. كما يمكن أيضًا اعتبار العمل ممارسة نشاط بما أنّه يمثل جملة من المهامّ المتناسقة التي يقوم بها الفرد ويستمد منها معاني وجوده ومصادر رزقه. كما يمكن اعتباره وظيفة بما أنّ العمل قد يتمثل في جملة من المهامّ التي تُوكل لفرد ما مقابل أجر معين.

ولكن رغم كل ذلك يبقى أهم ما يستحق التأكيد عليه في تعريف العمل هو اعتباره بدرجة أولى جهدًا يتم بذله في إطار ممارسة نشاط معين، ولا يمكن التغاضي تبعًا لذلك عن ضرورة رصد الهدف الذي يُبذل ذلك النشاط والجهد من أجله، ماديًّا كان ذلك الهدف أو غير ماديٍّ.

2- مراحل تطوّر ظاهرة العمل :

تجمع أغلب الدِّراسات المتناولة لظاهرة العمل على أن تطوّر الظاهرة تاريخيًّا قد مرّ عبر ثلاث محطات رئيسة تمّ خلال كل مرحلة منها تطور العمل ووسائله بصيغ مختلفة، وتغيرت ضمن كل مرحلة علاقة الإنسان بالعمل وبالآلة.

- **ظاهرة العمل وحقبة التطور الأولى:**

انطلقت هذه الظاهرة مع بداية العهود الأولى للصناعة، وتركّزت خطواتها مع تدشين الإنسانية

لاستخدام الآلة التي كانت متغيّرًا جديدًا فرض نفسه ضمن علاقة الإنسان الحرفيّ بالمادة التي يحوّلها ويصنعها، واصطُلح على تسمية أولى آلات عهد الصناعة "بالآلة – الأداة"[2]؛ حيث كانت الأدوات تضبط في الآلة حسب كلّ مرحلة من مراحل عملية الإنتاج، ليتمّ تغيير الأداة المناسبة في كل مرحلة من مراحل التصنيع. وكانت عملية تغيير الأداة من مرحلة إلى أخرى بمثابة واقع فرضته قلّة الآلات المبتكرة إلى حدّ تلك اللحظة التاريخية، وعدم وفرة مصادر الطاقة. فكان الإنتاج تبعًا لذلك محدودًا ويتم بمعدل القطعة الواحدة في كل مرحلة من مراحل العمليّة الإنتاجيّة.

وقد ارتبطت بدايات استخدام الآلة بنظام "ورشات العمل" الذي عرف في البداية في بريطانيا. وكانت تلك الورشات بمثابة مؤسّسات صناعيّة محدودة الحجم والأهميّة وقليلة المكننة، وتعتمد على مجموعة من الآلات البسيطة المجمّعة في مكان واحد يهتم بها عدد قليل من المشرفين وعمّال الصيانة[3]. وكانت مختلف آلات الورشات في البداية من نفس النوع، وتؤدي مهمّة واحدة أو مجموعة من المهامّ البسيطة والمتكرّرة.

أمّا عمّال هذه المرحلة فكان أغلبهم من النّساء والأطفال، بينما كان الرجال يضطلعون في الغالب بمهامّ المراقبة والصيانة. وكان عامل هذه الحقبة سيّد آلته، يتدرب على استخدامها في مكان الإنتاج ذاته عبر الخبرة والممارسة المباشرة للعمل، وكان بدوره يقوم بتحفيظ الصنعة لغيره. واتسم مجال العمل بوجود فريق عمل تهيكله تركيبة هرميّة تتوزع ضمنها المراتب وفقًا لمستويات المعرفة المبنيّة على درجة الخبرة. وامتاز مناخ العمل بقدر كبير من الاستقلالية والمسئولية الفعليّة المرتبطة بقدر ما يكتسبه العامل من خبرته التقنيّة في التعامل مع الآلة من سيادة وسيطرة مطلقة على عملية الإنتاج بمختلف مراحلها.

- **حقبة التطور الثانية:**

إنها حقبة التحوّل نحو الإنتاج الكمّي الكبير، وهي مرحلة ابتعدت فيها ظاهرة العمل عن الانحصار في حدود المكان الضيّق والآلة الواحدة – اللذين كانت تتم ضمنهما عمليّة الإنتاج في الحقبة الأولى– لتشهد مرحلة من تفتت العمل وامتداده على مراحل وأماكن متباعدة. وحلت سلسلة الآلات المتعددة والمتخصصة في كلّ مرحلة من مراحل عملية الإنتاج محل "الآلة – الأداة". تغيرت تبعًا لذلك طبيعة

(2) Philippe Bernoux, *La sociologie des organisations*, Editions du Seuil, quatrième édition, Paris 1985, p50-51.

(3) Mary Jo Hatch, *Théorie des organisations*, De Boeck Université, Paris/Bruxelles, 2000, p.37.

عامل هذه الحقبة ونوعيتة، لتنحصر مهامه في تلبية رغبة الآلة بوضع قطعة أو سحب أخرى، ولم تعد خبرته السابقة وسيطرته المباشرة على آلته ضروريّة لممارسة عمله وإتقانه؛ ففقد بذلك كل ما كان يكتسبه من استقلالية في المرحلة الأولى؛ ليندرج ضمن مسار من الخضوع لمصالح مختصّة تهتمّ بشأن عملية الإنتاج بمختلف تفاصيلها بشكل مباشر ومنفصل عن العامل. وقد عمّ هذا النوع من العامل سريعًا(4) ليصبح قاعدة العمل وركيزته في مرحلة تاريخية امتازت بظهور المصانع الكبرى وانتشارها.

ويرى توم بيرنس Tom Burns أن هذه الحقبة الثانية من التطور الصناعي انطلقت منذ عام 1850م في اتصال بانتشار التصنيع في معامل خياطة الملابس والصناعات الغذائية والهندسة والكيمياء(5)، وهي جملة تلك الصناعات التي ارتبطت بصيرورة إنتاج معقّدة. وقد افترض ذلك التعقيد والتطوّر التقنيّ لعمليّة الإنتاج تطوّرًا موازيًا في أنساق التنظيم الاجتماعي والإداري التابع له، وخاصة فيما يتعلق بمسألة الرقابة والتخصص والروتين. وقد برز حجم هذا التطوّر البيروقراطي الموازي للتطوّر التقني أساسًا في نموّ عدد المسيّرين والإداريين وتنوع المختصين في مجال العمل. كما ترافق كلّ ذلك مع تطور وسائل النقل والاتصال. وجلب هذا التطور خلال هذه الحقبة اهتمام بعض المفكرين وعلماء الاجتماع من أمثال "ماكس فبير" Max Weber الذي اعتبر أن جملة تلك التحولات قد أدت إلى بروز طبقة وسطى من المسيّرين وعمّال المكاتب والعمّال المختصّين(6) المنضوين ضمن تنظيمات عمل كبرى تمتاز بسلّمها التراتبي أو الهرمي.

• حقبة التطوّر الثالثة:

امتازت هذه الحقبة بمسار من التجميع شمل جملة العمليّات المجزأة خلال الحقبة الثانية من حقب التصنيع، وهيمن فيها استعمال آلة مركزية تتولى إنجاز مختلف مهامّ الآلات المتخصّصة خلال الحقبة الثانية. وسمّيت بآلة التحويل بما أنها اضطلعت بمهامّ تحويل القطع من آلة إلى أخرى، وكانت كلّ واحدة من تلك الآلات تشتغل بشكل آلي كلّما مرّت القطع من أمامها. وقد نجم عن امتداد دوائر الآلة ومهامها تناقصًا كبيرًا في عدد من كانوا يسمّون في الحقبة الثانية "بالعمّال المتخصّصين"، واتجه

(4) يذكر فليب برنو Philippe Bernoux أن نسبة من كانوا يسمّون بالعمال المختصين بمصانع سيارات رينو الفرنسيّة قد ارتفعت من (4%) عام 1906م إلى (54%) عام 1925م، وتواصلت في الارتفاع إلى أن بلغت (75%) من بقية الأصناف المهنية الأخرى خلال السبعينات من القرن العشرين. انظر المرجع السابق ص51.

(5) Mary Jo Hatch, *Théorie des organisations*, op.cit, p.35.

(6) انظر نفس المرجع، ص 40.

من بقي منهم بالمصانع الآلية نحو مهامّ مراقبة الآلات ومتابعة سيرها، وتكثّف مقابل ذلك ظهور "عمّال الصيانة" ذوي التخصّص العالي والدقيق في مجال محدّد من مجالات الإنتاج والعمل. وقد ترافق انتشار هذه الفئة مع انتشار حجم الأجهزة المتخصّصة وعددها في كلّ مرحلة من مراحل الإنتاج، وتطوّرت معها إجراءات الصيانة ومراقبة العطب والتدخل عند حدوثه وقبل حدوثه، لاسيما مع انتشار مجامع الآلات الضخمة وباهظة الثمن المرتبطة بمراحل متشابكة ومعقّدة من عملية الإنتاج؛ وقد أفضى ذلك إلى تغيّر أسلوب المراقبة التقليدي ليتطلب كفاءات جديدة وتقنيات متجدّدة وعالية تحاول مواكبة ما يستجدّ من تطورات تقنية وتكنولوجية في مجال التخصص.

وتعد هذه المرحلة من التطوّر الصناعي مرحلة اختلّ فيها التوازن بين العرض والطلب، وتجاوز فيها الإنتاج طلبات الاستهلاك العائلي؛ مما اضطرّ المؤسسة الرأسمالية إلى إثارة انتباه المستهلك وتحريك رغباته في اتجاه ما يتمّ إنتاجه؛ فظهر الإعلان، ومسائل تطوير المنتج وتجديده، وإجراء البحوث والدراسات حول رغبات المستهلكين وتطلعاتهم وتوجهات السوق. كما برزت ضرورة توسيع دائرة المؤسسات على نطاق عالمي واكتساح الأسواق الجديدة. وقد فرض معطى الامتداد العالمي على المؤسسات مرونة أكبر وتوجهًا أكبر نحو اعتبار المستهلك، كما فرض عليها مستوى أكبر من النشاط والحركة وتوخي التجديد التكنولوجي. وقد أدى كلّ هذا إلى سعي أكبر لإدراج مختلف الأعضاء والعاملين بالمؤسسة في مسار تحقيق تفوقها الاقتصادي الذي أصبح مسئولية الجميع من عمّال ومسيرين وإداريين وأصحاب رأس المال. توافق إذن هذه المرحلة ما يسمّى بمرحلة "ما بعد الصناعية"، وهي تلك الحقبة التي اختلفت فيها طبيعة المؤسّسات والعمل عن المرحلة الصناعية، فإذا كانت المؤسسات في المرحلة الصناعية تنطلق من مراقبة العمل في عملية إنتاج السلع، فإن مؤسسة عصر "ما بعد الصناعة" تمتاز بتهيكلها حول عملية إنتاج المعارف واستخدام المعلومة ومناهج الحصول عليها ومعالجتها وتوزيعها؛ وهو ما جعل المؤسسة تشهد تحوّلات جذرية بفضل الكمبيوتر والثورة المعلوماتية.

ويمكن القول عمومًا إن ظاهرة العمل قد شهدت على مدى تطوّر التاريخ البشري جملة من التحولات الهيكلية من فترة زمنية إلى أخرى، لعل أهمّها تجسد تحوّل الاقتصاد البشري من الارتكاز على العمل الزراعي وتربية الماشية في اقتصاد المجتمعات التقليدية إلى العمل الصناعي الذي أضحى قوام اقتصاد المجتمعات الحديثة، حيث أصبح النشاط الزراعي ضمنها نشاطًا مصنّعًا في أغلب الحالات. وقد عرفت الصناعة بدورها تحولات وتغيرات كبيرة، لاسيما في العقود الأخيرة، حيث تغيرت طبيعة

العمل الصناعي بتغيّر نمط الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الحديثة. وقد أحدث التقدّم التقني للقرن العشرين تحوّلًا جذريًّا في الاقتصاد العالمي وفي طبيعة العمل والأنواع الممارسة منه. وبينما كان سوق العمل في مطلع القرن يعتمد على التصنيع القائم على جيوش العمال ذوي "الياقات الزرقاء"، فإن الاتجاهات المهنية على إثر ذلك نزعت نحو التركز حول قطاع الخدمات وعمل "أصحاب الياقات البيضاء"[7]. وكان أكثر من ثلاثة أرباع اليد العاملة في المجتمعات الغربية مع مطلع القرن العشرين تمارس عملًا يدويًا، وكان (28%) منها من العمّال المتخصّصين، و(35%) منها من العاملين شبه المختصين، وحوالي (10%) من غير المختصين، وكانت نسب الموظفين والإداريين والمهنيين من بين هؤلاء قليلة جدّا[8]. ومع أواسط القرن تناقصت أعداد العمّال اليدويين بشكل كبير في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة العاملين الناشطين في الأعمال غير اليدوية.

ونخلص مما تقدّم إلى القول بأنّه – رغم ما شهده العمل كظاهرة إنسانية من تطوّر وتحوّل في بعض مظاهره، أو ربّما في أغلبها، في زمننا الحالي؛ مما أفضى إلى تنوّع أشكاله وتعدّد مضامينه وأساليب ممارسته – يبقى من المفيد التأكيد على أن محاولة تعريف العمل وضبطه تظلّ محاولة لا يمكن لها أن تستثني أيّ شكل من أشكال العمل، مهما بدت تلك الأشكال "تقليدية" أو غير متأقلمة مع ما استجدّ من تطوّر تقنيّ وتكنولوجيّ غيّر من طبيعة العمل وأوجه ممارسته، ومهما انسحب على بعض ظواهره من مستجدات كانت غير مألوفة إلى وقت قريب، كالعمل عن بعد وغيرها من الأشكال الأخرى المنبثقة عن عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ويبقى من المهم التشديد على انسحاب المفهوم العلمي للعمل على مختلف مظاهره السابقة والمستحدثة، وكلّ أصنافه يدوية كانت أو فكرية، معلنة أو خفية، رسميّة أو هامشيّة، مدفوعة الأجر أو تطوعيّة، كاملة أو جزئيّة، متمركزة في المكان أو افتراضية.

(7) ارتبط شيوع مصطلحات أصحاب "الياقات البيضاء" و"الياقات الزرقاء" تاريخيًّا بتمدّد مجال العمل بأوروبا من المصنع نحو الإدارة المعنيّة بمتابعة شئون العمل داخل المصنع. وقد أفضى ذلك إلى تطوّر نطاق العمل في فترات أوج الصناعة الغربية بجهازين متكاملين، أحدهما متمركز في عمق المصنع حيث الآلات والتنفيذ المباشر للعمليات الإنتاجية، والآخر خارج المصنع يشرف على تيسير تلك العملية من حيث مراقبة أداء العمال واستخلاص أجورهم وتوفير المواد الأولية وتسويق المنتج إلخ. وارتبط مصطلح أصحاب "الياقات الزرقاء" بجيوش العمال التنفيذيين الذين يتولون العمل بالساعد داخل المصنع، ويرتبط النعت بالمنديل الأزرق الذي كان عمّال الورشات يرتدونه عند أدائهم لمهامهم الشاقة. أمّا عبارة أصحاب الياقات البيضاء فقد ارتبطت بالمشرفين على المصانع، والذين يتولون متابعة عملية الإنتاج من مكاتبهم البعيدة عن الصخب. وقد أصحبت الدلالة السوسيلوجية لهذه المصطلحات تتصل بالفوارق الطبقية المنبثقة في أوروبا بين البروليتاريا الكادحة محدودة الأجر والقابعة في أسفل الهرم الاجتماعي وبين الطبقات المرفهة ذات الأجور العالية والمستقرة وظروف العمل الملائمة.

(8) أنطوني غدينز، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى 2005م، ص 438.

3- علم اجتماع العمل والتخصّصات القريبة منه:

يُعرّف علم اجتماع العمل عادة بأنّه ذلك التخصص الذي يتناول دراسة الظواهر الاجتماعية التي تنشأ داخل مجالات العمل في محاولة للبحث لها عن تفسير ضمن الواقع الاجتماعي المفرز لها. ويعرّفه "بيار نافيل" و"جورج فريدمان" بأنه "العمل متدارسا من طرف علم الاجتماع". وقد اعتبراه دراسة للمجموعات الإنسانية مختلفة الحجم والوظيفة التي تنشأ خلال ممارسة العمل، ودراسة ردود الفعل التي تحدثها على أساس أن أنشطة العمل وعلاقاتها الخارجية والداخلية فيما بين الأفراد الذين يكونونها تتعدل بشكل دائم تحت تأثير التقدم التقني المطرد[9].

انطلاقًا من هذا التعريف لعلم اجتماع العمل، والذي يمثّل واحدًا من مجموعة مهمّة من التعريفات التي اجتهد أصحابها في حصر نطاق المشمولات المعرفيّة لهذا التخصص، يمكن القول إن كلّ محاولة لضبط حدوده قد تبقى نسبيّة نظرًا لجملة من الاعتبارات من أهمّها ما يلي:

- إن مجرّد القول بأن علم اجتماع العمل يمثل ذلك التخصّص الذي يدرس العمل والعلاقات الاجتماعية المنبثقة منه يدفعنا نحو متاهة يصعب على الدارس معرفة مكنوناتها؛ نظرًا لامتداد دوائر العمل وتعقّد ظواهره وأصنافه، ونظرًا لما يطرأ عليها من تغيّر وتجدد مستمرين تحت تأثير التطور التقني والتكنولوجي لعصرنا؛ ممّا عدّد بشكل غير مسبوق صيغ العمل والأوضاع الاجتماعية المرتبطة، ومدّ مفهوم العمل نحو ممارسات لم يكن بالإمكان- لولا التقدم التكنولوجي- جواز اعتبارها عملًا. وهو ما ألمح إليه تعريف "بيار نافيل" و"جورج فريدمان" بإشارتهما إلى ما يمكن أن يطرأ على العمل وعلى مجموعاته الإنسانية من تعدّل دائم تحت تأثير التقدم التقني.

- لقد رافقت التطورات المطّردة لأشكال العمل وصيغه منذ العهود الأولى للصناعة إلى يومنا هذا مسارًا من التطور الفكري لكمٍّ من المقاربات والمدارس السوسيولوچية المهتمة بمجال العمل؛ فنشأت ونمت تبعًا لذلك مجموعة من الاختصاصات المعرفية القريبة من علم اجتماع العمل بشكل يجعل من عمليّة حصر حدود كل تخصّص وضبط مجالاته عملية صعبة، وربما تكون غير دقيقة؛ نظرًا لمجمل نقاط الالتقاء والتقاطع التي تجمع بين علم اجتماع العمل ومختلف تلك التخصّصات.

(9) فريدمان ونافيل، مرجع سابق، ص5.

ويدفعنا القول بأن علم اجتماع العمل هو ذلك التخصص السوسيولوجي الذي يدرس العمل وجملة العلاقات الإنسانية التي تنشأ خلال ممارسته إلى التساؤل عن الحدود الفاصلة بين ذلك الاختصاص وسائر التخصّصات السوسيولوچيّة الأخرى، التي تتناول بدورها عددًا من مسائل العمل، كعلم الاجتماع الصناعي، أو علم اجتماع التنظيم والمؤسسات، أو علوم إدارة الموارد البشرية.

إن الإقرار بتداخل الاهتمام وتقاطع مواطنه بين مختلف هذه التخصّصات وعلم اجتماع العمل يبدو أمرًا مسلّمًا به، إذ يبقى العمل بمختلف أبعاده الاقتصادية والاجتماعيّة والسياسيّة والنفسيّة محلّ تركيز متفاوت بين مختلف تلك الحقول المعرفيّة. ويمكن القول إن قاعدة مهمة من الاهتمام المشترك بجوانب العمل المختلفة تبقى الأساس الموحّد بينها بشكل يجعل منها تخصصات متقاربة في أطروحاتها إلى حدّ بعيد. أمّا الاختلاف فيبقى استثنائيًّا ومحكومًا بتركيز كل تخصّص على مسائل فرعيّة معيّنة أكثر من تركيزه على غيرها.

ولا بدّ من الإشارة في الإطار نفسه إلى أن بعض التداخل والاختلاف القائم بين علم اجتماع العمل وبعض التخصصات القريبة منه والمهتمة بمسائل العمل كان محكومًا ببعض تباينات تطوّر الفكر السوسيولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكيّة وفرنسا. ويبقى مثال العلاقة بين علم اجتماع العمل وعلم الاجتماع الصناعي من أبرز الأدلّة على ذلك. وبالرغم من بعض الكتابات القليلة حول علم اجتماع العمل كانت السوسيولوچيا الأنجلو ساكسونية أكثر نزوعًا نحو الاهتمام بعلم الاجتماع الصناعي، وربّما يفسّر ذلك بحجم ما اكتسبه اقتصاد السوق من أهميّة في المجتمع الأمريكي تحديدًا، وبما لعبه علماء النفس الاجتماعيون من دور في هندسة الواقع الاجتماعي للمؤسسات الصناعية في ثلاثينيات القرن العشرين. ويُشار إلى أن لفظ الصناعة لم يكن ينحصر في استعمالاتهم وفي أذهانهم في معنى القطاع الصناعي، ولكنه يحيل إلى مختلف أنشطة العمل وقطاعاته،[10] سواء تعلّق الأمر بقطاع الفلاحة أو بقطاع الخدمات. وكان لفظ الصناعة بنظرهم يحمل دلالات لفظ الحضارة المنبثقة عن الثورة التي حملت كلمة الصناعة. وحتى عندما يتحدث هؤلاء عن العلاقات الصناعية فإنما يقصدون بشكل عام العلاقات التي تنشأ وتتمأسس بين الأطراف والشركاء الاجتماعيين، أيًّا كان قطاع العمل الذي ينتمون إليه، أعرافًا كانوا أو أجراء.

(10) Michel De Coester, François Pichault, *traité de sociologie du travail*, De Boeck Université, 2e édition, Paris 1988, p.20.

أمّا في الاستخدام الفرنسي لعلم الاجتماع الصناعي، فقد تمّت استعارة المعنى الأنجلو ساكسوني العام لمفهوم الصناعة، مضافًا إليه معناها الضيّق والمحدّد الذي ينحصر في اعتبارها تمثّل القطاع الثاني من قطاعات النشاط الاقتصادي الثلاثة (الفلاحة والصناعة والتجارة). وهو ربّما ما كان وراء بعض مظاهر الغموض والتداخل التي تبدو بين علم اجتماع العمل والصناعة، إلى حدّ إقرار علماء الاجتماع الفرنسيين باعتبارهما تخصّصًا واحدًا[11].

وفيما يتصل بعلاقة علم اجتماع العمل بعلم اجتماع التنظيم، فلعلّنا لا نسابق خطى بحثنا حين نقرّ بأن نشأتهما ارتبطت بمراحل متقدمة من مسار تطوّر علم اجتماع العمل، ويمكن القول إن كلًّا من علم اجتماع التنظيم والمؤسسة يعد تخصّصًا ولد من رحم علم اجتماع العمل، وحاول طرح منظورات جديدة لفهم ما ينبثق ضمن مجالات العمل من سلوكيات ومواقف إنسانية. ونكتفي في هذا النطاق بالقول بأنها مقاربات توجهت نحو دراسة أطر العمل ومجالات ممارسته أكثر من توجهها نحو دراسة الظاهرة في حد ذاتها بمعزل عن سياق ومحيط ممارستها، وهو ما سيتجلّى لنا بتفصيل أكبر في الفصول القادمة من البحث.

ثانيًا: علم اجتماع العمل: الجذور والنشأة:

قد ترجع بنا محاولات ضبط جذور سوسيولوجيا العمل إلى ما هو أبعد من ثلاثينيات القرن العشرين، لحظة ولادته كفرع معرفي مستقل بذاته عن علم الاجتماع العام؛ حيث نجد له جذورًا يتفق الكثيرون على اعتبارها منابع رئيسة له، ربّما تعود أولى قبساتها للقرن الرابع عشر الميلادي ولفكر العلاّمة العربي عبد الرحمن ابن خلدون وتناوله ضمن مقدّمته التي كتبها في علم العمران البشري لتقسيمات الصنائع والحرف، واعتباره إيّاها أحد أهم تجليات العمران. كما يمكن العودة بتلك الجذور إلى أولى ملامح النظر للعمل ولمسائله المختلفة التي عرفها عصر بزوغ الرأسماليّة الصناعيّة، ويمكن في هذا المقام استحضار أطروحات آدم سميث A. Smith (1723م-1790م) الذي احتلت مسألة تقسيم العمل عنده مكانة رئيسة، فاعتبرها سرّ التطوّر الذي طرأ على القوّة الإنتاجية للعمل. كما يمكن أن تندرج في الإطار نفسه مجمل إسهامات ألكسيس دي توك فيل Alexis de Tocqueville (1805م-1859م)، وكارل ماركس Karl Marx (1818م-1883م)، وإميل دوركهايم Emile Durkheim (1858م-1917م)، وكذلك هربرت سبنسر Spencer (1820م-1903م) الذي

(11) نفس المرجع، ص 22.

كتب نصًّا في خمسة أجزاء تحدّث فيه بإسهاب عن المؤسسات المهنية والصناعية. وقد اعتُبر مؤلَّف سبنسر، إلى جانب كتاب دوركهايم "في تقسيم العمل الاجتماعي"، فاتحة إرساء تقاليد البحث والكتابة الحديثة في مجال العمل والمهن والوظائف، وهو ما سيصبح فيما بعد جوهر تخصص واهتمام سوسيولوجيا العمل. وسنعود لاحقًا لتناول مدى تأثير بعض أطروحات دوركهايم وكارل ماكس في تطوّر مدارس علم اجتماع العمل.

وعمومًا يمكن القول إن النشأة الفعليّة لهذا الاختصاص تعود لثلاثينيات القرن العشرين، وترتبط تحديدًا بالبحوث التي أنجزت بمصانع "الهاوثورن" Hawthorne انطلاقًا من عام 1927م من قِبل فريق بحث بجامعة هارفارد تحت إشراف عالم النفس الاجتماعي الأمريكي إلتون مايو Elton Mayo. وقد اجتهد أعضاء الفريق في نقد ملامح ظاهرة البيروقراطية كما صورها عالم الاجتماع ماكس فبير Max Weber (1864م-1920م) محاولين لفت النظر إلى ما يمكن أن تفرزه تلك البيروقراطية الرسميّة والمقننة من أشكال تنظيم خفيّة وموازية، وذلك من خلال تركيزهم على معطى حاجات الفرد داخل نطاق العمل.[12] ورغم المنطلقات السيكولوجية لمعظم باحثي جامعة هارفارد، إلا أنهم تمكنوا إلى حدّ بعيد من تأصيل النظر إلى مسألة الحاجات الفردية والنفسية للعامل ضمن رؤية اجتماعية قاربت مدى تأثير الحاجات النفسيّة للعامل وأهميتها في تشكيل ممارساته وسلوكه داخل مجال عمله، وهو ما سوف يمهّد لنشأة مدرسة العلاقات البشرية وتطوّرها، تلك المدرسة التي شكّلت منعرجًا فكريًّا مهمًّا في مجال تطوّر مقاربات سوسيولوجيا العمل، وهو ما قد يتعمّق طرْحُه في الأجزاء القادمة من هذا الكتاب.

وبشكل عام، وضمن السعي لتحديد السياق الفكري والسوسيوتاريخي الذي تطورت ضمنه المقاربة السوسيولوجية للعمل، يمكن القول بأن ذلك تمّ بدرجة أولى ضمن مناخ معرفي وسوسيولوجي اتّسم بمستوى متقدم من التطور والنضج الفكري الذي أنتج موجة توالد لجملة من التخصصات الفرعية في حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومنها علم الاجتماع. وقد تم ضمن ذلك السياق نزوع عدد من المسائل الكبرى في علم الاجتماع العام نحو الاستقلالية المعرفيّة، وتأسيس تخصصات قائمة بذاتها حاولت بلورة مقاربات ومناهج وأطروحات معمّقة لمسائل سوسيولوجيّة كانت تطرح سابقًا بأسلوب أو بآخر ضمن مقاربات التخصص الأمّ، ومن أمثلة ذلك مسائل العائلة والتربية والدين والعمل وغير ذلك.

(12) نفس المرجع، ص 14.

وكانت مسألة العمل من المسائل السوسيولوجية المرشّحة بقوّة لخوض مغامرة التخصّص والتفرّع عن علم الاجتماع العام نظرًا لجملة من الأسباب، لعلّ أهمها يتمثل في ما اكتسبته ظاهرة العمل منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من أهميّة. وقد تطوّر هذا العلم نتيجة للنموّ الاقتصادي المطّرد الذي شهدته المجتمعات الغربية اقترانًا بتطور نسق الميكنة وشيوع استخدامها في مختلف مجالات الإنتاج؛ مما أسهم في إحداث جملة من التغيرات في المشهد العام للعمل وللإنتاج الصناعي خاصة، تمثّلت في بروز العمل مقابل الأجر وانتشاره بشكل غير مسبوق في الورشات والمصانع الكبرى، مولّدًا قواعد عريضة من اليد العاملة المتجانسة في شكل ممارستها للمهامّ ضمن نطاق العمل وأسلوب تلك الممارسة. هذا فضلًا عن بروز نظم جديدة للعمل فرضها نسق الإنتاج المكثّف، مثل نظام العمل بالسلسلة.

وتوازيًا مع مختلف هذه التغيرات الاقتصادية والتقنيّة، انبثقت جملة من الأسئلة الجديدة غذتها أطماع أصحاب رءوس المال في البحث عن مزيد من السبل لتكثيف معدلّات الربح والثراء حينًا، وتناقضات مشاهد العمل والعمال واختلالاته أحيانًا أخرى؛ لتدفع باهتمام الباحثين والمفكرين -على تنوع غاياتهم- نحو معالجة تلك الإشكاليات المستجدة ضمن عالم العمل والعمّال؛ فانطلقت بذلك موجات الدراسات والبحوث والملاحظات العينية المباشرة لفرق العمل ومجموعاته بحثًا عن أجوبة لمختلف ما يستجد طرحه من أسئلة حول ظروف العمل وأنساق الإنتاج وغيرها من المسائل الأخرى. وهو ما أسهم في بروز أطروحات وإشكاليات جديدة تبنتها الساحة الفكرية، وارتبطت تحديدًا بمسائل تنظيم مجالات العمل وضبط علاقتها بالعمال؛ فتحولت "المسألة العمالية" منذ تلك المرحلة التاريخية إلى "مسألة اجتماعية"[13] واحتوت كلّ مسألة من هاتين المسألتين جملة من الاهتمامات المتعلقة بالأوضاع المستجدة لشريحة مهمة من السكان المنخرطين في العمل المأجور بالمصانع والمعامل الكبرى. وبرزت بمقتضى ذلك مسألة العمل كأحد أبرز مسائل الحياة الاجتماعية أهمية وحساسيّة، وطرحت كموضوع سوسيولوجي مهم وجبت معالجته وتناوله بأساليب فكريّة غير تقليدية دعت إلى تجاوز مقاييس علم الاقتصاد الكلاسيكي، الذي لم يكن ينظر للعمل إلا بوصفه مصدرًا لازدياد الربح وشيوع الرفاهة وتنامي ثروات الأمم والشعوب، من خلال ما سيتيحه التصنيع وتطور التقسيم التقني والاجتماعي للعمل من رفع في الإنتاج والإنتاجية.

(13) نفس المرجع، ص 13.

وقد استرفد علم اجتماع العمل في مسيرة نشأته من نتائج البحوث الاجتماعية الميدانية التي أجريت في صفوف العمال وأوساطهم منذ نهاية القرن التاسع عشر في كلّ من إنجلترا وفرنسا ثمّ الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بيّنت تلك الدراسات الميدانية المبكرة تردي أوضاع الطبقة العاملة، وافتقار جزء كبير منها، وتدنّي مستويات المعيشة، وانخفاض مستوى الأجور، وتدهور أوضاع العمل والسكن، وهي انطباعات عامة سرعان ما شاعت في أوساط سياسية وفكرية، وكانت دافعًا من دوافع نموّ الحركات العمّالية، خاصة في بريطانيا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

كما مثلت نتائج بحوث فيلارمي Villermé وإنجلس Engels أشهر الأمثلة على مسوح تلك الحقبة، وتوفقها في إبراز مدى تردي أوضاع العمّال. وجدير بالذكر أيضًا أن كارل ماركس خلال إقامته ببريطانيا قام بإجراء مسح اجتماعي[14] عام 1880م استخدم فيه استبيان مؤلف من 101 سؤالًا، ووزع منها 25000 نسخة في عدد من الأوساط العمالية. وشملت الأسئلة ظروف العمل والأجور وساعات العمل والإضرابات وغيرها من الموضوعات المتصلة بمجال العمل، واعتمد ماركس عند تعميمه لنتائج المسح مقولة أساسية اعتبر ضمنها أن المعتقدات الذاتية للعمال تكون تلقائية، وأن ردود أفعالهم تجاه أوضاعهم المادية ضمن محيط العمل غالبًا ما تكون سريعة ومفاجئة.

ثالثًا: علم اجتماع العمل وتطوّر المنظورات الفكرية:

قد تختلف القراءة التاريخية للمقاربات الفكرية وكيفية تطورها، وقد تتنوع تلك المحاولة بتنوّع الطرائق المعتمدة ضمنها وباختلاف مرجعيات القارئ وغايات القراءة. ونحاول في هذا المقام، الاجتهاد في تتبع تطور المنظورات السوسيولوچية للعمل انطلاقًا من جملة من المعطيات الأساسية كان لها، بنظرنا، تأثير بارز في تحديد الملامح العامة لمختلف مدارس سوسيولوچيا العمل، كما كان لها بالغ الأثر في توجيه المسار العام لتطور مقارباتها وهندسة مدارسها وتوجهاتها النظريّة الحالية. ولعلّ أهمّ تلك المعطيات يتجسّد في ذلك التفاعل الجدلي الذي كان قائمًا منذ النصف الأوّل من القرن العشرين بين صنفين من المعرفة ومن الأفكار ومن محاولات تفهّم ما كان يجري داخل أماكن العمل، وهذان الصنفان هما:

(14) نشرت المقالة في:

Maximillien Rubel, *Karl Marx, Selected writing in Sociology and Social Philosophy*, London, Watts 1956, p.202-212

والمرجع مذكور: علام اعتماد، علم الاجتماع الصناعي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 2، القاهرة، 2004م، ص 48.

– صنف أنتجته الخبرة الميدانية المباشرة لعدد من الفنّيين والمهندسين والمسيّرين المباشرين لبعض المصانع والإدارات الكبرى خلال حقبة التطوّر الثانية للصّناعة، من ناحية.

– صنف ثانٍ من التحليلات والمقاربات أنتجه مفكرون وعلماء اجتماع حاولوا قراءة ما يجري باسطين تفسيرات ومحاولات تفهّم لتطور ظاهرة العمل وما استتبعها من ظواهر من ناحية أخرى.

لقد كان لهذين المصدرين في إنتاج محاولات القراءة والفهم لظواهر العمل، على اختلاف طبيعة إنتاجهما وغاياته، دورٌ بارزٌ في التأسيس لأولى ركائز المقاربة العلميّة للعمل ولمختلف ظواهره من ناحية، وتغذية ما سوف يتناسل من مدارس وتوجهات فكريّة متصلة بالعمل فيما بعد من ناحية ثانية. ولئن تباينت دوافع محاولات الفهم والتفسير ومحفّزاتها بين هذين المصدرين المختلفين من حيث منابع التفكير ووسائله وغاياته، فإنّ الجدل الفكريّ المثار حول بعض الأفكار والروّاد– إلى جانب بعض ردود الفعل الاجتماعية التي تطوّرت في صلب الحركة النقابيّة في عموم أوروبا معلنة احتجاجها على تدهور أوضاع العمّال– أسهم إلى حدّ كبير في التطور الفكري لسائر مدارس علم اجتماع العمل التي نمت عبر تفاعل مزدوج بين مقاربة العمل من قلب المصنع كما شخّصها المهندسون والمسيّرون الميدانيون، وبين مقاربته من خارج المصنع كما صاغها المفكرون وعلماء الاجتماع.

1- المنظور الإمبريقي:

نقصد بالمنظور الإمبريقيّ، كما تقدّم، جملة تلك الأفكار والمدارس التي حاولت فهم عالم العمل وسلوك العامل مخبريًّا، أي من داخل المصنع وعبر المراقبة الميدانية المباشرة. وهو ما التجأ إليه بعض المسيرين والمهندسين من أمثال فريدريك ونسلو تيلور وفايول وغيرهم عند محاولة فهم طبيعة العامل ونفسيته، والعمل على دراستها انطلاقًا من التجارب الشخصية لهؤلاء المهندسين والمسيرين في مجال العمل وتقلّبهم في مراتبه.

وكانت دوافع هؤلاء في تشريح نفسية العامل وتحليل سلوكه مرتهنة إلى حدّ بعيد بمكانتهم الرئيسة في صلب الآلة الرأسمالية، التي فوضت لبعضهم مهامّ الإشراف وتسيير بعض المصانع الكبرى المنتشرة في المجتمعات الغربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وقد عمل هؤلاء على فهم سلوك العامل وتحليله بغرض تطويعه والتحكّم فيه وتوجيهه نحو مصلحة ربّ العمل، من خلال السعي لتقوية نسق الإنتاج ورفع الأرباح.

1-1 التّنظيم العلمي للعمل:

من وحي خبرة طويلة وشاقة تقلب فيها المهندس الأمريكي فريديريك وينسلو تيلور Frederick Winslow Taylor (1856م-1915م) في جميع رتب العمل –منطلقًا من معاون ومتدرّب بدون أجر إلى رتبة مهندس– دشّن تيلور مجال التنظير الفكري[15] مقترحًا استخدام المناهج العلميّة وتوظيفها بهدف ابتكار وسائل عمليّة يقع من خلالها التحكّم بدرجة أكبر من الجدوى والفاعلية في مجال العمل. ونظرًا لما امتازت به تلك المرحلة الدقيقة من تطور مهم للعمل الصناعي، ونظرًا لما كانت تشهده المرحلة من كثافة غير مسبوقة في مجال الإنتاج، وما كانت تتطلبه فعلًا من تنظيم جديد وإعادة هيكلة وفقًا لمستجدات سوق الإنتاج الواسع؛ وجدت دعوات المهندس فريديريك تيلور رواجًا كبيرًا في فترة ما بين الحربين في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الشرقية وروسيا. وقد قامت مقاربته على عنصرين أساسيين، هما:

أولًا: عسكرة عمليّة الإنتاج بشكل يصبح فيه العمال جنودًا يخضعون في أداء مهامهم لسلطة تتجاوزهم.

ثانيًا: عقلنة العملية الإنتاجية بحيث تصبح خاضعة لقوانين عقلانية معينة تتحكم فيها وتسهم في تطورها.

وبهذا استند التنظيم العلمي للعمل كما صوّره تيلور على مبدأي العقلانية والحتمية، فالعقلانية تتجسد في المنطق العلمي الذي سيكون أساس المقاربة التيلورية، أمّا الحتمية فستبرز في أشكال العمل التي سوف تبدو ضرورية لإنجاح عملية الإنتاج، كشكل العمل بالسلسلة الذي ابتكره تيلور وطوّره وفقًا لذلك. وقد لقيت أفكار تيلور صدى كبيرًا، ومكّنت من خلق جيوش مكوّنة من آلاف العمال ضمن المصانع الكبرى بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وقد اعتبر البعض نظرية تيلور أحد أهم أسرار التطوّر الصناعي للولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها رغم ذلك تعرضت للكثير من النقد؛ نظرًا لانعكاساتها السلبية على نفسية العامل؛ حيث إنها نظرية استخدمت الفرد منعزلًا عن ارتباطاته الاجتماعية، وغيبت إنسانية العامل بصهره في جهاز تقني يتعامل معه بشكل روتيني متكرر. ورغم أن نظرية تيلور قد اعتُبرت ردة فعل إزاء ظهور الوعي النقابي العمالي الذي

(15) نشر تيلور العديد من الكتب والدراسات المتصلة بشكل مباشر بقضايا العمل والتسيير وإدارة المصانع في سنة 1883 و1906 وقد اشتهر خاصة من خلال نشر لمؤلف "مبادئ الإدارة العلميّة للمؤسسات" في 1911.

شاع وتقوى في أوائل القرن العشرين بما أنها نظرية نافية للتفاوض بحكم أساسها العملي غير القابل للنقاش، فإنّ الاستخدام العشوائي لأفكار تيلور أدّى إلى ازدياد حدّة التوترات الاجتماعية والصراعات، كما أدى إلى تقوية وتيرة الإضرابات وأشكال التعطيل الناجمة عن سلبيات العمل بالسلسة ومظاهر تجييش العمال.

2-1 التّجربة الفورديّة:

شاع استخدام لفظة "الفورديّة" (Fordisme) كإشارة لنمط معين من التسيير داخل مصانع العمل اقترحه أحد روّاد صناعة السيارات بأمريكا وهو هنري فورد Henry Ford (1863م-1947م)، الذي عمد خلال فترة ما بين الحربين –وتحديدًا منذ عام 1914م– إلى تبنّي نمط معين في تسيير مجالات العمل تمثّل في اتباع سياسة مضاعفة الأجر اليومي المتوسط (خمسة دولارات في اليوم)، وإعلانه عن رغبته في تحسين أوضاع عمّاله المعيشية من خلال حق انتفاعهم بالسيارات التي ينتجونها. كما عمل فورد على توخي سياسة تعمل على حثّ العمّال على الاستقرار في العمل بغرض تجنب مشكلات الانقطاع وعدم الثبات في العمل وتقلب العامل من مكان عمل إلى آخر. وأنشأ فورد في مصانعه قسمًا يتولى المساعدة القانونية للعمال فيما يتصل ببعض جوانب حياتهم الخاصة، كشراء المنازل مثلًا، كما أنشأ قسمًا آخر لتقديم الاستشارات الاجتماعية والأسريّة، وضمّ هذا القسم عددًا من الأخصائيين الاجتماعيين الذين كانوا يقومون بزيارات ميدانية لأسر العمّال بهدف مساعدتهم على حل مشكلاتهم اليومية.

لقد مثلت محاولات فورد لتنظيم مصانعه شكلًا من أشكال عقلنة أنماط العمل والإنتاج على شاكلة ما اقترحه تيلور، حيث أرسى فورد كذلك نمط الإنتاج عبر السلسلة لتسهيل عملية تركيب قطع غيار السيارات وتوحيد عملية الإنتاج. وقد تمت عملية وضع أول سلسلة لتركيب السيارات بمصانع فورد في عام 1913م، وقل الوقت المخصص لتركيب سيارة فورد من اثنتي عشرة ساعة وثمان وعشرين دقيقة إلى ساعة واحدة وثلاث وعشرين دقيقة.

ورغم ما يحمله أسلوب التسيير الفوردي في ظاهره من ملامح إيجابية، إلا أنّ التجربة لم تعمّر طويلًا؛ حيث تناقصت إنتاجية العمال بعد فترة من اعتمادها، وظهرت بوادر لاستيائهم من سيطرة أصحاب العمل على حياتهم داخل المصنع وخارجه. ومن المهم القول إن تجربة تسيير

العمل كما اقترحها هنري فورد كانت بمثابة محاولة للتفكير العملي في هندسة جديدة للعمل انطلقت من عمق مجالات العمل. وكانت تجربة هدفت من خلال منطقها الخاص إلى محاولة تغيير أوضاع العمل والعمّال.

3-1 تجارب الهاوثورن ومدرسة العلاقات الإنسانية:

نشأت مدرسة العلاقات الإنسانية مع نهاية الثلث الأول من القرن العشرين كتوجه نظري حاول تناول مجال العمل برؤية مختلفة عن مقاربة تيلور له. وقد برزت كطرح حاول معالجة المساوئ والحالات المرضية الناجمة عن التطبيق العشوائي لأفكار تيلور داخل المصانع، وذلك باعتبار أن المقاربة التيلورية بمختلف تحليلاتها وتصوراتها أضحت واقعًا فرض نفسه على المجتمع الصناعي في تلك المرحلة التاريخيّة. وقد رأت المدرسة أن مبادئ عقلنة العمليّة الإنتاجية كما طوّرها المهندس تيلور ليست بالضرورة الشكل المطلق والحلّ الوحيد لحفز العامل على مزيد الإنتاج، ودعت إلى تطوير أساليب أخرى تنطلق من تصورات مختلفة للطبيعة البشريّة وتؤدي إلى رفع الإنتاج دون أن يكون ذلك على حساب سحق نفسيّة العامل وإخضاعه. وتعد الدراسة الميدانية المنجزة بمصانع "الهاوثورن" الراجعة بالنظر لشركة "وسترن إلكتريك" من قبل فريق بحث تابع لجامعة هارفارد برئاسة إلتون مايو وجملة ما تم التوصل إليه من نتائج بمثابة الحدث المؤسس لهذه المدرسة ولتطور مقاربتها للعمل.

وكان منطلق ذلك، استنجاد إدارة المصانع بفريق الباحثين الجامعيين لفهم الأوضاع العامة للعمل والعمال داخلها، فبالرغم مما كانت إدارة المصنع توفره من امتيازات مادية واجتماعية مهمة للعمال، كالحوافز المالية، وتوفير المطاعم وأماكن الاستشفاء والتمريض، إلا أن تصرفات عديدة كانت تترجم عدم رضا العمال، مثل كثرة التغيب عن العمل، والتباطؤ في أدائه، وتردّي جودة المنتج. وانطلقت أعمال الفريق بالتركيز على عدد من العوامل التي اعتبرت مؤثرة في نسق الإنتاج، مثل فترات الراحة أثناء ساعات العمل اليومي، وحجم العمل اليومي، والظروف المحيطة بالعملية الإنتاجية، وروح العامل المعنوية أثناء أداء العمل.

ولمعرفة تأثير ظروف العمل على إنتاجية العمّال الذين كانوا في أغلبهم من النساء، تقرّر الانطلاق من تحسين وضع الإضاءة لمجموعة أولى من العاملات لقياس درجة تأثير ذلك على أدائهن، وكان

ذلك يتمّ بملاحظة موازية لمجموعة ثانية سميت مجموعة المراقبة وهي مجموعة لم يقم الباحثون بأي تغيير في نمط إضاءتها السابق. وكانت كل مجموعة من المجموعتين تدرك أنها تخضع للتجربة. وقد أفضت نتيجة التجربة إلى ملاحظة ارتفاع النسق الإنتاجي في كل مناسبات التجربة، حتى من قِبل المجموعة التي يسوء فيها مستوى الإضاءة. والأهمّ من ذلك اكتشاف الفريق لارتفاع مستوى الإنتاجية حتى في مجموعة المراقبة، والتي لم يقع التدخّل فيها مطلقًا. فتمّ بذلك استبعاد إمكانية تأثير تحسين الظروف الفيزيقية للعمل أو الحوافز المادية فيما سجّل من ارتفاع نسق الإنتاج وتحسّنه.

وقد تبيّن لمايو على إثر إجراء جملة من التجارب الأخرى المشابهة أن تحسّن الإنتاجية بمعدلات غير متوقعة (ففي شهر جوان/يونية 1929م ارتفع إنتاج العاملات بنسبة تبلغ 30% مقارنة ببداية التجربة)، وكان مردّ ذلك إلى عاملين أساسيين:

أولًا: التأثير النفسي الناتج عما شعرت به العاملات من اهتمام مباشر بهن، وما حظين به من رعاية، خاصّة أثناء التجربة من طرف الإدارة، وهو ما انعكس على سلوكهن الإنتاجي.

ثانيًا: أهمية تأثير المجموعة كنطاق لممارسة العمل، وقد تمّت ملاحظة نتائج ذلك على سلوك العاملات اللاّتي بَدَوْن أكثر استمتاعًا بصحبة بعضهن البعض أثناء أداء العمل. كما شدّ انتباه الباحثين ما ساد عمل المجموعة من تطوير نسيج من العلاقات الاجتماعية التي امتدت خارج نطاق العمل بين العاملات فيما بينهن وبين المشرفين عليهن.

وانتهى الأمر بإلتون مايو إلى استخلاص أساسي، تمثّل في أنّ عمليّة تفهّم سلوك العمّال ودوافعه لا يمكن لها أن تتحقق في نطاق فردي، أي في مستوى عامل منعزل عن ارتباطات محيطه، بقدر ما يجب البحث عن مفاتيح أسرار ذلك السلوك في المجموعات الاجتماعية الموجودة داخل المصنع. فكلّ مصنع هو بمثابة "نظام اجتماعي" يطوّر وينتج مجموعة من السلوك يتقاسمها أعضاؤه ويسعون لتطويرها.

ورغم تصنيف مدرسة العلاقات الإنسانية كأحد نظريات التسيير النفسي في مجال علم اجتماع العمل من منطلق تركيزها على الأبعاد النفسيّة للعامل، فإنها تعد كذلك مقاربة لم تتجاهل الأبعاد الاجتماعية للعمل من خلال انتباهها -على خلاف تيلور- لأهميّة ما يمكن أن يطوّره العامل داخل مجال عمله من علاقات اجتماعية مع المحيطين به، والذين رأى تيلور في انعزاله عنهم وعدم تواصله معهم سرّ رفع الإنتاج وتكثيف حجمه. وقد أكدت مدرسة العلاقات البشريّة على أن إنتاج العامل لا

ينشأ من خصائصه الفرديّة والشخصية بقدر ما ينشأ من علاقته بمحيطه، ومن هنا جاء تركيزها على ضرورة تطوير مفاهيم الحاجة والاتصال.

ومن المهم القول إنه بالرغم من نقد مدرسة العلاقات الإنسانية لأفكار تيلور فإنها اتفقت معه في اعتبار العمل سلوكًا، واجتهدت بدورها في البحث عن دوافع له، ولئن حصر تيلور محرّكات دوافع العمل في المادة والأجر تحديدًا، فإن مدرسة العلاقات الإنسانية ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث بيّنت أن حاجات العامل ليست بالضرورة مادية بل إنسانية واجتماعية، وتتجلى في حاجته للاتصال بالرفيق في العمل، وتحقيق الذات، والاعتراف به، وإشراكه في أخذ القرار. وبهذا لم تشذّ توجهات مدرسة العلاقات الإنسانية كثيرًا عن أفكار تيلور بما أنها قد سعت بدورها إلى اللعب على أوتار البنية النفسية للعامل، وأرادت عبر دراستها لها تطويعها لفائدة أصحاب العمل وكبريات المصانع.

وقد تشابهت منطلقات كلّ من تيلور وإلتون مايو باعتبار تجذّرها في تجربة خبرة وممارسة ميدانية طويلة جعلتهما ينطلقان من تصور معين للجهاز النفسي للعامل باحثين له عن توصيف أمثل لأفضل ظروف للإنتاج وأكثرها دفعًا لزيادته، وهو ما جعل تناولهما للعمل يتخذ شكلًا تسييريًّا ومخبريًّا أكثر من اتخاذه طابعًا فكريًّا وسوسيولوجيًّا. ولم تنحدر أيّ من المقاربتين من تنظير مجتمعي؛ حيث نأى بهما توجههما النفسي عن التراث السوسيولوجي، وربّما يفسّر ذلك عدم انتباه مدرسة العلاقات البشريّة للمحيط الاجتماعي العام الذي توجد فيه مؤسسة العمل، رغم فطنتها لأهمية البعد الاجتماعي في مكان العمل ذاته.

في خاتمة الحديث عن التطور الإمبريقي لمقاربة العمل يمكن القول إن جملة ما انبثق من التجارب والدراسات المخبريّة لحقبة الثلاثينيات من أفكار ورؤى وتصورات لم تنبثق من رحاب تفكير سوسيولوجي، ولم يقم بها علماء اجتماع، بل قام بها مهندسون، وعلماء نفس، وعلماء أنثربولوجيا، فضلًا عن بعض محاولات قام بها علماء اقتصاد وسياسة. ولكن بالرغم من ذلك فقد أسهمت نتائج تلك المصادر المختلفة في إثراء المقاربات السوسيولوجيّة للعمل، حيث دفعت الفكر السوسيولوجي نحو مزيد الاهتمام بظواهره، خاصة على إثر ما تمّ التوصل إليه من نتائج متصلة بأهمية الأبعاد الاجتماعية والعلاقات الإنسانية بين العمّال في مواقع العمل، وأثر ذلك في نسق الإنتاج والإنتاجية.

2- المنظور السوسيولوجي :

ولد علم الاجتماع الحديث كما هو معلوم من رحم تساؤل روّاده ومؤسسيه الأوائل عمّا أصاب المجتمعات الغربيّة من تغيرات هيكليّة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد تبلورت أبرز أسس هذا العلم الحديث ضمن لحظات وعي الآباء المؤسسين له بتقوّض أسس مجتمعهم التقليدي وانبثاق آخر ارتسمت ملامحه تحت وقع تداعيات الثورتين الفرنسية والصناعية. وأخذ مسار نشأة هذا العلم الجديد في التشكّل عبر محاولات فكريّة مهمة رام أصحابها من خلال فهم وتفسير ما استجد في نمط المجتمع المستحدث من مشكلات ومن ظواهر غريبة وغير مألوفة غيرت مشهد الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسيّة الغربية. وقد حاول كل عَلَم من هؤلاء الأعلام النظر في ذلك الواقع بأسلوب وفكر حكمتهما خلفيتهما الفلسفيّة والاجتماعية والإيديولوجية.

وبحكم ما عرفته أشكال العمل من تطوّر مهمّ تلازم مع ما عرفته التقنية والصناعة والنظام الرأسمالي في عمومه بكل رموزه وأركانه من تطور وانتشار، كان العمل محطّ تفكير هؤلاء الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع، حيث اجتهد كل منهم –في إطار محاولات فهم تحولات عصره الاقتصادية والاجتماعية– في التعرّض لظاهرة العمل بوصفها أحد أبرز ظواهر المجتمع الصناعي الحديث. ولئن تباينت مداخل هؤلاء في دراسة ظواهر المجتمع الصناعي الغربي واختلفت زوايا نظرهم لها، فإنّ تفاعل تبايناتها أسهم إلى حدّ كبير في تطوير المقاربة السوسيولوجية للعمل ولمختلف مجالاته من خلال ما نشأ بعدهما من مدارس فكرية ظلت توجهات كل واحدة منها وفيّة في خطوطها العريضة لأفكار الآباء المؤسسين. ففي حين تناسل من فكر دوركهايم Emile Durkheim (1858م-1917م) وماكس فبير Max Weber توجه نُعِت في علم اجتماع العمل بأنه إصلاحي ووظيفي، وهو توجه عمل على تحسّس مواطن الخلل في مجالات العمل ومحاولة استيعابها، أنتجت في المقابل أفكار كارل ماركس Karl Marx وجهًا ثانيًا نُعت بأنه صراعي وثوري رفض التعامل مع واقع العمل ومؤسساته؛ فظل ينشد التغيير الجذري لها عبر القضاء على ما تفرزه من تناقضات.

2-1 إميل دوركهايم والمنظور النظامي للعمل :

نشر عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركهايم كتابه "في تقسيم العمل الاجتماعي"[16] في سنة 1893م،

(16) Emile Durkeim, *De la division de travail social*, Paris, PUF 1978.

أي بعد حوالي قرن من حديث آدم سميث عن مفهوم تقسيم العمل. وقد حاول دوركهايم توسيع دوائر المفهوم ليستوعب جملة التغيرات الهيكلية التي طرأت على المجتمع الأوروبي، وما نجم عنها من تحول الاقتصاد والمجتمع من الاعتماد على المؤسسة الفلاحية نحو المؤسسة الصناعية التي أفرزت تناميًا غير مسبوق لنسق التخصّص وتقسيمات العمل. ويعدّ كتاب "في تقسيم العمل الاجتماعي" من أول اجتهادات التفكير السوسيولوجي لتفسير ما أصاب المجتمعات الأوروبية من تحولات مع نهاية القرن التاسع عشر. فتقسيم العمل كظاهرة اجتماعية كان بالنسبة لدوركهايم موضوع دراسة يجب أن ييسر عملية فهم الميكانزمات التي يتمكن عبرها المجتمع من التغير والتحول عن طريق التخصص.

وفي اجتهاد منه لتوصيف مجتمع مثالي يتحرّر فيه الفرد من سطوة الماضي وضغوط الحياة التقليدية في ذات الوقت الذي يحافظ فيه على روابط اجتماعية قويّة مع أبناء مجتمعه يؤمّنها واقع تقسيم العمل وتقاسمه، خلص دوركهايم إلى نتيجة مفادها التمفصل التام بين ظاهرة تقسيم العمل والتضامن الاجتماعي، وتوصّل إلى القول بأن تاريخ الإنسانية قد شهد وجود نمطين من المجتمعات، أحدهما يقوم على ما سمّاه "بالتضامن الآلي"، والآخر يعتمد على "تضامن عضوي". والمجتمعات ذات التضامن الآلي، حسب رؤيته، هي تلك المجتمعات التي يخلق فيه التضامن واقعًا من التشابه والتماثل بين أفرادها، حيث يشهد هؤلاء حالة انتماء قوية للمجموعة تصل حدّ ذوبان الأفراد واندماجهم مع الكلّ الاجتماعي. وعلى العكس من ذلك تعرف مجتمعات التضامن العضوي نسق تقسيم عمل مهمّ، ويؤكد دوركهايم على أن الوظيفة الأساسية لذلك التقسيم الاجتماعي للعمل لا تنحصر في مجرّد زيادة الإنتاج وتحقيق الرفاهة، إنما في تحقيق أشكال التضامن المختلف عن الأول، وإثبات تلك المجتمعات لوجودها؛ وتبعًا لذلك شرَّع دوركهايم ضرورة اختلاف المهام وتقاسمها بين أفراد المجتمع الواحد، وأكد على ما للتعاون والتبادل من دور في إضعاف مخاطر الصراع والتفكك المجتمعي؛ ونادى من منطلق ذلك بضرورة إعادة بناء مجتمعه لروابطه الاجتماعية التي كانت سائدة في نمطه التقليدي الذي تحطّم تحت وطأة تحولات الثورتين الفرنسية والصناعية، وناشد بضرورة العمل على إحلال الاندماج والتلاحم الاجتماعي والمحافظة عليه في نمط المجتمع المعاصر الذي أساء فهم مبادئ تقسيم العمل والتضامن العضوي.

وتنبع مناداة دوركهايم هذه من عمق توجهاته التي اعتبرت ذات نزعة محافظة وانسحبت على أغلب أطروحاته، حيث كان يكتب من وحي إحساس بنهاية استقرار مجتمع وتأسس آخر في فوضى

عارمة حاول دوركهايم عبر رؤيته ضبط بعض بوصلاتها من خلال الدعوة لإنقاذ ما قد يمكن إنقاذه من بواقي المجتمع التقليدي المنهار. في لحظة بدأت فيها ملامح مجتمع جديد متناقض ومهتز تتشكّل في أوروبا على وتر النهضة الصناعيّة التي غيرت جغرافية المجتمع الأوروبي من مجتمع مستقر ومتجانس نحو مجتمع فوضوي وفسيفسائي. وما أراد التشديد عليه عبر كل ذلك هو إمكانية محافظة المجتمع على وحدته وتلاحمه مهما بلغ فيه مستوى تقسيم العمل الاجتماعي من تطور، ومهما شهد فيه حجم المجتمع من امتداد وتوسع، ورأى أن كل ذلك يمكن أن يتم وينمو دون تفتت المجموعة الأم وانشطارها إلى مجموعات صغيرة ذات مصالح متناقضة. وقد خصص دوركهايم الفصل الأخير من كتابه "في تقسيم العمل الاجتماعي" للحديث عن الظواهر المرضية لتقسيم العمل الاجتماعي، وميّز بين بعض أصنافها (تقسيم العمل الأنومي- تقسيم العمل بالإكراه...) واعتبر أن وجودها يبرهن على غياب التضامن العضوي في المجتمع الذي تظهر فيه.

من المهمّ في هذا النطاق التشديد على أن دوركهايم كان خلال الكتاب يروم تناول تقسيم العمل في شمول معانيه الاجتماعية، ولم يقصد المعنى الضيق لمفهوم تقسيم العمل، ولكنّه رغم ذلك عرّج على مفهوم تقسيم العمل التقني وعلى شكل العمل بالسلسلة. وقد رأى بعض الدارسين أثناء عملية إعادة بناء لأفكار دوركهايم حول الأشكال المرضية لتقسيم العمل أن دوركهايم قد نقد التيلوريّة من منطلق مناداته بعدم عزل العامل عن مجموعة العمل التي ينتمي إليها، واعتبر أن العامل يجب أن يندمج في مصنعه، ويكون على إطلاع بكل مسار التصنيع داخله، حتى يتمكن من حسن التموقع في مجموعات العمل، وحتى يعي الوظيفة والدور اللذين سيؤديهما ضمن تلك المنظومة.[17] ونادى دوركهايم بتقسيم عمل تقني داخل المؤسسة الصناعية ينمّي روابط الأفراد ولا يعزلهم عن بعضهم البعض عمّالاً ومسيرين، وهو ما ينتج في نظره ما تحدّث عنه من التضامن العضوي.

وبهذا المعنى اعتُبِر منظور دوركهايم للعمل منظورًا نظاميًّا من منطلق اعتباره لمجال العمل بمثابة المنظومة الاجتماعيّة التي تهيكلها مجموعة من العناصر المتلاحمة فيما بينها عبر أدائها لجملة من الوظائف المتداخلة والمترابطة بشكل يجعل ضمان استمرارية وجود تلك المنظومة مرتهنًا بأداء عناصرها لوظيفتها بالشكل المفترض.

(17) Philippe Besnard, (sous la direction), *Division de travail et lien social: Durkheim un siècle après.* PUF, Paris 1993.

2-2 ماكس فبير والظّاهرة البيروقراطية:

على غرار دوركهايم حاول عالم الاجتماع الألماني ماكس فبير تفسير بعض ما يشهده عصره من تحولات جوهريّة؛ فسعى إلى تحديد الخصائص الأساسيّة للمجتمعات الصناعيّة من خلال اهتمامه بالتنامي المطرد لظاهرة البيروقراطية. وقد اعتُبِر بذلك أوّل مفكر وعالم درس مسألة البيروقراطية، وقد صاغ لها نموذجًا مثاليًّا ظلّ يعتمد إلى اليوم كأداة تحليل أساسيّة من قبل المختصين في مختلف التخصصات الدارسة لقضايا العمل وقضايا علم الاجتماع السياسي وعلم الإدارة وغيرها من التخصصات، التي لا تزال -رغم نقدها للنموذج الفبيبري للبيروقراطية- تعتمد عليه كأساس جوهري في دراساتها وبحوثها.

وضمن كتابه "الاقتصاد والمجتمع"[18] -الذي صدر إثر وفاته- اعتبر ماكس فبير أن الهيمنة تتمثل في استعداد مسبق من قبل شخص ما للامتثال لأمر معين يمليه عليه طرف ثان. واعتبر أن كلّ سلطة تقوم على تبرير معين لها يسندها ويشد أزرها، انطلاقًا من معتقدات الأفراد الاجتماعيّة. ومن ذلك المنطلق نفى فبير صبغة الشرعيَّة عن كل طاعة يتمّ فيها امتثال الشخص لغيره بالإكراه، وحدّد طبقًا لذلك ثلاثة أصناف من الهيمنة، هي:

1- الهيمنة التقليديَّة: وهي التي يتم ضمنها احترام بعض الأفراد إذعانًا لإملاءات العادات والتقاليد، مثل أمر طاعة الوالدين على سبيل المثال.

2- هيمنة الكاريزما: التي يكون للقائد فيها شخصيّة استثنائية تستلزم نوعًا من التعاطف الخاص معه من قبل الأفراد، ومنها مثال شخصيات كبار القادة والزعماء في تاريخ البشرية كهتلر وموسوليني وغيرهما.

3- الهيمنة الشرعية: وتتحدد بواجب محدد وغير شخصي، وترتبط بالوظائف أكثر من ارتباطها بالأشخاص.

ووفقًا لهذا التصنيف حدّد ماكس فبير أسس البيروقراطية وخصائصها معتبرًا أن قوامها الأساسي يستند إلى الهيمنة الشرعيّة؛ وذلك لاختزال البيروقراطية للعلاقات الاجتماعيّة الموجودة داخل نطاق العمل في علاقة بين وظائف مجرّدة تسمو على مجرد اتخاذها شكل علاقة بين أشخاص

(18) Max Weber, *Economie et société*, T 1 et 2, Paris, Plon 1971.

محسوسين، وهو ما ينمي لدى الفرد شعورًا بالامتثال المؤقت لشخص يشغل منصبًا قياديًّا، وتتحدد ضوابط كل منهما وموقعه بما يناط بعهدة كلّ طرف من مسئوليات ومهام.

وقد أقرّ فبير بنجاعة البيروقراطية انطلاقًا من اعتبارها ظاهرة مجدية وغير نزاعيّة، تتولى ضمنها قواعد السير المحددة مسبقًا حسم المسائل الحساسة، كملء المناصب الشاغرة في حالات معينة عبر الانتخاب مثلًا. وتتجسّد جدواها بنظره في تحقيقها لأفضل النتائج في أوقات قياسيّة يختصر فيها الالتزام بالقواعد حيز أداء المهام؛ فتتضاعف بذلك سلطة القائد ويتقوى نفوذ القائمين على سن القواعد وقوانين الاشتغال.

وفي تمييزها عن أشكال التنظيم التقليدية، اعتبر ماكس فبير البيروقراطية شكلًا من أشكال التنظيم العقلاني والمنطقي لمسار الإنتاج؛ بحكم استنادها على جملة من قواعد السير المضبوطة والمعمّمة على جميع عناصر الإطار الاجتماعي بدون استثناء. وتتسم البيروقراطية كذلك بالموضوعية؛ لاعتمادها على قواعد غير ذاتية وغير مشخصنة، ودحضها لتحالفات القرابة والدم التي تقوم عليها التنظيمات التقليدية.

شكل اهتمام ماكس فبير بمسألة البيروقراطية وأدوارها المختلفة في المجتمعات الحديثة مرتكزًا نظريًّا مهمًّا سوف تقوم عليه أغلب الإسهامات في مجال دراسة التنظيمات والمؤسسات، خاصة بالنسبة لأفكاره المتصلة بأهمية العلاقة الجامعة بين العقلانية والبيروقراطية وجدوى التقنية، وكذلك أفكاره المتعلقة بالعقلانية الشكلية (الرسميّة) والعقلانية المادية.

ولكن النموذج المثالي الذي صاغه ماكس فبير للبيروقراطية تعرض كذلك للكثير من النقد بسبب اهتمامه المفرط بالتنظيم الرسمي، وإصراره على ربط البيروقراطية بالقواعد الرسمية وبالنواحي الإجرائية البحتة؛ مما أدى إلى اعتبارها بيروقراطية مثالية ومتعالية عن الواقع. ولئن تصاعدت حدّة نقد نموذج فبير المثالي للبيروقراطية فإن ذلك لم ينتج عنه رفض له من قبل مختلف المدارس التي جاءت بعده، بل كانت تنطلق منه في محاولة للبحث له عن نماذج بديلة أكثر قربًا من واقع الاشتغال العملي للبيروقراطية كجهاز أضحى يخدم ذاته بدلًا من خدمته لمسار الإنتاج.

وقد أسهمت جملة أفكار ماكس فبير في تطور مهم في التوجهات الأكاديمية المتناولة لقضايا العمل ومسائله، لاسيما أن سياقها التاريخي اتسم ببروز تنظيمات كبرى كالإدارات العمومية، والمصانع،

والأحزاب السياسية، والنقابات ذات القواعد الجماهيرية العريضة. ولئن تزايد الاهتمام بها في البداية من قبل علماء الاجتماع الأمريكان تحديدًا، فإن أفكار ماكس فبير قد انتشرت بعد ذلك في أوروبا، حيث تمكّن من خلالها بعض علماء الاجتماع في فرنسا كميشال كروزيي Michel Crozier وآلان توران Alain Touraine من تطوير مقاربات ومدارس سوسيولوچية على قدر كبير من الأهمية.

وخلاصة القول إن منظور فبير لمسائل العمل يعد منظورًا ذا توجه مجتمعي نظر للعمل في علاقته بالنظام الاجتماعي الكلّي، ولم يكتف بالنظر للعمل في محيط ممارسته الضيقة، بل وضعه في إطاره المجتمعي والشمولي، وذلك من خلال اهتمام فبير بمسألة الثقافة والقيم والمعايير المستبطنة من طرف العامل الذي اعتُبِر سلوكه داخل مجال عمله وخارجه سلوكًا خاضعًا وموجهًا قيميًّا من قبل جملة ما يستبطنه من مجتمعه من نظم معايير وأنساق قيمة. وقد دعا فبير إلى ضرورة اجتهاد الباحث في تفهّم دلالات ذلك الفعل الموجه ومعانيه، وهي أفكار سوف يقوم بتطويرها رواد مدرسة التفاعليّة الرمزيّة والتأويلية الرمزية فيما بعد.

الإطار رقم (1): خصائص البيروقراطية حسب عالم الاجتماع ماكس فبير

حدّد فبير خصائص النموذج المثالي للبيروقراطية كالتالي:

1- توزيع السلطة: تتجلى البيروقراطية في شكل بناء هرمي تقع مراتب السلطة العليا في قمته. وتتخذ الأوامر منحى أفقيًّا ينزل من القمة نحو القاعدة في مستوى اتخاذ القرار. وتتوزع المهام في التنظيم بوصفها "واجبات رسمية". وتقوم الرتب العليا بالإشراف والسيطرة على الرتب الأدنى منها ضمن ذلك النظام التراتبي.

2- تضبط القواعد والتراتبية المكتوبة سلوك عناصر التنظيم على جميع المستويات، وكلما علت الرتب تزايد نطاق القواعد والتعليمات لتشمل مجموعة واسعة من الحالات؛ مما يتطلب المرونة في تفسيرها.

3- يعمل الموظفون في البيروقراطية بدوام كامل، ويتقاضون أجرًا من عملهم: وتقابل كل وظيفة ضمن هرم التنظيم بأجر محدد وقار. وتتم الترقية المهنية حسب عنصر الكفاءة أو الأقدمية أو الاثنين معًا.

4- هناك فصل بين مهام المسئول داخل التنظيم وحياته الخاصة خارجها: تنفصل الحياة العائلية والشخصية للمسئول عن أنشطته في موقع العمل، وتنفصل انفصالاً ماديًّا عن مكان الوظيفة.

5- عدم ملكية عناصر التنظيم للموارد المادية التي يؤدون عملهم من خلالها: يسيطر المزارعون والصناع في المجتمعات التقليدية على عمليات الإنتاج ويمتلكون وسائله، أما في التنظيمات البيروقراطية فإن الموظفين لا يمتلكون ما يستخدمونه من معدات وتجهيزات.

وكان "فبير" يرى أن اقتراب التنظيم من هذا النموذج المثالي للبيروقراطية يجعلها أكثر كفاءة في الوصول للأهداف التي قامت من أجلها. كما أنه يرى أن البيروقراطية تتفوق من الوجهة الفنية والتقنية على كافة أشكال التنظيم الأخرى. فالبيروقراطية ترقى بالمهارات إلى حدودها القصوى، وتشدد على الدقة والسرعة في إنجاز المهمات.

Max Weber, *Economie et société*, op.cit

3-2 المنظور الماركسي:

كما هو معلوم فقد اختزل كتاب رأس المال للفيلسوف وعالم الاقتصاد الألماني كارل ماركس أهمّ أفكاره حول مسائل الإنتاج والعمل وأنماطه وعلاقاته في ظل نظم الإنتاج التي عرفتها البشرية. وتركز جهد ماركس على نظام الإنتاج الرأسمالي الذي أراد تفسيره وتبيان كيفية اشتغاله. ويقرّ ماركس بأن عملية الإنتاج تشهد بروز تشكل اجتماعي بين من يملكون رأس المال من جهة ومن لا يملكون سوى قوة عملهم من جهة أخرى. وتحتكر الفئة الأولى مختلف قوى الإنتاج من مواد أولية وآلات وتجهيزات صناعية وقوى عاملة، أمّا الفئة الثانية وهي البروليتاريا فلا تملك شيئًا سوى قوة سواعدها التي تبيعها ضمن العمليّة الإنتاجية للفئة الرأسمالية؛ وبذلك تصبح قوة العمل بمثابة البضاعة الإنتاجية الوحيدة ذات القيمة؛ لذلك يعمد أصحاب رءوس الأموال إلى احتكار استخدامها من أجل الاستحواذ على فائض القيمة الذي يصبح ملكًا لهم بعد دفع أجر اليد العاملة. ومن خلال هذه الاستنتاجات توجه ماركس بالنقد لنظريات الاقتصاد السياسي الكلاسيكية (نظريات سميث وريكاردو)، ورأى أن اعتبار هؤلاء السوق المبدأ المنظم للاقتصاد يمثل اعتبارًا يطمس العلاقات الحقيقية التي توجد ضمن عمليّة الإنتاج. وقد رفض ماركس النظر إلى البضاعة على أساس أنها مجرد سلعة خالية من الاعتبارات الإنسانية؛ باعتبار أن ذلك يغيّب طرفًا مهمًّا من عمليّة الإنتاج، وهو ذلك الشخص الذي أنتج تلك البضاعة. وتختزل البضاعة في نظر ماركس مجموعة من العلاقات بين فئة مالكة لوسائل الإنتاج وفئة لا تملك غير قوة سواعدها. ويخفي سعر البضاعة كذلك علاقة استغلال الرأسمالي للعمال الذين أنتجوا تلك البضاعة.

ويرى ماركس أن لكل مجتمع نمط إنتاجه الخاص به، وهو مجموع تلك القوى المنتجة والخاصة بذلك المجتمع، ويمكن بواسطتها إنتاج السلع المادية. وينطوي نمط الإنتاج على أدوات عمليّة الإنتاج، بما فيها الأفراد وما يتمتعون به من إمكانيات فنية وخبرة بالعمل ومهارات يدوية.

ولكل نمط إنتاج معين علاقات إنتاج مرتبطة به، وهي مجموعة تلك العلاقات الرابطة بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية المشاركة في عملية الإنتاج. وتنشأ تلك العلاقات بين الأفراد خلال عملية الإنتاج والتبادل وتوزيع السلع المادية. وهي تلك العلاقات بين السادة والعبيد في نمط الإنتاج العبودي، وبين الدولة ورعاياها في نمط الإنتاج الآسيوي، وبين النبلاء والأقنان في نمط الإنتاج

الإقطاعي وبين البورجوازية والبروليتاريا في نمط الإنتاج الرأسمالي. ويدير كل من السادة والدولة والنبلاء والبورجوازية القوى المنتجة ويقتطعون لأنفسهم فائض القيمة بحسب العلاقات الاجتماعية التي يقيمونها مع الفلاحين والعبيد والبروليتاريا. انطلاقًا من هذا التصور المادي للتاريخ صاغ ماركس نظرية الصراع الطبقي، وحاول من خلالها مع إنجلس Engels تفسير عوامل التغير الاجتماعي في المجتمعات الطبقية القائمة على الاستغلال. وقد بيّن أن الطبقيّة واقع تنتجه علاقات الإنتاج السائدة والقائمة على الملكية الفردية التي تبرز وجود طبقتين أساسيتين، طبقة مستغِّلة وطبقة مستغَّلة لا تملك سوى قوة العمل. وكنتيجة لتناقض المصالح بين الطبقتين يكون الصراع حتميًّا، وتؤدي الثورة الاجتماعية إلى تغيير علاقات الإنتاج وشكل الملكية السائدة.

وإجمالًا يمكن القول إن مسألة العمل ببعدها الفلسفي احتلت مكانة مركزية في فكر كارل ماركس انطلاقًا من اعتباره إياها بمثابة جواز عبور من الطبيعة نحو الإنسانية، فبالعمل وحده يتمكن الإنسان برأيه من اكتساب ماهيته كإنسان، وينتج شروط وجوده. وبما أن العمل هو ترجمة لعلاقة مزدوجة بين الأفراد فيما بينهم من ناحية، وفيما بين الإنسان والطبيعة من الناحية الثانية؛ يحقق الإنسان ذاته وجوهره كإنسان عبر تحويله للطبيعة.

ولكن عملية تحقيق الإنسان لذاته عبر العمل لم تتحقق تاريخيًّا في نظر ماركس؛ بحكم ما أنتجه الواقع التاريخي للعمل في عصره من حالة اغتراب للعامل عن نفسه وعن مُنتَجِه، ونتيجة لأوضاع احتكار صاحب رأس المال في النظام البورجوازي لفائض القيمة الذي ينتجه العامل. وقد اعتبر ماركس العمل مصدرًا مهمًّا من مصادر توليد القيمة، التي يتمثل استغلال ثمارها في تجديد رأس المال، وفي تضخيم أرباح أصحاب رأس المال، في الوقت الذي لا يجني منها واقع تجديد قوة العمل -التي تعتبر عصب العملية الإنتاجية- إلاّ نزرًا قليلًا. وهو ما يعتبره الفكر الماركسي فضحًا لبنية الاستغلال الفاحش لقوّة العمل، وللتناقضات الجوهريّة التي يقوم عليها نظام الإنتاج الرأسمالي.

لقد خوّلت مجمل أفكار ماركس حول العمل ومجمل ما طرحته من مقولات فكريّة مهمّة - كمقولة الاغتراب، واستغلال فائض القيمة، والصراع الطبقي- اعتباره من الممهدين الفعليين لنشأة علم اجتماع العمل وتطوره كتخصص قائم بذاته. ومن خلال اعتباره للعمل مجالًا للنزاع والصراع الطبقي بين طبقة مالكة لوسائل الإنتاج وطبقة مالكة لقوّة العمل، تطور ضمن بعض المدارس السوسيولوچية التي جاءت بعده مفهوم النزاع (الصراع) داخل مجالات العمل في المجتمع بأبعاده

الثوريّة والإيديولوجية التي انبنت على حتمية التغيير المجتمعي على يد الطبقة الكادحة والمستغَلَّة. وقد كان لذلك التوجه تأثيره على بعض الساحات السوسيولوچية، خاصة الفرنسيّة، حيث ظلت بعض المدارس ذات النزعة الماركسية ترفض الاندماج الفكري والميداني في واقع العمل بتناقضاته، وظلت تنظر له كنطاق يتوجب تغييره. ولم تتمكن بعض المدارس السوسيولوچية الفرنسية ذات النزعة الماركسية من الانخراط – سوى مؤخّرًا – في مسار تطوير بعض التخصصات الدقيقة المرتبطة بمجال العمل والمؤسسة المصطبغة بطابع إجرائي.

3- علم اجتماع العمل والدراسات المعاصرة:

أفضت بنا محاولة تتبع نشأة علم اجتماع العمل فيما ما سبق من فقرات إلى اعتبار ثلاثينيات القرن العشرين مرحلة تأسس فعلي لهذا التخصص بفضل ما شهدته تلك الفترة التاريخية من زخم في مستوى إنتاج التجارب الميدانية ضمن ميادين العمل، وما ارتبط بها من محاولات مهمة لتفسير تلك النتائج، وما انبثق عنها من توجيهات وقع اعتمادها لتحسين ظروف العمل ومراقبة أداء العمال؛ وهو ما كان له بالغ الأثر في تطوير سبل التعامل النظري والميداني مع مسألة العمل، خاصة بتفاعل كل ذلك مع جملة ما أفرزته الساحة السوسيولوچية الناشئة من أفكار وأطروحات حول ظاهرة العمل، وما جادت به قريحة الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع واجتهاداتهم.

وإذا ما رمنا وضع تحديد زمني لتطور الاتجاهات المعاصرة لعلم اجتماع العمل يمكننا القول أولًا إن التعامل العام للساحة الفكرية والسوسيولوچية تحديدًا مع مسائل العمل وظواهره ظل إلى حدود خمسينيات القرن العشرين متخذًا ملامح عامة اتسمت بالتشابه في منهجية تعاملها مع ظواهر العمل رغم ما كان يشقها من اختلافات طفيفة، حيث ظلّت أغلب المحاولات تدرس العمل من خلال دراسة أوضاعه وظروف ممارسته داخل المؤسسات والمصانع.

ويمكن ثانيًا الجزم بأنّ ذلك التوجه استمرّ على حاله إلى حدود مطلع الثمانينيات من نفس القرن، ليتخذ بذلك توجهات مغايرة في دراسة ظواهر العمل اتسمت بمقاربات مختلفة عمّا كان سائدًا في أطروحات العمل منذ عقد الثلاثينيات.

ولئن تفرض علينا حدود هذا الفصل تأجيل النظر فيما استجدّ من أطروحات سوسيولوچية حول قضايا العمل منذ ثمانينيات القرن العشرين لفصول قادمة، فإننا نقف في هذا المستوى عند بعض ما كان يطرح

في علم اجتماع العمل من دراسات في بعض الساحات الفكرية الغربيّة خلال نهاية النصف الأوّل من القرن العشرين. وسنحاول إبراز بعض الملامح العامة للمقاربة السوسيولوچية للعمل خلال تلك الفترة، مع سعي لإظهار ما تمّ التغافل عنه إلى حدود ذلك الوقت من موضوعات جوهريّة متصلة بالعمل.

لقد مثّلت اجتهادات مختص علم اجتماع العمل الفرنسي جورج فريدمان (1905م-1977م) –ولاسيما "المشاكل الإنسانية للميكنة الصناعيّة" (1945م) و"رسالة في سوسيولوچيا العمل"[19] (1961م)– أحد أهم الدراسات الفرنسية في مجال سوسيولوچيا العمل خلال نهاية الخمسينيات. واجتهد جورج فريدمان بنبرة متشائمة وذات نزعة ماركسية في تبيان حجم التأثيرات السلبيّة للتطور التكنولوجي على العمل الإنساني. وأبرز من خلال مشاهداته العينية للأوضاع في عدد من الدول الصناعية مدى اقتحام سلاسل العمل وغزو الأجهزة التقنية والأوتوماتيكية لكل قطاعات العمل وميادينه، من الصناعة وتركيب السيارات إلى النسيج وصناعة الملابس والصناعات الغذائية وغيرها. وأبرز ما لذلك من نتائج ظهرت بصفة خاصة على ورش العمل التقليدية، التي تراجعت بها مستويات ما كان يحتكم عليه العامل من مهارة وحذق لما كان يشغله ويتمرّس به، ليحلّ محلّ ذلك العمل المجزّأ أو المفتّت المنجز تحت إمرة ورقابة هياكل مختصة؛ فانحطت برأيه فحوى القيمة التي كانت تقترن بدراية العامل ومعرفته الحميمة بالمواد التي كان يشتغل عليها ويحوّلها من مرحلة إلى مرحلة ضمن مسار تصنيعه لها. وهو ما كان له بالغ الأثر في طمس روح المبادرة والإبداع التي كانت تصنعها وتغذيها تلك الدراية في العامل، الذي تحوّل مع تطوّر الميكنة إلى "سدّاد بؤر" يحوَّل حسب الطلب لسدّ ثغرة ما في سلسلة طويلة لا يطلب منه أية معرفة بماهيتها أو أية دراية بمتعلقاتها. وحمَّل جورج فريدمان أصحاب العمل المسئولية الاجتماعية الأولى عن تبعات التكنولوجيا وتأثيراتها؛ لأنهم في رأيه الأقدر من غيرهم على الحد من آثاره السلبية.

وعند دراسته لعلم اجتماع العمل أكّد جورج فريدمان على الأهمية الاستراتيجية لذلك الأمر في معرفة المجتمع وفهمه، "لنلاحظ أنه ضمن هذا التفاعل بين الإنسان ومحيطه عبر التقنية، أي عبر العمل، يتبدّى جليًّا في نهاية المطاف العنصر المحرك المفسّر لتطور البنى الاجتماعية. إنها وحدها القادرة على الإتيان بالإجابة المناسبة لمشاكل ظلت مبهمة".[20]

(19) George Friedmann, *Le problème humain du machinisme industriel*, Gallimard, Paris 1964. George Friedmann et Pierre Naville, *Traité de sociologie de travail*, Armand Colin, Paris 1962.

(20) George Friedmann et Pierre Naville, *Traité de sociologie*, op.cit, p.37.

وقد اعتبرت الدراسة العلميّة للعمل -في الساحة الغربية عمومًا والفرنسية تحديدًا مع نهاية الخمسينيات، ومع ما كانت تشهده المرحلة تاريخيًّا من تنامٍ غير مسبوق لحركة تصنيع مهمّة أحدثت بدورها تحولات هيكلية في المجتمع اتسمت بامتداد أطراف المدن نتيجة لموجات النزوح العارمة لليد العاملة بالمصانع- السبيل الوحيد الذي تتيسّر معه عمليّة فهم المجتمع واستشراف ملامح مستقبله وأهم سماته.[21] ولم يكن بإمكان الدراسة العلميّة للعمل، من خلال مبادرات تلك المرحلة، أن تتجسّد إلا من خلال تحليل أوضاع العمل وتفسيرها اعتمادًا على أكثر المناهج علمية في تصوّر علماء تلك الحقبة وباحثيها، والمتمثلة تحديدًا في الاستمارات البيانية والملاحظة الميدانية المنجزة داخل مواقع العمل.

وفي نفس هذه الفترة تقريبًا كتب عالم الاجتماع الفرنسي آلان توران Alain Touraine عن ظاهرة العمل بمصانع سيارات رينو Renault[22] (1955م). ورأى أن الاستعمال المكثّف للآلات التقنية في جلّ قطاعات النشاط من شأنه أن يحدث تغيّرات جذريّة وعميقة في التنظيم والبنية المهنية للمؤسّسة الصناعية.

ورأى "آلان توران" أن السبيل الوحيد لتحويل التطّور التقني إلى تطور اجتماعي يكمن في فتح آفاق المسيرة المهنية للعمال، الذين رأى "توران" أن قناعتهم بجدوى خدمة التجديد التكنولوجي لمصالحهم مرتهنة بما يمكن أن يفتحه لهم ذلك التجديد التكنولوجي من فرص للترقي وتحسين أوضاعهم؛ فيُنظر له بذلك من قبلهم كعنصر يخدم وجود العامل/الإنسان ولا يهدمه. ورأى تبعًا لذلك أن حلّ مشكلات مؤسسات العمل ليس بيد مكاتب الخبرة الموجودة خارجها، ولكنها في متناول الهياكل والمصالح الداخليّة للمؤسسة، كمجلس إدارتها وسائر هيئاتها التسييريّة. وقد اعتمد "آلان توران" تحديدًا زمنيًّا أعاد فيه تصوّر تاريخ تطوّر التصنيع، عبر تحديده لثلاث حقب أساسية رأى أن سماتها تتحدد من خلال ثلاثة مؤشرات مركزيّة، وهي: طبيعة العمل، وعلاقة الإدارة بمؤسسة العمل، والرغبة في مراقبة ثمرة العمل ونتائجه.

امتازت الحقبة الأولى بمنظومة مهنية اتسمت بانفصال بين المشغّل وإدارة المؤسسة، وكان عمّال الخبرة دعامتها الأساسيّة، كما طغت عليها إرادة المراقبة الذاتية لسير التصنيع واتسمت بتواجد نقابات المهن. واتسمت الحقبة الثانية بانحلال منظومة الحقبة الأولى، وتعايش كل من عامل المهنة والعامل المختص داخل المصنع. أمّا الحقبة الثالثة فقد اتخذت شكل منظومة تقنية انتفى فيها الفعل

(21) Michel De Coester, François Pichault, *traité de sociologie du travail*, op cit, p. 44.

(22) Alain Touraine, *L'évolution du travail ouvrier aux usines Renault*, CNRS, Paris ,1955.

المباشر للعامل على المادة المحوَّلة، واتخذ فيها العامل صفة التقني أو الفنّي، ولم يعد العمل النقابي خلال هذه الحقبة الثالثة يمثّل فعلًا سياسيًّا موحّدًا بقدر ما أصبح يظهر ويبرز خلال فترات صراع مجموعات المصالح.

تمكِّن، هذه الحقب الثلاث من فهم ما سمّاه "آلان توران" **بوضعيّة العمل** والمتمثلة أساسًا في "العمل الآلي ومستوى الأجور، وأنماط تسيير المؤسسات وتنظيمها"، التي تمكِّن بدورها من فهم "مواقف العمّال وأفعالهم" وتحليلها. وتبقى **وضعيّة العمل** بنظره عاجزة بمفردها عن تفسير ذلك وتحليله إذا ما لم يتمّ النظر لها في ضوء ارتباطها بخصائص المجتمع في عمومه، وفي الموقع الذي تحتله الطبقة العاملة في المجتمع. وبمعنى آخر تمكِّننا **أوضاع العمل** من فهم طبيعة العلاقة القائمة بين الطبقة العاملة والمجتمع.

وقد كانت تحليلات "آلان توران" إلى جانب بعض دارسات العمل الأخرى المتزامنة معها تاريخيًّا تمثّل توجهًا معينًا طبع بعض دراسات علم اجتماع العمل خلال تلك المرحلة التاريخية، كان ذلك التوجه يؤمن بقدرة الطبقة العاملة على تغيير أوضاع المجتمع عبر قدرتها على تمكينه من التمتع بخيراته وثرواته، وذلك من خلال برهنتهم على التمكّن من إدارة شئون العمل وتسييرها بمعزل عن أية أطراف أخرى. وينغرس هذا التوجّه ضمن ما سمّي بإيديولوجيا الحرفة أو المهنة التي تفرق بين العامل الذي يمارس عمله بوعي ومسئولية تامة تغنيه عمن يقف وراءه ليملي عليه أوامره، والعمّال الذين لا يملكون تلك الحرفة؛ والمفتقدين بالتالي لمبادئ ممارستها ولضوابط القيام بها. ويرتبط هذا التوجه ضمن ما يسمّى من قبل البعض بإيديولوجيا "الوعي الفخور بذاته"، والذي يؤمّن للطبقة العاملة إمكانية محافظتها على استقلاليتها واحترام معايير العمل ضمن مختلف أنشطة الإنتاج.[23]
وقد ساد هذا التوجه في دراسات علم اجتماع العمل إلى حدود سبعينيات القرن العشرين محكومًا بالإيمان بقدرة الطبقة العاملة على المراقبة الذاتية لسير العمل، انطلاقًا من قوّة موقعها السياسي داخل المجتمع ضمن تلك المرحلة.

وبالخلاصة يمكن القول إن دراسات علم اجتماع العمل خلال هذه الحقبة اتسمت بانحصارها في دوائر الصناعة والمصانع الكبرى. كما امتازت بمنحها أولوية إبستمولوجية ومنهجية[24] لدراسة

(23) Michel De Coester, François Pichault, *traité de sociologie du travail*, op cit, p.49.

(24) Pierre Tripier, *Du travail à l'emploi. Paradigme, idéologie et interactions*. Editions de l'université, Bruxelles 1991.p.99.

أوضاع العمل (من تسيير المؤسسة وتنظيمها، ومستويات أجور العمّال بها....إلخ) وظروف ممارسته. وقد ساد الاعتقاد لدى مفكري المرحلة بأن الإلمام بأوضاع العمل دون سواه بإمكانه أن يمثل عامل تفسير مركزي لظاهرة العمل، كما يمكّن من فهم سلوك العامل وفهم ما يجري داخل المصنع وخارجه. ولكنّ هذا التمركز لدراسات علم اجتماع العمل داخل أسوار المصنع وحول أوضاع العمل دون سواها سوف يتطور تدريجيًّا عقب ذلك نحو مزيد من الاهتمام بالعامل/الإنسان وبمسيرته المهنية قبل دخوله للمصنع والتركيز على بعض جوانب حياته الخاصة خارجه.

ويعود الفضل في هذا الانحراف عن السائد في دراسات سوسيولوچيا العمل إلى فرق بحث مدرسة كامبردج Cambridge. وقد بحث بعضها خلال عام 1968م في إمكانيات تحوّل عامل المصنع إلى بورجوازي بعد فترة من ممارسته لعمله. وقد اختار فريق بحث برئاسة قولدثورب J, Goldthorpe عينة من العمال الشباب المتزوجين الذين يتقاضون أجورًا جيدة للتأكد من فرضيته. وحاول أعضاء الفريق معالجة بعض الجوانب الأخرى من حياة العمّال كمواقفهم السياسية وحياتهم اليومية. وبينت النتائج على نحو غير متوقع أن وضعيّة ممارسة العامل لعمله – بما في ذلك علاقته برفقائه في العمل، والأجر الذي يتقاضاه، وانخراطه في العمل النقابي- لا يمكن أن تمثّل أداة تفسير أو عناصر مهمة لفهم سلوك العامل؛ حيث تبقى روابط العمال بمجال عملهم وبزملائهم داخله ضعيفة، كما لا يستحوذ مستوى الأجور على اهتمامهم، ويبقى احتكامهم للعمل النقابي شكليًّا ومصلحيًّا. وشددت نتائج البحث لأوّل مرّة على أهمية ما يعيشه العمال خارج المصنع ومدى تأثيره على سلوكهم ومواقفهم. وقد توجّهت بعض التفسيرات إلى أن وجود نوع من المقايضة التي يتبادل فيها العامل بعض الرفاهة التي يعيشها خارج أسوار المصنع بقساوة ما يعيشه داخله. وتحدّث بعض الباحثين عن نوع من "المضاربة الصامتة" بين العامل الأجير الذي يقبل الظروف المتردية داخل المصنع مقابل بعض الامتيازات الموجودة خارجه كالسكن والاستهلاك؛ وبالتالي التنازل مقابل قبول نوع من "التبرجز".[25]

وبهذا، ستتحول أنظار الباحثين والدارسين تدريجيًّا عن مناطق تمركزاتها التقليدية (دراسة أوضاع العمل وظروف الممارسة) لتتوجه نحو التطلع إلى تفسير سلوك العامل وممارساته داخل مجال عمله، والانتباه كذلك لأهمية ما يعيشه من حياة خاصة خارج نطاق العمل. وستبرز تبعًا لذلك زوايا نظر مختلفة ستطرح نفسها كمجالات اهتمام جديدة في مسار تفهّم ظواهر العمل والعمّال.

(25) Pierre Tripier, *"La sociologie du travail" dans Durand* , sociologie contemporaine, Vigot, 1989.

4- علم اجتماع العمل والبعد الغائب:

ظلّ علم اجتماع العمل - كما تقدّم، وإذا ما أرجعنا بدايات نشأته الفعلية إلى ثلاثينيات القرن العشرين- على مدى حوالي أربعين سنة وإلى حدود السبعينيات، علمًا شموليًّا اتخذت أغلب دراساته خلال هذه الحقبة طابعًا معمِّمًا، تناول ظاهرة العمل بوصفها كلًّا لا يتجزأ، واختزلت ضمنه المقاربة السوسيولوچية النظر للعمل في حدود أوضاع ممارسته غاضّة الطرف عن غيرها من الظواهر الأخرى المتّصلة به؛ فتطور بذلك علم اجتماع العمل ناظرًا إلى العمل في صبغته الصناعية متغافلًا عن كلّ أشكال العمل وأصنافه الأخرى. وتطوّر كذلك بمعزل تام عن الوجه الآخر لحياة العامل/ الإنسان، والمتمثّل في حياته الخاصة خارج دوائر العمل؛ فتمّ بذلك إقصاء كل ما من شأنه أن يساعد على فهم التأثير المتبادل بين الحياة المهنية والحياة العائلية للعامل.

ولعلّ الملفت للانتباه أن ذلك الانفصام الفكري في صلب علم اجتماع العمل بين الحياة المهنية والحياة العائلية كان متوازيًا مع حركة تطور دراسات علم اجتماع الزواج والعائلة؛ حيث شهدت المرحلة جملة من البحوث والدراسات حول الزواج وتأثير التصنيع والتحضر على العائلة، ولكن ذلك تم بشكل منفصل لم يُحِل أيًّا من التخصصين إلى الآخر، ودون أي ربط بين تحليلات تلك الدراسات حول العائلة ونتائجها وبين ما يجري داخل المصانع والمعامل. وكان من نتائج إغفال أهميّة تمفصل الحياة المهنية والحياة العائلية في دراسة ظاهرة العمل، إلى جانب طغيان المقاربة الشمولية للعامل ولمجال العمل، طمس كل ما يمكن أن يكتنف ظاهرة العمل والفاعلين الاجتماعيين ضمنها من فوارق اجتماعية وثقافية. وتغييب كل أشكال التنوع والاختلاف التي تجتمع في ظواهر العمل.

ولأن محاور اهتمام علم اجتماع العمل تركزت على أوضاع ممارسة العمل لا على شخص العامل/الإنسان؛ لم يكن الانتباه لأهميّة اختلاف ممارسة العمل بين الجنسين ممكنًا، كما لم يكن من اليسير مع سيطرة نوع من اللاوعي الذكوري على الباحثين والدارسين إدراك بعض قضايا العمل وإشكالاته من زاوية ما يمكن أن تطرحه فوارق النوع الاجتماعي. فتلحّف العمل وفقًا لذلك المنظور بهوية ذكورية كونية بالرغم مما كانت تسجّله أعداد غير بسيطة من النساء والأطفال من حضور ضمن قوة العمل الغربيّة خلال تلك الحقبة التاريخية. **ورغم حضور المرأة كَيَدٍ عاملة بسيطة إلى جانب الرجل في مواقع مختلفة من المصانع الغربيّة -حيث مثلت نسب تواجدها حوالي ثلث مجموع اليد العاملة مع نهاية الستينيات- فقد تطورت مقاربات**

العمل بعيدًا عن أي إدراك لفوارق النوع الاجتماعي أو الروابط بين الجنسين وعلاقة كل ذلك بممارسة العمل. ورغم الانتباه المبكر لبعض الدراسات المنحدرة من تجارب الهاوثورن لبعض مظاهر الاختلاف في الأداء بين الجنسين وبين الهويات القومية للعمّال[26]، ورغم بروز بعض الدراسات المتناثرة عن اليد العاملة النسائية هنا وهناك، إلا أن مقاربة العمل ظلّت إلى حدود نهاية السبعينيات من القرن العشرين بعيدة عن الانتباه إلى أهميّة أية فوارق أو اختلافات بين العمال من أي نوع كانت. ويكمن تفسير ذلك في رأي بعض الدارسين في انطواء علم اجتماع العمل على حدث العمل في حد ذاته، والعمل الصناعي تحديدًا، واعتبار عمليّة دراسته المفتاح الوحيد لفهم ما يجري داخل المجتمعات الغربيّة[27]؛ فتمّ بذلك استبعاد مقاربته انطلاقًا من أي متصل آخر به؛ وهو ما جعل من جلّ مقاربات العمل أسيرة أسوار المصنع؛ فعجزت بالتالي عن تخطّي حدوده. والحصيلة هي تطوّر علم اجتماع العمل بشقيه الأوروبي والأمريكي بعيدًا عن الانتباه لقضايا فوارق النوع واختلافات الانتماء العرقي والإثني والوطني.

(26) انتبهت إحدى الدراسات المنبثقة عن تجارب "الهاوثورن" إلى أهمية بعد النوع عند تعمّد تغيير إحدى النساء المتزوجات برجال خلال واحدة من التجارب، وعند الإشارة إلى الهوية القومية لبعض العاملات الخاضعات للتجربة وتبيان تأثير ذلك في سلوكهم في العمل. انظر: Michel De Coester, François Pichault, traité de sociologie du travail, op cit, p.45

(27) Ibid, p.45.

الخاتمة:

نشأ علم اجتماع العمل وتقوى بالقدر الذي برزت فيه التناقضات الاجتماعية داخل محيط العمل وخارجه وتَقَوَّت؛ مما جعل ظاهرة العمل ومختلف ما اتصل بها من علاقات ومسائل اجتماعيّة تصبح إشكالًا ومحلّ نزاع وعدم اتفاق. وقد تطوّر ذلك النزاع مشكّلًا ملامح بارزة من افتقاد مجالات العمل للإجماع على القيم والتصورات، وكذلك على المقاربات والتحليلات. وهو ما سوف يمثّل أحد أهم الآليات المحرّكة للتطوّر الفكري والنظري لعلم اجتماع العمل وما سوف يتطوّر في رحابه – لاحقًا– من مدارس وتوجهات فكريّة مختلفة.

ويبقى ما يستحق التأكيد عليه في الختام هو أن علم اجتماع العمل تطوّر متلازمًا مع حالة اختلال نوعيّ اعتبرت العامل ذكرًا مطلقًا –في حين أنه لم يكن كذلك– فغيّبت أطروحاته إلى حدود الثلث الأخير من القرن العشرين الحديث عن شواغل المرأة العاملة وهمومها، وقضايا الروابط بين الجنسين في مجال ممارسة العمل، وغيرها من المسائل المتصلة بفوارق النوع والثقافة. وقد ظل التناول السوسيولوجي لظواهر العمل ذكوري الطابع في مستوى الموضوع والمنهج وأسلوب الإنتاج الفكري والبحثي.

الفصل الثاني

تحولات نهاية القرن العشرين وتطوّر علم اجتماع التنظيم والمؤسسة

درسنا في الفصل السابق نشأة اختصاص سوسيولوچيا العمل وتطوره واستقلاله عن علم الاجتماع العام منذ الثلث الأول من القرن العشرين. وقد حاولنا ضمن ذلك الجزء تناول بعض الإشكاليات المتصلة بظاهرة العمل داخل المعامل الصناعية الكبرى التي نمت أعدادها وأحجامها لتطغى على المشهد الاقتصادي والاجتماعي بأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خلال تلك المرحلة التاريخية. وخلص ذلك الفصل إلى نتيجة مفادها اتسام المقاربات السوسيولوچية للعمل، إلى حدود السبعينيات، بالتركيز الأحادي على العمل الصناعي دون غيره من أنشطة العمل وأصنافه الأخرى من ناحية، إلى جانب اقتصار نظر مدارس سوسيولوچيا العمل إلى حدود تلك المرحلة على موضوع العامل داخل المصنع منظورًا إليه في انفصام تام عمّا يحيط به داخل المصنع وخارجه من حياة عائلية وغيرها من الناحية الأخرى. **وقد أسهم ذلك النظر الأحادي للعامل منفصلًا عن محيطه في تعطيل تطوّر بعض الأفكار الأولية المتعلقة بالحياة العائلية والخاصة للعامل - والواردة ببعض دراسات تلك المرحلة- إلى توجهات فكرية بارزة تمكّن من فهم أوضاع ما يجري داخل المؤسسات الصناعية في تمفصله مع الحياة العائلية والخاصّة للعامل.**

هذا ويُحمّل ذلك التصور الشمولي المنكفئ على داخل المصنع دون امتداداته الخارجية حالة تعطّل انتباه الدارسين والمفكرين إلى فوارق الجنس والانتماء القومي واختلاف الثقافات وانعكاساتها على ظاهرة العمل ومختلف متعلقاتها؛ مما أسهم في تأخر اعتماد تلك العناصر كمداخل رئيسة في تحليل إشكاليات العمل والمؤسسات.

ويجتهد الفصل الحالي، في رصد مسار تطور المقاربة السوسيولوچية للعمل والمؤسّسة انطلاقًا من التوجهات الفكريّة الجديدة التي طبعت الساحة السوسيولوچية منذ النصف الثاني من القرن العشرين، والتي تبلورت لتبرز بجلاء في الثلث الأخير منه. وقد اتّسمت المرحلة ببروز أطروحات جدّدت التعامل الفكري والنظري والمنهجي مع ظواهر العمل ومختلف مجالات ممارسته في سياق ما طبع المرحلة من تحولات اقتصادية واجتماعية هيكليّة.

ويدرس هذا الفصل تبلور سوسيولوچيا التنظيم والمؤسسة كتخصصين انبثقا من صلب التوجهات النظريّة العامة لسوسيولوچيا العمل، وحاولا عبر مقولات فكرية مختلفة عن سابقاتها تعميق النظر في بعض المسائل المتصلة بممارسة ظاهرة العمل. وقد آثرنا عدم تناول كل من التخصصين بشكل

منفصل عن الآخر لجملة من الأسباب، منها التقاطعات العديدة التي تجمع بين التخصصين بشكل يجعل كل واحد منهما مكمّلا للآخر، ومنها كذلك الاسترفاد الكلّي لمقاربات كل من سوسيولوچيا التنظيم والمؤسسة من رؤى ومدارس علم اجتماع العمل؛ مما يدفع للقول بأن المنطلقات والتوجهات النظريّة الأولى لعلم اجتماع العمل شكلت الرحم الذي نمت فيه وانبثقت منه أهم المرتكزات النظرية لكل من سوسيولوچيا التنظيم والمؤسسة.

ولعلّه من المفيد الإشارة في هذا النطاق إلى واقع التداخل والترابط الفكري الذي يميّز التخصّصات العلميّة الثلاثة، علم اجتماع العمل والتنظيم والمؤسسة؛ وما لذلك من تأثير بالغ في هشاشة الحدود القائمة بينها، وصعوبة تحديدها وضبطها في مستوى أغلب الأدبيات المتناولة لها. ففي حين تتبدّى صورة العلاقة بين كل من علم اجتماع العمل والتنظيم والمؤسسة ضمن بعض الدراسات السوسيولوچية -لاسيما الأنجلوساكسونية- كعلاقة تطور منفصل لكل تخصّص عن الآخر، تُصوّر بعض الدراسات الأخرى مدى استحكام ذلك التطور بتمشٍّ خطّي تسلسلت ضمنه ولادة التخصصات الثلاثة. وترى بعض أدبيات السوسيولوچيا الفرنسية أن تدرّج التخصصات الثلاثة من العمل إلى التنظيم إلى المؤسسة قد تمّ ضمن نطاق تخصصي أوسع، أُطلق عليه تسمية "مقاربات أنشطة الإنتاج".[28]

وبعيدًا عن سرد تفاصيل تطور المقاربة الفكرية لكلّ من تخصص علم اجتماع التنظيم والمؤسسة، يظل الهدف الأساسي من هذا الفصل مرتبطًا بتبيان أبرز المقولات الفكرية لكلّ منهما بشكل ييسّر تناولهما في الفصول القادمة، ويخدم أغراض إشكالية الكتاب وأهدافه الرئيسة.

أولاً: علم اجتماع التنظيم: سياقات التبلور وأهمّ المقولات النظرية:

1- السياق التاريخي والتطور الفكري:

ترتبط بدايات التفكير العلمي في تنظيمات العمل بوصفها مجالات تمارس ضمنها مختلف أنشطة الإنتاج بأولى محاولات تفهّم ظاهرة العمل وتفسيرها، والتي برزت كما تقدّم كنتيجة حتميّة لتنامي العمل الصناعي وظهور كبرى البيروقراطيات الإدارية المرتبطة به خلال نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. والتي برزت كذلك كاستجابة لحاجة اجتماعية ملحّة دعت إلى ضرورة

(28) Philippe Bernoux, *La sociologie des entreprises*, Essais, Editions du Seuil, 2e édition 1997, p.21.

الاهتمام بظواهر العقلانية والانتظام والمراقبة كعناصر أساسيّة فرضت نفسها على ظاهرة العمل في سياق اقتصادي وتاريخي اتسّم بتنامي حجم وعدد الوحدات الصناعية الكبرى التي لم يكن من اليسير على القائمين عليها إدارتها وفقًا لما كان معمولًا به في السابق في الوحدات الصناعية ذات الأحجام المحدودة. وهو واقع حال استوجب تدخل زمرة من المفكرين والباحثين الميدانيين والأكاديميين للإسهام -كل من موقعه ووجهة نظره وغاياته- في الغوص في أعماق ظاهرة العمل، ومحاولة استكناه بعض جوانبها وخفاياها.

وتجسّد ذلك الاهتمام أولًا على المستوى الفكري والسوسيولوجي في تحليلات عالم الاجتماع الألماني "ماكس فبير" بخصوص الظاهرة البيروقراطية، التي عدها نموذجًا بارزًا للعقلانية الكونية؛ وذلك بحكم إعلاء تلك البيروقراطية من شأن المنطق والعقلانيّة في مجال سير العمل (هرمية مؤسسة على الكفاءة والقواعد الصارمة وغير العشوائية) على حساب المنطق التقليدي اللاعقلاني القائم على روابط القرابة والدم. واعتبرت أفكار "فبير" حول الظاهرة البيروقراطية منطلقًا سوسيولوجيًّا محوريًّا شدّ الانتباه لضرورة تدارس أشكال التنظيم العقلاني للعمل. كما تجسد ذلك الاهتمام ثانيًا على المستوى الميداني في أفكار المهندس "فريدريك تيلور"، ثمّ في نتائج الدراسات الميدانية المنجزة من قبل "إلتون مايو" في مصانع الهاوثورن. ومثلت أعمال كل من "تيلور" و"مايو" أبرز محطات النظر المستوحاة من عمق ميادين ممارسة العمل.

وقد اجتهدت كل قراءة من تلك القراءات في مقاربة تنظيمات العمل من خلال تدارسها للآليات المستحكمة في الأطر التي يُنجز ضمنها من ناحية، و من خلال تمثّلها للارتباط الوثيق بين العمل كنشاط وبين الأوضاع المتصلة به داخل مجال ممارسته من الناحية الأخرى. ولئن ارتبط تصور بعض هؤلاء بأهمية "التنظيم العلمي للعمل" كأحد أبرز وأنجع آليات التحكّم في مسارات الإنتاج (مقاربة فريدريك تيلور مثالًا)، فإن البعض الآخر دعا إلى ضرورة اعتبار معطى إنسانية العامل وروابطه بمن يحيطون به خلال نطاق عمله ومدى أهمية ذلك في الدفع بنسق العمليّة الإنتاجية (مدرسة العلاقات البشريّة).

ومثلت أفكار "فبير" حول الظاهرة البيروقراطية، إلى جانب " التنظيم العلمي للعمل" الذي صاغه المهندس فريدريك تيلور مرتكزات فعلية أسهمت -عبر تفاعلها مع الاجتهادات التي ستليها- في

التأسيس لفكر سوسيولوجي مختلف حول التنظيمات تدرج من النظر الكوني والأوحد لها (كما صيغ في فكر "فبير" و"تيلور") نحو التنبّه لصعوبة الإقرار بوجود نماذج من التنظيمات موحدة الشكل والهيئة العامة، بعيدًا عن خصوصياتها وحيثيات وجودها الفعلي؛ فوقع تبعًا لذلك الجهر بما يمكن أن يخلفه اختلاف المحيط والبيئة من أشكال تنظيمات اجتماعية متعددة ومتنوعة.

وسوف يكون لتعاقب هذه الأطروحات وتفاعلها هي وغيرها من الرؤى المتصلة بظاهرة العمل التي شهدتها الساحة الفكرية إلى حدود منتصف القرن العشرين الفضل في ظهور تخصص قائم بذاته سوف يحمل فيما بعد اسم علم اجتماع التنظيم، يدعو إلى دراسة تنظيمات العمل بشكل منفصل ومستقل عمّا يحيط بها، بحيث تكون خاضعة لنواميس خاصة بها تحرّكها وتضمن اشتغالها وسيرها. وشهدت بعض الساحات الفكريّة والبحثية منذ ثمانينيات القرن العشرين نسقًا مكثفًا من الإنتاج العلمي المكتوب حول سوسيولوجيا التنظيم بشكل أسهم في إفراز تراكم علميّ مهم وتطوّر لافت للمقولات والمقاربات. وقد ساعد التوظيف الميداني والتطبيقي لتلك المقاربات والمقولات -المطورة ضمن نظريات علم اجتماع التنظيم- في انتشار ذلك التخصص متجاوزًا الحدود التقليدية لعلم اجتماع العمل، والمتمثلة في باحات المؤسسات الاقتصادية، ليشمل دراسة سائر الهياكل التنظيمية كالمستشفيات، والمؤسسات التربوية، والأطر السياسية والإدارية كالجمعيات، والأحزاب، والوزارات، وغيرها من التنظيمات.

وأصبح مجال علم التنظيمات كما يسميه بعض الدارسين[29] اليوم يجلب اهتمام عدد من الباحثين ذوي التخصّصات العلمية والأكاديمية المتنوعة. كما أضحت سوسيولوچيا التنظيم -بوصفها تشمل مختلف المداخل السوسيولوچية المعتمدة في دراسة التنظيمات والمؤسسات الاجتماعي- تصنّف كأحد فروع وتخصصات ذلك النطاق الأوسع الذي أصبح يعرف بعلم التنظيمات. ومن المهم التأكيد على ارتباط ذلك التصنيف برغبة علماء الاجتماع في تمييز التناول السوسيولوجي للتنظيمات والمؤسسات عن غيره من أشكال التناول العلمي الأخرى المعتمدة من قبل بعض التخصصات كعلوم الإدارة والتسيير، والموارد البشرية، والاقتصاد، وعلم نفس الشغل، وغيرها من التخصصات العلمية ذات المنهجيات المختلفة ومقاييس التحليل المتباينة.

(29) Philippe Cabin et Bruno Choc (Coord), *Les organisations Etat des savoirs*, II édition, Ed Science Humaine, Paris 2005, p.11.

2- المرتكزات النظرية:

ينطلق المنظّرون في مجال التنظيمات عادة من التأكيد على أنّ التنظيمات تتأسس انطلاقًا من الرغبة في تنظيم شيء ما، ومن حاجة الأفراد إلى بعضهم البعض بغرض تقاسم المهام التي لا يمكن لشخص بمفرده أن ينجزها؛ فيتجلّى بذلك التنظيم كنمط من أنماط الاستغلال والتبادل الجماعي للكفاءات والمهارات المختلفة ضمن مجموعة اجتماعية ما. ويجوز بذلك تعريفه بأنّه تجمّع من الأفراد يتهيكل على أسس غير شخصية، وينشط لتحقيق أغراض وأهداف محددة. ومن خلال هذا المعنى تنسحب لفظة التنظيم على كلّ المؤسسات الاقتصادية، والشركات التجارية، والأجهزة الحكومية، والمدارس، والمستشفيات، والسجون، وغيرها من الأطر والهياكل الاجتماعية المنظّمة لحياة البشر، والتي أضحت قوام المجتمعات الإنسانية المعاصرة. وغالبًا ما يستعرض بعض المختصّين الأمريكان في علم التنظيمات مثال وكالة الفضاء الأمريكية ناسا "NASA"، ومسألة بلوغ القمر لتقريب معنى التنظيمات لغير المختصين، معتبرين أن بلوغ القمر لم يكن بالإمكان أن يتحقق لولا تضافر الجهود وتفاعلها بين كل أفراد المجموعة العاملة بوكالة الفضاء الأمريكية من روّاد فضاء، وباحثين، وعلماء، وكذلك بين مختلف العاملين، والإداريين، والتقنيين، وعمال الصيانة والنظافة، ودون التغافل عن تأكيد دور استراتيجيات الدفاع الأمريكي وسياسات الحكومة في الدفع باتجاه بلوغ ذلك الهدف المنشود المتمثل في وطء القمر.[30]

وفي مطلع السبعينيات اعتبر الأمريكي "إدغار تشاين" Edgar Schein أن التنظيم هو: "ذلك التنسيق العقلاني للأنشطة، الذي يلجأ له عدد من الأشخاص بغرض تحقيق أهداف وغايات ضمنية مشتركة".[31] وقال عنه "هنري منتزبارغ" Henri Mintzberg بعد حوالي عقد من تعريف شاين أنه بمثابة المجموع العام لأشكال تقاسم العمل ما بين مجموعة من العناصر، وتنسيق نتائج المهام المتقاسمة".[32] وتتحدّد على مستوى سوسيولوجيا التنظيمات الملامح والخصائص الأساسية للتنظيم من خلال توافر العناصر التالية:

(30) Mary Jo Hatch, *Théories des organisations*, DeBoek University, 2000, p.180.

(31) Schein E, *Psychologie et organisation*, Edition Hommes et Techniques, Paris 1971, p.78.

(32) Henri Mintzberg, *Structure et dynamique des organisations*, Edition d'Organisation 1982, Paris, p.102.

- **وجود أهداف وبرامج عمل** محددة ومضبوطة خُلق التنظيم لتلبيتها وتحقيقها.

- **توافر عنصر تقسيم العمل** بين مختلف عناصر التنظيم بشكل وظيفي يجعل من الترابط بين مختلف الأعضاء الميزة العامة لاشتغال التنظيم في عمومه. ويبقى تقاسم العمل أساس التنظيم؛ بما أنّه يؤسس للاختلاف بين عناصر مجموعة مهيكلة وأخرى غير مهيكلة، ويحيل إلى معاني الضبط والتحديد، وبما أن العمل المطلوب إنجازه يمكن أن يحدّد كتابيًّا، حيث تُضبط المهام المطلوب القيام بها من كل عنصر من عناصر التنظيم ضمن قوائم في جل التنظيمات الحديثة؛ مما يفرض تقاسمًا علنيًّا ومنصفًا للعمل بين مختلف عناصر التنظيم.[33]

- **توزّع الأدوار**: يعد توزّع الأدوار رهانًا أساسيًّا في تعريف التنظيم؛ حيث يضبط -كما تقدّم- لكلّ عنصر من عناصر التنظيم مجموعة من المهام المحدّدة، ولكن يبقى اختلاف سبل أداء تلك المهام من فرد إلى آخر هو الميزة الأساسية التي يرتكز عليها علم اجتماع التنظيم؛[34] حيث يؤدّي كل فرد المهام الموكلة إليه بأسلوبه الخاص، وبطريقة مختلفة رغم توحد مواصفات المهام بالنسبة للجميع؛ وبهذا يتصرّف كل عضو من أعضاء التنظيم كفاعل قادر على إنتاج صيغ مختلفة من التأويلات لدور معلوم يلعبه كل فرد بطريقته.

- **وجود تركيبة هرمية وتراتبية بارزة** تضمن سير التنظيم، وتؤمّن عمليات توزيع علاقات السلطة بداخله من خلال تدرج المهام والرتب المهنيّة وترابطها ببعضها البعض.

- **وجود نسق من الهيمنة ومركز للسلطة والتأثير** يحرس تطابق سلوك الفرد مع الأهداف المضبوطة مسبقًا للتنظيم.

- **وجود جملة من القواعد وضوابط السير**، ومجموعة من المقاييس الموضوعية لتقييم اشتغال التنظيم ومراقبته.

- احتكام التنظيم على **منظومة اتصاليّة** تهتم بتأمين تبادل المعلومة وسريانها داخل التنظيم وعبر تركيبته الهرمية.

(33) برنو فليب، مرجع سابق، ص 118.

(34) نفس المرجع، ص 119.

وبناء عليه تطرح الدراسة السوسيولوچيّة للتنظيمات مجموعة من الإشكاليات الرئيسة، وتثير بعض المحاور المركزية التي أصبحت تعتمد كمداخل علمية لدراسة التنظيمات ولعمليات التشخيص السوسيولوجي لها،[35] ونذكر منها ما يلي:

1- **دراسة مستويات الاندماج:** ويُهتم فيها بفهم كيفية تمكّن التنظيم من الحفاظ على هياكله وهويته القائمة رغم الضغط الداخلي والخارجي، اللذين يتعرض لهما نتيجة علاقات الصراع والتناقض الموجودة بداخله من ناحية، وضغط المحيط الخارجي الذي يعده التنظيم جزءًا منه من الناحية الأخرى.

2- **فهم أوضاع التكيّف:** ويُنظر هذا المستوى إلى سبل إدارة التنظيم لمسائل التجديد التقني والتكنولوجي، وكيفية إدماجهما في بنيته الداخلية بشكل متوافق مع حيثيات الوسط الاجتماعي والتقني للتنظيم.

3- **دراسة البنية الشكلية والبنية غير الشكلية:** تتجه بعض دراسات سوسيولوچيا التنظيم إلى تبين حجم الروابط بين البنية الرسميّة للتنظيم وللمؤسسة، كما تتجلى عبر اللوائح وتراتيب العمل المعلنة والمضبوطة بشكل رسمي، وما تنتجه العلاقات بين عناصر ذلك التنظيم من أنسجة اجتماعية موازية تفعل فعلها بشكل ضمني، وتؤثر إلى حد كبير في سير التنظيم واشتغاله. وكان "ماكس فبير" في دراسته للظاهرة البيروقراطية قد شدد على أهمية العلاقات الرسمية المرتبطة بقواعد السير الداخلية للمؤسسة، ولكنه لم يتطرق إلى الروابط غير الرسمية والعلاقات الموازية التي تنشأ بين عناصر التنظيم، وهو ما انتبه إليه فيما بعد علماء اجتماع التنظيم من أمثال عالم الاجتماع الفرنسي "ميشال كروزيي" Michel Crozier الذي أثار الانتباه إلى ما تفرزه الظاهرة البيروقراطية من علاقات موازية تتشكل على هامش البنى الرسمية المعلنة في تنظيم معين.

---

(35) يمثّل التشخيص السوسيولوجي للتنظيمات والمؤسسات نتاج تفاعل التطوّر العلمي لسوسيولوجيا التنظيم والمؤسسة مع استخداماتهما الميدانيّة، والتوظيف المباشر لنتائجهما في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا خاصة؛ وذلك بهدف اكتشاف علل وأمراض اشتغال المؤسسات الصناعية والاقتصادية الكبرى، وما قد يعتريها من حالات وهن واختلال. وهو ما أدى إلى ولادة بيوت الخبرة والمراكز المتخصصة في التدخل المباشر وتشخيص الأوضاع الاجتماعية للمؤسسات المعتلة التي تشهد تعطلًا أو تباطؤًا في مسارات الإنتاج وجودته. وقد أضحى التشخيص السوسيولوجي للمؤسسات مؤخرًا محور مادة علمية تدرس في عدد من الجامعات الأوروبية والفرنسية وبعض الجامعات العربية، خاصة بدول المغرب العربي.

4- **دراسة أوضاع الصراع وحالات الاعتلال المَرضي**: وتهتم بدراسات الاختلالات الحادة التي تعرقل سير التنظيم، كالصراعات النقابية، وأوضاع التوتر النفسي والاجتماعي لعناصر التنظيم، وحالات تردي جودة الإنتاج ونسقه، ومختلف حالات التعطّل التي قد تعتري عملية اشتغال التنظيم.

إن هذه المداخل المعتمدة في الدراسة السوسيولوجية للتنظيم تُطرح عادة انطلاقًا من تسليم المختصين بعدم جمود وثبات كل من التنظيم والمؤسسة والإقرار باعتبارهما بمثابة الهيكل الحي والديناميكيّ، الذي ترتهن ديناميكيته بقدرة كل عنصر من عناصره على تعديل سلوكه بغرض التواصل مع المحيطين به ضمن منظومة من العلاقات الاجتماعية تصنعها صيرورة الفعل الجماعي الذي يتعاونون من أجل تحقيق أهدافه. وفي هذا النطاق اعتبر "ميشال كروزيي" التنظيم بمثابة البناء الإنساني الذي يتوجب على الدارس فهم منطق اشتغاله وتحليله. ويرى في هذا الصدد أنّه "إذا كان الفعل الإنساني الجماعي يمثّل مشكلا مصيريًا بالنسبة لمجتمعاتنا فإن ذلك يُردّ أساسا إلى عدم كونه ظاهرة طبيعية بل بناء اجتماعيّا يطرح وجوده مشكلا ويتطلب تفسير ظروف بروزه واستمراريته".[36]

ولفهم وتفسير منطق اشتغال التنظيم والمؤسسة ابتدع ميشال كروزي ما سمّاه "**التحليل الاستراتيجي**" وهو إطار تحليل علمي يهدف لدراسة جملة الروابط الموجودة بين الفرد ومحيط المؤسسة والتنظيم.

ويقوم التحليل الاستراتيجي على ثلاثة مفاهيم أساسية وهي: نسق الفعل المحسوس ومجال اللايقين ومفهوم السلطة. وترتبط هذه المفاهيم بجملة من المفاهيم الأخرى مثل مفهوم الفاعل والنسق والاستراتيجية والرهان. وينطلق إطار التحليل الاستراتيجي من دراسة سلوك الفاعل الاجتماعي الذي يُعتبر سلوكًا ذا دلالات ومعاني مختلفة من وقت إلى آخر نظرا لارتباطه "بأوضاع" و"رهان"، يضفيان عليه (السلوك) أبعادا مختلفة تطرح إمكانيات فعل متعددة. ويؤكد "كروزيي" على ضرورة نفي صفة العقلانية المطلقة على سلوك الفاعل الاجتماعي نظرا لخضوع الفعل كذلك لمحددات غير واقعية وغير عقلانية وتأثره بمواقف مستترة وغير معلنة، "إن للسلوك دائما معنى دون أن يكون بالضّرورة عقلانيّا".[37]

(36) Michel Crozier, Erhard Friedberg, *L'acteur et le système*, Editions Seuil, 1977, p.15.

(37) Ibid, p.15.

ومن أجل التقدم في تحليل مواطن الخلل داخل التنظيم دعا "ميشال كروزيي" لتجنب "إيديولوجيا العقلانية" التي تقود الباحث عادة إلى تصور أن الفاعل يتجه دومًا إلى الاختيار الأمثل باسم منطق الاختيار العقلاني. ويطرح في هذا الصدد مفهوم **الاستراتيجية** الذي ينتهي بالتأكيد على أن أعضاء التنظيم يتصرفون أثناء ممارستهم للأنشطة ضمن تنظيم ما كفاعلين تتحدد غاياتهم بطبيعة الفرص المعروضة عليهم، ومنها يرسمون سبل تقوية مصالحهم وقدرتهم على الفعل. وبهذا الشكل يرفض التحليل الاستراتيجي لميشال كروزيي ضمنيًّا المقاربة الشمولية والتحديدية الموروثة عن كارل ماركس والمتبناة من قبل البنيويين، ليؤكد على أن الفعل الجماعي لا يمكن أن يكون فقط مجرد محصلة لضغوط خارجية، ولكن **يلعب** خلاله الفاعلون أدوارهم ضمن هامش من الحرية **ومجال من اللايقين** تتشكل وفقه جملة من **الاستراتيجيات** الفردية والجماعية.

بهذا صاغ "ميشال كروزيي" ضمن إطار "التحليل الاستراتيجي" معاني مختلفة لمفهوم **السلطة** داخل التنظيم والمؤسّسة الاجتماعية التي اعتبرها علاقة تضع الفاعلين على ذمّة استكمال غاية مشتركة مرتبطة بالغايات الشخصية، ولا يمكن للسلطة داخل المؤسسة أن تمارس إلا ضمن علاقات تبادل وتكيف وتفاوض. ولئن كانت السلطة تعد بمثابة علاقة تبادل فإنها أيضًا علاقة قوة تكون فيها عناصر التبادل أكثر مواءمة لأحد الأطراف.

وعادة ما يطمح سلوك العامل في مؤسسة ما إلى رفع موارده وتخفيف حدّة الضغوط المسلّطة عليه بحكم موقعه في الهرم التنظيمي؛ فيدخل بذلك في علاقة سلطة تتخذ صبغة علاقة اجتماعية مبنية على تبعية يعود مصدرها إلى ما سماه ميشال كروزيه بـ"هامش اللايقين".

وتبقى الرغبة في المحافظة على "هامش اللايقين" من أبرز أهداف الفاعلين الاجتماعيين؛ إذ يطمح الفاعل ضمن تنظيم ما في تمديد إمكانياته في الفعل وبقائه كسيّد لمنطقة اللايقين التي يراقبها. وبالقدر الذي تزداد فيه الاستقلالية وهامش اللايقين تزداد السلطة لدى الفاعل الذي يملي شروطه على غيره بحكم سيطرته على مجال اللايقين، وهذا يعني عدم التسليم بمركزية السلطة أو تمركزها في رأس الهرم الوظيفي -كما أكد على ذلك "ماكس فبير"- بل إن لكل فاعل اجتماعي في كل درجة من درجات الهرم التنظيمي **سلطة**، وله أيضًا **استراتيجية**. وهنا يصبح التنظيم عبارة عن تفاعل بين استراتيجيات الفاعلين مختلفة الأهداف، وهو كذلك عالم من الصراع يرى اشتغاله محصّلة لتصادم بين عقلانيات متنوعة ومتناقضة من الأفعال الحرة المستخدمة لموارد السلطة التي

في متناولها، ويصبح كل تنظيم عرضة للانهيار عندما يقوى نسق الصراع على حساب التعاضد. ويرى ميشال كروزيي أن علاقات السلطة ومجالات اللايقين واستراتيجيات الفاعلين هي مميزات عامة لكل تنظيم ولكل فعل جماعي منظم.

ومن خلال كتابه "الظاهرة البيروقراطية"[38] حاول "ميشال كروزيي" تشخيص بعض العلل الناجمة عن تنامي حجم النظام البيروقراطي بالمؤسسات الكبرى انطلاقًا من بعض الدراسات الميدانية التي أنجزها في بعض المؤسسات الفرنسيّة. وحاول تقديم تفسير لأمراض الروتين والتباطؤ وعدم الجدوى التي تتسم بها بعض المؤسسات في المجتمع الفرنسيّ والمجتمعات الحديثة عمومًا. وتحدث عمّا سمّاه "الحلقة المفرغة للبيروقراطية"، والتي تقوم على المظاهر التالية:

- تضخّم نفوذ القواعد اللاشخصية.
- مركزية القرارات.
- تطور علاقات السلطة الموازية.
- انعزال كل صنف مهني عن الآخر في التركيبية الهرمية للتنظيم؛ مما يفرز ضغطًا مضاعفًا للمجموعة على الفرد.

ومن خلال التساؤل عن أوضاع عدم الاشتغال والتكيف اللذين تتسم بهما المؤسّسات الإداريّة والتنظيمات الصناعية للعصر الحديث، وما ينجم عنهما من تعطّل للعلاقة بين الأصناف المهنية وصراع السلطة والأزمات الاجتماعية المتتالية، تجاوز "ميشال كروزيي" الأطروحات السابقة لكل من "ماكس فبير" و"كارل ماركس" حول الظاهرة البيروقراطية. وكان الأوّل قد بالغ في وصف مفاتن الظاهرة البيروقراطية معدّدًا مزايا عقلنتها لعمليات الإنتاج، وهو ما دحضه "ميشال كروزيي" من خلال بيانه للدوافع العقلانية وغير العقلانية للسلوك التنظيمي، ومن خلال إبرازه لبعض مواطن وهن النظم البيروقراطية واعتلالها. أمّا "كارل ماركس" فقد حَلم بمجتمع دون تنظيمات، ودون علاقات سلطة. واعتبر التنظيم البيروقراطي للمؤسسة نتيجة خضوع قوى العمل لرأس المال، ولكن كروزيي لم يتبن هذا الطرح الماركسي وسلّم بأن التنظيمات -على عللها- تظل شديدة الارتباط بالمجتمعات الحديثة رأسمالية كانت أو اشتراكية. وقد يكون لتبنّي الطرح الماركسي

(38) Michel Crozier, *Le phénomène Bureaucratique*, Seuil, Paris 1971.

-الذي نظّر لمجتمع بدون تنظيمات، واعتبر المؤسسة أحد أهم أقطاب النظام الرأسمالي، واعتبرها مصدر الاغتراب والصراع- أثره في تأخر اهتمام بعض مدارس السوسيولوچيا الفرنسية ذات النزعة الماركسية بالمؤسسة الاقتصادية كمجال للدراسة والتحليل، وهو ما سنقف عليه لاحقًا.

ثانيًا: من علم اجتماع التنظيم إلى علم اجتماع المؤسسة:

شهد الاهتمام بالمؤسسة كموضوع سوسيولوجي تأخرًا نسبيًّا. ولم تنضج فكرة تناول المؤسسة كبناء اجتماعي مستقل إلّا حديثًا؛ إذ ظلت جهود علماء الاجتماع لفترة طويلة مرتبطة بتناول ممارسة العمل في ذاتها دون ما يتصل بها من مجالات وظواهر أخرى. ونظر المختصّون كثيرًا للعمل كممارسة ذات غايات اقتصادية ينجزها الفرد بهدف الكسب المادي. ولم تكن المؤسسة الاقتصادية تمثل غير ذلك المكان الذي تتم فيه تلك الممارسة.

ويذكر أن لانشغال المهندسين والمسيرين الميدانيين لكبرى المصانع في أوروبا بقضايا العمل -وهو الاهتمام الذي فاق اهتمام علماء الاجتماع والمفكرين- تأثيره البالغ في إقصاء المؤسسة من الاعتبار؛ وذلك انطلاقًا من تمثلها كمجال تابع وغير مستقل في إطار تناول تقني لظاهرة العمل، وضمن مقاربة تحديدية للبنى والمؤسسات الاجتماعية. وهي مقاربة تجاهلت وجود الأفراد والمجموعات المؤثرة في تلك البنى والهياكل، وعجزت عن تطوير نظرة مختلفة للمؤسسة تقوم على تصورها كمحور للاستقلالية، وكمصدر مستقل لإنتاج نواميسه الخاصة.[39]

1- مفهوم المؤسسة في بدايات علم الاجتماع:

مرّ مفهوم المؤسسة الاجتماعية في مسيرة علم الاجتماع العام بمراحل تطوّر مختلفة. ولئن واكب بروز مفهوم المؤسسة بدايات نشأة علم الاجتماع كتخصص مستقل بذاته عن سائر تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، فإن المفهوم اليوم يشهد تغيرات فكرية جوهرية فرضتها طبيعة ما تشهده الأنساق العامة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية من تحولات اقتصادية واجتماعية هيكليّة.

وبالرجوع لتاريخ علم الاجتماع يمكن القول بأنّ اكتساب مفهوم المؤسسة لمعنى محدد يعود إلى المدرسة الدوركهايميّة الراجعة بالنظر لمؤسس علم الاجتماع الحديث الفرنسي إميل دوركهايم. وقد

(39) Bernoux Philippe, *Sociologie de l'entreprise*, Ed du Seuil , Paris 1999.

تمّ ضمنها تجاوز التعريفات الأنثروبولوجيّة البسيطة للمؤسسة، ليقع اعتبارها بمثابة "أساليب للعمل والإحساس والتفكير المتبلورة والثابتة والملزمة لمجموعة اجتماعيّة معينة". كما يمكن القول كذلك بأن الاهتمام بالمؤسسة الاجتماعية كان حاضرًا لدى بعض علماء الاجتماع الأنجلوساكسونيين. وقد اعتبرها عالم الاجتماع الأمريكي "تالكوت بارسونز" Talcott Parsons (1902م-1979م) "مجموعة معقدة من القيم والمعايير التي تشترك فيها مجموعة من الأفراد".[40] فهي بنظره جملة الأنشطة المحكومة بإسهامات مستقرة ومتبادلة بين عدد من الفاعلين الاجتماعيين.

هكذا بدا الاهتمام السوسيولوجي بالمؤسسة في البداية عامًّا وشموليًّا، واجتهد في تقديم بعض التعريفات الموحدة القابلة للانسحاب على مختلف أصناف المؤسسات وأشكالها الاجتماعية. وبعيدًا عن تناول أشكال محددة من المؤسسات الاجتماعية تمّ اعتبار المؤسسة في هذه المرحلة بمثابة النسق الاجتماعي العام الذي يتألف من مجموعة من العناصر المتناغمة والمتفاعلة فيما بينها. وكان القصد يتجه تحديدًا -لاسيما في إطار المدرسة الوظيفية في علم الاجتماع- نحو العائلة والدين والدولة، بوصفها أكثر المؤسسات الاجتماعية بروزًا وتبلورًا. ويبقى اهتمام عالم الاجتماع الألماني "ماكس فبير" بالمؤسسة الاجتماعية -كأساس للحياة الاقتصادية- الاستثناء الوحيد في تخصيص الاهتمام السوسيولوجي بشكل محدد بالمؤسسات الاجتماعيّة.

وقد تمّ تجاوز هذا التناول الشمولي لمفهوم المؤسسة الاجتماعية في سياق تاريخي متقدم نسبيًّا عن مراحل التأسيس الأولى لعلم الاجتماع. وبدأ مفهوم المؤسسة في علم الاجتماع منذ مطلع الخمسينيات ينزع إلى معاني أكثر تطورًا ومواكبة لمجمل التحولات التي شهدتها المجتمعات الغربية والإنسانية بشكل عام، كالتحولات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن أوج التطور الصناعي والتقني وتكثف عمليات التبادل وتزايد الانفتاح بين الدول فضلًا عن جهود التحديث والتنمية والتخطيط المتوخاة في أغلب أقطار العالم النامي؛ مما مكن من بروز مؤسسات صناعية واقتصادية كبرى سوف يشكّل اشتغالها وسيرها محور اهتمام المجتمعات الصناعية الغربية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

(40) Talcott Parsons, *The Social System*, Glencoe, III, The Free Press, 1951, p.75.

2- تجديد التناول السوسيولوجي للمؤسسة:

واكبت العلوم الإنسانية والاجتماعية تطورات المشهد الاقتصادي والاجتماعي خلال النصف الثاني من القرن العشرين من خلال تطور مهمّ شهدته أغلب المقاربات والمدارس الفكرية، أفضى إلى موجة من التخصص عرفتها أغلب حقول المعرفة الإنسانية والاجتماعية.

وفي هذا السياق برز علم اجتماع المؤسسة كأحد فروع علم الاجتماع العام واختصاص استقل عن علم اجتماع العمل وعلم اجتماع التنظيمات. وقد ساعدت على بروز ذلك التخصص جملة من العوامل التي يمكن إجمالها فيما أفضت إليه الأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي عاشتها بعض الدول الغربية وأدت إلى انتشار ظاهرة البطالة وسوء الشغل والتوظيف، مما حتّم ضرورة إعادة التفكير في المؤسسة باعتبارها طرفًا قادرًا على الإسهام في حلّ تلك الأزمة من خلال توفير مواطن الشغل والرفع من معدلات الإنتاج. وأُوكلت، في هذا النطاق، للمؤسسة أدوارًا مستحدثة حُمّلت ضمنها مسئوليات مجتمعيّة مختلفة، أضافت لوظائفها الاقتصاديّة أدوارًا اجتماعيّة متمثلة في إسهامها في توفير الأمن والاستقرار الاجتماعيين. وقد أسّس ذلك التمشي الجديد ضربًا من التقارب بين المؤسسة والمجتمع أسهم بشكل واضح في وضع حدّ لمرحلة من الدراسات السوسيولوچية التّي جعلت من المؤسسة الاقتصاديّة نظامًا للإنتاج منفصلًا عن النظام الاجتماعي.

وبناء على ذلك أسهم التناول العلمّي الجديد للمؤسسة من قبل علم اجتماع المؤسّسات في تجديد النظرة للسلوك والفعل الإنساني عبر محاولة فهم البنية الداخلية للمؤسسة الاقتصادية. وأصبحت هذه الأخيرة مفهومًا يقع تناوله من طرف الباحثين والدارسين بوصفه "حقيقة اجتماعيّة قويّة" يفترض تحليلها السوسيولوجي ربط مستويين من القراءة، يتمثل المستوى الأوّل في علاقة المؤسسة بمحيطها المجتمعي الذي تنتمي إليه، ويرتبط المستوى الثاني بعلاقتها بنسقها ونظامها الداخلي؛ مما أفضي إلى اعتبار المؤسسة "كلًّا اجتماعيًّا" مترابط الأجزاء من ناحية، ومتفاعلًا مع البيئة الخارجية التي يوجد ضمنها من الناحية الأخرى.

ومن خلال اعتبار المؤسّسة نسقًا اجتماعيًّا واقتصاديًّا مفتوحًا يتكوّن من مجموعة من العناصر تؤثّر وتتأثّر بالمحيط الذي توجد فيه، لم يقع تجاوز الطرح الكلاسيكي الذي يتعامل مع المؤسسة كفضاء للإنتاج فحسب، بل أصبحت المؤسسة تُدرس من خلاله بوصفها تمثّل "جسدًا اجتماعيًّا"

يعكس الملامح الرئيسة للمجتمع الذي يحيط بها ويربطها بما يسمّى بالتنظيم، وهو الشكل الذي تبدعه المؤسسة باجتماع عناصرها وأفرادها؛ فلا وجود لمؤسسة خارج الاعتراف المتواصل بمجموعة اجتماعية تربط بين مختلف أفرادها جملة من العلاقات المتراوحة بين التفاهم والانسجام وبين التناقض والصراع.

وبرزت ضمن هذا الطرح الجديد لمفهوم المؤسسة مجموعة من المقولات والمفاهيم المركزية التي أصبحت قوام الدراسة العلمية للمؤسسة، من ذلك مقولة ثقافة المؤسسة والسلطة داخل المؤسسة، وعلاقة المؤسسة بالمحيط، والتغير الاجتماعي داخل المؤسسة. وقد اعتمدت مختلف تلك المقولات على مقاربة المؤسسة كنظام اجتماعي متكامل يرتبط مصيره بعلاقة جدلية وتفاعل بين البنية الداخلية للمؤسسة وبين بيئتها ومحيطها الذي تنتمي إليه، والذي يمكن أن يكون محليًّا أو إقليميًّا أو دوليًّا.

ثالثًا: ثقافة المؤسسة والتغير الاجتماعي والعلاقة مع المحيط:

1- المؤسسة كوسط اجتماعي منتج للثقافة:

رغم البروز المتقدم لمفهوم الثقافة في عموم معناه مواكبًا لنشأة الأنثروبولوچيا وعلم الاجتماع، يعدّ مفهوم **ثقافة المؤسسة** من المفاهيم الحديثة والمرتبطة أساسًا بسبعينيات القرن العشرين؛ حيث استخدم هذا المفهوم لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، لينتشر استخدامه مع الثمانينيات في فرنسا وأوروبا، في حين يظل استخدامه محتشمًا إلى اليوم في أدبيات علم الاجتماع وعلوم التصرّف والإدارة في جلّ البلدان العربية.

ولمّا كانت نماذج التسيير الأمريكي للمؤسسات إلى وقت قريب تمثل النموذج المُحتذى بحكم ما كانت تحققه للصناعة الأمريكية من تفوق على سائر الصناعات الأخرى في السوق العالمي، مثّل دخول اليابان كطرف مهيمن على تلك السوق منذ السبعينيات تغييرًا أخلّ بالمعادلة؛ حيث بدأ التميّز الياباني في مجالات صناعية عديدة يفرض نفسه أمام الصناعات الأمريكية، وهيمنت اليابان على الأسواق العالمية ببضاعة ذات جودة عالية وأثمان متواضعة وعروض خدمات إضافية بعد البيع. وقد جلب ذلك الوضع أنظار المهتمين والدارسين من أوروبا وأمريكا، وبدا لهم الأمر غير منطقي نظرًا لارتباط التفوق الصناعي الياباني بسياق سوسيواقتصادي يمتاز بمحدودية الموارد الطبيعية

ومصادر الطاقة، وكثرة عدد السكان، وافتقاد الرصيد التاريخي في ممارسة الصناعة وفي إدارة رأس المال، ويسجل رغم ذلك نسب نمو اقتصادي مهمة ومستويات بطالة منخفضة، وتتمتع فيه اليد العاملة بأجور محترمة وبنظام تأمين صحي واجتماعي ممتاز. وفي معرض الاجتهاد في فهم الأسباب وتفسيرها، فطن المختصون إلى أهمية المسائل الثقافية وأنماط العيش في لعب أدوار مركزية في سير المؤسسة الاقتصادية، وأهمية العنصر البشري والإنساني في تشكيل واقع نجاح مسارات الإنتاج بها أو فشلها.[41] و تبعًا لذلك فقد احتلّ مفهوم الثقافة حيزًا من اهتمام الدارسين والباحثين في مجال التنظيم والمؤسسة منذ مطلع الثمانينات، وتكرّس اعتبار المفهوم متغيرًا مركزيًّا يتحكّم بدرجة مهمة في مسار الاشتغال والسير العام للتنظيمات والمؤسسات الاجتماعية.

وارتبط هذا التوجه الفكري الجديد بظروف الأزمة الاقتصادية وما ترتب عليها من معوقات مختلفة شهدتها المؤسسات الاقتصادية الكبرى في فرنسا وسائر الدول الغربية في تلك المرحلة؛ فطُرحت الثقافة كمدخل مركزي لتحليل واقع ارتهان المؤسسة وتشخيصه بعدما اقتنع جل المراقبين بعجز المستويات التكنولوجية والاقتصادية والبنيوية عن احتواء اختلال سير المؤسسة الاقتصادية وفهمه. واعتبر مفهوم ثقافة المؤسسة الحامل لمختلف الأجوبة لما كان يُطرح من تساؤلات وانتقادات للمؤسسات في مرحلة اتسمت بأزمة عامة في التشغيل وفي علاقة المؤسسة بالاقتصاد والمجتمع، وامتازت بالدعوة لضرورة إعادة هيكلة صور المؤسسة الصناعية ونماذجها، وكذلك الدعوة لبنائها وترميمها. واعتبر استخدام مفهوم ثقافة المؤسسة من طرف مسيري المؤسسات وسيلة استراتيجيّة قد تمكنهم من خلق نمط جديد من العمال يفقهون فلسفة المؤسسة وبرامجها، ويندمجون في أهدافها وغاياتها[42]، خاصة بعدما وقف هؤلاء المسيرون على ما استجدّ من مشكلات في مستوى العلاقات الاجتماعية داخل مؤسساتهم نبّهت إلى ضرورة التفكير بطرق جديدة ومختلفة في كيفية إدارة المناخ الاجتماعي للمؤسسة والسيطرة عليه.

لقد دفعت تداعيات التراجع الاقتصادي لمرحلة الثمانينيات نحو التفكير الجدي في ضرورة إنقاذ صور وتمثلات المؤسسات الصناعية الكبرى في أعين عمالها الذين تقوضت لديهم الصور المشعة لمؤسساتهم تحت طائلة الأزمة الاقتصادية؛ فانصب بذلك جهد المسيرين على العمل على إعادة هيكلة

(41) Renauld Sainsaulieu, *Sociologie de l'organisation et de l'entreprise*, Dalloz, Paris, 1987, p.207.

(42) Cacha Denys, *La notion de culture dans les sciences sociales*, Editions La Découverte, Paris 2001, p.100.

المؤسسة انطلاقًا من خطاب "إنساني" هدفه بلورة أساليب عملية من شأنها رفع درجة ولاء العمال للمؤسسة[43]. وتزايد نقد "نظم التسيير العلمي" الموجه لمجالات العمل كما نظّرت لها المدرسة التيلورية وغيرها من المدارس المقرّة بأهمية الضبط والرقابة الفوقية الصارمة لسير العمل وسلوك العمّال. وتزايد في مقابل ذلك الاقتناع بحاجة مؤسسات العمل إلى هيمنة معايير مختلفة تعنى بالتكامل الاجتماعي، والجودة والمرونة في ممارسة العمل، وضرورة سيادة ثقافة تنظيمية تكرّس روح الفريق ومشاعر الولاء والوحدة في إطار مبادئ التزام العمال وتبني منطق عدم التمييز بينهم وتعزيز استقلاليتهم في إطار تمثلهم لروح الجماعة؛ ذلك أن الحياة الاجتماعية الجيدة للعمال تزيد دافعيتهم وإيمانهم بأهمية العمل وتقوّي من ولائهم للمؤسسة؛ [44] فتضمن بذلك نجاحها وتميزها.

1-1 في مفهوم ثقافة المؤسسة ومكوناته:

تبقى الاستخدامات الشائعة لثقافة المؤسسة في أغلبها مرتبطة بالتعريفات الأنثروبولوچية لكلمة ثقافة، والتي اجتهدت منذ بداياتها في ربط مفهوم الثقافة بمجال واضح المعالم، تمتاز ضمنه مجموعة اجتماعية ما بنوع من التجانس في مستوى تقاسم منظومات المعارف والقيم والمعايير؛ فاعتبرت بذلك الثقافة محددًا مهمًّا من محددات السلوك والمواقف البشرية. وبنفس هذا المعنى الأنثروبولوجي استخدم مفهوم ثقافة المؤسسة ليُعد بمثابة القوة التي تفرض أنساقها القيميّة وتمثلاتها على الأفراد المنتمين لمؤسسة اجتماعية ما. وينصهر مفهوم ثقافة المؤسسة ضمن منظومات ثقافية مرتبطة بالمحيط العام (المحلي، والإقليمي، والدولي) الذي تنتمي إليه المؤسسة وتشكل أحد عناصره.

تتشكل المسارات الثقافية للمؤسسة انطلاقًا من مجموعة العاملين بها، والذين يرتبطون بدورهم بالمحيط الذي توجد فيه المؤسسة؛ ولذلك يعد المصدر الأساسي للتأثير الخارجي والمباشر على ثقافة المؤسسة موجودًا بداخلها، ويتكرّس عبر مواردها البشرية. وقبل دخول أي فرد لمؤسسة ما يكون قد تعرض مسبقًا لتأثير منظومات ثقافية مختلفة ومتعددة كالعائلة، والمجموعة الاجتماعية، والمؤسسة التربوية، هذا إلى جانب تأثير مجالات عمل وتنظيمات أخرى قد يكون مرّ بها، وهي عوامل تسهم إلى حد كبير في تشكيل طبائعه ونحت سلوكه ومواقفه.

(43) Ibid, p.100.

(44) Bruce.Megino, *Value congruence and satisfaction with a leader*. In Human Relation Journal. Vol.44, No.5, 1999.

مذكور: اعتماد علاّم، قيم العمل الجديدة في المجتمع المصري، مكتبة الأنجلو المصريّة، 2007م، ص 2003م.

وبشكل عام تعرّف ثقافة المؤسسة بأنها نسق القيم والمعايير وأنماط الفعل التي تميز العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسات، وتدعو إلى لفت الانتباه إلى أهمية معطى العلاقات الإنسانية في هيكلة عالم الصناعة والأعمال، كما تهتم بضرورة المواءمة بين الأنساق الإدارية من ناحية والبيئات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعمل في إطارها من ناحية أخرى.[45]

وتصرّ أكثر تعريفات المفهوم تداولاً على اعتبار جملة أنماط الفعل والتفكير المتجسدة في ثقافة المؤسسة نتاجًا للمجموعة الاجتماعية التي تبلور تلك الثقافة بهدف مواجهة ما قد يطرأ من مشكلات. وتخوّل نجاعة استعمال تلك الأنماط تداولها وتبادلها بين مختلف عناصر المجموعة ومكوناتها. وقد أكد عالم النفس الاجتماعي "إدغار تشاين" Schein Edgar على ذلك، مضيفًا أن نجاعة ثقافة المؤسسة تتمثل فيما تمدّ به أفراد المجموعة من حلول لما يمكن أن يطرحه التكيف مع المحيط ومسائل الاندماج من مشكلات؛[46] فتتحوّل بذلك مختلف أنماط الفعل والتفكير المبتدعة إلى دروس تُلقن للقادمين الجدد إلى المؤسسة بوصفها الطرق الأسلم للتفكير والتصرف في حالة مواجهة مشكل ما.

وبهذا تتجلّى مكامن قوة ثقافة المؤسسة في تلك القابلية للتغيير التي تصنعها قدرة المجموعة على ابتكار أنماط مستجدة من التفكير والتصرف في مواجهة المشكلات الطارئة والمستجدة. ويعكس ذلك مرونة تلك الثقافة ومسايرتها لتطورات الظروف المحيطة بها. هذا فضلًا عمّا تخوّله لها خاصيّتا التداول والتعلّم من ضمان للاستمرارية في مناخ من الانفتاح والتفاعل مع القادمين الجدد إليها بما يحملونه معهم من أنساق قيمية ومعايير وضوابط. وهنا تصبح المؤسسة -بوصفها مجالاً لممارسة العمل، شأنها شأن المدرسة والعائلة- مصدرًا مهمًّا من مصادر التنشئة الاجتماعية، وقناة لسريان القيم الثقافية وتمريرها، كما تتحول إلى مجال تُمارس ضمنه الهويات الفردية والجماعية وتتهيكل،[47] وفضاء مجدّدٍ لمسارات إنتاج الثقافة وإعادتها وتعلّمها.

ويبقى اقتران مفهوم ثقافة المؤسسة بأنساق الرموز والطقوس والأساطير من أهمّ المسائل التي أضحت تشدّ انتباه الباحثين والدارسين في مجال علم اجتماع المؤسسة في ظل ما شهده هذا التخصص من تطور في العقود الأخيرة، وهو ما أفضى إلى التأكيد على تموضع كل مؤسسة اقتصادية في عالم من

(45) جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرين، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000م، المجلد الأوّل، ص 514.

(46) Edgar Schein, *Organizational Culture and Leadership*, San Francisco, Londres, 1986, p.76.

(47) Renauld Sainsaulieu, *L'identité au travail*, FNSP, Paris, 1985, p.130.

الرموز والأساطير تؤثثه أفعال الفاعلين الاجتماعيين المنتمين لتلك المؤسسة وسلوكهم، وتنتج المجموعة الاجتماعية من خلاله أنساقًا من المعاني والدلالات، تروّجها من خلال كوكبة ما تبتدعه من رموز مجسدة في أشكال، وصور، وألوان، وشعارات، وأمثال، وقصص، وروايات، وغير ذلك. وتصبح تلك الكوكبة من الرموز والأساطير عاملًا أساسيًّا في هيكلة ممارسات الفاعلين الاجتماعيين داخل المؤسسة إلى حد ينفي فيه بعض المختصين في سوسيولوچيا المؤسسة تصوّر أفعال وسلوكات تنظيميّة لا تأخذ في اعتبارها مجموعة ما يروج في المؤسسة من رموز وأساطير.[48]

وفي ضوء ما حظي به عالم رموز المؤسسة وأساطيرها ومسارات إنتاجها ودورها في ضمان حسن سير المؤسسة من اهتمام، أصبحت عملية تأويل تلك الرموز ومحاولة فهمها وفهم تأثيراتها المختلفة على الحياة داخل المؤسسة الاقتصادية محور الاهتمام الرئيس لبعض مدارس سوسيولوچيا التنظيم والمؤسسة، من ذلك مدرسة التأويلية الرمزية.[49]

وتنطلق التأويلية الرمزيّة من فرضية مفادها اعتبار الثقافة مجموعة من الحقائق المبنيّة والمنشأة اجتماعيًّا، أي بوصفها حقائق لا تتشكل في إطار المجموعات والتنظيمات عمومًا انطلاقًا من الوجود الفيريائي والطبيعي، بقدر ما تتكون عبر جملة التوافقات التي تحصل بين الأفراد. ولتوضيح ذلك يعتمد أصحاب هذا التوجه مثال الأسرة، التي هي بنظرهم تجمع إنساني لا يحتاج تأسيسه بالضرورة إلى علاقات بيولوچية بين أفراده، بقدر ما يرتبط في الأساس بحسن نوايا أفرادها لتعريف أنفسهم وفق نموذج الأسرة، التي يمكن من هذا المنطلق أن تكون دون وجود أي رابط قرابي أو دموي بين عناصرها، كما هو الحال مثلًا في حالة الأسرة التي تتبنى طفلًا. ولا يمثل الرابط البيولوجي، في نظرهم، شرطًا كافيًا لتأسيس أسرة، بل يتطلب الأمر ما هو أهم من ذلك، وهو الاعتراف الضمنيّ لعناصرها بالتعايش وفق منطق الأسرة. وفي حالة غياب ذلك تنحل تلك الخليّة بالرغم من تقاسم أفرادها السكن والحياة المشتركة والروابط الدمويّة.[50]

(48) Philippe Bernoux, *Sociologie de l'entreprise*, op cit, p.192.

(49) تعد مدرسة التأويلية الرمزية من بين أهم المرجعيات الفكرية التي تعتمد عليها المدرسة الأنقلوساكسونية في مقاربة ثقافة التنظيم والمؤسسة. وغالبًا ما يميل أصحاب هذا التوجه إلى اعتماد أفكار الأنثروبولوجي الثقافي الأمريكي كليفورد قريتز (Clifford Greetz)، والتي يتجلّى أبرزها في اعتباره أن الإنسان حيوان خاضع لنسيج من المعاني التي ينسجها بنفسه، واعتباره الثقافة شبيهة بتلك الأنسجة التي لا يقتضي تحليلها – كما هو الحال في العلوم التجريبية – البحث عن القوانين، ولكن يفرض بحثًا عن المعنى، كما هو الحال في علوم التأويل.

(50) Mary Jo Hatch, *Theories des organisations*, op cit, p.233.

وبهذا المعنى تعد كل الثقافات –بما في ذلك ثقافة المؤسسة– أطرًا مبنية اجتماعيًّا، يرتهن وجودها بإقرار عناصرها به وتصرفهم في ضوء ذلك. وترى المقاربة التأويلية الرمزية أن يسر انخراط الأفراد في حياة مؤسسة ما لا يمكن أن يتمّ إلا بعد استيعابهم وتمكنهم من فهم عالم الرموز السارية في المؤسسة، وعبر تجاوبهم مع جملة المعاني المعطاة لتلك الرموز من طرف بقية عناصر المؤسسة. وتمكِّن عملية استيعاب الرموز وتداولها وتأويلها من تأسيس الثقافة، والمحافظة عليها، وإعادة إنتاجها؛ وعليه تصبح ملاحظة البناء الرمزي وكيفية استخدامه وتداوله من طرف عناصر مؤسسة ما المدخل الضروري –حسب هذه المقاربة– لفهم إشكالية ثقافة المؤسسة. وتطرح عملية البحث عن الرموز ومعانيها المفاتيح الرئيسة لكلّ باحث يروم سبر أغوار المؤسسة وتأويل ثقافتها.

وتعني الرموز عند التأويليين الرمزيين كل ما يمكن أن يترجم عن وجود –واع أو غير واع– لمجموعة من المفاهيم والمعاني والدلالات. فالرمز انطلاقًا من هذا التعريف يتألف من مكوّنين: أحدهما محسوس، ويتمثل في عنصر مادي مجسّد (كصورة الحمامة مثلًا)، وآخر مجرّد متمثل في المعنى والدلالة التي يحتملها ويرتبط بها المكوّن المحسوس (معنى السلام الذي يرتبط بشكل الحمامة). وعبر هذا تقترح مدرسة التأويلية الرمزية تحليل مختلف الرموز المنتجة في عالم المؤسسة الاقتصادية، والتي تتخذ صورًا وأشكالًا مختلفة، كما يمكن أن تحمل معاني ودلالات متعددة، وربما متناقضة؛ انطلاقًا من زوايا نظر الأفراد لها، ولئن كان الدارسون يؤكدون على قدرة مسيري المؤسسات على السيطرة على أشكال ما يبتدعونه من رموز وأحجامه وأنماطه، فإنهم يقرون في مقابل ذلك بصعوبة التحكّم فيما يمكن أن يتطور حول تلك الأنماط المبتكرة من دلالات ورسائل رمزيّة.[51] وعلى سبيل المثال قد تتجاوز ضمن عالم صناعة السيارات رمز سيارة فاخرة من نوع "مرسيدس" مثلا كونه قطعة من المعدن ذات شكل معين تعود بالنظر لدار صنع معروفة، ليصبح لدى البعض رمزًا للوجاهة الاجتماعية وللسلطة، كما يمكن أن يكون لدى البعض الآخر رمزًا للفوارق الاجتماعية وانعدام العدالة بين شرائح المجتمع المختلفة، أو رمزًا للثراء الفاحش أو غير المشروع. وتعد الرموز السارية في ثقافة مؤسسة ما لدى بعض المختصين جزءًا مما يسميه عالم النفس الاجتماعي "إدغار تشاين" Schein Edgar ظواهر السطح (artefacts/artifacts)، والتي يعدها ذلك المستوى البارز الذي ترشح به، في مستوى أول، ثقافة التنظيم الاجتماعي، وتعقبه

(51) Ibid, p. 234.

في مستوى ثان قيم السلوك ومعاييرها، وفي مستوى أخير المعتقدات والافتراضات. وتتمثل تلك الظواهر السطحيّة في الإفرازات البارزة للعيان، وفي حصيلة ما يبقى مرئيًّا ومسموعًا وملموسًا من سلوك أفراد المؤسسة المتجذّر في مستويات المعايير والقيم والافتراضات. وتتجلى تلك الظواهر في أصناف عديدة يمكن أن تشمل الأشياء الفيزيائية المنتجة من طرف أفراد ثقافة مؤسساتية ما، كالأشكال والرسوم، والديكور، والمباني، والملابس وهيئة الموظفين، كما أنها يمكن أن تحتوي على الظواهر الشفوية المتداولة في اللغة المكتوبة والمنطوقة من قصص، وروايات، وأساطير، وحكايات النجاح والأزمة، والألقاب، والأسماء، والاستعارات، والنكت، والأمثال، وتشمل كذلك مجموعة من الظواهر السلوكية كالطقوس، والاحتفالات، وأشكال المكافأة والمعاقبة، ونماذج الاتصال والتواصل بين عناصر المؤسسة. ويعد إدغار تشاين ظواهر السطح المستوى الأيسر والمسلك الأمثل الذي يجب على كل باحث اعتماده عند محاولة فهم خفايا ثقافة مؤسسة ما.

وبالخلاصة يفضي بنا الحديث عن مفهوم ثقافة المؤسسة إلى القول بأن المفهوم قد تحوّل –تحت تأثير ما عرفه من ذيوع– في السنوات الأخيرة من مجرّد مفهوم علمي ونظري إلى أداة إجرائية ناجعة لم تعد تستخدم لتحليل ما يدور في عمق الأنسجة الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية وفهمه فحسب، بل أضحت أساس عمليات هندسة مستقبل المؤسسات وصناعة قوام نجاحها. كما أصبح المفهوم ومدارسه محضنة لتوليد سبل علاج حالة كساد المؤسسات، ومنه تنبثق الوصفات الجاهزة للنجاح الاقتصادي والتميّز؛ وقد تنوعت وفقًا لذلك ابتكارات مجال تهيئة عالم رموز المؤسسة وصناعة أساطيرها وطقوسها وأبطالها بما يتوافق مع رغبات المسيرين لها والقائمين عليها، جامعة في ذلك بين قوّة الاستثمار الماديّ وتوظيف الفنون وتقنيات العلوم والتكنولوجيا؛ لضمان التدخل في الوقت المناسب لبث الروح في حياة المؤسسة وفي ثقافتها وهويتها.

الإطار رقم (2): ثقافة المؤسسة والمنظومات الثقافية العامة

أكّد الأمريكي "جيرت هوفستاد" Geert Hofstede على أن الثقافة السائدة بالتنظيمات والمؤسسات ما هي إلا انعكاس لأنساق ثقافية عامة وشاملة تنتمي إليها تلك المؤسسات. وقام بتحليل هذه الأطروحة من خلال الاهتمام بتأثير الثقافات الوطنية على فروع شركة المعلوماتية متعددة الجنسيات (IBM)، والمتمركزة بالولايات المتحدة الأمريكية، والموزعة آنذاك على أربعين دولة. واهتم هوفستاد بتحليل طبيعة العلاقة القائمة بين طبيعة ممارسة العمل وخصوصية القيم الثقافية المحلية، من خلال جملة من البحوث المقارنة بين فروع الشركة العالمية؛ ليقيم الدليل على بروز واضح لاختلاف الثقافات الوطنية في إطار الثقافة المؤسساتية للشركة، والتي يفترض أن تكون موحدة. وفسّر هوفستاد تباين سلوك ومواقف العمال والمسيرين بين الفروع بأربعة عوامل أساسية هي:

1- **المسافة الهرميّة:** وترتبط بالمدى الذي يمكن أن يقبل ضمنه أفراد مجتمع ما مسألة التوزيع غير العادل للثروة وللسلطة. ورأى أن بلدًا كالدنمارك يمتاز بمسافة هرمية محدودة، ولا يقبل أفراده بسهولة التوزيع غير المنصف للثروة؛ حيث يؤكد المناخ العام السائد في البلاد على ضرورة تساوي الجميع والتقاسم العادل للثروة. وضمن هذا المناخ الاجتماعي العام كثيرًا ما تتعرض فروع بعض الشركات العالمية ذات البنية الهرمية إلى صعوبات كبيرة.

2- **مراقبة اللايقين:** يحدد هذا العامل درجة تقبل المجتمعات للمسائل غير اليقينيّة. وهو أمر يختلف من مجتمع إلى آخر وفقًا لتأثيرات متباينة كالإيمان بالعلم ومقدرته على تأمين الإنسان ضد الخطر وكوارث الطبيعة، أو الوثوق بالقانون وما يمكن أن يضمنه عبر التأمين ضدّ المرض أو السرقة أو الشيخوخة، أو الإيمان الديني الذي عده "هوفستاد" عاملًا ثقافيًّا يدفع باتجاه قبول اللايقين والرضا بما يأتي من الغيب. وتتبلور في مختلف المجتمعات الإنسانية مستويات مختلفة من التسامح مع مسألة اللايقين والغيب والطوارئ. وفي الثقافات التي تكون فيها مراقبة اللايقين ضعيفة يقبل الناس بسهولة الأفكار المجددة والسلوكات غير المعتادة، وبالعكس في المجتمعات التي تقوى فيها مراقبة اللايقين؛ حيث يكون هناك مقاومة وصعوبة. يرى هوفستاد أن مراقبة اللايقين مرتفعة في اليونان والبرتغال واليابان، وهي ضعيفة في سنغافورة وهونغ كونغ والسويد.

3- **الفردانية**: وترتبط بالمدى الذي يعتقد فيه أفراد ثقافة ما بمستوى استقلاليتهم عن المحيطين بهم. ويرى هوفستاد أن **الفردانية تعد** ضمن بعض الثقافات مصدر راحة ومتعة، وهو الحال في الثقافة الأمريكية مثلًا، في حين أن في بعض الثقافات الأخرى تعد **الفردانية** انحرافًا وانفصالًا، مثال ذلك الثقافة الصينية والمكسيكيّة. وتكون العلاقة بين أفراد المحيط الواحد في ثقافة **فردانية** هشة، وترتفع ثقة الأفراد في تدبر شئونهم بمفردهم، وعلى خلاف ذلك يستمد الأفراد -في إطار الثقافات الجماعية- شعورهم بالهوية والانتماء من المجموعة التي ينتمون إليها.

4- **الذكورة**: وتتعلق بتوزيع الأدوار- من مجتمع إلى آخر- حسب معطى النوع الاجتماعي، ففي الثقافات التي تمتاز بدرجة ذكورة مرتفعة غالبًا ما ينظر إلى الرجال على أنهم أكثر ضمانًا، وينظر إلى النساء على أساس أنهن أكثر رفعة وأدبًا. ويرى "هوفستاد" أن الثقافات ذات درجة الذكورة الضعيفة لا تشهر فيها تلك التفرقة بين النساء والرجال، وأن درجة حصول النساء على مواطن شغل تقنية في الثقافات "الذكورية" -كاليابان والنمسا مثلًا- هي أقل بكثير مما يحصلن عليه في الثقافات "النسوية"، كما هو الشأن في السويد أو النرويج أو هولندا.

تعد أبحاث "جيرت هوفستاد" من أولى الأبحاث التي أثارت إشكالية الثقافة المجتمعية العامة وارتباطها بالمؤسسة، ولا تكمن أهمية أفكاره في تبيانه لبعض مواطن الاختلافات الثقافية بين الدول، ولكن تتجلى في إبرازه لأهمية اعتماد ثقافة المؤسسة كمدخل لدراسة التأثير المجتمعي على المؤسسات الاقتصادية، وقد بين أن أبعاد الاختلاف الثقافي تمكّن في حالات عديدة من الكشف عن بعض أسرار المعتقدات والفرضيات الأساسية التي تتحكم في ثقافة التنظيمات.

Mary Jo Hatch, *Théorie des organisations*, op cit, p.22.

2- إشكالية التغيّر الاجتماعي وعلاقة المؤسسة بمحيطها :

تعد إشكالية التغير الاجتماعي أحد محاور الاهتمام البارزة التي جلبت فكر علماء الاجتماع منذ بدايات تأسيس العلم. وقد تطوّر مبحث التغير الاجتماعي اليوم ليشمل نقاط ارتكاز عديدة ومتباينة بتباين المدارس والتيارات السوسيولوجية، ويطرح جملة من الأسئلة المتصلة بنطاق التغير الاجتماعي (على المستوى الماكروسوسيولوجي أو الميكروسوسيولوجي)، وحجمه، ومداه (تغيّر سطحي أو تغير هيكلي وجذري)، وأشكاله (تغير اجتماعي دائري أو خطي...)، وأصنافه (التغير الظرفي أو الهيكلي)، وعوامله (داخلية أو خارجية أو كلاهما معًا).

وفي بعده الميكروسوسيولوجي –وارتباطًا بما شهده مفهوم المؤسسة الاجتماعية من تجديد بعدما أصبحت تعد بمثابة البناء الاجتماعي الحيّ والكيان النابض بما تحتويه من علاقات اجتماعية متداخلة بين عناصرها– أصبح موضوع التغير الاجتماعي في المؤسسة يطرح كظاهرة اجتماعية على صلة وثيقة بنطاقها الميكروسوسيولوجي الذي هو داخل المؤسسة، وعلى نطاقها الماكروسوسيولوجي الأشمل، وهو المحيط المجتمعي الذي تنتمي إليه. وقد تمّ عبر ذلك تجاوز ما دار من جدل حول اعتبار المؤسسة الاقتصادية مجالًا منكفئًا على ذاته وعديم الصلة بمحيطه من ناحية، وإلى تجاوز الجدل المتصل بإشكالية التغير بين تأثير الداخل أو الخارج من الناحية الأخرى، إلى جانب لفت النظر نحو ما يمكن أن تتسم به نُظم تسيير المؤسسات من خصوصية من سياق مجتمعيّ وثقافي إلى آخر، من الناحية الثالثة، وهو ما تم إبرازه من خلال الدراسات المقارنة على نطاق دولي التي أكّدت تراجع الحديث عن تنظيم عقلاني كوني ينسحب على كل المؤسسات (كالنموذج التيلوري) أمام قوّة الإقرار بواقع تكيف المؤسسة مع الخصائص المميزة للسياقات الوطنية، وحتى المحلية والجهوية.[52]

وقد أصبح التغير الاجتماعي في المؤسسة يفسّر بأنه تغيّر في القواعد السارية، وفي أنساق العلاقات الاجتماعية القائمة بين الفاعلين الاجتماعيين بغض النظر عن إشكاليات الداخل والخارج، بالرغم مما تسجّله تأثيرات تطور المحيط التقني والثقافي والاقتصادي في عملية التغيير من أهميّة. وتوصلت دراسات التغير الاجتماعي ضمن المؤسسة إلى الإقرار بضرورة النظر له في ضوء تلازمه مع نظم العلاقات الاجتماعية القائمة وأنساقها بشكل دفع إلى تأكيد أن كلّ تغيّر يطرأ على المؤسسة لأي سبب من الأسباب –كإدخال آلة جديدة مثلًا– يتطلب بناء نموذج جديد

(52) Renault Sainsaulieu, *Sociologie de l'organisation et de l'entreprise*, op cit, p.88.

ومستحدث من أنظمة العلاقات الاجتماعية المتصلة به؛ إذ "إن كل تغيّر يجب تحديده على أنّه تغيّر في أنساق العلاقات القائمة. وتمثّل الآلات جزءًا من ذلك النظام الذي تستدعي فيها العلاقة المعقدة بين الفاعلين التعديل بدورها".(53)

وفي ضوء تناول إشكالية التغير الاجتماعي بالمؤسسة وصلته بمنظومة العلاقات الاجتماعية الموجودة بداخلها، أثار المختصون مسألة أدوات التغيير وعوامله. وتصدرت إشكالية توجيه عملية التغيير داخل المؤسسة والتحكّم فيها -أو ما سُمي أيضًا بالتغيير المبرمج- اهتمام كل من المختصين في علوم التسيير والإدارة وعلماء اجتماع التنظيم والمؤسسة.

وقد تبنّى الفريق الأوّل فكرة توجيه التغيير والتخطيط له. وذلك من خلال ما يمكن أن يُحْبك من وصفات جاهزة للتدخل في المؤسسة بغرض إحداث التغيير فيها. وهو ما أصبحت تسوّقه بيوت الخبرة ومكاتبها المختصة في هذا الشأن، من خلال تشخيص أوضاع اشتغال المؤسسة، واقتراح الحل، وبرمجة إنجازه عبر مرافقة ومتابعة تطور عملية التغيير طبقًا للوصفة المنصوح اتباعها. وتتم في هذا الشأن مسألة التحكّم في التغيير وفي إدارته عبر عملية تشكيل مختلف العوامل المرتبطة بعملية الإنتاج، بما فيها الأسعار، وكميات الإنتاج، وغير ذلك من العناصر التي يمكن للطاقم المسير للمؤسسة أن يضبطها فتكون له بمثابة لوحة تحكّم محددة مسبقًا(54) تملي عليه النموذج الأمثل لتسيير أنشطة الإنتاج. ويرتبط الأمر في هذا المستوى بالاحتكام إلى نموذج عقلاني قائم على مجموعة محددة من الأدوات والوسائل، يدلّ اعتمادها على التسليم بنوع من الحتميّة التي تعني أن توافر جملة من الأسباب والشروط المحددة مسبقًا تؤدّي حتمًا إلى تحقيق نتيجة تميز المؤسسة.

ولكنّ التسليم بحتمية النتائج المتوقعة ضمن مسار إدارة التغيير مسألة كانت محلّ نقد من طرف علماء اجتماع التنظيم والمؤسسة، الذين شككوا في حتمية بلوغ نفس النتائج باعتماد نفس الشروط والأسباب؛ وذلك نظرًا لارتباط مختلف العوامل والعناصر المحددة مسبقًا بمتغير العلاقات الاجتماعية الموجودة داخل المؤسسة؛ حيث ترتبط عملية استخدام العناصر المحددة مسبقًا لإحداث التغيير بمنظومة العلاقات السائدة بين أفراد المؤسسة، أي بشبكة العلاقات الاجتماعية القائمة بين

(53) Philippe Bernoux, *Sociologie de l'entreprise*, op cit, p.218.

(54) Philippe Cabin, *Les organisations: Etat des savoirs*, Ed Science Humaines, 2° éd, Paris 2005. p.210.

المهنيين والموظفين ومختلف المجموعات المحيطة بعمليات الإنتاج المختلفة داخل المؤسسة. ويقرّ بعض المختصين باستحالة توجيه التغيير داخل المؤسسة نحو نتيجة بعينها؛ نظرًا لانتفاء أية ضمانات يمكن أن تؤمّن بلوغ تلك النتيجة دون غيرها من نتائج أخرى محتملة الحدوث.[55] ويظل تطوّر مسار التغيير في أكثر من اتجاه، ونحو أكثر من نتيجة هو القاعدة الأساسيّة في كل عملية تغيير.

وقد ميّز بعض علماء اجتماع التنظيم والمؤسسة بين التغير الاجتماعي الذي يتصّل بحدوث تعديل معين على المؤسسة محدّد في الزمان والمكان، ويفضي إلى نتائج تعتبر إلى حد ما إيجابية، وبين مفهوم التجديد الذي يرتبط أكثر بعملية التدخل الإرادي وتعديل حياة المؤسسة، من خلال إقحام معطيات أو عوامل جديدة (تبني أساليب جديدة في عملية الإنتاج، تجديد الآلات وتجديد المُنتج...إلخ). ويمثل التجديد حسب جوزيف شنبتر Joseph Schumpeter مجموعة من الأفعال المبرمجة والرامية إلى تيسير عملية تمرير المبتكرات الجديدة للسوق. وتفترض تلك الأفعال إحداث توافقات جديدة بين مختلف الموارد التي تحتكم عليها المؤسسة.[56]

ويفترض تحقيق عملية التجديد ونجاحها في نظر علماء الاجتماع توافر عنصر "الحسّ الفائق" إلى جانب المهارات القيادية العالية؛ نظرًا لما يرافق كل عملية تجديد من مقاومة للتغيير من قبل حماة النظام القائم والساري في المؤسسة. ويبقى نجاح حركة التجديد على صلة وثيقة بقدرة جميع عناصر المؤسسة على الانخراط فيها بشكل فاعل؛ بما يساعد على إعادة تشكيل المشروع القائم وتعديله نحو قبول التجديد واحتضانه.

ويعد التجديد التكنولوجي اليوم من أهم عوامل إحداث التغير الاجتماعي في صلب المؤسسة العمومية أو الخاصة، صناعية كانت أو خدماتيّة. ويتمثل في عملية مواكبة المؤسسة للتطور التقني والعلمي والتكنولوجي الحاصل في مجال اختصاصها، والمرتبط بتنمية الأدوار المفترض منها تأديتها في المجتمع (الإنتاج، الإدارة والتصرف). ويعتبره المختص الفرنسي في علم اجتماع التنظيم "سان سوليو" Sainsaulieu من أهم عوامل التنمية الاجتماعية للمؤسسة؛[57] بما أنه يسهم من ناحية أولى في عملية انتقالها من أوضاع تقنية وتكنولوجية معينة تستعمل فيها وسائل

(55) Philippe Bernoux, *Sociologie de l'entreprise*, op cit, p.219.

(56) Philippe Cabin ph, op.cit , p.216.

(57) تمثّل "التنمية الاجتماعية للمؤسسة" مفهومًا اقترحه سان سوليو ليكون بديلا لمفهوم التغير الاجتماعي داخل المؤسسة.

وتقنيات تصبح تقليدية أمام التطورات والابتكارات الجديدة إلى أوضاع متقدمة تتجدد خلالها الوسائل وتتطور من خلالها أوضاع المؤسسة، كما يسهم التجديد التكنولوجي من ناحية ثانية في إحداث تغيرات جذرية في مستوى شبكات العلاقات المهنية التراتبية القائمة داخل المؤسسة بما يحدثه من إعادة توزيع المهام والأدوار بين الفاعلين الاجتماعيين، وإدخال عناصر جديدة أو تدريب بعض المنتمين لها. ونظرًا لأهمية التأثيرات الناجمة عن عمليات التجديد التكنولوجي على شبكة العلاقات الاجتماعية شدد المختصون على عدم إسقاط تلك العمليات على المؤسسة، بل محاولة استنباطها من داخلها[58] بما يضمن أن يحظى مشروع التجديد بحد أدنى من الشرعية من طرف الفاعلين الاجتماعين المرتبطين به.

وبشكل عام تبقى التحولات البارزة المسجلة في مجال العمل والمؤسسات في ظل التطور غير المسبوق لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من أهم الموضوعات المطروحة للدرس من قبل عدد من المختصين في المجال. ولئن أجمعت أغلب الدراسات على اعتبار ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتبلور مجتمع المعلومات والمعرفة مع نهاية الألفية الثانية نقطة تحوّل كوني في مجمل شئون حياة الأفراد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإنها تؤكد على أن تأثيراتها على ظاهرة العمل وعلى المؤسسة الاقتصادية تحديدًا تبقى من أكثر المسائل بروزًا. وقد أشار عالم اجتماع التنظيم "ميشال كروزيي" إلى أننا اليوم نشهد ثورة فعلية انقلب فيها بشكل كامل تمثّلنا للعمليّة الإنتاجية ولأساليب التسيير والإدارة؛ وهو أضحى يتطلب جهودًا مهمة لمعاودة النظر في جل ما أَلِفناه في تلك المجالات من أسس ومرتكزات، وبعد أن كان تصورنا للاقتصاد، مثلًا، قائمًا على العقلانية، وعلى الكمية، وعلى معاني الاستقرار وإنتاج مادة محسوسة، فإننا نتحول اليوم نحو حضارة التجديد والبحث عن الكيف وإنتاج اللامادة.[59]

ويبقى التوجه نحو الاقتصاد اللامادي من التحولات البارزة في صيرورة المؤسسة الاقتصادية التي تتجه نحو اعتماد المزيد من أنشطة الإنتاج غير المادي. وأضحت تسوّق الخدمات والمعارف أكثر من تسويقها للمُنتجات المحسوسة؛ مستندة في ذلك على الابتكارات المتجددة لتكنولوجيا

(58) Ridha Boukraa, *Organisation sociale de l'entreprise et innovation technologique*. Maghreb et maîtrise technologique, enjeux et perspectives. CEREP-CEMAT, Tunis.1994, p.45.

(59) Michel Crozier, *La société, les organisations et le management à l'épreuve du temps dans le management aujourd'hui*, DEMOS, 1999. p.36.

المعلومات والاتصال، التي تسهم بدورها في مضاعفة معدلات الإنتاج محدثة تغيرات هائلة في نمط الإنتاج وحجمه، وكذلك في البيئة المحيطة به، بدءًا من المؤسسة، وانتهاء بالسوق بمستوياته المحلية والوطنية والعالمية.

وكان من نتائج الانتشار الواسع لاستخدام الكمبيوتر والنظم المعلوماتية الحديثة في جميع أنشطة العمل الإنتاجية والخدمية –والذي أصبح السمة البارزة لمؤسسة عصر ما بعد الصناعة– بروز نوع من التقسيم الجديد للعمل، يتم فيه استقطاب عمال المعرفة بما لديهم من مهارات فعالة للعمل في الشبكات، وتتزايد فيه حدة قطاع الخدمات؛ بما يؤدي إلى تغيرات هيكلية في بنية تنظيمات العمل ومؤسساته تُهمش ضمنها فئة عمال الصناعة لفائدة عمال القطاع الثالث، وتتغير فيه بشكل هيكلي علاقات الإنتاج وبنية الهرم الوظيفي. وقد توقع الكثير من الباحثين تهديدًا واضحًا للانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على مختلف الشرائح المهنية، بدءًا من فئة الصفوة حتى فئة العمال اليدويين،[60] وتقلصًا ملحوظًا في حجم العمالة اليدوية مقابل تنامي العمالة ذات المعرفة الواسعة والتخصصية في مجال النشاط الاقتصادي، وتزايد نسب العمال الممارسين للعمل الذهني.

إن السّمة الرئيسة لما أصبح يسمّى الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة أضحت تتجلى –كما أكد على ذلك جل الباحثين– في أنه الاقتصاد الذي تكمن فيه الأفكار والمعلومات وأشكال المعرفة الأخرى وراء الابتكار والتوسع الاقتصادي؛ ففي اقتصاد المعرفة لا تنخرط أغلب القوى العاملة في إنتاج السلع والبضائع المادية وتوزيعها، بل في أنشطة التصميم والتطوير والتقانة والتسويق والبيع وتقديم الخدمات المرتبطة بكل ذلك. ويمتاز هذا النوع من الاقتصاد بالتدفق الدائم للمعلومات والآراء، وبتعاظم الدور الذي تؤديه –وستظل تؤديه– العلوم والتقانة. ويرى البعض أن جل عمليات الكسب أصبحت تمارس عبر "موجات الأثير"؛ بما أنه لم يعد بإمكاننا وزن ما ننتج أو لمسه أو قياسه؛ بما أن المُنتجات لم تعد تخزن في الموانئ أو المخازن والمستودعات، أو تشحن برًّا وبحرًا أو جوًّا، بل أضحت أكثر مصادر الرزق تعود إلى ما نقدمه من خدمات ومشورات ومعلومات وتحليلات، سواء اتخذنا موقعنا على خطوط الهاتف، أو مكاتب المحاماة، أو الدوائر الحكومية، أو المختبرات العلمية.[61]

(60) اعتماد محمد علام وآخرون، قيم العمل الجديدة في المجتمع المصري، مكتبة الأنجلو المصريّة، مصر 2007 م، ص 204.

(61) أنطوني غدنز، علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 439.

وفي هذا المستوى قد يدفع السؤال السوسيولوجي نحو النظر في تأثيرات مختلف تلك التحولات الهيكلية في عالم أنشطة العمل والإنتاج على صعد مختلفة وزوايا نظر متعددة. وتفرض علينا إشكالية هذا البحث وأهدافه الرئيسة –في ضوء التحولات المتسارعة للعصر وتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتأثيراتها المتفاوتة على العمل والمؤسسة– التساؤل عما يمكن لنظرة تتخذ من بُعد النوع الاجتماعي أداة للتطلع لواقع الإنسان في مجال العمل أن تحققه من إضافات باتجاه فهم حجم تلك التأثيرات وطبيعتها. وأي موقع تحتله المرأة اليوم في مشهد تحول العمل والمؤسسة في ظل واقع الاقتصاد المعولم؟ وكيف تعيش المرأة العربية واقع الانخراط في سوق عمل العولمة في وضع تسجل فيه النساء العربيات أعلى نسب أمية وأدنى نسب مشاركة اقتصادية وسياسية واجتماعية على نطاق عالمي؟

إن تدارس تأثيرات العولمة على وضع المرأة بشكل عام وعلى موقعها في المشهد الاقتصادي تحديدًا ظل مسألة تباينت فيها التحليلات والمواقف بين الدارسين والمفكرين، وتراوح فيها الجدل بين فريق يؤكد مدى ما تطرحه المستجدات المختلفة من خيارات رحبة للمزيد من الانخراط الفاعل للمرأة في سوق الشغل، عبر ما استجد من أشكال عمل مرنة قد تبدو أكثر ملاءمة لخصوصية ظروف بعض الشرائح من النساء وأوضاعهن، وبين فريق يعارض ذلك مؤكدًا على تزايد تدهور موقع المرأة في سوق العمل، وتراجع أوضاعها الاقتصادية بشكل عام كنتيجة لانفتاح السوق، وخصخصة المؤسسات الاقتصادية والخدمية، وتخلي الدولة عن مجمل تعهداتها السابقة.

وسنحاول ضمن ما سيأتي من فصول تعميق النظر في بعض مفاصل هذا الجدل، محاولين التأكيد على ضرورة التخلي عن التناول الشمولي والعام لمسائل العمل والمؤسسة، وعلى أهمية اعتبار بُعد النوع الاجتماعي مقاربةً من شأنها إفراز تطور نوعي لتناولنا السوسيولوجي لقضايا العمل والمؤسسات.

الخاتمة:

في معرض التناول السابق للتطور الفكري لسوسيولوچيا العمل خلصنا إلى تأكيد تطور ذلك التخصص منذ ثلاثينيات القرن العشرين وإلى حدود السبعينيات منه، في تجاهل شبه كلّي عن ممارسة العمل في حد ذاتها، وبغض النظر عما يحيط بتلك الممارسة من إشكاليات متصلة بمحيط العامل داخل مجال العمل وخارجه. وقد تم الوقوف على ما كان لذلك من تأثير بارز في تعطل انتباه الدارسين لظاهرة العمل ولأهمية مقاربتها من خلال بعض عناصر النظر الأخرى -كحياة العامل العائليّة والخاصّة- ولفوارق النوع الاجتماعيّ في صلب ذلك العامل، الذي اعتبره لاوعي علم اجتماع العمل كلًّا لا يتجزأ. هذا وقد عطلت النظرة الذكورية المطلقة والمفترضة لذلك العامل في صلب المقاربة السوسيولوچية للعمل تخصيص حيّز من الاهتمام السوسيولوجي بقضايا المرأة العاملة وإشكالاتها ضمن مشهد العمل في المجتمعات الأوروبية والغربية عمومًا. ومع تطور المقاربة العلميّة لمختلف أنشطة العمل والإنتاج مع الثلث الأخير من القرن العشرين برزت من عمق سوسيولوچيا العمل مدارس وتخصصات فكرية بدت أكثر تركيزًا على البُعد الإنساني والبشري في تدارس أوضاع العمل. وفي هذا النطاق تبلورت سوسيولوچيا التنظيم والمؤسسة كتخصّصات علمية دقيقة سعت إلى التركيز على العامل الإنسان كمحور للمؤسسة الاقتصادية، ووقع التأكيد على أهمية ما ينسج عبر ذلك الفاعل الإنسان من علاقات اجتماعية مع المحيطين به، تسهم إلى حدّ كبير في هيكلة علاقة المؤسّسة بمحيطها الداخلي والخارجي.

ولكن رغم ذلك التطور المهم في مستوى التركيز على العامل الإنسان وعلى أهمية ما يرشح به من تمثلات قيمية ثقافية في تشكيل واقع العمل والمؤسسة، ظل التناول عامًّا وشموليًّا، ولم يتطور ضمن أدبيات سوسيولوچيا العمل والمؤسسة -كما هو الحال في علم اجتماع العمل- اتجاه يؤكّد على طبيعة فوارق النوع الاجتماعي في أنسجة العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة. كما ظلت خصوصية موقع المرأة ومكانتها في مؤسسات العمل من المباحث شبه الغائبة عن اهتمام سوسيولوچيا التنظيم والمؤسسة في أغلب دول العالم، بما في ذلك في دراساتنا العربية. ولئن تمكنت سوسيولوچيا المؤسسة تحديدًا من تطوير النظر للفوارق بين منظومات القيم والثقافات المجتمعيّة، وتعميق النظر في اتصال تلك المنظومات بواقع الحياة الاجتماعية داخل المؤسسة وتأثيراتها المختلفة على نسق الإنتاج وطبيعته، فإن الاهتمام بالروابط بين الجنسين في صلب ذلك الفاعل ظل شبه مقبور في أغلب الأدبيات.

ورغم بروز جملة من الدراسات المتناولة لخصوصيّة أوضاع المرأة داخل مجالات العمل في مناطق عديدة من العالم، وضمن بعض التخصصات العلميّة الأخرى، أو من خلال كتابات بعض رائدات الحركات النسوية، وبالرغم من التطور الفكري والميداني لمقاربة النوع الاجتماعي، وتزايد الاهتمام بما يمكن أن يضيفه اعتماد مقولات تلك المقاربة في المجالات المختلفة من البحث والدراسة، فإن ذلك لم يتجل حتى اللحظة بالشكل المطلوب في أدبيات سوسيولوچيا العمل والتنظيم والمؤسسة.

الفصل الثالث

مفهوم النوع الاجتماعي: التطور الفكري والتوظيف الميداني والمواقف المضادة

بعدما تمّ الوقوف عنده في الفصول السابقة من محطات رئيسة في مسارات التطور الفكري والتاريخي لكل من سوسيولوچيا العمل والتنظيم والمؤسسة وبعض مقولاتها الرئيسة، سيجتهد هذا الجزء في التطلّع لبعض أسس مفهوم النوع الاجتماعي، بوصفه المفهوم الرئيس الذي سيسعى هذا الكتاب من خلاله إلى تناول بعض إشكالات العمل والتنظيم والمؤسسة؛ وبناءً على ذلك يتمثل الهدف الرئيس لهذا الفصل في السعي لتعريف مفهوم النوع الاجتماعي من حيث جذوره الفكرية، والوقوف عند بعض ما رافقه من مواقف داعمة أو مناهضة في الغرب وفي البلاد العربية، والتعرّف على تطوّر استخداماته الميدانية في مجال التنمية.

ومن المهمّ الإشارة إلى أنّ عمليّة الوقوف عند المفهوم وعند بعض حيثيات تطوّره الفكريّ والميدانيّ، إلى جانب كونها ضرورة منهجيّة وموضوعية يفرضها التمشي العام للكتاب، الذي يتمحور بدرجة أساسية حول سبل توظيف منظور النوع الاجتماعي في تناول سوسيولوچيا العمل والتنظيم والمؤسسة، فهي تعدّ كذلك محاولة للإسهام في جهود بلورة صورة متكاملة وشاملة حول مفهوم النوع الاجتماعي، وإبراز تطوّر أسسه الفكريّة. هذا ويبقى من نافلة القول إنه، وإن انتشر المفهوم بشكل مهمّ في السنوات الأخيرة وتواترت محاولات التعريف به، يظلّ رغم ذلك بحاجة ماسة في عالمنا العربي للمزيد من المحاولات الرامية لرصد أهم أسسه ومقوماته، لاسيما إذا ما استذكرنا بعض المواقف وردود الفعل المشككة في جدواه وأهميته من ناحية، وإذا ما استذكرنا محدودية ما ننتجه حول المفهوم باللغة العربية مقارنة بكل ما يكتب عنه باللغات الأجنبيّة.

أولاً: في التطوّر التاريخي والفكري لمفهوم النّوع الاجتماعي:

إن الاهتمام العلمي بمفهوم النوع الاجتماعي كمفهوم إجرائي وكأداة لتحليل الواقع الاجتماعي لم يتبلور بشكل بارز إلاّ مع العقدين الأخيرين من الألفيّة الثانية. ولئن ظهر مفهوم النوع قبل هذه الفترة، فإن استخدامه على نطاق واسع قد شاع تحديدًا عقب مؤتمر "بيجين" سنة 1995م، حيث تجاوز استعماله منذ ذلك التاريخ حدود ساحات العلوم الإنسانية والاجتماعية نحو مجالات التنمية وحقولها المختلفة.

وتحيل عمليّة البحث في جينيولوجيا مفهوم النّوع الاجتماعي إلى جذعين مركزيّين له ينغرسان بعمق في أبرز نتائج الأنثربولوجيا والأنثروبولوچيا الثقافويّة (Anthropologie culturaliste)،

لاسيما مدرسة "الثقافة والشخصيّة" المنحدرة منها ومن بعض دراسات علماء النفس الأمريكان. وتتلخص مجمل أفكار مدرسة "الثقافة والشخصيّة" في محاولة فهم مدى تأثير ثقافة ما على شخصية عناصرها وأفرادها، وتأكيدها على تنوع الثقافات، وعلى خصوصية كل واحدة منها. وقد أولت هذه المدرسة أهمية مركزيّة لدور الطفولة والتنشئة الاجتماعية في صوغ شخصية ثقافية تضفي على جميع العناصر المنتمية لها هوية محدّدة. كما امتازت أبرز مقاربات هذه المدرسة باعتمادها على علم النفس كوسيلة للبحث عن الشخصية الثقافية التي تختص بها جماعة من الجماعات. وقد تمّ من خلال ذلك تطوير جملة من المفاهيم، كالثقافة والسمات الثقافيّة، من قبل عدد من روّاد الأنثروبولوجيا الثقافويّة الأمريكيّة "كروث بنديكت" Ruth Benedict (1887م-1948م) و"مرغريت ميد" Margaret Mead (1901م-1978م). واعتبرت الثقافة من طرف هؤلاء أوّل معطى مهيكل للوجود الإنساني. ونظروا إليها بوصفها نظامًا من السلوك المكتسب والمنتقل في المحيط الاجتماعي عبر قنوات التربية والتقليد.

وعلى هذا الأساس حاولت "مارغريت ميد" تطوير أطروحة أساسيّة سوف يكون لها عميق الأثر في تبلور مفهوم النوع الاجتماعي فيما بعد، وهي مسألة التمييز بين الطبيعي والثقافي، التي أرادت "ميد" عبرها تبيان حجم الفرق بين ما هو بيولوجي وفطري -وبالتالي بين ما هو مشترك بين الناس- وبين ما هو مكتسب في الوجود الاجتماعي، والذي يمثّل محور اختلاف المجتمعات والثقافات. وارتبطت الاهتمامات الأنثربولوجية "لمرغريت ميد" في هذا السياق بنضالها في صفوف الحركة النسويّة الأمريكيّة، وهو ما سوف يوجّه بقدر كبير مجمل دراساتها الحقليّة المنجزة في منتصف الثلاثينيات في أماكن مختلفة من العالم، والتي أصرّت من خلالها على اختبار أطروحتها الشهيرة التي نفت ضمنها وجود ميول طبيعية في السلوك البشري، ذاهبة إلى ردّ السلوك -حتّى ذلك المرتبط بالعلاقة بين الجنسين- إلى أسباب ثقافية.[62]

(62) درست ميد كما هو معلوم الشخصية الثقافية لثلاث قبائل من غينيا الجديدة، وهي الأرابيش والموندوغومور والشمبولي. وعبر معاينتها الميدانية لأنماط السلوك المتبعة اكتشفت أنماطًا مختلفة من الشخصيات. وقد انتهى بها الأمر إلى استنتاج مفاده أن شخصية المجموعة الأولى يغلب عليها طابع اللطف والهدوء، وأنها أقرب إلى الجانب الأنثوي من السلوك، سواء عند الرجل أو المرأة. أمّا المجموعة الثانية فيطغى طابع العدوانية والعنف على سلوكها. وقد بينت ميد عبر دراساتها أهمية التربية في دفع الأفراد إلى العدوانية والعنف منذ مراحل التنشئة الاجتماعية الأولى. كما حاولت إبراز كيفية تأثير ذلك في قضايا التمييز الجنسي بين الذكور والإناث، وارتباطه بالثقافة وبعمليات التنشئة، حيث أبرزت من خلال بعض النماذج الميدانيّة المدروسة سيطرة الوداعة واللطف على الرجال، وخصال النشاط البدني الكبير والعمل خارج المنزل بالنسبة لنساء بعض القبائل المدروسة. انظر:
Margaret Mead,. *Sex and temperament in three primitive societies*, 1935.

وتجدر الإشارة إلى ما كان لمختلف دراسات "مارغريت ميد" ونتائجها النظريّة وسائر دراسات الأنثروبولوچيا الثقافويّة الأمريكيّة المتواصلة مع ما سبقت إليه أفكار سيمون دي بوفوار، وغير ذلك من مختلف الأفكار المطورة منذ نهاية الستينيات من قبل بعض علماء النفس المستخدمين للفظة "النوع" للتمييز بين البيولوجي والنفسي، من بالغ الأثر في ظهور أولى محاولات التأصيل العلمي والنظري لمفهوم النوع الاجتماعي.

ويمكن عمومًا القول إن المفهوم ظهر في بداياته لدى النسويات الأمريكيات اللائي أردن من خلاله لفت نظر المختصين إلى معطى "البُعد الاجتماعي" في محصلة الفوارق بين الجنسين. وكان استعمال لفظ "النوع" من قبلهن إشهارًا لرفض التحديد البيولوجي الضمني الذي يتخفّى وراء عبارات "الجنس" أو "الفوارق بين الجنسين". وهو بذلك تأكيد على أهمية الطابع العلائقي الكامن منذ البداية وراء بناء هوية كلّ من الرجل والمرأة[63] وتشكيلها. كما يمكن اعتباره في نفس الوقت ثورة هادئة ضد الدراسات النسويّة التي كانت تقتصر على دراسة المرأة بشكل منفصل ومنكفئ عليها، دون النظر لها في ضوء ما يجمعها من علاقات وروابط بالجنس الآخر.

وقد اعتبر مفهوم النوع الاجتماعي امتدادًا وتجاوزًا لمقولة "أدوار الجنس" التي قامت بتطويرها "مارغريت ميد" وبعض روّاد المدرسة الوظيفية في علم الاجتماع من أمثال "تالكوت بارسونز" Talcott Parsons. وتمثّل الإسهام الأبرز لمقولة "أدوار الجنس" في نزعها للرداء الطبيعي الذي تلحّفت به -إلى حدود تلك الفترة- الهوية المرتبطة بالجنس، وتبيانها لمدى تلازم تعريفات المذكّر والمؤنّث بالأنساق الثقافية وبالروابط الاجتماعية. ولكن رغم ذلك كان من المهم في نظر الكثير من الدارسين تجاوز رؤية تلك المقولة لوظيفية العلاقات بين الجنسين، والتي كانت تحيل بشكل غير مجدٍ لعلاقات الهيمنة وعدم التكافؤ، وتشير إلى مسارات إعادة إنتاجهما عبر قنوات التنشئة الاجتماعية وقنوات قولبة الشخصية منذ مراحل نموّها المبكّر، دون أن تُمكّن من فرص أخرى لإعادة التفكير في ظروف تغيير تلك التنشئة، أو إعادة تعريف تلك "الأدوار"؛ وهو ما استوجب ظهور مفهوم النوع الاجتماعي كمفهوم حاول استيعاب المسارات المرتبطة بالروابط بين الجنسين ومختلف ما ينجم عنها من هويات متطورة وقابلة للتغيير.

(63) Christine Guionnet, Eric Neveu, *Féminins- Masculins, Sociologie de genre. Armand Colin*, Paris 2004, p.22.

ومعلوم أن أولى محاولات الضبط العلمي لمفهوم النوع تمت عبر عالمة الاجتماع النسويّة آن أواكلي Ann Oakley، التي صرّحت بأن "الجنس" يمثّل مفردة تشير إلى الفوارق البيولوجية بين الذكر والأنثى، في حين تحمل لفظة "النوع" -على العكس من ذلك- إحالة إلى الثقافة، وإن هذه الأخيرة تشمل -على حد تعبيرها- "التصنيف الاجتماعي للذكوري والأنثوي، وعلينا تبنّي الإقرار بثبات الجنس مثلما علينا اعتبار تغيّر النوع".[64] وهكذا أصبحت قضايا النوع الاجتماعي أكثر ارتباطًا بالمكانة والدور الاجتماعي للمرأة والرجل، في الوقت الذي ظل الجنس مؤشّرًا يحيل إلى الفروق البيولوجية بين الذكور والإناث. ويحمل مفهوم النوع في دلالاته الإجرائيّة إشارة للخصائص والصفات المرتبطة بالجنس كما تترجم عنها وتفرزها ثقافة المجتمع وقنواته الخاصة بالتنشئة.

وقد كان لهذه الخطوة الفكريّة المتجسّدة في التمييز بين الجنس والنوع الأثر البارز في التنحّي عن دراسة المرأة كموضوع بحث منفصل بذاته؛ ليتعزّز بذلك التوجه نحو تكثيف البحث في دراسة العلاقات الرابطة بين الجنسين. وهو ما دعت إليه أغلب الأفكار المتبنية لمفهوم النوع الاجتماعي فيما بعد. وستمثّل أفكار المؤرخة الأمريكيّة جوان سكوت Joan W.Scott أبرز الأمثلة على ذلك؛ حيث نادت بضرورة تجاوز الحديث عن التعارض بين الرجل والمرأة، والنظر إلى ذلك التعارض بوصفه يمثّل "إشكالًا" في حدّ ذاته، كما يمكن أن يكون محور بحث ودراسة منفصل؛ وذلك "لأنّ تعارض الذكوري والأنثوي ينم عن وجود روابط وعلاقات قوّة يهيمن فيها أحد الطرفين على الآخر".[65] ويبقى الإشكال الرئيس حسب "سكوت" غير ذي علاقة بالمرأة أو بالرجل في حدّ ذاتهما، بل هو مرتبط بطبيعة الروابط المؤلّفة والجامعة بينهما.

ويظلّ التداخل بين الرؤى والأفكار المطروحة في الدراسات المنجزة حول المرأة وحول النوع الاجتماعي طابعًا غالبًا على عدد من الأدبيات المكتوبة في بعض التخصّصات والمناطق بشكل تلتبس فيه الحدود، وتضيع فيه الفوارق بين من يتحدث عن النوع ومن يتحدث عن المرأة. ورغم أنّ لفظ "النوع" يستخدم أحيانًا في بعض الأدبيات بمنطق واضح ليدل على الروابط الإنسانية والاجتماعية الجامعة بين الرجل والمرأة، فإنه كثيرًا ما يستعمل -بوعي أو بدون وعي- كمرادف للفظة "امرأة"؛ وربّما يعود ذلك بدرجة أساسيّة إلى درجة الغموض التي ما زالت -حسب جلّ الدارسين- تكتنف مفهوم "النوع". وإن كان المفهوم يُوظَّف في عدد من الدراسات لأغراض

(64) نفس المرجع، ص 23.

(65) Joan W Scott, , *Gender and the Politics of History*.Columbia University Press, 1988, p.60.

متباينة وبأساليب فكريّة مختلفة، فإنه يظل رغم ذلك -في نظر الكثيرين- مفهومًا على درجة عالية من العلميّة والحياديّة[66] رغم ارتباط ولادته بساحات السياسة والإيديولوجيا، ورغم التصاقه بأقلام حركات تحرير المرأة في الغرب.

ولعلّه من الفائدة بمكان -ونحن نحاول قراءة التطوّر التّاريخي لبروز مفهوم "النّوع" الاجتماعي- التطرّق لما كان لنضال الحركة النسوية الغربية منذ بدايات الحداثة الأوروبيّة من أثر في ذلك. وغالبًا ما يجمع الباحثون على اعتبار تلك الحركة بمثابة المحرّك التاريخي الأساسي والمثير الأبرز الذي حوّل الأنظار تجاه قضايا النساء (التي سوف تتطور فيما بعد إلى تطارح إشكاليات الروابط بين الجنسين والنوع الاجتماعي). وسوف يكون لتلك التحرّكات -التي تطورت تدريجيًّا، وتوسّع مداها على نطاق عالمي- الفضل في شدّ انتباه السّاسة والمفكّرين والباحثين، وإعلاء صوت المرأة كصوت اعتُبر إلى حد تلك المرحلة صوتًا ملجّمًا ومكتومًا. وربّما يكون من المفيد كذلك الوقوف عند المحطّات البارزة في التشكّل التاريخي لمسار المطالبة بتحرير المرأة في العالم العربي، رغم التأكيد المنهجي على أن البحث في أصول الحركة النسوية الغربية، أو مسارات المطالبة بتحرير النساء في البلاد العربية (على أهميته) لن يكون هدفًا في حدّ ذاته بقدر ما نلتمس من خلال الرجوع إليه البحث عن حلقات الوصل -إن وُجدت- بين تلك الأصول وعملية تطور الاهتمام بقضايا المرأة وتبلور مفهوم النوع الاجتماعي فيما بعد.

1- ظهور الحركات النسوية الغربيّة:

بدأت بعض الأصوات النسائية الأوروبيّة المنادية بالمساواة مع الرجل في البروز والتعالي منذ أوائل عصر الثورة الصناعية. وقد مثّلت تلك الأصوات بدايات مساعي لفت الأنظار صوب ما كانت تتعرض له المرأة في المجتمعات الغربيّة آنذاك من ضيم وجور. إلا أن مختلف تلك النداءات والمساعي لم تتحول إلى حركة اجتماعية احتجاجيّة، ولم تتخذ شكل التعبير المنظّم إلا مع القرن التاسع عشر، حيث برزت أولى الحركات النسويّة المهيكلة حول مبادئ تحرير المرأة والمطالبة بمنحها جميع حقوقها المدنيّة والاجتماعيّة. وسوف تشهد هذه الحركات مستوى أعلى من التنظيم خلال القرن العشرين، الذي سوف يمثّل مهد احتجاجات نسوية ذات أشكال من التعبير أكثر حدّة ومطالبة أشد ضراوة وراديكاليّة.

(66) نفس المرجع، ص 29.

ويمكن القول إنّ حصر ولادة المطالبات النسائيّة المنظمة يعود إلى الفرنسيّة "هبرتين أكلار" Hubertine Auclert، التي قامت عام 1881م بإحياء مصطلح النسويّة[67] Féminisme، ومنحته معاني المطالبة بحقوق النساء، والاستماتة من أجل الدفاع عنها. كما كانت من أوائل الذين تمكّنوا من تعبئة النساء وإخراج أول الأفواج النسائيّة الغاضبة والمحتجة على أوضاع النساء إلى شوارع باريس للمطالبة بحقهن في الانتخاب وولوج صفوف الجيش والحرس الوطني تمامًا كالرجال. وهو ما خوّل للحركات النسويّة الفرنسيّة تدريجيًّا الظهور والنموّ من خلال تزايد عدد المناضلات في صفوفها، وذلك بفضل ما عرفته من مساندة ودعم من قبل بعض الرّجال، وخاصة من لدن بعض الفلاسفة والمفكرين الذين أيّدوا تلك الحركات رغم كثرة المعارضين لها، والذين رأوا في تعالي أصوات النساء وفي مطالبهن الاحتجاجية نوعًا من الثورة على طبيعة الحياة ومسارها الاعتيادي.

ومع مطلع القرن العشرين انبثق عن تطوّر تلك الحركة النسويّة ظهور توجهين أساسين اختلفت مقارباتهما النضالية لفائدة المرأة، وتباعدت بينهما أشكال الاحتجاج والتعبير وفحوى المطالبات. وقد انسحبت سمة المطالبة النسويّة البورجوازيّة ذات المنحى الإصلاحي على التوجه الأوّل، في حين اعتبر التوجه الثاني مصطبغًا بنزعة اشتراكيّة أكثر أصوليّة وثوريّة.

أ- الحركة النسويّة الغربية والتوجهات الإصلاحية:

اعتبرت الحركة النسوية الناشئة في المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر من أهم الحركات الاجتماعية التي أنتجتها الحداثة الأوروبيّة عبر مختلف ما حملته من تحولات هيكليّة في صلب المجتمعات الأوروبية؛ بما أن تعالي أصوات تلك الحركة مثّل ردّة فعل نسائية وتعبيرًا معلنًا عن رغبة النساء في الحضور الفاعل في صلب مجتمع الحداثة الجديد.

وقد انطلقت الموجة الأولى من حركة النساء الاحتجاجية في فرنسا من التأكيد على مفارقة غياب حقوق النساء في بلد أشهر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولقد وُفّقت الحركة في حسن توظيف

(67) يذكر أن المصطلح ظهر لأوّل مرّة عام 1872م على يد "ألكسندر دوما" الابن، ولكنّه لم يتّخذ معانيه الحديثة إلاّ بعد 9 سنوات، انظر:

Christine Guionnet, Eric Neveu, *Féminins- Masculins, Sociologie de genre*. Armand Colin ,Paris 2004, p.16.

هذه المفارقة في مطالبها؛ حيث سيطر على أغلب أنشطتها التأكيد على قصور مسارات الحداثة الفرنسيّة التي تبنت مبادئ الثورة الفرنسية، وارتكزت على أسس فلسفة الأنوار، وشهدت إعلان المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، في الوقت الذي تُحرم فيه المرأة الفرنسيّة من أبسط حقوقها السياسيّة والمدنيّة.

ومما لا شك فيه أن الطابع السياسي كان المسيطر الأبرز على جلّ المطالبات النسويّة خلال هذه الحقبة. وقد عملت أغلب التظاهرات وأشكال التعبير الاحتجاجي خلال النصف الأول من القرن العشرين على التركيز على جملة من المطالب السياسية، كالمناداة بحق النساء في الانتخاب وإبداء رأيهن في عمليات تسيير هياكل الدولة والمجتمع، فضلًا عن المطالبة ببعض الحقوق المدنية والاقتصادية للمرأة، والعمل على إخراجها من بوتقة القصور القانوني التي يضعها فيها القانون الفرنسي تحت تصرّف الزوج والأب، كما ذهبت بعض الأصوات النسائيّة للمطالبة بحق المرأة في التعليم، والطلاق، والتصرّف في الممتلكات الشخصية، إلى جانب المناداة بتحسين أوضاع المرأة العاملة، والعمل على زيادة إدماجها في الفضاء العام، وتعزيز مشاركتها في المجتمع.

اعتبرت هذه الموجة الأولى من الاحتجاجات النسائيّة بمثابة موجة إصلاحية توفيقيّة بما أنها لم تشكّل ثورة عارمة في وجه أوضاع المرأة ومواقعها في المجتمع، ولم تنفصل عن مكانتها ومختلف أدوارها المجتمعيّة المألوفة لاسيما الإنجابية والأسرية؛ حيث ظلت جلّ المطالبات الاحتجاجيّة خلال هذه المرحلة من تطوّر الحركة النسائيّة مطالبات لم تعلن إلغاء أدوار المرأة الاجتماعية والأسريّة، كما أنها لم تعمل على إفراغ فحوى المطالبة بتحرير المرأة من محتواها المجتمعي والإنساني؛ بما أنها وطّنت ما تمّت المناداة به ضمن وضعيّة أمومة المرأة وموقعها العائلي كزوجة وربّة بيت.

وتبقى الشواهد التاريخيّة الدّاعمة للتوجّه المجتمعي لهذه الحركة -الذي يكرّس الأدوار الأسريّة للمرأة- عديدة، كعملها على تحويل يوم 8 مارس/آذار -المُعلن عنه منذ عام 1911م كيوم عالمي للمرأة- إلى يوم سُميّ عام 1951م "اليوم العالمي للمقاومة من أجل السلم وسعادة الأطفال".[68] ويبرهن ذلك على الأهميّة المعطاة من قبل هذا الجيل من الحركة النسويّة لحياة المرأة الأسريّة ودورها كأمّ وكربّة بيت، وهو ما سوف يُفتقد من قائمة مطالب الجيل الثاني لهذه الحركة، والتّي سوف تشكّل توجّهًا مختلفًا عن سابقه منذ بدايات النصف الثاني من القرن العشرين.

(68) نفس المرجع، ص 17.

ب- الحركة النسويّة الغربيّة والنزعة الأصولية:

مثّل النصف الثاني من القرن العشرين مرحلة تاريخيّة ذات خصوصيّة اقتصادية واجتماعيّة وسياسيّة؛ حيث غلبت على هذه المرحلة تحوّلات مجتمعيّة كبرى مسّت دولًا عديدة في العالم، وعرفت هذه المرحلة نموّ أصوات حركات احتجاجية مختلفة، كحركات التحرّر الوطني ومناهضة الاستعمار الأوروبي، كما عرفت تنامي التيارات الاشتراكية، وتصاعد أشكال النضال العمّالي والطلابي، وارتفاع الأصوات النقابيّة.

وضمن هذا السّياق السوسيوتاريخي ترعرعت حركة النساء الاحتجاجيّة لتعرف تناميًا عدديًّا غير مسبوق مع مطلع السبعينيات، وتلج بذلك حقبة جديدة من تاريخها سوف تتكاثف ضمنها ولادة الحركات النسائية في جميع أنحاء أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وسائر دول العالم رافعة شعارًا مستجدًّا ميّز هذه المرحلة، وهو شعار "تحرير المرأة".

وكان لتصاعد الاحتجاجات الطلابيّة في فرنسا خلال عام 1968م وتنامي التيارات الماركسية ورواج كتابات الأديبة الفرنسيّة "سيمون دي بوفوار" Simone de Beauvoir (1908م-1986م) الأثر البارز في إذكاء جذوة تحركات النساء الاحتجاجيّة وأبرز روافدها، إلى حدّ أضحت فيه بمثابة ثقافة مضادة[69] تهيكلت حولها أجواء التمرّد التي أنتجها النصف الثاني من القرن العشرين؛ وهو ما كان له بالغ الأثر في هذه المرحلة من النضال النسوي التي سوف تتخذ وجهًا مختلفًا اصطبغت ضمنه التحرّكات النسائيّة بجرأة غير مسبوقة، وانبثقت عنها جملة من المطالب ذات صبغة جنسانيّة انبتّت صلتها جذريًّا مع مطالب المرحلة الأولى من الاحتجاجات النسويّة.

ومن زاوية نظر مختلفة لقضايا المرأة، وخارج أطر الأمومة ومكانة المرأة الاجتماعية كأمّ وزوجة، نادى الجيل الثاني من الحركات النسويّة بحقّه في التحكم في الخصوبة، وحقّه في الإجهاض، رافضًا كلّ الاعتبارات التي من شأنها تكريس النظرة الدونيّة للمرأة. وقد تمّت المطالبة بحريّة المرأة الجنسيّة، وحقّ تمتّعها غير المشروط بشهواتها، كما تمّ إشهار تحدي المرأة للجنس الآخر وإعلان الرفض والاحتجاج على بطرياركيّة الرجل وهيمنته الذكوريّة من خلال المناداة بحرية تعامل المرأة مع جسدها.

(69) Martine Fournier, *"Combats et débats", in Femmes: combats et débats*, Revue Sciences Humaines, Hors Série, n 4 -2005, p.7.

وسوف تكتسب مطالب الجيل الثاني من الحركات النسويّة وشعاراته صبغة فكريّة ونوعًا من المشروعيّة عبر نشر بعض الأعمال الفكريّة والأدبيّة في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكيّة. وسوف يمثّل بعضها مراجع رئيسة ونبراسًا فكريًّا للحركات النسويّة الأصوليّة في النصف الثاني من القرن العشرين. ويعد كتاب "الجنس الثاني" للأديبة الفرنسية "سيمون دي بوفوار" -المنشور بفرنسا عام 1949م، وفي الولايات المتحدة الأمريكيّة عام 1953م- أحد أهم تلك المراجع التي شكّلت محرّكًا تاريخيًّا وفكريًّا أسهم في تأسيس أصوليّة الحركة النسويّة خلال تلك المرحلة، كما أسهم كذلك في تدشين مراحل التفكير وإعادة النظر في طبائع العلاقة بين الجنسين.

وقد اجتهدت "سيمون دي بوفوار" ضمن كتاب "الجنس الثاني" في تحليل الأوجه السوسيولوچية والنفسية والاقتصادية لإشكالية التمييز بين الجنسين، كما عملت ضمنه على بيان انعدام وجود قَدَر بيولوجي أو نفسي أو اقتصادي محتوم يرسم الصورة التي تتبناها المجتمعات البشريّة للأنثى؛ محاولة بذلك نفي وجود طبيعة أنثويّة ما قبليّة تسوّغ التفرقة بين الجنسين. وكان هدفها في مقابل ذلك السعي لإبراز الدور الذي تلعبه الثقافات والحضارات في صنع وتشكيل ذلك المنتج الوسيط بين الذكر والجنس الآخر الذي يسمّى أنثى. وقد لخصَّت دي بوفوار جملة أفكارها في عبارتها الشهيرة "**لا نولد نساء، ولكننا نصبح كذلك**". تلك العبارة التي أضحت فيما بعد شعار الحركات النسويّة لتلك الحقبة التاريخيّة.

ويمكن عمومًا القول إن رؤية "دي بوفوار" لإشكالية التمييز الجنسي كان لها عميق الأثر في تأجيج الساحة الفكريّة والسياسيّة، وإثارة جدل واسع النطاق اشتعل لهيبه في أوساط وبلدان عديدة من العالم، وتراوحت ردود الأفعال حوله بين القبول والمناصرة والرفض والتصدي. وفي الوقت الذي أحدثت أفكار "الجنس الثاني" نشوة عارمة لدى ناشطات الحركة النسوية العالمية -ولاسيما النخبة النسائيّة المثقفة في أوروبا وفي الجامعات الأمريكيّة (حيث بيع من الكتاب مليون نسخة في الولايات المتحدة الأمريكية و22000 نسخة في فرنسا منذ الأسبوع الأول[70])- فقد استُهجن الكتاب في نظر الكثير من الفرنسيين، خاصة من قبل بعض رجالات السياسة، الذين عارضوا بشدّة نشر الكتاب، وحاولوا جاهدين تعطيل عمليات بيعه وتسويقه.

(70) Christine Guionnet, Eric Neveu , *Féminins- Masculin*..., op.cit, p.18.

لقد شكّلت أفكار "سيمون دي بوفوار" رافدًا مركزيًّا للتوجه الراديكالي للحركات النسويّة التي ستنشط بشكل بارز خلال عقد السبعينيات؛ حيث ستشهد هذه الحقبة كبرى التحركات النسائيّة الحاشدة المتّسمة بموجة عنيفة من التصعيد الذي اعتبر من قبل الكثيرين ثورة عارمة ضد الأنوثة والأمومة؛ بما أنه بلغ حد إحراق المتظاهرات الأوروبيات لكلّ رموز الأنوثة من ملابس نسائيّة وكعوب عالية؛ إشهارًا لرفضهن لكلّ ما يكرّس أنوثة المرأة وارتباطها بحياتها الأسريّة.

وخلاصة القول -وبغضّ النظر عمّا أثارته توجّهات الحركات النسويّة ومختلف أشكالها النضاليّة لفائدة المرأة من مواقف وردود أفعال، سواء على المستوى السياسي، أو الديني، أو الفكري- فإن أصوات هذه الحركات يعود لها الفضل في شدّ أنظار الباحثين والساسة والمفكرين صوب قضايا المرأة ومختلف الموضوعات المتصّلة بها. إن تعالي الأصوات النسائيّة المحتجة في أماكن مختلفة من العالم كان وراء سريان نوع من الاعتراف المؤسساتي بهنّ، واكتساب مسائلهن حيّزًا من الشرعيّة الفكريّة[71] التي مهّدت للتطارح العلمي لموضوع المرأة وما اتّصل به من مباحث متعلّقة بمكانتها ومواقعها وأدوارها المجتمعيّة؛ وهو ما سوف يُفضي لاحقًا للمأسسة العلميّة الفعليّة، وظهور الدراسات الأكاديميّة حول المرأة ثم النوع الاجتماعي، عبر الإسهامات المتنوعة لمختلف المدارس النسوية التي قاربت كلّ واحدة منها النوع الاجتماعي حسب منطلقاتها وعقائدها الفكرية والإيديولوجية.

ويشار في هذا السياق إلى تعّدد تصنيفات التوجهات النسوية الغربية كنظير لتنوّع منطلقاتها ورؤاها؛ حيث يقع أحيانًا تصنيفها اعتمادًا على الثنائيات التالية: "النسوية البورجوازية" في مقابل "نسوية الطبقة العاملة"، أو "النسوية القديمة" في مقابل "النسوية الحديثة"، أو "النسوية الاشتراكية" في مقابل أخرى "ليبرالية". وأحيانًا أخرى يقع تبني تقسيم "الموجة النسوية الأولى" و"الموجة النسوية الثانية"، إلى جانب اعتماد بعض التصنيفات الأخرى، مثل: "نسوية الآسيويات والسود الملونات" و"نسوية المساحقات" و"النسوية الليبرالية" و"نسوية الاختلاف" و"النسوية القائمة على التحليل النفسي". وتبقى أكثر تلك التصنيفات شيوعًا وتداولًا من قبل الدارسين تلك القائمة على اعتماد تصنيف: النسويات الليبراليات والاشتراكيات والراديكاليات. وقد انحازت النسويات الليبراليات لبرنامج نسوي يقوم على مبدأ المساواة في الحقوق والمعاملة، أما الاشتراكيات فقد اعتقدن أن إلغاء الاسترقاق الرأسمالي شرط ضروريّ لقيام حركة نسوية أصيلة وفاعلة، وأما الراديكاليات فقد أعطين الأولوية في سلّم اهتماماتهن لفضح المعايير الأبوية والذكورية.

(71) Christine Bard., *Un siècle d'antiféminisme*, Fayard, Paris, 1999, p.549.

ولكن اللافت للنظر في هذا النطاق أن أغلب التصنيفات الشائعة والمعتمدة للنسوية كثيرًا ما تتجاهل إبراز الاختلافات الفكريّة والمرجعيات الجديدة التي تحملها بعض توجهات ما أصبح يصطلح على تسميته بتيار نسوية ما بعد الحداثة،[72] وهو ما سنقف عليه بمزيد من التفصيل عند التطرّق لمواقف التيارات النسوية المختلفة من الجدل الذي دار في الغرب حول مفهوم النوع الاجتماعي ومقاييس المساواة والاختلاف ومؤشراتهما.

وبالخلاصة يمكن القول بأن الحركة النسويّة في عموم دول العالم سوف تشهد -على إثر موجات التصعيد العنيف الذي أثارته الحركات النسويّة الأصوليّة خلال سبعينيات القرن العشرين- تجديدًا لأطروحاتها ومقارباتها، لتتبنّى قضايا أكثر نضجًا، مثل: المرأة والفقر، والتحرش الجنسي، والعنف ضد المرأة، وغير ذلك من قضايا النساء تحديدًا في المجتمعات النامية. كما سوف تُشدّ أنظار جهات رسميّة عديدة منذ الثمانينيات لمثل تلك القضايا والموضوعات، ليتمّ اعتمادها فيما بعد من قبل الهيئات والمؤسسات العالميّة، وخاصة من لدن منظمة الأمم المتحدة، التي أسهمت بقدر كبير في تعزيز توجّه عالمي يشجّع على مزيد من إشراك المرأة، والاهتمام بمختلف قضاياها، والتركيز على أهمية موقعها في البرامج والمخططات التنمويّة.

2- تطوّر مسار المطالبة بتحرّر النساء في العالم العربي:

يجدر بنا بداية الإشارة إلى أنّ الاحتراز المنهجي يحتّم علينا في هذا السياق الانتباه إلى بعض المحاذير من استخدام مفهوم "الحركة النسويّة" لتوصيف الحركيّة التي شهدتها الدول العربية في إطار المطالبة بحقوق المرأة والعمل على تحريرها منذ عصر النهضة إلى اليوم. ويرتبط ذلك بجملة من الاعتبارات التي يبقى من أهمها أن مفهوم "الحركة النسويّة" ارتبط بشكل مباشر بحركات اجتماعية معروفة خاضتها نساء الغرب في فترات تاريخية معينة مطالبة بجملة من الحقوق ذات الصلة الوثيقة بأوضاعهن الاجتماعية؛ ليظلّ المفهوم بلغة أخرى وليد سياق سوسيوثقافي ارتبط بغرب بدايات الحداثة، ويظلّ ذلك المفهوم إلى اليوم يحيل إلى بعض الدلالات السوسيوتاريخيّة والسمات المميزة التي لا يجوز-بنظرنا- أن تنطبق على غير ذلك السياق المنتج له.

ولا بدّ من التأكيد كذلك على أنّ التطابق العلمي بين الوقائع الميدانية والتاريخيّة المتّصلة بمسارات المطالبة بتحرّر النساء في وطننا العربي وبين الدلالات السوسيولوجيّة الصرفة لمفهوم الحركة

(72) ريان قوت، النسوية والمواطنة، ترجمة أيمن بكر وسمر الشيشكلي، المجلس الأعلى للثقافة القاهرة 2003م، ص 59.

الاجتماعية قد يعتريه أحيانًا بعض الالتباس إذا ما رمنا الالتزام السوسيولوجي بمفهوم الحركة الاجتماعيّة[73] من ناحية، وإذا ما تعمّدنا تعميم استخدامه على جلّ مراحل تطوّر مسار تحرّر النساء في عالمنا العربي من الناحية الأخرى. وربّما تحتاج هذه الفرضية إلى مجال أوسع من هذا لتأكيد مدى صحتها أو دحضها، ولكن نكتفي في هذا المقام بالقول بأن مسار التحرّك العربي لفائدة النساء يظلّ على صلة بصيرورة تاريخية ممتدة الجذور ومتنوّعة الروافد، وذات قاعدة عريضة من الفاعلين والفاعلات ذوي الغايات والأهداف والتوجهات الفكريّة المتباينة في ذات الفترة التاريخية، وبين الفترات التاريخية المتباعدة. ولا شكّ في أنها صيرورة حافلة بدعوات فرديّة وجماعية مناصرة للنساء، صاخبة حينًا وهامسة أحيانًا أخرى؛ بما أنها صيرورة ما كان لها أن تنفصل عن شروط السياقات السوسيوتاريخية والسوسيوثقافية المنتجة لها وفق ملامح عربية عامة من جهة، ووفق سمات أخرى خاصة بكلّ بلد عربي من الجهة الأخرى.

ويمكن القول عمومًا إن عمليّة التحقيب التاريخي لمسار التحرّك لفائدة النساء في بلداننا العربيّة قد يفضي إلى استجلاء أربع محطات أساسيّة، ويجوز التأكيد بتقاطع ذلك التاريخ بين جلّ الدول العربية في الملامح العامة لكل مرحلة من تلك المراحل، وإن اختلفت أحيانًا بعض الجزئيات أو التفاصيل. وقد تشابهت نماذج الرائدات ومطالبهنّ وإن اختلفت أسماؤهن في المراحل الأولى، وتقاربت التجارب وأصداء التحرّكات وإن اختلفت وتائرها وأشكالها من قطر إلى آخر في المراحل اللاحقة.

(73) ارتبط الضبط السوسيولوجي لمفهوم الحركة الاجتماعية بتوجهين مختلفين. يصفه بعض علماء الاجتماع بالفعل/الأداة الذي له غاياته وأبعاده السياسية الطامحة لبلوغ جوهر النظام السياسي والتمركز ضمنه، في حين ينظر إليه البعض الآخر نظرة أكثر اتساعًا، تحمل في طياتها دلالات أشمل ترتبط بكل فعل احتجاجي يرمي إلى مراقبة المسار العام للحياة الاجتماعية. يرتبط المعنى الأول بالتفسيرات التي عرفها مفهوم الحركة الاجتماعية مع بداية ستينيات القرن العشرين. ويرتبط المعنى الثاني بنهاية الستينيات من نفس القرن، وتحديدًا بعالم الاجتماع الفرنسي "آلان توران" A. Touraine . ومن المهم الإشارة إلى استبعاد كلٍ من التعريفين للحركة الاجتماعية لمفهوم "التناقض"، الذي كانت بعض المقاربات الماركسية تصرّ على ربطه بكل فعل له صيغة تحرّك اجتماعي؛ بوصفه من وجهة نظرها نتيجة تناقضات النظام الرأسمالي. هذا وقد تمّ بعد هذه المراحل التاريخية اعتماد مفهوم محدّد للحركة الاجتماعية يرتبط بضرورة معرفة الفاعلين الاجتماعيين بغايات فعلهم واحتكامهم إلى وسائل ملموسة لبلوغ تلك الغايات، واعتبار أفعالهم ذات معنى ودلالة؛ وهو ما أفضى إلى بروز تيار فكري رفض اختزال الحركات الاجتماعية في كونها مجرّد نتائج لتناقضات منظومة معينة.

لمزيد التفاصيل انظر مقالتنا: "الثورة الرقميّة المضادة: مقاربة سوسيولوجية لجرائم الفضاء الإلكتروني"، مجلّة إضافات الجمعية العربية لعلم الاجتماع، بيروت،العدد الأوّل، جانفي 2008م، ص 165-166.

وقد تشكلت ملامح **المرحلة الأولى** منذ نهاية القرن التاسع عشر، وغطت الثلث الأوّل من القرن العشرين. وهي مرحلة ربما كانت ثمرة كتابات روّاد عصر النهضة العربيّة ممن حرّكوا أقلامهم بجرأة لطرح بعض قضايا المرأة العربية.[74]

وقد ارتفع خلال هذه المرحلة صوت المرأة العربية مشرِّقًا ومغرِّبًا؛ حيث نُودي بجملة من المطالب والحقوق الاجتماعية، كحقّها في التعليم والعمل، كما تمّت مناقشة بعض المسائل الأخرى ذات الصلة بقضايا الأحوال الشخصية، والحجاب، ووجود المرأة بالفضاء العام.

وتزامنت هذه الفترة مع انطلاق حركة تأسيس الاتحادات، وبعث الجمعيات النسائية[75]، وبدايات انخراط المرأة العربية في مسار الفعل الاجتماعي المنظّم. وتأسّس "الاتحاد النسائي المصري" عام 1923م بالقاهرة تحت رئاسة هدى شعراوي (1882م-1947م) ، التي شاركت ورفيقتها أمينة الاتحاد سيزا نبراوي في أمريكا في مؤتمر "الائتلاف العالمي من أجل منح المرأة حق التصويت". وأصدرت شعراوي سنة 1925م مجلة "المصرية"، وطالبت سنة 1926م بإصلاح قانون الأحوال الشخصية، وتأخير سن الزواج، ومنح الفتاة حق التعلّم. كما نظّمت النساء بالمشرق العربي مؤتمرات دولية عالجن فيها جملة من قضايا المرأة، ومن ذلك المؤتمر العام الأوّل لنساء الشرق، الذي انعقد بدمشق في صيف عام 1930م، وطالبت فيه المشاركات بالمساواة بين الجنسين في كل شئون الحياة، كما طالبن بحقّ المرأة في الشغل، وإجبارية تعليم الفتاة في المرحلة الابتدائية، وضرورة تعارف الزوجين قبل القران، وإلغاء تعدّد الزوجات إلاّ في الحالات الاستثنائية، ومنح المرأة حقّ الطلاق.

وفي عام 1932م طرح المؤتمر النسائي السوري قضية الحجاب، ووافقت فيه المشاركات على المطالبة بتحديد سنّ الزواج، وضرورة التعارف قبل البناء، وتخفيف المهر والجهاز. وانعقد في نفس السنة بطهران المؤتمر الثاني لنساء الشرق، حضرته ممثلات عن العديد من الدول. وتكوّنت نتيجة لذلك اتحادات نسائية في جلّ دول المشرق، كالعراق وسوريا ولبنان. وتأسس في فلسطين الاتحاد النسائي في القدس عام 1919م. وانعقد مؤتمر النساء العربيات في القدس عام 1929م،

(74) يذكر من هؤلاء رفاعة رافع الطهطاوي، وقاسم أمين، والطاهر حدّاد، وهو ما سوف يتم تناوله بمزيد من الدقة عند الحديث عن دراسات المرأة في البلدان العربية في الأجزاء القادمة من هذا الفصل.

(75) نوال السعداوي، الوجه العاري للمرأة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، بدون تاريخ، ص 109.

وقد حضرته مائتا امرأة. وكان من أهم القرارات الصادرة عن المؤتمر رفض وعد بلفور والهجرة اليهودية إلى فلسطين. ويعد هذا المؤتمر بمثابة نقطة انطلاق النساء في مجال الفعل السياسي. وكانت الفلسطينيات على تواصل وثيق مع ناشطات عربيات من مصر ومن دول عربية أخرى. وقد نظمت هدى شعراوي "مؤتمر الشرقيات" عام 1938م لدعم قضية فلسطين. وبعد نكبة 1948م قامت نساء عديدات بتأسيس الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية وقطاع غزة إضافة إلى أماكن الشتات الأخرى لتخفيف معاناة الأسر الفلسطينية المنكوبة. وكان لتجارب نساء الشرق صداها عند نساء المغرب العربي؛ مما حفزهنّ لتطوير مسار المطالبة بتحرّر المرأة وتغيير أوضاعها. وقد أكدت بشيرة بن مراد إحدى رائدات العمل النسائي في تونس أن نضال الاتحاد النسائي في مصر ونشاط زعيمته هدى شعراوي كان تجربة عملت مناضلات الحركة النسائية في تونس على الاقتداء بها والاستلهام منها.[76] وقد أسّست بشيرة بن مراد "اتحاد النساء المسلمات" سنة 1932م، وباشر الاتحاد نشاطه بأعمال اجتماعية خيرية، ليخوض مع نهاية الحرب العالمية الثانية غمار النضال الوطني. ثمّ تأسس في عام 1944م "اتحاد النساء التونسيات" الذي انضمّ إلى الفيدرالية الديمقراطية الدولية للنساء على إثر انعقاد مؤتمرها الدولي الأوّل.[77]

وأمّا **المرحلة الثانية** من مسار تطور التحرّك النسائي في البلاد العربيّة فتنسحب على عقدي الأربعينيات والخمسينيات، حيث شهدت عموم أوضاع المرأة العربية خلال هذه الفترة التاريخية تطورًا نسبيًّا، وترسّخ ضمنها بعض ما تمّت المطالبة به سابقًا من حقوق، كحقّ النساء في التعليم، أو حقّهن في العمل. واتسمت هذه المرحلة بنضج أكبر في تحرّكات النساء العربيات مشرّقًا ومغرّبًا؛ حيث تمّ تجاوز المطالبة الاجتماعية نحو الفعل السياسي المنظّم من خلال الانخراط في صفوف حركات التحرّر الوطني في أغلب الدول العربية.

واتسمت المرحلة بضروب من الفعل النسائي الجماعي المُأسس ضدّ الهيمنة الاستعمارية. وتنوّعت أشكال ذلك الفعل بين الإسهام العام في حركات الاحتجاج المختلفة إلى جانب الرجل، والمبادرة النسائية الصرفة بالتحرّك والتظاهر والاعتصام والمواجهة المباشرة للمستعمر. هذا فضلًا عن

(76) ليليا العبيدي، جذور الحركة النسائية في تونس، تونس، 1987، ص 29.

(77) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تاريخ الحركات النسائية، في العالم العربي، وضع المرأة العربية 2005م، بيروت 2005م، ص 24.

بعض المبادرات الأخرى، كجمع التبرعات، وتقديم المساعدات المادية والمعنوية للفدائيين، وإمدادهم بالتموين، ونقل الرسائل والمعلومات، وتقديم العون للجرحى والمصابين خلال المواجهات المسلحة.

وإذا جاز القول باعتبار المرحلة الأولى من مسار المطالبة بتحرّر النساء في البلاد العربية بمثابة شرارة انطلاق العمل النسائي الجماعي الذي اجتاز حدود الخاص نحو أشكال محتشمة من الوجود بالفضاءات العامة، وبدايات إعلاء الصوت خارج الحدود المعتادة لوجود النساء بمجتمعاتنا العربية؛ فيمكن اعتبار المرحلة الثانية بمثابة محطة مفصليّة في تاريخ تركّز الفعل النسائي المنظّم ذي الأهداف والغايات المجتمعية المغايرة. ويمكن اعتبار مجمل الأنشطة النسائيّة خلال حركات التحرّر الوطني بمثابة الأطر الاجتماعية التي احتضنت ميلاد الكيان النسائي العربي الحديث[78] الذي انتقل تدريجيًّا من التقوقع داخل الحيّز الخاص إلى الانفتاح على الساحات العامة. ومن المهمّ التأكيد على أنّ ما راكمته النساء العربيات من تجارب عبر انخراطهن الفاعل في حركة مقاومة الاستعمار، وما اكتسبنه عبر ذلك من قدرة على الانتظام وممارسة التحرّك والمواجهات الميدانيّة، كان له بالغ الأثر في بلورة وعي جمعي منفلت من قبضة الأسرة والعشيرة.[79] وهو ما سوف يؤهّلهن لمزيد من الفعل المجتمعيّ البارز خلال المراحل اللاحقة ويصقل مهارتهن في مجال التعبئة والتحرّك.

وترتبط **المرحلة الثالثة** من تطوّر مسار الفعل النسائي العربي بالسنوات الأولى لبناء الدولة الوطنية عقب استرداد الدول العربية لسيادتها، وتمتدّ إلى ثمانينيات القرن العشرين. وقد شهدت الدول العربية المستقلة، كما هو معلوم، تجارب تحديث وتنمية اكتسبت في عمومها خصوصيّة طبيعة البلد وأهله وصنّاع التنمية والتحديث فيه، كما استجابت تلك التجارب لشروط الصيرورة التاريخية الداخلية للمجتمع وللدولة. والمهمّ أن مجمل تلك التجارب على تنوّعها واختلاف نتائجها العامة من قطاع إلى آخر كانت ذات أثر نوعي على وضع النساء وتطوّر نشاطهنّ في سائر البلدان العربيّة.

وشهدت هذه المرحلة التحام التحرّكات النسائية بأنشطة الأحزاب السياسية الوطنية والنقابات العمالية والأندية الفكرية والجمعيات الأهلية المنبثقة في المشهد السياسي العربي مشرِّقًا ومغرِّبًا. واتسم ذلك المشهد بتنوّع التيارات الفكرية والسياسية بين اليسار واليمين. وما من شكّ في أن للنتائج الملموسة لمسار تطوّر تعليم المرأة وسائر ما ترسّخ لها من حقوق في مجال العمل وفي

(78) الإسكوا، تاريخ الحركات النسائية في العالم العربي، ص 39.

(79) نفس المرجع، ص 40.

الحضور الأبرز في الفضاء العام خلال هذه الفترة أثرها في التغيّر النوعي لأدوار النساء في المجتمعات العربية، كما كان لتلك النتائج أثرها المباشر في زحزحة مواقعهن الدنيا في أسفل السلم الاجتماعي نحو مكانة وأدوار أكثر فاعلية وتأثيرًا.

وربّما مثّل ظهور الدولة الوطنية كفاعل "جديد" مؤثّر في مشهد العمل النسائي العربي (من خلال تبني توجّهات المساواة بين الجنسين، وسنّ بعض التشريعات المؤمّنة لذلك) عاملًا ساعد إلى حدّ كبير في تغيير وضع النساء العربيات، وتطوّر أشكال الفعل النسائي العربي وتنوع آلياته ومؤسساته. وقد يبقى ارتفاع نسب تعليم الفتاة العربية في المراحل التعليميّة المختلفة، وتنوّع صور انخراطها في الحياة المهنيّة، وأدوارها المستجدة في سوق الشغل -خاصة في بعض الوظائف التي كانت حِكرًا على الرجال، مثل تلك المتّصلة بالقضاء أو الجيش أو المؤسسة الأمنية- أحد أهمّ مؤشّرات ذلك التطوّر.

كما غنمت المرأة العربية إلى حدّ كبير من مناخ تدخّل الدولة في المشهد النسائي عبر سنّ التشريعات والحرص على تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين. ويبرز ذلك بجلاء في نيل المرأة العربية -بنسب متفاوتة- جملة من الحقوق السياسية، كحق الانتخاب والترشّح وتبوّء بعض المناصب القيادية العليا في الحكومة والبرلمان وسائر الهياكل الحزبية والنقابية.

وأمّا **المرحلة الرابعة** فتمتد من منتصف السبعينيات من القرن العشرين إلى يومنا هذا. ويعتبرها تقرير الإسكوا حول وضع المرأة العربية لعام 2005م بمثابة مرحلة الحركات النسائية العربية الجديدة، حيث امتاز مشهد العمل النسائي العربي بتنامي المنظّمات النسائية المستقلة وغير الحكومية المتبنية لمرجعية حقوقية دولية ومعتمدة لما انبثق دوليًّا من مرجعيات ومقاربات ومفاهيم مستجدة، كالنوع الاجتماعي والتمكين وغيرها. ومعلوم أن ذات الفترة التاريخية شهدت على نطاق دولي وبشكل غير مسبوق طفرة كميّة ونوعيّة في مستوى التحرّك العالمي لفائدة النساء عمومًا ونساء الدول النامية بشكل أخص. وقد اتسمت المرحلة بانعقاد مؤتمرات دولية ذائعة الصيت ورفيعة المستوى حول قضايا المرأة والنوع الاجتماعي. وكان للتوجهات العامة وتوصيات تلك المؤتمرات وانخراط سائر الفاعلين في المجال السياسي والاجتماعي فيها بالغ الأثر في تطوير الحركات النسائية العربيّة شكلًا ومضمونًا في مستوى الفلسفة والخطاب من جهة، وفي مستوى الفعل والعمل الميدانيين من الجهة الأخرى.

وقد ساعد تبنّي أغلب دول المنطقة العربية وحكوماتها للخطاب الدولي المستجدّ حول المرأة والنوع الاجتماعي وقضايا التمكين على دعم المشاركة الفاعلة للمرأة العربية، وتعزيز إسهامها في صيرورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسيّة في بلداننا. كما كان للمشاركة المبكّرة للدول العربية في الحشد الدولي لفائدة النساء منذ المؤتمر الدولي الأوّل للمرأة -المنعقد في المكسيك في عام 1975م، مرورًا بالمؤتمرات الدولية الثلاثة المنعقدة بكوبنهاجن عام 1980م، ونيروبي 1985م، وبيجين 1995م- دورها في إنضاج الخطاب العربي الرسمي حول النساء في المحافل الدولية. وقد تحولت الدول العربية من وضع المراقبة الحذرة التي تحشد التأييد من أجل همومها السياسية (خاصة فيما يتصل بمأزق النساء تحت الاحتلال، وفي حالة الحروب والنزاعات المسلحة) إلى المشاركة النشطة وتقديم وجهة نظر إقليمية عن أولويات النساء.[80] وتطوّر النقاش العربي في مناسبات دوليّة مختلفة من استعراض الهموم السياسية إلى التباحث بشأن الخصوصية الثقافية وأوضاع النساء في الدول العربية وطبيعة عمل المرأة بالمنزل وفي القطاع غير الرسمي. هذا ومن الجدير بالقول إنّ تبنّي سائر الدول العربيّة للأهداف التنموية للألفية الثالثة[81] -التي تؤكد على النهوض بالمساواة في مجال النوع الاجتماعي وتمكين النساء (الهدف3)، إلى جانب تبنيها للبيان الذي استُمدت منه تلك الأهداف- يعتبر ترجمة فعلية للمشاركة العربيّة البناءة في الحركة الدوليّة المناصرة لقضايا النساء. ومن المؤكّد كذلك أن حماس عدد مهمّ من الدول العربية لإنشاء أول منظمة عربية إقليميّة متخصصة في مجال المرأة العاملة تحت لواء جامعة الدول العربيّة -وهي "منظمة المرأة العربيّة"، ذات الأهداف المتجهة رأسًا نحو الارتقاء النوعي بأوضاع المرأة العربيّة[82]- كان بمثابة خطوة جريئة لفائدة النساء، وهي خطوة غير مسبوقة في المشهد السياسي الإقليمي العربي.

(80) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقدّم المرأة العربية 2004م، جمهورية مصر العربية، ط 1، 2004م، ص 16.

(81) تمّ وضع الأهداف التنموية للألفية استجابة لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية عام 2000م لتصبح جدول أعمال للعمل التنموي الدولي الشامل والمتناسق. وتمثل أهداف الألفية إطارا يتم التركيز من خلاله على أكثر الأهداف التنموية العالمية إلحاحا، وتضع صياغة متكاملة للغايات والمؤشرات القابلة للقياس والتنفيذ في حيّز زمني معين، من أجل تشجيع المجتمع العالمي للسير على هداها عند بذل الجهود التنموية.

(82) دخلت اتفاقية إنشاء منظمة المرأة العربيّة حيّز التنفيذ في مارس/آذار 2003م، وارتفع عدد أعضائها اليوم إلى 15 دولة عربيّة. وقد تأسست لتحقيق غاية الارتقاء بقدرات المرأة العربيّة وتغيير أوضاعها في مجالات سبع رئيسة وهي: التعليم، الصحّة، البيئة، الإعلام، المجال الاجتماعي، المجال الاقتصادي، المجال السياسي والمجال القانوني. كما تهتمّ المنظمة بالتوعية بقضايا المرأة وبأهميّة أن تكون شريكا فاعلا في عملية التنمية المجتمعيّة. وتعمل المنظمة على تنسيق الجهود التي تقوم بها الدول العربيّة من أجل تمكين المرأة والتوعية بقضاياها.

ومن المفيد القول بأنّ عددًا من المنظمات النسائية خلال هذه المرحلة التاريخية أضحى يشترك إلى حدّ كبير في بعض محدّدات وجوده وسياق نشاطه مع سائر المنظّمات والجمعيات العربية غير الحكوميّة الحقوقيّة والدفاعيّة البارزة حديثًا في نفس هذا السياق السوسيوتاريخي. ولكنّ تلك المنظمات النسائية ظلّت متميزة عن سائر المنظمات الأخرى بحكم استرفادها من العمق التاريخي لشعارات تحرير المرأة العربية.[83] وقد أسهم تجاوب الدوائر الرسميّة مع الخطاب الرائج دوليًّا حول النساء في ظهور عدد من النشطين والناشطات العرب من مختلف التيارات السياسية (يسارية وقومية وإسلامية) في مجال الدفاع عن حقوق المرأة، مؤسسين بذلك مجموعات عمل نسائي مختلفة، ذات مرجعية سياسية ديمقراطية، وذات طرح متميّز يربط بين قضايا النساء وسائر قضايا المجتمع.[84]

ويجدر التأكيد في هذا الصدد على دور سياق العولمة الاقتصادية والتحولات الطارئة على الاقتصاد العالمي من ناحية، ومن الناحية الأخرى تراجع الاقتصادات العربية (نتيجة اعتماد برامج التعديل الهيكلي، وما صاحبها من مشكلات الفقر والبطالة وتسريح العمّال وانكماش القطاع العام) في تنويع مشهد العمل السياسي والمدني في البلدان العربية، واختلافه عن الأطر التقليدية، واشتغاله بمجالات الاهتمام المستجدّة كحقوق الإنسان، والبيئة، ومناهضة العولمة، ولا شكّ في أن النساء العربيات وأطر تحرّكهن لم تكن لتنأ عن كلّ ذلك.

ولا بدّ من التأكيد كذلك –ونحن نجتهد في التعرّف على أهمّ سمات العمل النسائي العربي اليوم– على أهميّة استحضار دور العولمة بمؤسساتها المالية الدولية في استحثاث حركة تكاثر المؤسسات والجمعيات والمنظمات النسائية المشتغلة في العالم العربي وتكاثر أعداد النشطين والنشطات بها. ومعلوم أن التمويل الأجنبي لهذه الهياكل يبقى نقطة ساخنة كثيرًا ما تتعرّض للإثارة عند الحديث عن العمل النسائي العربي اليوم، وهو المتهّم لدى بعض الأوساط بتورطه لفائدة الأجندات الغربية أكثر من استجابته الحقيقيّة لاحتياجات عموم النساء في العام العربي، وهو ما سوف نتولاه بالمزيد من البحث في الفقرات القادمة.

(83) عزّة محسن خليل، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، ورقة منشورة على الإنترنت، انظر الموقع الالكتروني لمنتدى العالم الثالث، http://forumtiersmonde.net

(84) نفس المرجع السابق.

ومن المؤكّد أن الأسئلة التي قد تطرح نفسها بإلحاح في مثل هذا المقام **تتّصل بالمدى الذي يمكن أن تُعتبر فيه تلك الطفرة الحاصلة في الأشخاص والهياكل المهتمة بالمرأة في المنطقة العربية عن التزام فعلي بهموم المرأة وشواغلها، وتعكس درجة عالية من النضالية الصادقة، وبالمدى الذي قد لا تعبّر فيه تلك الطفرة عن مجرّد ارتفاع عددي للمحترفين والكوادر المختصة المقتاتة من المجال، أو لطائفة من هؤلاء الشغوفين بمسايرة جديد الأحداث والقضايا.**

وربّما يجود علينا البحث عن بعض خيوط الوصل بين تطوّر مشهد العمل النسائي ومساراته وبين الإنتاج العلمي المكتوب ودراسات المرأة والنوع الاجتماعي وتمأسسها في جامعاتنا العربيّة -وهو ما سنتعرّض له لاحقًا- ببعض الأجوبة.

3- مسار التمأسس الأكاديمي لمفهوم النوع الاجتماعي في الغرب:

نشير بداية إلى ما شهده التساؤل العلمي حول المرأة في الغرب من تأخر نسبي مقارنة ببعض الموضوعات والمباحث الأخرى، حيث بقيت محاولات الكتابة المتصلة بالمرأة محتشمة ونادرة إلى وقت غير بعيد. ورغم أن أولى تلك المحاولات ظهرت في تواريخ متقدمة نسبيًا -إذ تعود بعض الكتابات المناصرة لقضايا المرأة والمنادية بالمساواة بين الجنسين في أوروبا إلى مطلع القرن الخامس عشر للميلاد- فإن عملية التفكير والبحث العلمي في قضايا المرأة وفي علاقتها بالرجل ظلت معطّلة بحكم عدم طرحها كموضوع إشكالي إلى فترة متأخرة من تاريخ العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ مما تسبب في شبه غياب لمبحث المرأة من دوائر الجدل العلمي والنقاش المجتمعي بشكل عام.

ورغم الاهتمام المبكِّر للعلوم الإنسانية والاجتماعية وعلم الاجتماع تحديدًا بقضايا اجتماعية حسّاسة متّصلة بشرائح اجتماعية معينة، مثل الطبقات العمالية، وشرائح المهمّشين والمقصَين في المجتمعات الحديثة والمعاصرة، فقد ظل الخوض في القضايا المتصلة بمختلف الشرائح النسائية بشكل أعم موضوعًا لم تجرؤ العلوم الإنسانية على خوضه إلاّ مؤخرًا. واتسم الموضوع، تبعًا لذلك بنوع من التهميش العلمي والبحثي في جلّ فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية أمام تكثّف الاهتمام بظواهر وإشكاليات مجتمعيّة أخرى.

ويشار إلى أن أولى محاولات التأسيس العلمي للدراسات حول المرأة برزت مع مطلع السبعينيات من القرن العشرين، أي بالتوازي تقريبًا مع موجة التحركات والاحتجاجات النسويّة المطالبة بالاعتراف بحقوق المرأة وقضاياها، والتي كانت -كما سبقت الإشارة- إحدى أهمّ محرّكات الدفع باتجاه الاهتمام العلمي بالمرأة.

ويمثّل ظهور "الدراسات النسويّة" أوّل خطوة في مسار اقتحام موضوع المرأة لساحات العلم، حيث اعتُبرت هذه التسمية (التي سوف تتغير فيما بعد) انعكاسًا مباشرًا لأثر الحركات النسويّة التي عملت على إثارة موجة نقد لاذع اتُّهم فيها العلم في الغرب بالذكوريّة وأحاديّة التمركز الجنسي حول الرجال، كما اعتُبر غياب موضوع المرأة عن ساحة العلوم الإنسانية من قبل البعض ترجمة واضحة لعلاقات الهيمنة والخضوع التي تميّز العلاقة بين الجنسين.

وفي هذا الاتجاه اعتبر مسار التأسيس العلمي للدراسات حول المرأة انجازًا أسهمت في نحته بقدر كبير أصوات النساء؛ حيث مثّل ذلك المسار حسب البعض "نتائج نظريّة لغضب الفئات المحرومة"، كما اعتُبر بروز المرأة كموضوع للبحث وكحقل للمعرفة نتيجة أملاها تحوّلها إلى فاعل مؤثّر في حركة التاريخ؛[85] وهو ما كان له الأثر الفعَّال في ارتفاع نسق ولوج النساء في الغرب لمختلف تخصصات العلوم الإنسانية بالجامعات، ومطالبة بعضهنّ بضرورة ابتكار حقول معرفيّة وأجهزة مفاهيميّة علمية جديدة، ومناهج بحث وأدوات تحليل مجرّدة من التحيّز للذكور على حساب النساء.

ومن المفيد الإشارة إلى أسبقيّة الولايات المتحدة الأمريكيّة وكندا في تركيز ذلك التوجه والتأخّر النسبي في مستوى الدول الأوروبيّة وفرنسا تحديدًا وبقيّة الدول الأخرى. وقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكيّة أولى محاولات التركيز العلمي للدراسات حول المرأة عبر مسار إنشاء أقسام دراسات المرأة Women's Studies في الجامعات الأمريكية مع بداية عقد السبعينيات، والتي حاولت فرض نفسها كأقسام علميّة أكاديميّة متخصصة من خلال بعث مراكز بحث خاصة، ونشر دوريات جامعيّة متعلقة بشكل أساسي بقضايا المرأة والدراسات الخاصَّة بها، والتي تمّ تطويرها فيما بعد لتصبح أقسام دراسات المرأة والنوع الاجتماعي Gender Studies.

أمّا في فرنسا، ورغم أهميّة وحجم التحركات النسويّة الميدانية بها، فإن مسار التمأسس العلمي والأكاديمي للدراسات حول المرأة ظل متعثّرًا وبطيئًا، ولم يواكب أجيج تظاهرات نسائها

(85) Christine Guionnet, Eric Neveu, *Féminins- Masculins*, op.cit, p.19.

وغضبهنّ؛ إذ ظلت المبادرات العمليّة لإنشاء أقسام علميّة لدراسات المرأة والنوع الاجتماعي محدودة إلى عهد قريب، ولم تتبلور دراسات النوع الاجتماعي، خاصة كحقل علمي قائم بذاته، إلا مع نهاية التسعينيات.

ولا شك في أن لذلك عوامل عديدة، ربّما يبقى من أهمّها تأثير احتجاج النسويّة الأصوليّة التي أثارت تحركاتها العنيفة ومطالبها الجنسانيّة حفيظة بعض الأوساط الفاعلة في الساحة الفرنسيّة؛ فعملت على تعطيل مشروعات مختلفة ارتبطت بقضايا المرأة، سواء في المستوى التشريعي والسياسي بشكل عام أو في المستوى الجامعي والأكاديمي بشكل أخصّ.

ويمكن اعتبار مجمل المعارضات التي عرفها مفهوم النوع الاجتماعي ومحاولات تركيزه في المجال العلمي والبحثي جزءًا من ذلك؛ حيث لاقت أغلب محاولات إقحام هذا المفهوم في الجامعات الفرنسيّة مقاومة وتصديًا شديدين بلغ حدّ التشكيك في مصداقية المفهوم وعلميّته، ووقع اعتباره مجرّد رجع صدى لأصوات الحركة النسويّة[86] أكثر من كونه نتيجة لنضج التعامل الفكري مع قضايا المرأة، وقد تمّ ذلك خاصة ضمن بعض فروع العلوم الإنسانية كالتاريخ.

وربّما يكون ذلك الموقف الفرنسي المعارض لاقتحام مفهوم النوع باحات أقسام العلوم الإنسانية بالجامعة الفرنسيّة مبررًا إذا ما ربطناه بسياقه السوسيوتاريخي الذي امتازت ضمنه أجواء تلك الجامعة بنزعة تحفظ شديد حرصت على تحصين ساحات العلم من شوائب الصراع السياسي ومتاهاته؛[87] وهو ربّما يكون ما أسهم في تعطيل توجه الدراسات حول المرأة والنوع الاجتماعي بفرنسا (والتي تمّ اعتبارها دراسات ارتبطت بنوع من نضالية سياسيّة نسويّة). نحو التمأسس العلمي إلى حدود مطلع التسعينيات.

ومن المهم التأكيد على أن مفهوم النوع الاجتماعي لم يفرض نفسه في ساحات العلوم الإنسانية الفرنسيّة حتى بعد ترجمة مقال "جوان سكوت" في عام 1988م وما عرفه من ذائع صيت في أوساط عديدة، حيث ظلّ استخدام المفهوم غير مستساغ من قبل الباحثين والدارسين الفرنسيين إلى وقت قريب. كما بقيت الأدبيات الفرنسيّة تحبّذ استعمال ألفاظ بديلة مثل "الفروق بين

(86) Michel Perrot, *Dictionnaire critique de féminisme*, PUF , Paris 2000, p.103.

(87) Teixido Sandrinine, "*Les genders studies: Genèse et développement*", Revue Sciences Humaines, p.36.

الجنسين"، و"العلاقة بين الذكور والإناث"، و"الروابط الاجتماعية بين الجنسين"[88]. وباستثناء بعض الحالات القليلة فإن مفهوم النوع في فرنسا لم ينتشر بين المتحدثين عن المرأة إلاّ في نهاية التسعينيات وبداية الألفية الثالثة.

وجدير بالذكر أنه رغم الظهور المتأخر نسبيًّا للأقسام العلمية للدراسات حول المرأة والنوع الاجتماعي بفرنسا وأوروبا بشكل عام على خلاف الولايات المتحدة الأمريكيّة وكندا، فإن التوجه نحو الإنتاج العلمي حول المرأة تدعّم تدريجيًّا منذ التسعينيات ارتباطًا بتعزز عدد المقبلات على أقسام العلوم الإنسانية والاجتماعية، وبلوغهن مراحلها العليا وتبوُّءهن مواقع مركزيّة في مستوى البحث والتدريس الجامعي، وهو ما سيكون له عميق الأثر في تكثّف الدراسات العلميّة حول المرأة خاصة.

ولكن من المهم القول بأن أغلب تلك الدراسات سعت إلى مزيد من الاهتمام بالتأريخ للحركة النسويّة،[89] وتناولت تطوّر أوضاع المرأة عبر محطات التاريخ الغربي، أكثر من اهتمامها بقضاياها الراهنة، وتركيزها على أوضاعها الحالية. ولم يتدعّم هذا التوجه الأخير إلّا حديثًا عقب توسّع مدى الدراسات والبحوث المتعلّقة بالمرأة نحو مختلف حقول العلوم الإنسانية والاجتماعيّة، لاسيما علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، اللذين تطورت ضمنهما تدريجيًّا جملة من التساؤلات المختلفة حول بعض القضايا المعاصرة للنساء، مثل مسائل التمدرس، والعمل، والصحة، وغيرها من الموضوعات التي توازَى تطارحها مع تطوّر وانبثاق حقول معرفية وفروع جديدة من علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، مثل علم اجتماع الأسرة، وعلم اجتماع العمل والمؤسسات.

ويمكن القول إن حقول دراسات المرأة والنوع الاجتماعي على اختلاف تسمياتها تكاد تنتشر اليوم في أغلب جامعات العالم من آسيا إلى أستراليا ونيوزلاندا، وكذلك في بعض الجامعات الإفريقية والعربيّة. ورغم أن مسار التمأسس الأكاديمي لحقول الدراسات حول المرأة والنوع الاجتماعي في الجامعات العربية لا يزال محتشمًا للغاية - كما سوف نطلع عليه لاحقًا - يشار إلى أن بعض الدول الإفريقية عرفت دعوات مبكّرة لإرساء حقول دراسة جامعية حول المرأة والنوع الاجتماعي تعود إلى مطلع الثمانينيات.[90]

(88) نفس المرجع والصفحة، وانظر أيضًا:

Margaret Maruani, (Dir). *Femme, genre, société*. La découverte Paris 2005, p.60.

(89) Martine Fournier, *Combats et débats*, op.cit p.8.

(90) انظر: سلوى شعراوي جمعة، دراسات المرأة كحقل دراسي في الجامعات العربيّة، ورقة مقدمة لمنظمة المرأة العربيّة، ضمن الدورة التدريبيّة حول إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في مناهج البحث، القاهرة 8-11 ماي 2006م.

ولكن تلك المناداة كانت مدفوعة أساسًا باهتمامات تنمويّة للمرأة الإفريقية أكثر من ارتباطها بدوافع علميّة أو فكريّة. وقد تمّ ضمن بعض تلك الدول المطالبة بإعلاء خصوصيّة الدراسات النسائيّة الإفريقية المنجزة من قبل باحثي وباحثات القارة الإفريقية وليس من قبل من هم من خارجها.

ونخلص إلى القول بأنه بغض النظر عن جملة ما أثاره ويثيره مفهوم النوع الاجتماعي إلى اليوم من جدل في الأوساط الأكاديمية والعامة في الغرب، فمن الأكيد أن هذا المفهوم ومجمل المقاربات المنبثقة عنه قد تمكّنت من فرض نفسها في الساحة العلمية كما في غيرها من الساحات الأخرى. وأضحى مفهوم النوع الاجتماعي من المفاهيم ذائعة الصيت، حيث يتهافت عدد كبير من الباحثين والدارسين على تناوله واستخدامه مدفوعين بأغراض وغايات متنوّعة ومتعددة.

وقد تراكمت اليوم محاولات التقنين العلمي لمفهوم النوع في مناطق عديدة من العالم عبر زوايا نظر متعددة لعدد من الباحثين والباحثات من ذوي الاختصاصات العلميّة المختلفة. وقد شكّلت جملة أفكارهم وأطروحاتهم قاعدة تركّز عبرها هذا المفهوم، وتطورت من خلالها جملة أدواته التحليليّة والإجرائية ليصبح مفهومًا علميًّا على قدر كبير من الأهميّة، يتم عبره اليوم التعامل مع الواقع الاجتماعي من قبل جهات عديدة. واستطاعت مجمل المقاربات المنبثقة عن مسار التطور الفكري لمفهوم النوع من رسم ملامح حقل معرفيّ فاقت شهرته حلبات الجامعة ومراكزها البحثيّة، ليتمّ تبنيه واعتماده من قبل كبرى الهيئات والمنظمات العالميّة.

ثانيًا: مفهوم النوع الاجتماعي، المواقف وردود الفعل:

يعد مفهوم النوع الاجتماعي من أبرز المفاهيم الإشكالية لعصرنا؛ حيث اقترن المفهوم منذ أولى فترات ظهوره بالكثير من الجدل والنقاش اللذين رافقا مختلف تنقلات المفهوم من ساحات العلم والمعرفة نحو حقول الفعل الموجه والتنمية، وسائر تحركاته الجغرافيّة من الولايات المتحدة الأمريكية نحو أوروبا ثمّ نحو بقية دول العالم والمنطقة العربيّة.

ومن المهمّ التأكيد على أن الصبغة الإشكالية للمفهوم، وتعرّضه للعديد من المواقف وردود الفعل متباينة الطبيعة والأثر، ومجمل ما اقترن به من مواقف رفض واحتراز، من جهة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، حالة شبه عامة عرفتها بدرجات متباينة مختلف الأوساط أكاديمية كانت أو سياسيّة أو دينيّة، وارتفع صخبها في البلدان الغربية كما في البلدان العربيّة. وربّما تتحمل درجة

الغموض النسبي الذي بدا -حسب بعض الدارسين- السمة الأساسية للمفهوم مسئولية جانب من ذلك الجدل والنقاش اللذين رافقا مفهوم النوع الاجتماعي إلى اليوم. ولئن كان يصعب حصر مجمل اتجاهات المواقف المسجلة من مفهوم النوع الاجتماعي -التي تراوحت بين الرفض الشديد له والطعن في مصداقيته العلمية، فضلًا عن التشكيك في أهدافه وأغراضه، وبين اللين في تبنّيه مع الاحتراز منه ومن فلسفته وغاياته- فإننا سنحاول في هذا المقام رصد بعض التوجهات العامة لعدد من تلك المواقف وردود الأفعال في المنطقتين الغربية والعربية.

ويمكن الانطلاق من موقف بعض النسويات الغربيات من مفهوم النوع الاجتماعي، الذي رغم أن عددًا كبيرًا من الدارسات يعد انبثاقه وتطوره محسوبًا لصالح الحركة النسويّة، فإن بعضهن الأكثر تشدّدًا وراديكاليّة يعدونه تراجعًا عن الدفاع عن قضايا المرأة وخطوة إلى الوراء. ولا يمثّل تطور المفهوم وانتشاره بالنسبة لهن مكسبًا يُحسب لصالح النضال النسوي، بقدر ما اعتبر من طرف بعض المختصات الغربيات في علم الاجتماع ذوات التوجه النسوي الأصولي مفهومًا غامضًا وغير قابل للتفكيك، و"يخفي وراءه نسقًا متحركًا من الهيمنة الخفيّة" بما يدعو إليه من حالة تجاهل و"غض الطرف" عن الهيمنة الذكوريّة، ومن خلال دعوته لتغييب أدوار المرأة ضمن عمليات التوالد البيولوجي والاجتماعي التي تظلّ السبب في خضوعها وتبعيتها.[91]

ويتناقض هذا الموقف "النسوي" مع بعض المواقف الغربيّة الأخرى التي اتخذت منحى معارضًا لتوظيف مفهوم "تمكين المرأة" في الحقل التنموي؛ نظرًا لتركيزه أحادي الجانب على أفراد منعزلين، وإهماله للشق المتعلق بالتمكين الجماعي، الذي يهدف إلى تغيير البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسيّة التي تولد الاضطهاد والتمييز،[92] ليس ضد النساء فحسب، بل ضد الغالبية من الفقراء والمهمشين أيضًا، واتهامه تبعًا لذلك بعدم قدرته على تحقيق التغيير المنشود.

ومهما يكن من أمر يجوز القول بأن الجدل الدائر في الغرب -سواء حول مفهوم النوع الاجتماعي أو بعض المفاهيم المرتبطة به -رغم ما اتخذه أحيانًا بشكل مستتر من أبعاد دينيّة وسياسيّة- لاسيما في فرنسا وفي بعض أوساطها الأكاديمية تحديدًا كما تقدمت الإشارة إلى ذلك- ارتبط أكثر بأبعاد فلسفيّة عامة اقترن طرحها بسياق فلسفات ما بعد الحداثة وكل ما ارتبط بها من أطروحات حول

(91) Margaret Maruani, (Dir). *Femme, genre, société*. Ed, La découverte Paris 2005, p.63

(92) Argwal Bina, *A field of ones own: Gender and Land Rights in South Asia*, Cambridge Press, Cambridge 1994، 60 مرجع مذكور في تقرير التنمية الإنسانية العربية 2005م، ص

مسائل الاختلاف والتشابه، وما رافقها من نقاش حول الإقرار بوجود أو نفي وجود الاختلاف الجنساني، وحدود دور كل من الطبيعة والثقافة في نسج ذلك الاختلاف أو محوه،[93] ومجمل ما ترتب عن ذلك من إشكاليات أعمّ، كقضايا الكونية والنسبيّة الثقافيّة في علاقتها بقضايا المرأة والدين.

1- المواقف العامة من مفهوم النوع الاجتماعي في البلاد العربيّة:

تراوحت ردود الأفعال والمواقف حول مفهوم النوع الاجتماعي في المنطقة العربية بين التهليل المبالغ فيه حول جدواه وأهميته في استنهاض واقع المرأة والإنسان في مجتمعاتنا العربية، وبين الاحتراز الشديد منه، والتشكيك في أغراض المروجين له ونواياهم. وقد سجلت خلفيّة القراءة الدينيّة للمفهوم حضورًا بارزًا في هذا المشهد، ولم تغب عن كلا التوجهين، حيث غالبًا ما يتم احتكام أصحاب هذا التوجه أو ذاك لنصوص القرآن الكريم والسنة النبويّة لتدعيم موقفهم المؤيد أو الرافض للمفهوم.

إن اعتماد منظور النوع الاجتماعي من قبل عدد من الحكومات والمنظمات غير الحكومية العربية، وما عرفه المفهوم من إدماج في السياق التنموي، والذي تنامى مع الثلث الأخير من القرن العشرين تمشيًا مع تزايد الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان والمرأة، أدّى إلى جانب جملة الكتابات والبحوث واللقاءات والمؤتمرات المتصلة به في الترويج له على نطاق واسع. وتبعًا لذلك أثار انتشار المفهوم في بعض الدول العربية حفيظة بعض القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع، التي رأت فيه مفهومًا "مفروضًا" من الغرب، ولا ينبع من واقع احتياجات المرأة العربية.[94] واعتبرت المناداة بالمساواة في النوع "أجندة غربية" مفروضة على المنطقة، غير متناسبة مع خصوصية السياق الثقافي للدول العربية والإسلامية.

ورأت بعض الأصوات والقوى العربيّة في مفهوم النوع الاجتماعي هجمة على الإسلام وعلى القيم، حيث تحفظت –في البداية– أغلب وفود الدول العربية على هذا المصطلح عند مناقشة مسودة منهاج عمل "بيجين"، وطلبت تفسيرًا لمعناه أو تعويضه بكلمة أخرى من الجهات التي أعدت وثيقة

(93) انظر:

Irving Goffman, *L'arrangement du sexe*, La dispute, Paris 2002.

-Severine Auffert, "*Pour un existentialisme culturaliste de la différence sexuée*". Séminaire Idée féministes, Avril 2007, Université populaire de CAEN. Pagesperso-orange.fr.

(94) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2005م، ص 60.

المؤتمر.[95] ويُذكر أن البلدان العربية المشاركة في المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة سجلت مجموعة من التحفظات على بعض فقرات منهاج العمل التي قد تنتهك القوانين والسيادة والتقاليد الوطنية والمعتقدات الثقافية والدينية والشريعة الإسلامية. وتضمنت هذه التحفظات موضوعات التوجيه، ومسئولية الوالدين عن الصحة الجنسيّة والتناسليّة، والإجهاض غير القانوني، وإجراءات العقاب، والميول الجنسيّة، والمساواة و"الإنصاف"، خاصة فيما يتعلق بالميراث وشكل الأسرة وهيكلها. وشهدت بعض البلدان العربيّة –بوتائر مختلفة– ردود فعل رافضة للمفهوم ولمسار تعميمه، في البداية تراوحت من الشجب والتنديد باستخدامه، إلى الضغط المباشر ومقاومة خطط التنمية التي تأخذ به، ومقاومة الدولة والمنظمات النسائيّة التي تعمل بمقتضاه.[96]

ومن المهمّ الإشارة –بعيدًا عن أي تهويل أو مبالغة في تصوير مواقف الرفض العربيّة لمفهوم النوع الاجتماعي التي قد نلمسها في بعض المنابر والكتابات– إلى أنّه مع مرور الوقت، ومع مختلف الجهود المبذولة للتعريف بالمفهوم وبالمقاربة وأبعادهما الاجتماعية والتنمويّة، فإنهما قد عرفا انتشارًا واسعًا في العالم العربي في السنوات الأخيرة، وتم تبنيهما من قبل معظم الجهات الرسمية والمنظمات النسائية، وكذلك من قبل بعض الباحثين والباحثات العاملين والعاملات في مجالات المرأة والتنمية.

ويبقى من المهم أن نشير إلى أنّ التأصيل الفكري والنظري للمفهوم في واقع السياق العربي يبقى واجبًا علميًّا، يتحتّم على المهتمين والمختصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية بدرجة أولى تطوير النقاش بشأنه، والإسهام فيه، والسعي إلى إثرائه من زاوية نظر ما تحمله مجتمعاتنا العربية والإسلامية من خصوصية وتفرّد. وهو ربّما ما يمثّل أحد أهمّ التحديات المطروحة على الجهات المعنية بذلك مؤسسات وأفرادًا؛ من أجل الارتقاء بواقع الخطاب العربي السائد حول مجمل قضايا المرأة والنوع الاجتماعي من خطاب انفعالي فجّ طغى فيه الكمّ على الكيف نحو السعي إلى تطويرٍ نوعيٍّ لذلك الخطاب. وقد بدأت الساحة الفكريّة العربيّة تشهد مؤخرًا بعض الدعوات المنادية إلى ضرورة تجديد الفكر والارتقاء بأساليب النظر في القضايا المتصلة بمسائل المرأة والتنمية والنوع الاجتماعي نحو فكر أرحب، يتسع للحوار النزيه حول تلك، ويتجاوز واقع القطيعة المعرفية القائمة

(95) الإسكوا، تاريخ الحركات النسائية، في العالم العربي، ص 83.

(96) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2005م، ص 60.

بين مختلف رؤى وأفكار التيارات والتوجهات الإيديولوجية المختلفة والمتعارضة، والتي أصبحت مسكونة بذهنية الصدام والبحث عن المسوغات التي تضفي على السجال القائم المشروعية؛[97] وهو ما انعكس في السابق على طبيعة تناول مسائل المرأة في الواقع العربي والإسلامي، حيث جعلت النخب اليسارية من الأمر معركة من أجل التنوير والنهضة والتقدم، بينما نظرت له النخب الإسلامية على أنه معركة من أجل الطهارة والفضيلة. ولم يتفهم كل طرف خلفيات الطرف الآخر وهواجسه؛ فكان بذلك السجال بين طرف سريع الاندفاع إلى مرجعية الغرب، وطرف شديد المحافظة يخشى من مخاوف الانفلات وهيمنة النموذج الغربي؛ وهو ما جعل قضايا المرأة والنوع الاجتماعي تأخذ طابعًا تكراريًّا يضعف فيه جهد التأسيس المقوّم بالبحث العلمي المسنود بالأدلة والمشفوع بالبراهين.[98]

ويبقى اللافت للنظر في هذا المقام أن الاهتمام بالأسس الفكرية والعلمية للمفهوم واعتمادها كحجة منطقيّة لتبنيه أو رفضه ومناقشته ظل شبه غائب عن الساحة الفكرية العربية وعن دوائر ذلك الجدل، كما ظلت أصوات البعض ممن يعتبرون رموز الفكر في أيّامنا، وبعض المستنيرين من أعلامنا وأكاديميينا غائبة عن ساحة ذلك الجدل. وفي مقابل ذلك يدرك المتتبع لما يدور في بعض مساحات النقاش التي قد تتيحها بعض اللقاءات والندوات العلمية ببعض الجامعات العربيَّة سيطرة نوع من التوجه العام لدى فئة من المختصين في العلوم الإنسانية والاجتماعية، يتجاهل مفهوم النوع الاجتماعي وكلّ تطوراته الفكريّة والميدانية معتبرًا النظر فيه والاهتمام به ضربًا من "البذخ الفكري" الذي لا يزال الباحث والمفكر العربي في غنىً عنه في نظر بعضهم. وربّما يتقاطع هذا التوجه إلى حد كبير مع موقف عدد من الباحثين والباحثات العرب في الدراسات والبحوث الخاصَّة بالمرأة بشكل عام، والتي أصبحت بدورها محلّ نقد وأحيانًا ازدراء في بعض أوساطنا الجامعية.

ولعلّ السؤال الذي قد يطرح نفسه في هذا المستوى يبقى متصلًا بمدى ما يتحمّله الباحثون -وخاصة الباحثات العربيات في مجالات المرأة والنوع الاجتماعي- من مسئولية في انبثاق مثل تلك المواقف؟ ولعلّه يكون سؤالًا قد لا تسمح لنا حدود هذا الكتاب بالإجابة عنه، ولكننا نجزم بأن المسئولية مشتركة بين مختلف الأطراف، سواء الباحثة في مجالي المرأة والنوع الاجتماعي

(97) زكي الميلاد، تجديد الفكر الديني في مسألة المرأة، المركز الثقافي العربي، القاهرة 2000م. ص30.

(98) نفس المرجع، ص 31.

أو المتجاهلة لهما. وربّما يتحمّل الاستخدام العشوائي لمفهوم النوع الاجتماعي وسائر المفاهيم المتصلة به وبقضايا المرأة، والتهليل الأعمى بها في كل مناسبة وفي كل مكان، جزءًا من مسئولية حالة السأم من إثارة تلك الموضوعات لدى البعض والملل منها، وهو ما أضحينا نلمسه في عدد من أوساطنا الجامعية خاصة. وربّما يجوز القول بأن هذا المناخ الشائع يبقى بدوره أحد عوائق تكثف مسارات تأسيس أقسام علمية وحقول دراسات حول المرأة والنوع الاجتماعي في الجامعات العربية، وذلك بنسب متفاوتة وحسب الأقطار.

2- دراسات المرأة والنوع الاجتماعي في البلاد العربيّة:

تمت الإشارة سابقًا لما حكم مسار التمأسس العلمي والأكاديمي لدراسات المرأة والنوع الاجتماعي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكيّة، من اقتران جهود التأسيس له بنضال الحركات النسويّة في الغرب بمختلف تيّاراتها وتوجهاتها؛ حيث تعالت أصوات الجامعيين والمفكرين ونداءات المناصرين لتلك الحركات بضرورة إرساء حقل علمي خاص بدراسات المرأة، وأهميّة تطوير الجهاز المفاهيمي والأدوات النظريّة والتحليليّة الخاصة به، وذلك بالتوازي مع التحركات النسويّة الميدانية. وقد فصّلنا القول فيما تقدم في الدور الذي لعبته الحركات النسوية في الغرب بشقيها الفرنسي والأمريكي في تأسيس حقول معرفيّة خاصة بالمرأة والنوع الاجتماعي.

ولكن ماذا عن مسار التدارس الفكري والتمأسس العلمي والأكاديمي لحقول دراسات المرأة والنوع الاجتماعي في المنطقة العربيّة ؟

إن أي تناول لمنظومة العمل الفكري والعلمي المتصلة بالمرأة في العالم العربي لا يستقيم بنظرنا دون التعريج على ما أفرزه الفكر العربي من أطروحات وأفكار خلال حقبة ما يسمّى بعصر النهضة العربية، والذي عمدت فيه بعض الأقلام الرائدة منذ وقت مبكر –استبق التوجه الدولي نحو مناصرة قضايا النساء– إلى التفكير بأصوات مسموعة في سبل استنهاض واقع المرأة في بلداننا وكيفيات ذلك الاستنهاض. ولا تمثّل العودة لتلك النصوص وذلك الإنتاج توقًا لتجميل النصّ، أو إشباعًا لرغبة الارتماء في أحضان زمن مضى وولّى، ولكن التعرّض –ولو العابر– للإنتاج الفكري المكتوب حول المرأة في ذلك السياق السوسيوتاريخي يبقى بنظرنا ضرورة موضوعية ومنهجية تفرض ذاتها على كل محاولة تروم تتبع مسار التطور التاريخي للدراسات حول المرأة. ولا تنبع

أهمّية استنطاق الكتابات العربية المبكّرة حول المرأة من حجم ما تختزله تلك الشواهد التاريخية من مواقف ورؤى عاكسة لأوضاع المرأة العربية، وما ترشح به تلك الأوعية من فكر مستنير اهتدى في زمن عسير إلى ضرورة تلازم نهضة المجتمع بنهضة المرأة فحسب؛ حيث أنّها أيضا تكشف للدارس عن مضمون وأسلوب خطاب حول المرأة تأصّل في واقعها، ونبع من قوّة ارتباطه بسياقها السوسيوثقافي؛ فحاول بمنظور عربي محض التعامل مع قضايا المرأة العربية وإشكالاتها، وهو ما تعطّل لاحقًا على إثر ذلك في التوجهات العامة للكتابة وللتعامل الفكري مع قضايا المرأة، خاصة مع أجيال الستينيات والسبعينيات.

وقد عبرت جلّ المنتجات الفكرية والمرجعيات النظرية لعصر النهضة عن تلازم أمر تحرّر المرأة مع مشروع وعملية الإصلاح الفكري والاجتماعي الشامل؛ فتسابقت النصوص في المشرق والمغرب للبرهنة على سبل تحقيق ذلك. وتحفل المرحلة بأسماء ونصوص جريئة أعربت مبكرًا عن تردي واقع المرأة العربية، وكتبت عن ضرورة تغييره ومحاربة أسبابه ومسبباته. ومن ذلك كتابات الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي (1801م-1873م) –مثل: "المرشد الأمين في تربية البنات والبنين" (1834م)، و"تخليص الإبريز في تلخيص باريز" (1870م)– والتي نادى فيها بضرورة مواجهة الخطاب التقليدي السائد عن المرأة، والتصدي لما التصق بصورتها من تصورات مشينة، وصدع فيها بحقّ المرأة في تعلّم القراءة والكتابة. ولم يتوقف رفاعة رافع الطهطاوي عند تعداد مزايا التعليم في حياة المرأة، بل تجاوز ذلك بشكل غير مسبوق في الفكر والنظام الاجتماعي والثقافي السائدين في عصره، إلى ربط التعليم والمعرفة بالعمل في حالة احتياج المرأة لذلك.[99] وقد استنهض سريان ذلك النوع من الكتابة –كما سبقت الإشارة إلى ذلك– همم العديد من الأطراف في كافة أنحاء البلاد العربية، وهي الأطراف التي وجدت المناداة بتعليم الفتاة صداها لديها، وذلك في عدد من الأوساط في المشرق والمغرب؛ فانطلقت حركة بناء مدارس لتعليم الفتيات مصحوبة ببعض بوادر انطلاق المرأة نحو التواجد بالفضاءات العامة.

وسوف يمثّل التمركز الاستعماري بالبلدان العربية محطة تاريخية مفصليّة عطلت نسق الإصلاح ووأدت تجارب النهضة، ولكن أصوات المناداة بضرورة تحرير المرأة من براثن الجهل والتخلف

(99) الطهطاوي رفاعة،المرشد الأمين في تربية البنات والبنين، تحقيق محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1973. ص 210.

ظلّت ترتفع بالكتابة عبر بعض المنابر الأخرى التي سوف يصنعها سياق محاربة الاستعمار ومعارك استرداد السيادة. وقد توحدت جهود الفاعلين السياسيين والاجتماعيين معتبرين حركة التحرّر الوطني هدفًا مشتركًا يتطلب تحقيقه تسخير كل الفاعليات والأنشطة وأشكال التعبير. وفي هذا السياق بدأ الحضور النسائي يبرز في المشهد السياسي كفاعل وشريك داعم لمسار التحرّر الوطني. وغالبًا ما يعد هذا السياق السوسيوتاريخي مهدًا لنشأة الحركة النسائية العربية[100] بحكم احتضانه لأولى مبادرات الانخراط النسائي في مسار التحرّك النضالي، الذي انتعش بقوّة التحوّلات الهيكلية الناجمة عن الفعل الاستعماري، وتصدُّع البنى العشائريّة والعائلية التي أفسحت المجال أمام نمط الأسرة النووية؛ ممّا بسط أمام المرأة هوامش أهم من الحريّة والخروج نحو المجال العام والمشاركة فيه والانخراط في النضال الوطني. وحفلت الساحة الفكرية العربية خلال هذه المرحلة بمدونة نصوص واصلت حمل رسالة أقلام النهضة ونداءاتها، معتبرة أن لا رقي بدون رفع الحَجْر عن المرأة؛ فبرزت كتابات قاسم أمين (1865م-1908م) –مثل: "تحرير المرأة"، و"المرأة الجديدة"– محاولةً تشخيص وضع المرأة ببيان أبرز مواطن تكريس دونيتها وانحطاطها وأسباب ذلك التكريس، وداعيةً إلى تحريرها من سطوة التقاليد البالية، وتقييد حق الرجل في الطلاق، والمطالبة بالمساواة بين الجنسين في الحقوق المدنية. وظهر كتاب الطاهر الحدّاد (1899م-1935م) "امرأتنا في الشريعة والمجتمع" (1929م) مناديًا بضرورة تحرير المرأة من قيود الجهل والتسلّط، والعمل على تعليمها وخروجها للعمل، على أساس أنها "كائن قائم بذاته"، راشد ومؤهل لأن يكون مساويًا للرجل؛ ومؤهل بالتالي لأداء جملة من الأدوار الاجتماعية التي لا تتنافى مع مهامها التربوية.

وقد مَثَّلَت نتائج هذه الدعوات العربية المبكرة لتحرير النساء ومراجعة النظر بشأن موقعهن في المجتمع ومشاركتهن في الحياة العامة –بتفاعلها مع ما أثارته من جدل وردود أفعال متنوعة بين الرفض والتصدي والاستحسان والقبول– علامةً فارقة في تاريخ المرأة العربية بحكم ما أحدثته من تغيير في خارطة حضورها المجتمعي متحرّرة من سجن المجال الخاص. وكان من نتائج ذلك الانتشار التدريجي لتعليم الفتاة في كلّ البلاد العربية، وبروز نخبة نسائية متعلمة مع مطلع القرن العشرين سوف تتخذ من الكتابة وسيلة للتعبير عن قضايا المجتمع والمرأة. وعملت مجموعة من

(100) الإسكوا، تأريخ الحركات النسائية في العالم العربي، مرجع سابق ص30.

النساء العربيات بين عامي 1896م-1940م على إصدار مجلات خاصة بهن، ينشرن فيها القصائد والقصص والنقد الأدبي، إلى جانب المقالات التي تروج لمشاركة النساء في الحياة الاجتماعية. وفاق عدد المجلات النسائية التي صدرت بالوطن العربي في هذه المرحلة 25 مجلة.[101]

وقد شهد -كما تقدّم بيانه- حضور المرأة في الساحات العامة شرقًا وغربًا خلال مختلف محطات البناء الوطني تطوّرًا نوعيًّا أدّى إلى المزيد من انخراطها في مجال العمل النسائي والنضال الحزبي والسياسي. ولكنّ الأكيد أن كلّ ذلك لم يتواز مع الاهتمام بمسائل التأسيس العلمي أو الفكري لقضايا المرأة ومشاغلها، ولا مع مسار الاهتمام بالمزيد من الإنتاج العلمي والفكري المكتوب حولها.[102] ويصحّ هذا القول رغم ما عرفته المراحل الأولى لبناء الدولة الوطنية -لاسيما مع جيل الستينيات- من ضروب من الكتابة حول المرأة تمازج فيها العلم بالأدب والسياسة، ومنها تلك الكتابة المتمرّدة لعدد من "النسويات" العربيات اللواتي اخترقن بجرأة صارخة بعض حدود ثقافة المجتمع ومألوفه، وثار حول كتابتهن جدل كبير في الأوساط الثقافية العربية بين متقبّل ورافض ومؤيد ومعارض. وقد مسّ العداء للمؤسسة الذكورية -والذي كان مستقرًا في عمق تلك الكتابة المتحرّرة من قواعد المنهجية الصارمة والمتبنّية للمنطق الثنائي القائم على التعارض الذكوري/الأنثوي[103]- إلى حد كبير القيمةَ العلمية لتلك الكتابة، وحصرها بدورها في بعض الدوائر "النسويّة".

ورغم انخراط عدد من الجامعيات والأكاديميات العربيات -خلال هذه المرحلة- في مجال الفعل النسائي الميداني، إلاّ أن العمل على المأسسة العلميّة والأكاديميّة لموضوعات المرأة، لم يحظ -على حدّ علمنا- باهتمامهن، رغم ما أنجزه بعضهن من بحوث علميّة مهمّة في المجال،[104] ورغم ما

(101) نفس المرجع، ص 31.

(102) عائشة التايب، الإنتاج المعرفي حول المرأة في العالم العربي، مجلّة التنوير، جامعة الزيتونة، تونس، العدد رقم (11)، عام 2008م، ص 55.

(103) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2005م، نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، ص 102.

(104) نشير في هذا النطاق تحديدًا إلى ما أنجزه عدد من المختصات في علم الاجتماع من دراسات وبحوث ميدانية مهمة، حول المرأة والأسرة خلال عشريتي الستينيات والسبعينيات في إطار بعض مراكز البحث الوطنية والجامعات في دول المشرق والمغرب العربي (خاصة تونس، والجزائر، والمغرب الأقصى)، وقد أنجزت أغلب الدراسات المغربية من قبل باحثات وأكاديميات درسن بفرنسا وكتبن باللغة الفرنسيّة. انظر مقالتنا حول "حضور المرأة في حقل البحث السوسيولوجي في العالم العربي، مثال تونس". ضمن كتاب المرأة العربية والبحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعيّة، أعمال الدورة الثانية عشرة لملتقى المبدعات العربيات. سوسة 2008م.

أُنجز من دراسات استطاعت أن تقتحم الكثير من مساحات المسكوت عنه، كما استطاعت اختراق المحظورات والتابوهات، وطرح عدد من الأسئلة المبتكرة، وإثارة إشكاليات ذات صلة بالسلطة وأساليب الهيمنة وآليات القمع بكل مستوياته وتجلياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والذكورية خاصة.[105]

وتجدر الإشارة في هذا النطاق إلى أن الدراسات والكتابات العربية المختلفة حول المرأة راكمت عقب الستينيات رصيدًا معتبرًا من الكتابات المتميزة التي اجتهد أغلبها في تجاوز الكتابة "النسويّة" الخالصة القائمة على منطق التضاد بين المرأة والرجل، للكتابة بأساليب أكثر علميّة، وبصيغ تحليل موضوعيّة عالجت قضايا المرأة العربية بمنطق تكاملي، نظر إلى مشكلاتها وعوائق تحرّرها في صلب المشهد العام لتخلّف المجتمعات العربيّة. وربّما تبقى الإسهامات النظريّة للمفكر الفلسطيني الراحل هشام شرابي (1927م-2005م) من أهم الأمثلة على عمق النظر لقضايا المرأة العربية بوصفها جزءًا لا يتجزّأ من قضايا المجتمع العربي ككلّ.

وقد رأي شرابي استحالة حدوث تغيير أو تحرير في المجتمع العربي "دون إزاحة الأب رمزًا وسلطة، وتحرير المرأة قولًا وفعلًا".[106] وبيّن أن عمليّة إحداث التغيير والخروج من التخلّف العربي محصّلة سياق طويل من التبدّل والتغيّر اللذين يتولدان في ثلاثة مجالات أساسيّة في البنية التحتية المادية، وفي المؤسسات الاجتماعية، وفي الممارسة السياسيّة. وبما أن حجر الزاوية في النظام الأبوي هو استعباد المرأة؛ فقد رأى في تحرير المرأة من العبوديّة شرطًا من شروط القضاء على التخلّف، موضِّحًا أنّه رأس حربة التغيير الاجتماعي والثقافي؛ وهو الأمر الذي يجعل من وضع قضية تحرير المرأة على رأس جدول أعمال حركة التحرر العربيّة بأشكالها كافة ضرورة ملحة لا تحتمل التأجيل. واعتبر هشام شرابي "النظام الأبوي" نوعًا محددًا من أنواع البنية الاجتماعية السياسية، وهي بنية ذات سلّم قيم وخطابات وممارسات، وتعتمد هذه البنية على نمط تنظيم اقتصادي مميّز. ويركّز على أن الأبوية هي سمة العلاقة الاجتماعيّة المركزيّة للتشكل الاجتماعي السابق للرأسماليّة.[107]

(105) هالة أحمد فؤاد، "رصد بعض الإنجاز النسائي العربي في المجال المعرفي"، ورقة خلفية مقدمة لتقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2005م، منشورة على الإنترنت بتاريخ 23-8-2007م.

(106) هشام شرابي، النظام الأبوي: إشكالية تخلّف المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت 1993م، ص 15.

(107) نفس المرجع، ص 33.

وبيّن شرابي كيف يمكن للمرأة أن تُختزل النتائج السلبيّة لأبعاد السلطة الأبوية في العائلة كابنة أو زوجة أو أخت وفي المجتمع في استبعادها من دوائر أخذ القرار.[108] ولم تكن قضية المرأة بالنسبة إليه قضية اجتماعية تعني المرأة دون غيرها، بل كانت بنظره قضية سياسية ترتبط بالمجتمع في كليته.[109]

ونخلص إلى القول بأنّ مشهد الدراسات العربية حول المرأة والتراكمات الفكرية والنظرية حول أسئلتها ظلّ متسمًا بندرة النصوص المترجِمة لدرجات وعي عربي أكبر بقضايا المرأة. وقد اكتفى الكثير منها باستعادة سقف من المعطيات المفسِّرة لواقعها، بما يعبّر عن معطى موضوعي محدد، معطى يمنح النصوص المنجزة رغم قلّتها امتياز بناء التصورات الجزئية الملتقطة لأسئلة ولمعارك مرتقبة.[110] وهي أسئلة سوف تستخدم في الثلث الأخير من القرن العشرين لمنحها كفاءة اختراق التشريعات والقيم التي شكلت القواعد الحافظة لدرجات التراتب الاجتماعي في مختلف المجتمعات العربية. ولعلّ القول بارتهان الفكر العربي بحالة فقر نظري شكّل السمة الأبرز في مُنتج قرن من الزمان في موضوع سؤال المرأة،[111] هو انعكاس فعليّ لصعوبة الموضوع من جهة ويقدم صورة واضحة عن الصلابة التي تتمتع بها الظواهر الإنسانية في التاريخ من جهة أخرى.

وربّما يفسّر لنا ذلك الفقر النظري وندرة التراكمات المعرفية حول سؤال المرأة العربيّة إلى حدّ كبير تعثّر مسار إرساء حقول دراسة جامعيّة خاصة بالمرأة والنوع الاجتماعي في سائر البلدان العربيّة إلى اليوم. ولا بدّ من القول بأنّه رغم تعثّر ذلك المسار وعدم مواكبته لكل ما تشهده قضايا المرأة والنوع الاجتماعي في المجالين السياسي والتنموي من اهتمام ودعم، فإن مختلف الأقطار العربيّة بدأت تشهد بدرجات متباينة محاولات مأسسة علميّة وفكريّة للدراسات حول المرأة والنوع الاجتماعي. ولئن كانت تلك المحاولات تسير بنسق بطيء وبمسيرة مرتبكة فهي تتعدّد وتتجذّر من وقت إلى آخر. وقد بدأ عدد من البلدان العربيّة يشهد منذ فترةٍ تأسيسَ تخصّصات جامعية في مجال المرأة والنوع الاجتماعي، وذلك رغم الندرة الواضحة في المقررات الجامعية الخاصة بهذا الموضوع، وفي الدرجات العلمية المتخصصة في هذا المجال. وتشهد اليوم عدة معاهد عليا وكليات عربية ومراكز بحثيّة مختصة

(108) هشام شرابي، النقد الحضاري لواقع المجتمع العربي المعاصر، دار نلسن، الطبعة الثالثة، بيروت 2000م، ص 193.

(109) نفس المرجع، ص 195.

(110) كمال عبد اللطيف، قضايا المرأة في الفكر العربي المعاصر: التحقيب، المرجعية، وأسئلة التغيير، ورقة خلفية مقدمة لتقرير التنمية الإنسانية العربية الرابع، منشورة على الإنترنت، ص 4.

(111) نفس المرجع، ص 8.

وجود حقول معرفية في مجال المرأة والنوع الاجتماعي، ومنها فلسطين، والأردن، والسودان، ولبنان، ومصر،[112] إلى جانب تونس، والمغرب الأقصى، والإمارات العربية المتحدة. وتختلف درجات الشهادات العلميّة المسندة من قبل هذه المؤسسات العربيّة من المراحل النهائيّة في مستوى التخرّج في بعض تخصصات العلوم الإنسانية، إلى المراحل العليا في مستوى دراسات الماجستير والدكتوراه، كما تتباين محتويات مقرراتها الدراسية متراوحة بين الموضوعات ذات الصلة المباشرة بقضايا المرأة وشواغلها، وبين نظريات ومناهج النوع الاجتماعي، لاسيما في علاقته بالتنمية.

ويبقى من المؤكد في هذا النطاق أن وضع دراسات المرأة والنوع الاجتماعي في البلاد العربيّة ما يزال بحاجة ماسة إلى الدّعم والتطوير،[113] خاصة من قبل المختصين في العلوم الإنسانية والاجتماعيّة، الذين رغم الاهتمام الشديد لبعضهم بقضايا المرأة وشواغلها والعلاقة بين الجنسين، فإن ذلك لم يتواز مع مسار بعث هياكل مؤسساتيّة بحثيّة وأكاديمية وتأسيسها لتتبنّى جهودهم وتطّور اهتمامهم ودراساتهم بشكل رسمي.

ثالثًا: استخدام مقاربات النوع الاجتماعي في الحقل التنموي:

إن انتشار استخدام مفهوم النوع الاجتماعي من قبل الهيئات الأممية والإقليمية والمحليّة العاملة في الحقل التنموي أكثر من انتشاره في الأوساط الأكاديميّة والجامعية، وهذا أمر لا يحتاج إلى الكثير

(112) تقدم جامعة بير زيت في فلسطين برنامجًا في مستوى الدراسات العليا اسمه النوع الاجتماعي، القانون ودراسات التنمية. وتقدم جامعة النجاح في نابلس برنامجًا في مستوى الإجازة في علم الاجتماع يحمل عنوان المرأة والمجتمع. وتقدم كذلك جامعة القدس شهادة جامعيّة في مستوى الإجازة تحمل عنوان التنمية الاجتماعيّة والأسرة. كما يتمّ في الأردن تقديم ماجستير متخصص في دراسات المرأة منذ عام 1998م. وتقدّم جامعة أحفاد في السودان برنامجًا في مستوى الدراسات العليا بعنوان "النوع الاجتماعي والتنمية"، أما في مصر فتقدم الجامعة الأمريكيّة تخصصًا في دراسات النوع الاجتماعي في مستوى الإجازة في العلوم الإنسانية والاجتماعيّة، وكذلك الحال في الجامعة الأمريكية في لبنان. انظر: سلوى جمعة الشعراوي، "دراسات المرأة في الجامعات العربيّة" ضمن: دراسات المرأة في الجامعات العربيّة الحاضر والمستقبل، أعمال ورشة العمل حول تضمين بُعد النوع في المقررات الجامعية ومجالات البحث الأكاديمي، تحرير عُلا أبو زيد، منظمة المرأة العربيّة، القاهرة، 2006م، ص27.
وفي تونس يمنح المعهد العالي للعلوم الإنسانية شهادة ماجستير متخصصة في الدراسات النسويّة، وذلك منذ عام 2003م. كما يتمّ في الأردن تقديم ماجستير متخصص في دراسات المرأة منذ عام 1998م.

(113) وهي دعوة كانت منظمة المرأة العربيّة سباقة في شدّ الانتباه إليها منذ 2005م، حيث عملت على جمع رؤساء الجامعات العربيّة لتباحث السبل العمليّة الممكنة في ظل خصوصيّة واقعنا العربي لتضمين بعد النوع الاجتماعي في مختلف مراحل الدراسة الجامعيّة. ويمكن الرجوع لخلاصة الأعمال في: دراسات المرأة في الجامعات العربية الحاضر والمستقبل، مرجع سابق.

من الجهد للبرهنة عليه وإبرازه. ويعد ذلك إلى حدّ ما حالة شبه عامة يمكن ملاحظتها في عدد من الدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء. وقد ارتبط مفهوم النوع الاجتماعي في السنوات الأخيرة بمسألة التنمية وبمؤسساتها ارتباطًا وثيقًا أضحى يؤكد أهمية دورها في نشر المفهوم على النطاق الواسع الذي نعرفه اليوم. وسنحاول في هذا النطاق فهم بعض جوانب ذلك الارتباط، وتتبع بعض تطورات انزلاق مفهوم النوع الاجتماعي من باحات العلم والمعرفة نحو ساحات الفعل والتنمية، لعلّنا بذلك نتبين أثر ذلك في التطور الفكري لمفهوم النوع الاجتماعي وتطور استخداماته الميدانيّة.

1- تطور النظر في إشكالية إسهام المرأة في عملية التنمية :

لقد مثلت ثنائية المرأة والتنمية وطبيعة العلاقة الجامعة بينهما، والأدوار الممكن أداؤها من طرف المرأة ضمن عملية التنمية، أحد أبرز الإشكاليات التي تصدرت طليعة الاهتمام الدوليّ في الثلث الأخير من القرن العشرين. وقد تنوعت مداخل تناولها ومعالجتها من عقد إلى آخر، وتطور النظر لطبيعة تلك العلاقة وحيثياتها، بتطور مداخل ومقاربات السياسات الاقتصادية والتنموية على الصعيدين المحلي والدولي، ومن سياق سوسيواقتصادي إلى آخر. ولقد ارتقى النظر في تلك الإشكالية من الموضعة السلبية للمرأة في مسارات التنمية -والتي جعلت منها كيانًا يستفيد بما تجود به عليه المؤسسات المعنية، ومقيدًا بدوره التقليدي داخل حدود البيت والأسرة- إلى اعتبارها عنصرًا فاعلًا قادرًا على التأثير في الخطط والبرامج والسياسات، وقادرًا على تحقيق الإضافة في المسارات المختلفة للتنمية، التي أضحت تعد عملية شاملة ومستمرة لا يمكن لها أن تستقيم دون إسهام فاعل وجدي للمرأة فيها.

وقد ساد الاعتقاد خلال عقود الاستقلال الأولى للدول النامية بأن جهود التحديث والتنمية مرتهنة إلى حدّ كبير بدرجات التصنيع وانتشار الميكنة، وهو ما سوف يسهم في رفع مستويات المعيشة وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الشرائح والفئات الاجتماعية، بما في ذلك النساء. وقد تمّ في ضوء تلك القناعة النظر للمرأة بوصفها عنصرًا يجب أن يستفيد من برامج التنمية من خلال تلقيها لمجموعة من الخدمات الاجتماعيّة المتصلة بالتعليم، والتغذية، والصحة، والصحة الإنجابية، وسياسات تنظيم النسل وتحديده؛ بهدف الضغط على حجم الأسر وبالتالي على حجم السكان؛ فتتيسّر بذلك عمليات تعميم فوائد التنمية على مختلف شرائح السكان. وقد سُمِّي هذا المنهج بمنهج "**التنمية الاجتماعيّة**".

ولكنّ دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لذلك المنهج أبرزت عدم الاستفادة الكاملة للمرأة من برامج التنمية –وفقًا لذلك المنظور المعتمد ميدانيًّا– بحكم عدم فاعليتها ومشاركتها فيها، هذا فضلًا عن أن التغافل عن الدور الإنتاجي والمجتمعي للمرأة اعتبر عاملًا مكرّسًا لتبعيتها وعدم استقلالها الذاتي،[114] وأصبح بذلك عاملًا من عوامل تجسيد دونيّة موقع المرأة في مسار العملية التنموية.

وتمّ منذ منتصف عقد السبعينيات من القرن العشرين، تغيّر وجهة النظر الأمميّة لثنائية المرأة والتنمية، ليحدث تبني مناهج مختلفة تعمل على مزيد من السعي لإدماج المرأة في العملية التنموية. وكان ذلك على إثر اعتبار الأمم المتحدة سنة 1975م السنة الدولية للمرأة، والتي كان من أهم أغراضها إثارة انتباه الحكومات إلى موقع المرأة ومكانتها في عمليات التنمية وبرامجها. وعلى إثر انعقاد مؤتمر المكسيك في نفس السنة انبثق مفهوم "إدماج المرأة في التنمية"، كما تم إقرار العقد العالمي للمرأة من عام 1975م إلى عام 1985م، وذلك من أجل الدفع باتجاه تحقيق المساواة ومحاربة التمييز بين المرأة والرجل في مجالات الاجتماع والاقتصاد والسياسة.

وقد ارتبط توجه "**المرأة في التنمية**" (Women in Development) بمسلمات مدخل التحديث الذي يركّز على أهميّة المحفزات الفردية في إنتاج مسارات وعمليات التغيير الاجتماعي وقيادتها. وقد تأثر ذلك التوجه إلى حد كبير بنظرية أدوار الجنس التي سيطرت على الساحة الفكرية –قبل تطور مقاربة النوع الاجتماعي– انطلاقًا من أفكار الأنثروبولوچيا الثقافية، وتفاعلًا مع إسهامات "مرغريت ميد" تحديدًا.

وإيمانًا باختلاف موقع المرأة ومكانتها في عملية التنمية عن موقع الرجل ومكانته، كان هدف هذا التوجه يتمثّل في السعي إلى إدماج المرأة بشكل عادل في عملية التنمية، وذلك بهدف تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، وتخفيف أعباء العمل عنها، وذلك عبر مدّها بمختلف الآليات اللازمة والخبرات المناسبة والتمويل المادي الضروري، إما في شكل مساعدات أو قروض؛ وذلك لتيسير تجربة خوضها للتنمية وإسهامها الفاعل فيها. وارتكز هذا التوجه على تبني جملة من المبادئ التي تعتبر أن عمليّة إدماج المرأة في النظم الاقتصادية يتطلب إحداث جملة من التغييرات الجذرية في البنى القانونية والإدارية القائمة، ويتطلب العمل على وضع استراتيجيات عمليّة تحدّ

(114) عبد الباسط عبد المعطي واعتماد علام (تحرير)، العولمة وقضايا المرأة والعمل، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية –كلية الآداب جامعة القاهرة 2003م، ص154.

من سلبيّة دورها في القطاعات الاقتصادية، والتأكيد على أهمية دورها الإنتاجي، وإتاحة جميع فرص العمل أمامها في مختلف المجالات والميادين الاقتصادية.

ولكن هذا التوجه لم يسلم بدوره من جملة من الانتقادات؛ نظرًا لتركيزه على الجوانب الإنتاجية من حياة النساء مغفلًا بذلك أدوارهن الإنجابية والأسريّة، التي نُظر إليها كقضايا تنتمي للمجال الخاص، وتخرج عن مشروعات التنمية الهادفة إلى تعزيز الأنشطة المدرة للدخل،[115] كما اعتبر توجهًا أغفل الفروق ودرجات التفاوت بين مختلف الشرائح النسائية، وتعامل معهنّ كفئة متجانسة بغض النظر عمّا يحكم هذه الفئة من أبعاد هرميّة وثقافية وعرقية.

وعلى إثر جملة تلك الانتقادات، وتبين فشل هذا التوجه في تحقيق نتائج عملية في مسار الارتقاء بأوضاع النساء -لاسيما النساء الأقل حظًّا- وقع منذ بداية العقد الثاني للمرأة -الذي انطلق مع مؤتمر نيروبي عام 1985م- تبني منظور **"النوع والتنمية"** (Gender and Development) الذي تبنى معالجة الإسهام في العملية التنموية من منظور متكامل الأبعاد يحاول الإحاطة بصيرورة توزع الأدوار والمسئوليات بين النساء والرجال. وقد اعتبر هذا المنظور أن تحليل إسهام المرأة في العملية التنموية يجب أن لا يهمل كل ما تبذله من جهود وإسهامات مختلفة، سواء داخل المنزل أو خارجه. ويشدد هذا الطرح على ضرورة اعتبار الإنتاج غير السلعي للمرأة، كما رفض هذا التوجه طبيعة تقسيم العمل بين المجال العام والخاص، الذي كان يستعمل في الغالب لطمس أهمية الأدوار الإنتاجية للمرأة ومشاركتها في عمليات التنمية.

(115) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005م، " نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، ص 59.

الإطار رقم (3): إطار النوع الاجتماعي والتنمية (Gender and Development)

يسمح "إطار النوع الاجتماعي والتنمية" بالحرص على تحديد جميع السياسات والبرامج بحيث تراعي أدوار النساء والرجال والفتيان والفتيات وحاجاتهم المختلفة. ويمثل الإطار قطيعة مع مقاربة "النساء في التنمية (WID)"، التي تُراعَى فيها حقوق المرأة وحاجاتها في برامج إنمائية منفصلة وخاصة. وكانت مقاربة "النساء في التنمية" تهدف إلى زيادة قدرات المرأة وفرصها الاقتصادية بفضل تدخلات خاصة، مثل النشاطات المدرة للدخل، ومشروعات تدريب الأمهات ومحو الأمية والنظافة. أمّا مقاربة "النوع الاجتماعي والتنمية" فتنطلق من مبدأ أن أدوار الرجل والمرأة كما جرى تحديدهما ثقافيًّا تعزز العلاقات غير المتكافئة بينهما، وتزيد من تهميش الجنسين، ولو أن تهميش المرأة أكثر شيوعًا؛ وعليه تهدف هذه المقاربة لا إلى دمج المرأة دمجًا كاملًا في عملية التنمية عبر مراعاة النوع الاجتماعي تلقائيًّا في السياسات والبرامج والموازنات فحسب، وإنما كذلك إلى تحويل العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين. ويهدف "إطار النوع الاجتماعي والتنمية" إلى بيان مدى استجابة البرامج والمشروعات لحاجات النساء والرجال.

المصدر: البنك الدولي.
الاتحاد البرلماني الدولي، البرلمان والموازنة والنوع الاجتماعي، دليل عملي للبرلمانيين، 2004م، النسخة العربيّة، بيروت، ص 85.

ومع شيوع استخدام مفهوم التمكين ومنهجه وقع تبني النظر للنساء برؤية استراتيجية تنموية ترتكز على ضرورة مشاركة المرأة في عملية التنمية بوصفها عنصرا فاعلا ومنتجا لا متلقيا للمساعدة في المجتمع. ويولي بذلك أهمية خاصة لضرورة تنظيم النساء لأنفسهن ليصبحن قوة سياسية فعالة لإحداث التغيير.[116]

ولكن ما المقصود تحديدًا بالتمكين؟ وما الأسس الفكرية والنظرية لهذا المفهوم؟ وكيف يتنزل هذا المفهوم ضمن مقاربة النوع الاجتماعي؟

تعود بدايات استخدام مفهوم التمكين إلى سبعينيات القرن العشرين. وقد انتشر بعد ذلك بالتوازي مع توسع مدى الاحتكام لمقاربات النوع الاجتماعي، ليصبح بذلك أحد أهم المفاهيم المعتمدة في أغلب أدبيات ودراسات المرأة والنوع الاجتماعي.

(116) نفس المرجع والصفحة.

ويمكن القول بأن بروز مفهوم التمكين ارتبط في سياق الفكر الغربي بمناخ عام اتسم بجملة من النقاشات المجتمعية العامة الهادفة إلى الاجتهاد في إعادة تعريف وظيفة الدولة ومؤسساتها الإدارية وطبيعة علاقاتها بالمجتمع المدني. وقد اقترن ذلك النقاش برغبة في تجاوز النظرة التقليدية السائدة للفاعل الاجتماعي أمام –أو تحت– منظومة (Système) معينة، نحو نظرة جديدة قائمة على النظر إلى ذلك الفاعل باعتبار وجوده في جوهر تلك المنظومة.(117) وقد احتل مفهوم التمكين مكانة مركزية في الخطاب المؤسسي الرسمي من ناحية، وفي مستوى المسارات النضاليّة والمطلبيّة للفاعلين الاجتماعيين من ناحية أخرى.

وقد تمّ بالتوازي مع ذلك التوجه نحو تعديل النظر لأدوار الدولة التقليدية لتطوير سبل الاستجابة لحاجات الطبقات المتوسطة وانتظاراتها، ومزيد من الانشغال بالارتقاء بنوعية حياتها وطرق مشاركتها في التنمية لاسيما المحلية منها؛ فتم وفق ذلك اعتماد التشجيع على عدم مركزة السلطة والقرار، وعدم الانفراد بإدارة شأن المجتمعات المحلية، مع الانتباه لبعض المعطيات المستجدة، كتنامي نزعة استقلال الأفراد والأسر والمجموعات، وتنامي سلطة المجموعات المنظمة.

وقد تطور مفهوم التمكين في هذا السياق مقترنًا بتصاعد صدى قيم الفردانية والحرية والمشاركة،(118) وبضرورة تغير أدوار الدولة ومؤسساتها العمومية والمحليّة إزاء بعض المجموعات الاجتماعية المقصاة والمهمّشة، كالنساء ضحايا العنف الزوجي، والأفراد العاطلين عن العمل، والشرائح المعدومة والمحرومة من الموارد ومن فرص إبراز احتياجاتها الخاصة وإسماع صوتها.

أمّا بالنسبة للسياق السياسي والمجتمعي لظهور التمكين فيتمّ عادة إرجاعه لعدد من الأحداث الاجتماعية والسياسية المهمة التي شهدتها أمريكا الشمالية خلال حقبة الستينيات من القرن العشرين، ومنها تمرّد مارتن لوثر كينج (Marten Luther king) وحركته الاجتماعية التي أسهمت في التأسيس لسياق من الاحتجاج الاجتماعي المتسم بالمطالبة بحقوق المواطنين المدنية. وقد أسهمت تلك الحركة في الدفع باتجاه تأجيج الاحتجاجات على طبيعة العلاقات القائمة بين الإدارة والمواطن بشكل عام. كما فتحت الطريق أمام تحرك المجموعات النسويّة والأهلية في أمريكا اللاتينية؛ للتأكيد على ضعف أداء سياسات التنمية الموجهة للنساء، واستمرار تبعيتها للرجل، وتواصل التمييز ضدها لمصلحة الرجل في الأسرة والمجتمع.

(117) CREDIF, *La femme Tunisienne, acteur de développement régional, Approche Empowerment.* Tunisie 2005, p.53.

(118) Ibid, p.54.

واعتُبر "التمكين" خلال هذه المرحلة التاريخية أنّه العمليات التي تساعد النساء اللائي لا قوّة لهنّ في الحصول على الاستقلال الذاتي، أو التحكّم والمراقبة، أوالثقة بالنفس. ولم يغفل هذا الاتجاه التمكين الجماعي على النطاق الماكروسوسيولوجي، والذي يضم كلًا من الرجال والنساء في مسار مراقبة الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وإحداث التغيير المجتمعي من خلال دعمهم بالإمكانات والمهارات والمصادر التي تؤهلهم للقيام بأدوار فعّالة في الحياة العامة والخاصة.[119]

أمّا في استخداماته الحالية، فنشير إلى أن "التمكين" يستعمل حسب السياقات الفكريّة والنظريّة المختلفة كمفهوم ومقاربة، وأحيانًا كمدخل أو توجه. وفي حين تركّز بعض الأدبيات على مساراته، يذهب البعض الآخر إلى التركيز على نتائجه، ويعتبره فريق ثالث مقاربةً للتدخل والفعل. ويمكن القول إن الاستعمالات المختلفة اليوم للتمكين تشترك في اعتباره مفهومًا وإطارًا نظريًّا مرجعيًّا إلى جانب اعتباره مخططًا للفعل يقع اعتماده لبلوغ هدف ونتيجة محددة. ويرتبط المفهوم بمستويات عديدة، منها الفردي والجماعي والقطاعي (المرتبط بمجموعات صغرى ومحليّة)، كما يرتبط المفهوم برؤى وتصورات مختلفة، منها النفسي والاجتماعي والسياسي والمؤسساتي.

ويتخذ تعريف "التمكين" في معانيه العامة ثلاثة مظاهر أساسيّة:

أولًا: اعتبار الظفر بالسلطة العمود الفقري للتمكين؛[120] حيث يعني بلوغ دوائر التأثير ومراكز القرار السياسي المزيد من الضغط على نزعات الانفراد الأحادي بالسلطة وباتخاذ القرار.

ثانيًا: ارتباط التمكين بالفعل، والمقصود هنا هو فعل هؤلاء الأشخاص الذين هم أنفسهم محور التمكين.

ثالثًا: اعتبار التمكين مفهومًا متعدد الأبعاد؛ حيث يؤثّر بلوغ مواقع القرار في جوانب عديدة من الحياة الشخصية والجماعية والمجتمعية، كما يمس مختلف الجوانب الذاتية والموضوعية.

ويرتبط كل مظهر من هذه المظاهر الثلاثة بمجموعة من التوجهات النظرية المرتبطة ببعض تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، لاسيما علم النفس الذي يُركِّز على الفرد، وعلم

(119) عبد الباسط عبد المعطي واعتماد علام (تحرير)، العولمة وقضايا المرأة والعمل، مرجع سابق، ص 157.

(120) CREDIF, *La femme Tunisienne, acteur de développement régional*, p.56.

الاجتماع الذي يتبنى مدخل "التدخل الاجتماعي".[121] ويهتمّ هذا المدخل بنفس القدر بالأفراد وبالسياقات الاجتماعية التي ينتمون إليها، ويطمح إلى الحد من التأثيرات السلبية للأنساق العامة على الأفراد والأسر والتجمعات السكانية. ويستهدف تأهيل الأفراد باتجاه استيعاب ما يجري حولهم، وتطوير قدراتهم في الحصول على الموارد، وعلى التصرف والفعل المحسوس والتغيير. ويؤكد زيمرمان (MA Zimmerman) في هذا الشأن أن التغيير المنشود يمكن أن يتحقق بصيغ مختلفة، ولا ينتج بالضرورة عن أفعال الصراع، بل يمكن أن يتمّ عبر حالات التفاهم والاتفاق[122] بين مختلف عناصر المنظومة الاجتماعية.

وفيما يتصل بمفهوم "تمكين المرأة" كشريحة اجتماعية معنيّة بشأن التمكين، يقع عادة التأكيد على تلازم البعدين الاقتصادي والاجتماعي في صلب تلك العمليّة، ويتصل المفهوم بالقدر الكبير من الخيارات التي يجب أن تمارسها المرأة، سواء فيما يتعلق بالفرص الاقتصادية –والتي تتمثل في الحصول على التمويل– أو ممارسة عمل ما في سوق العمل. كما يقع التنبيه إلى أهمية ما يؤدي إليه واقع تعميم وتجويد أداء الخدمات العامة في مجالات الصحة والتعليم من رفع قدرة المرأة على الظفر بتلك الخيارات واتخاذ القرارات بشأنها. ويقع الإجماع على أن تمكين المرأة هو عملية بناء قدرتها على أن تكون معتمدة على ذاتها وتنمية شعورها وثقتها بقدراتها الذاتية، واستقلالها الاقتصادي، وقدرتها على اتخاذ القرار، والقيادة الحكيمة لشئونها، وتغيير السلوك، والخروج من دائرة التهميش الاقتصادي والاجتماعي. ويتمّ ذلك من منطلق المعاني العامة لمفهوم التمكين، التي تؤكد على اعتباره "عملية التأثير في الأحداث والعائد الاجتماعي والاقتصادي للفرد والجماعة" وعلى اعتباره "تلك العملية التي يدرك من خلالها الفرد أنه يتحكم في مسار حياته".[123]

وعمومًا يمكن القول إن مفهوم تمكين المرأة –كما هو الشأن بالنسبة للتمكين بشكل عام– يتخذ جملة من العناصر الأساسية التي يمكن اعتمادها كمؤشرات لقياس التمكين، ويمكن إجمالها في التالي:

(121) Ibid, p.56.

(122) Marc A Zimmerman, " *Psychological empowerment: Issues and Illustrations*" American Journal of Community Psychology 23-5: 581-599.

(123) عبد الباسط عبد المعطي واعتماد علام (تحرير)، العولمة وقضايا المرأة والعمل، مرجع سابق، ص 159.

- تبلور واقع الاعتماد على الذات في صلب المجال الخاص وخارجه.
- تحقيق الاستقلال الاقتصادي للمرأة، بإقامة مصادر رزق خاصة داخل بيتها أو خارجه، وذلك من خلال السعي للنفاذ لمصادر التمويل، كالحصول على القروض والمساعدات الفنية والإدارية لإقامة المشروعات الخاصة في قطاعات الإنتاج المختلفة، وإدارة المرأة لمشروعها بنفسها مقابل تمتعها الكامل بعائداتها وحرية تصرفها فيها.
- المشاركة الواعية والفاعلة للمرأة في إدارة شئون الأسرة والمجتمع عبر السعي للتمثيل المباشر (تبوُّء المناصب) وغير المباشر(المشاركة في الانتخاب وإبداء وإسماع الرأي) في دوائر صنع القرار على المستويات الحكوميّة وغير الحكوميّة.
- حصول المرأة على أرقي درجات المعرفة والمهارات المختلفة في مجال قيادة الأسرة والمشروع الاقتصادي الخاص.
- إلمام المرأة بحقوقها القانونية والتشريعية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسيّة.

وانطلاقًا من هذه العناصر العامة أضحت تتأسس أغلب عمليات قياس نتائج مسارات التمكين على النطاقات المحلية والإقليمية والدولية، وتنطلق منها عملية تقويم ما يتحقق للمرأة –بين الفترة والفترة– من مكاسب وإنجازات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية.

ويذكر في هذا الصدد أن مرحلة اعتماد "التمكين" في مستوى البلدان العربية قد ترجمت عمليّا إلى سعي متفاوت –من قبل الجهات المختلفة– منذ الثمانينيات إلى تحقيق اعتماد المرأة العربية على ذاتها، والاجتهاد في مزيد إدماجها في النشاط الاقتصادي، والرفع من مستويات مشاركتها الفاعلة في عملية التنمية.

وقد اعتمد مفهوم التمكين ميدانيًّا من قبل العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تنمية المرأة، فذهب بعضها إلى التركيز على تمكين النساء عبر المطالبة بمساواة المرأة في الحقوق، وإلغاء كافة أشكال التمييز التي تنطوي عليها القوانين العربية، سواء في قوانين الجنسية، أو الأحوال الشخصية، أو الضمانات الاجتماعية. وركز بعضها الآخر على تقديم القروض، والعمل على إقامة مشروعات مدرة للدخل، أو تقديم خدمات في مجالات الصحة أو التعليم أوغيرها من القطاعات،[124]

(124) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005م، مرجع سابق، ص 60.

كما اتخذت العديد من الحكومات العربية في هذا الصدد جملة من التدابير والسياسات الجديدة الرامية إلى منح المرأة المساواة في فرص التعليم والتدريب، والمساواة في الحصول على الموارد والتحكم فيها، والحق في المشاركة في السلطة واتخاذ القرار. ولكن مختلف تلك الجهود، وإن أفرزت مستويات تقدم بارز في بعض المجالات، كالتعليم والصحة مثلًا، فإنها تظل محدودة الأثر في بعض المجالات الأخرى، كالمشاركة السياسية أو الاقتصادية، والتي لا تزال دون المستويات المطلوبة كما سنقف على ذلك في الفصول القادمة.

الإطار رقم (4): بعض المؤشرات العامة لقياس تمكين المرأة

التمكين السياسي:

- تحديد النسبة المئوية لعدد المقاعد التي تحتلها النساء في الإدارة المحلية والبرلمان وفي مواقع صنع القرار.
- تحديد النسبة المئوية للنساء في السلطة التنفيذية.
- تحديد النسبة المئوية للنساء في الوظائف العامة.
- تحديد النسبة المئوية للنساء والرجال الذين أدلوا بأصواتهم في الانتخابات.
- تحديد النسبة المئوية للذين يحق لهم التصويت من الجنسين.
- تحديد نسبة العضوات مقارنة بنسبة الأعضاء في المنظمات الشعبية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية.

التمكين الاقتصادي:

- تغيير نسبة معدلات التوظيف وعدم التوظيف.
- مشاركة أفراد الأسرة في أعمال البيت، كرعاية الأطفال والزمن اللازم للقيام بالأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- إزالة الفروق في الرواتب والأجور بين النساء والرجال.
- تغيير النسبة المئوية للمالكين (للأرض والمنازل والحيوانات...).
- متوسط إنفاق رب الأسرة (رجل وامرأة) على التعليم والصحة.
- زيادة النسبة المئوية للفرص المتوافرة أمام المرأة لتطوير قدراتها التقنية، كالخدمات الفنية المقدمة من قبل الحكومة أو المصادر غير الحكومية.

التمكين الاجتماعي:

- زيادة عدد النساء في المؤسسات المحلية والمنظمات التنموية.
- مقارنة النساء في مواقع اتخاذ القرار في المجتمع المحلي بالعدد الكلي للأفراد الذين يشملهم المشروع.
- حرية الحركة داخليا وخارجيا بالمقارنة مع الرجال.
- حرية اتخاذ القرار فيما يتعلق باتخاذ القرار.

المصدر: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية، دليل المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي، 2004م، ص 58.

2- إدراج النوع الاجتماعي في مخططات التنمية:

وفقًا لانتشار مدى اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي والتنمية -التي طرحت تصورات متقدمة عن سبل إدماج الحاجات والمصالح الخصوصية للنساء والرجال في صلب السياسات والمخططات التنموية- انتشر مفهوم "إدراج بُعد النوع في السياسات الرئيسة" (Gender mainstreaming) ليدفع باتجاه ضرورة الابتعاد عن اعتبار المرأة فئة منفصلة عن سائر الفئات والشرائح الاجتماعية الأخرى، وأنها تحتاج تبعًا لذلك لنظريات وسياسات خاصة بها دون غيرها؛ من أجل التأكيد على أهمية الاستعاضة عن ذلك بضرورة اعتبار الجنسين بشكل متساو ضمن مختلف النظريات والسياسات والبرامج التنموية، وذلك عبر تعميم "إدراج منظور النوع في السياسات"، أي إدماجه في جميع السياسات القطاعية والمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بهدف دعم المساواة بين الجنسين، والإقرار بالشراكة الفاعلة بين النساء والرجال في التنمية، والارتقاء بجدوى السياسات التنموية المختلفة، والاجتهاد في استجلاء تأثير تلك السياسات على كل من المرأة والرجل بما يجعل بُعد النوع الاجتماعي أكثر وضوحًا في مستوى العمليات والنتائج.[125]

وقد وقع التأكيد في هذا الإطار على أهمية ما يخوّله ضم منظور النوع الاجتماعي في صلب صيرورة رسم السياسات ووضع البرامج والمخططات التنموية، من وقوف على تحليل التباينات بين الجنسين في المرحلة الأوليّة لصياغة الخطط ووضعها؛ حيث يركز تحليل التباينات بين الجنسين على الاختلافات في الأدوار، وعلى كيفية تكوين هذه الأدوار وتعزيزها، وعلى ما تمر به من تطورات ضمن مسارات التغيير الاجتماعي.

وأضحى مفهوم "إدراج بُعد النوع في السياسات الرئيسة" يُعتمد كاستراتيجيّة تهدف إلى إدماج شواغل الرجال والنساء وحاجاتهم ضمن صياغة السياسات والبرامج العمومية وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها في كافة المجالات السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بصفة تفضي إلى تنمية أكثر مساواة وإنصافًا بين المرأة والرجل.

ونظرًا لتوسع مدى اعتماد "إدراج منظور النوع في السياسات الرئيسة" وضرورة اعتباره في سائر نواحي التسيير الإداري والسياسي من أجل تحقيق أكثر ما يمكن تحقيقه من عدالة وتكافؤ

(125) Sylvia Walby, "*Gender Mainstreaming: Productive Tension and Practice*". In Social Politics. Oxford University Press, Fall 2005, p.324.

نوعي بين الرجال والنساء؛ انتشرت الدعوة إلى ضرورة تعميم استخدام جملة من الوسائل الميدانية المساعدة على ذلك، كالإحصائيات المصنفة حسب النوع، والموازنات المراعية للنوع الاجتماعي.

ووقع التأكيد على أهميّة تصنيف البيانات والمعلومات حسب الجنس في عدد من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 1979م- واستراتيجيات التطلع إلى الأمام من أجل تقدم المرأة (نيروبي 1985م) وإعلان عام 1993م لإلغاء العنف ضد المرأة، إضافة إلى منهاج عمل بيجين، الذي صدر عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة عام 1995م. وكان هذا الأخير قد نبّه إلى الحاجة الملحّة لتحليل نوعي أكبر، وسلّم بضرورة إدماج رؤية تقوم على النوع الاجتماعي ضمن التيار الرئيس المعتمد في تطوير السياسات وإنشاء تنفيذ المشروعات، وحثّ المنهاج الحكومات والمنظمات الدولية على تعزيز البحث ونشر المعلومات المتعلقة بالمجالات المختلفة. وكان من بين الأهداف الاستراتيجية لمنهاج عمل "بيجين" تعميم الوعي بالنوع الاجتماعي، وتصنيف البيانات والمعلومات حسب الجنس، ونشر المعلومات حسب الجنس، ونشر المعلومات حول التخطيط" (الفقرات 209-212)؛[126] وعليه فقد تتابعت الجهود بغرض تأمين عملية صياغة الإحصائيات الدقيقة وصنع المؤشرات القابلة للقياس الكمي المباشر، والقياس النوعي الذي يمكن من خلاله تركيب مؤشرات رقمية ذات دلالة لقياس التطور التنموي، وإجراء المقارنات الدولية حسب النوع الاجتماعي لتقييم التقدم الحاصل نحو المساواة بين الجنسين حسب المناطق (ريف- حضر)، وحسب المقاطعات والأقاليم والولايات، وحسب العرف واللون واللغة والديانة. ووفقًا لذلك اعتبر "النوع الاجتماعي" فئة اجتماعية على غرار الطبقة والعرق، أو أي مجموعة تحدد حقوق أعضائها وآفاقهم. واعتبر تحليل النوع الاجتماعي أحد الوسائل التي تسمح بالتخطيط لمجموع السكان نساءً ورجالًا، فتيانًا وفتيات. وقد اعتمد الخبراء عددًا من المناهج لقياس العلاقات بين الجنسين ومتابعة التقدم باتجاه المساواة. وقد حدد أحد الأطر التي وضعها فريق أهداف ألفية الأمم المتحدة للتعليم "إطارًا لقياس المساواة بين المرأة والرجل" يقوم على ثلاثة مستويات:[127]

1- المساواة بين الرجل والمرأة من جهة اكتساب القدرات: كالصحة، والتعليم، والتغذية، وسائر القدرات البشرية الأساسيّة.

(126) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية، دليل المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي، مرجع سابق، ص 60.

(127) الاتحاد البرلماني الدولي، البرلمان والموازنة والنوع الاجتماعي، دليل عملي للبرلمانيين، 2004م، النسخة العربيّة، بيروت، ص 84.

2- تفيد المساواة بين الرجل والمرأة في النفاذ للموارد والآفاق، التساوي في فرص توظيف الفرد قدراته الأساسية أو تطبيقها عبر ضبط الأصول الاقتصادية (مثل الأراضي والممتلكات)، والمواد (مثل العائدات والاعتمادات والوظائف)، ناهيك عن المشاركة في صنع القرار.

3- تترجم المساواة بين الجنسين من جهة الأمن تعرّضا أقل إلى العنف والنزاعات.

وقد اعتبرت هذه المجالات الثلاثة مصدر تنمية لسلطة المرأة، أي أنّها تعزّز قدرتها على اتخاذ قرارات تتعلق بشئون الأسرة والمجتمع، وتؤثر في المستويين الوطني والعالمي.

وبالخلاصة يمكن القول إن تمدد مفهوم النوع الاجتماعي ومختلف ما اتصل به من مفاهيم قرينة –كالتمكين، نحو التوظيف الميداني في حقول التنمية المختلفة بأبعادها المحلية والإقليمية والدولية، وبمشاربها المتنوعة اقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسيّة– أسهم إلى حد كبير في إثراء المفهوم والارتقاء به أولًا من مجرد مفهوم نظري عام إلى مفهوم إجرائي قابل للتطبيق والقياس والحصر، وثانيًا تطوّر مفهوم النوع الاجتماعي –عبر مختلف حلقات تأثّره وتأثيره في مجريات الواقع الميداني ومسارات التغير الاجتماعي فيه– إلى أداة تحليل ومنهج عمل ومقاربة متكاملة أضحت بترسانة مفاهيمها وأدواتها النظريّة قادرة على استيعاب حركة ذلك الواقع، ومراقبة نبضه، وتوجيهه نحو أهداف مضبوطة وواضحة تخدم غايات المفهوم وفلسفته العامة.

ولئن توسعت اليوم –ولو بشكل تدريجي– دوائر استخدام مقاربة النوع الاجتماعي في سائر دول العالم المتقدمة منها والنامية، ولئن اعتُبر انتشارها بين حقول المعرفة العلمية واختصاصاتها المختلفة حقيقة تتوطد من وقت لآخر في أيّامنا، فإن الأكيد أن جدوى استخدام تلك المقاربة أضحى أمرًا من الصعب التشكيك فيه والمزايدة عليه رغم كل مواقف الرفض المتعالية هنا وهناك.

الخاتمة:

إن المرونة الفكرية لمفهوم النوع الاجتماعي، وقدرته الإبستمولوجيّة على تجاوز منطق التضادّ وتعارض المصالح بين الرجل والمرأة (كما طرحت في الفكر النسوي الغربي)، ونضجه في التعامل مع مسألة الذكر والأنثى والعلاقة بينهما، خوّلت له تطوير نفسه ومقارباته وجملة شواغله واهتماماته. ومكنته تدريجيًّا من اقتحام عدد من فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية ليتدعّم حضوره كحقل معرفي قائم بذاته، كما خولت له مساحات انتشار أوسع نحو مجمل حقول التنمية وميادينها.

ويمكن القول إن ظهور مفهوم النوع الاجتماعي وانتشاره قد ارتقى نوعيًّا بمجمل الدراسات العلمية المتعلّقة بموضوع المرأة، من خلال عمليّة إعادة الإنتاج المعرفي لتلك الموضوعات في صيغ جديدة اعتبرت كلًا من المرأة والرجل في علاقتهما التكامليّة جزءًا من ظواهر النوع الاجتماعي. وربّما كانت تلك العملية عمليّة "سحب بساط" ذكيّة من تحت أقدام الرافضين والمناهضين لحضور المرأة في باحات العلم والمعرفة.

إن هذا التطور والتحوّل الفكري من معالجة قضايا المرأة كإشكالية منفردة في الفكر النسوي على وجه الخصوص (والتي كانت في حالات عديدة تقارب وكأنها طرف نقيض للرجل) إلى تناول كل من المرأة والرجل كعنصرين أساسين لإشكالية ومعادلة واحدة ضمن مقاربات النوع الاجتماعي، يعد تحوّلًا عبقريًّا نسجته المرأة بذكاء ملفت، لتزكّيه وتتبناه المنظمات والهيئات الدوليّة. وهو ما أسهم في مسار نسج المشروعيّة الفكريّة والسياسيّة للمفهوم إلى حدّ لم يعد بالإمكان معه القدح فيه أو التراجع عنه رغم بعض محاولات شجبه والتنديد به.

الفصل الرابع

نحو علم اجتماع للعمل والمؤسسة وفق منظور النوع الاجتماعي

بعد ما تمّ التعرض له في الفصول السابقة من خلفيات نظريّة وأسس معرفية متصلة بسوسيولوچيا العمل والمؤسسة وبمنظور النوع الاجتماعي ما كان بالإمكان تجاوزها أو القفز عليها بوصفها المرتكزات المفاهيمية والنظريّة لهذا العمل، تتطوّر خُطا البحث في هذا الجزء باتجاه أكثر تفصيلًا في مسار تفكيك عناصر الإشكالية الرئيسة المطروحة، والمتصلة بسبل وكيفيات التأسيس لعلم اجتماع عمل ومؤسسة مراعٍ لاحتياجات كل من النساء والرجال داخل مجالات العمل والمؤسسة.

ويتدرج هذا الجزء في مسار البحث عن بعض تلك التوافقات السوسيولوچيّة المكنة بين المجالين، والتي تبقى شبه غائبة ميدانيًّا، أو مازال إرساؤها يتعثّر، خاصة في بلداننا العربية. ويبقى الاجتهاد في نسج بعض الخيوط والملامح المشتركة والمبادئ الأساسية لسوسيولوچيا توافقيّة بين العمل والمؤسسة من ناحية والنوع الاجتماعي من ناحية أخرى من أبرز ما نصبو إليه في هذا المستوى، ولعلّها توافقات قد تعلي من شأني المقام العلمي والميداني لمجالي العمل والمؤسسة، وتوسّع في ذات الوقت دوائر الإدماج المعرفي والعلمي لمقاربة النوع الاجتماعي، وهي تلك المقاربة التي اتضح ممّا تقدّم أن الدوائر الموصدة في وجهها، خاصة في عالمنا العربي، أكثر من تلك المفتوحة، لاسيما في ساحاتنا الأكاديميّة والجامعيّة.

ويدور هذا الفصل حول جملة من الأسئلة التي تبدو بنظرنا محيّرة، ونصبو من خلال طرحها إلى فتح آفاق أرحب للنقاش حولها وتفكيك عناصرها، أكثر مما نصبو إلى البحث لها عن أجوبة أو تقديم تفسيرات جاهزة لها. وهي أسئلة تتعلّق بجنس المعرفة وبتاريخيّة العلاقة الإبيستملوچية للعلوم الإنسانية والاجتماعية بالجنسين، وبتاريخية العمل وتطوّره الغربي حول العامل "ذي العضلات المفتولة" في ظلّ الحضور المُغيّب لنساء الطبقات الفقيرة والمتوسطة العاملات بكبرى المصانع الغربيّة مع مطلع القرن العشرين.

وتظل مختلف تلك الاستفهامات المحرّكة لمختلف الفقرات متمحورة بدرجة أساسية حول افتراض مركزيّ سوف يتم الاجتهاد في إثبات صحته، وهو افتراض أن تسليط مجهر النوع الاجتماعي على مقاربة العمل والمؤسسة، وكذلك على سائر الظواهر الاجتماعية والإنسانية الأخرى، ليس ترفًا فكريًّا ولا ابتكارًا معاصرًا بقدر ما أضحى ضرورة منهجية لم يعد بالإمكان تجاهلها في مختلف مسارات البحث وتدريس العلوم الإنسانية والاجتماعية في بلداننا.

أولًا: العلوم الإنسانية والاجتماعية والنوع الاجتماعي: العلاقة والتطور:

1- سؤال جنس المعرفة :

إن تمييز العلماء والمختصين بين الجنس والنوع أضحى اليوم حقيقة غير قابلة للنقاش ولا للمزايدة عليها، بعدما سادت القناعة –في مختلف حقول المعرفة الإنسانية والاجتماعية– باعتبار الجنس إشارة للفوارق البيولوچية بين جسم الذكر والأنثى، واعتبار النوع إحالة للفوارق النفسية والاجتماعية والثقافية بين الرجل والمرأة. وقد أصبحت سائر عمليات التنشئة الاجتماعية المرتبطة بالنوع الاجتماعي ومساراتها الأولية (العائلة – الأسرة) والثانوية (المحيط – البيئة – الإعلام) تحيل إلى مجموعة الأدوار التي يتم بناؤها لدى الجنسين. ويؤكّد علماء الاجتماع اليوم على أن عمليّة التنشئة الاجتماعيّة المتصلة بالنوع تبدأ فور ولادة الطّفل الرّضيع، حيث تتم عملية تعليم الأطفال وتلقينهم القيم والمعايير والتوقعات التي يعتقد المجتمع أنها تتناسب وتتطابق مع نوعهم البيولوجي.[128] ولئن اختلفت الممارسات والسلوكات (الألوان، والملابس، والدهانات، والطقوس، والتعاويذ...إلخ) المنتِجة والمطبِّعة للفوارق والاختلافات النوعية بين الذكور والإناث من سياق اجتماعي وثقافي إلى آخر، فإنها غالبًا ما تشترك في إعادة إنتاج الأنماط الاجتماعيّة حول الذكورة والأنوثة بشكل تراتبيّ يعزز هيمنة الرجال وسيطرتهم على النساء، وذلك من خلال ما يتم نسجه عبر عمليات التنشئة من جمع بين الذكورة والقوة والجأش والتفوق، وبين الأنوثة والرقة والوداعة والضعف.

ولكن يجوز القول بأن التأريخ العلمي لبلوغ مثل تلك النتائج لا يسمح بردّها إلى ما هو أبعد من سبعينيات القرن العشرين، حين نجح الفكر الغربي بعد مخاض عسير، تفاعلت ضمنه جملة من العوامل –لعلّ أهمّها صخب ونضال الحركة النسوية ومناصريها من مفكرين وفلاسفة وعلماء اجتماع– في كسر الطوق الفكري المضروب حول علاقة الرجل بالمرأة والذكر بالأنثى. وقد فُتح بذلك باب الاجتهاد أمام الجميع لمعاودة النظر وإعمال الفكر في مسألة دونية الأنثى وتفوق الذكر، التي اعتبرها الفكر الغربيّ لقرون طويلة مسلّمة صنعتها الطبيعة؛ فلم تكن بالتالي مناقشتها ممكنة. وقد اعتبر بعض رواد ورائدات فلسفة العلم النسوية أفكار أرسطو (384-322 ق.م) بمثابة الرحم الذي تطورت ضمنه مثبِّطات إعمال الفكر في مسألة الاختلافات بين الجنسين، بما أسست له تلك الفلسفة من تطبيع بيولوجي لأمر خضوع النساء للرجال، والاعتقاد في التفوّق الطبيعي للذكور

(128) أنطوني غدنز، علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 222.

على الإناث،[129] حيث تم تفسير الموقع الدوني للمرأة في المجتمع بأسطورة الاختلافات البيولوجية الكونية بين الذكر والأنثى، التي كانت غير قابلة للدحض أو للنقض أو التجاوز بما أنها اختلافات صاغتها الطبيعة، ولم يتسنى بذلك -لفترة طويلة- تطور أي تصوّر أو تساؤل إشكالي حول علاقة المرأة بالرجل.

وقد اعتبرت فلسفة العلم النسوية أن هيمنة ما صاغه فكر أرسطو حول علوّ الذكورية وسيادتها على الحضارة الغربية -وانفرادها بالتالي بالفعل الحضاري- اعتوارًا طال السكوت عليه،[130] وأن النظرة التطبيعيّة للاختلاف بين الجنسين جعلت المسألة غير مطروحة وغير قابلة للتفكّر فيها. وقد مهّدت تلك النظرة التي تبنتها فلسفة العلم النسوية لنتيجة مهمة هي تطوّر العلم والمعرفة بعيدًا عن إثارة علاقتهما بالجنس، وعن افتراض ارتباطهما بالجنس الأقوى والأبرز حضورًا في الساحة العامة وحلبات إنتاج الفكر والمعرفة. ووقع الإقرار بأن عمليات إنتاج العلم في الحضارة الغربية طالما كانت محكومة بالسيادة الذكورية التي ربطت العقل بالرجل والعاطفة بالمرأة. وبما أن العلم كان يمثل خلاصة إعمال العقل؛ فقد صبغته السلطة الذكورية بقيمها وسماتها وملامحها، واستبعدت عنه الأنوثة والخبرات الأنثوية، واعتبرتها ضد العلم، وعملت على حجبها ليبدو الرجل هو الفاعل الوحيد في حلبة العلم كما أنه جوهر كل فعل حضاري.[131]

ويذكر أن تطور حجم حركة اقتحام المرأة الغربية لمختلف حقول الأكاديميا كان قد توازى مع سريان ونمو أفكار نسوية جديدة حاولت تجاوز طرح مسألة دور المجتمع في صياغة مكانة الأنثى وصناعتها -كما ظهرت في أفكار "سيمون دي بوفوار" وأطروحات الفلسفة الوجودية- نحو فلسفة وحركة

(129) طبق أرسطو مصطلحي الذكر والأنثى على الكون النظامي، وتحدث عن الطبيعة بوصفها شيئًا مؤنثًا، بينما أشار إلى السماوات والشمس بوصفها " المُحْدث" أو "الأب". استمسك بأن كل ما هو أعلى ينبغي أن ينفصل بما أمكن عما هو أدنى؛ وهذا يفسر لماذا تنفصل السموات عن الأرض الدنيا. ولأن الذكر امتلك القدرات العليا للعقل والروية؛ اعتبر أرسطو "أن علاقة الذكر بالأنثى هي بطبيعتها علاقة الأعلى بالأدنى، الحاكم بالمحكوم"، واعتبر الأنوثة "تشوهًا على الرغم من أنها تحدث في السياق العادي للطبيعة". وقد تقدمت بذور الرجل في عملية التناسل حسب أرسطو كمبدأ فعال وروح عاقلة، أما المرأة فهي أساسًا رجل مجدب له روح حيوان، وتسهم فقط بالمادة التي يعمل فيها المبدأ الفعال.

انظر: ليندا جين شيفرد، أنثوية العلم: العلم من منظور الفلسفة النسوية، ترجمة يمنى طريف الخولي، عالم المعرفة 306 – عام 2004م، ص 28.

(130) نفس المرجع، ص 10.

(131) نفس المرجع، ص 48.

تنظيريّة أكبر، توسع مداها لتكتسح سائر فروع المعرفة الإنسانية والاجتماعية، كما بلغت الميتافيزيقا والإبيستملوجيا وفلسفة العلوم. وقد ارتبطت أهم أفكار تلك النسوية الجديدة بمبادئ فلسفة ما بعد الحداثة، بوصفها حركة نقدية شككت في منطلقات الحداثة الغربية ونتائجها، واعتبرت نفسها نسويّة ما بعد حداثيّة، شدّدت على ضرورة نقد النموذج العقلاني الذكوري للإنسان وأهمية دحر مسلمة اعتباره مركز الحضارة الغربية ومحورها. وتُجمع نسويّة ما بعد الحداثة على أن ذلك النموذج الذكوري للإنسان الحداثي كان وسيلة الرجل الأبيض لقهر ثالوث المرأة والطبيعة وشعوب العالم الثالث، كما كانت سبب ما عرفته البشرية من مصائب وويلات إنسانية وبيئية. وتمثل النسوية الجديدة بهذا الطرح تيارًا فكريًّا متميزًا يقدم نفسه على أنه فلسفة للبيئة بقدر ما هو فلسفة للمرأة ولتحرر القوميات. وقد اجتهدت في تناول تلك القضايا الثلاث باعتبارها متشابكة ومتداخلة في هوية واحدة، وهي هوية ضحايا مركزية العقل الذكوري[132] التي جعلت من نفسها روح الحضارة الغربية.

وذهبت النسوية الجديدة في الغرب عبر إشهار رفضها لمنطق الإقصاء والإقصاء المضادّ المتبادل بين الرجل والمرأة، إلى التفكير فيما هو أبعد من ثنائية المساواة في مقابل الاختلاف. وهي ثنائية تم اعتبارها من قبل رائدات النسوية الجديدة من مخلفات أفكار التنوير التي آن الأوان لتجاوزها. ودعت إلى العمل على **تبني منطق اختلاف النساء عن الرجال**، والاجتهاد في إبراز أهم مواطن ذلك الاختلاف وإظهارها -بدلًا من طمسها- في سبيل المزيد من تسليط الضوء على ما تمتاز به المرأة من خصائص مختلفة من شأنها تطوير مسيرة الإنسان والمجتمعات وإثراؤها. وتطمح النسوية الجديدة عبر ذلك الخطاب والرؤية المستجدة إلى إحداث توازن منشود يعالج بعضًا من أوجه الخلل التي أصابت الحضارة الغربية، فكانت بذلك رؤية أعادت "اكتشاف الأنوثة وبلورتها"،[133] كما كانت طرحًا مختلفًا سعى لاستنباط أطروحات مستحدثة وأفكار مستنيرة ما فتئت تؤكد بمنطق ما بعد استعماريّ على اندحار ثنائية المركز والأطراف، وزوال عصر الاستعمار والتسلّط على الآخر وفرض الوصاية عليه، والذي كان أحد أبرز تجسدات الفلسفة الذكورية الغربية بنظر أغلب تيارات الفلسفة النسوية ما بعد الحداثية. وقد أكدت أبرز أفكار تلك التيارات على ضرورة انبثاق فلسفات جديدة تنقض المركزية الجائرة، وتصون الحقوق التي أهدرت للمرأة وللطبيعة ولشعوب ما كان يسمّى بالعالم الثالث.

(132) نفس المرجع، ص 14.

(133) نفس المرجع، ص 14.

ومن المؤكّد أن كل ذلك قد أفضى إلى تطور تيّار عام أضحى يشدد على ضرورة كسر طوق احتكار الرجل الغربي لمؤسسة العلم، والتأكيد على كون العلم منجزًا إنسانيًّا مشتركًا ومفتوحًا أمام كل الحضارات والشعوب وكل الأجناس والأنواع البشرية. وربما يجوز اليوم الحديث عن تطوّر مجمل تلك الأفكار والفلسفات نحو حركة فكريّة أضحت تشهد تناميًا عالميًّا فتحت الباب على مصراعيه أمام قيم التعدّدية والتنوّع والاختلاف كقيم مركزية، وآمنت بأن استيعاب العلم وباحات المعرفة لتلك القيم لا يمكن أن يتم إلا عبر تحطيم بعض أسس منطق التفكير التنويري، ذلك التفكير الذي استند على جملة من الثنائيات التي تم اعتبارها متناقضة ومتضادّة كالرّجل والمرأة، والعام والخاص، والعقلانيّ واللاّعقلانيّ، والغرب والشّرق. وتعالت في هذا الصدد الأصوات المنبّهة إلى ما شهده تطوّر العلوم بشكل عام من سيادة مطلقة لمنطق التفسير الذكوري الأوحد، الذي توجّب العمل على تجاوزه نحو علوم أكثر توازنًا تمكّن من إبراز أدوار كل من الرجل والمرأة بعيدًا عن إقصاء أو تهميش أي منهما. وقد وقع التأكيد على ضرورة زيادة إمعان نظر المختصّين في مختلف المجالات المعرفية في سبيل إدراج المرأة –بوصفها النوع الأكثر تعرّضًا للتهميش العلمي والمعرفي– كموضوع بحث علمي، وكمحطّ اهتمام رئيس، خاصة في المجالات التي كثيرًا ما تماست فيها اعتباطيًّا حدود ما يسمى الكائن البشري (الإنسان) بالكائن ذي الجنس الذكوري (الرجل).[134]

وبعيدًا عمّا نودي به طويلًا من ضرورة تعالي العلوم وحياديتها وتجرّدها من متاهات الذاتيّة أو خضوعها لمنطق جنس الذات الدارسة أو الموضوع المدروس، بدأت بعض المختصّات في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية تشهرن فرضية الانحياز الذكوري للعلم، وهو انحياز فرضه في نظرهنّ معطى الولوج المتأخّر للمرأة لساحات إنتاج العلم وغيابها عنها، سواء كفاعل مؤثر في عملية الإنتاج، أو كموضوع بحث ودراسة.

ومن المهمّ التأكيد في هذا المستوى على أنّ النضج الفكريّ الناجم عن التّراكم الحاصل في خوض مثل تلك المسائل قد أفضى في خاتمة المطاف إلى الاقتناع بضرورة تجاوز منطق الإقصاء والتهميش والمبالغة في تعارض الرجل والمرأة وصراع الذكورة والأنوثة، نحو اعتبارهما جانبين جوهريين للوجود البشري، لكل منهما خصائصه وسماته وأدواره التي تتكامل جميعها في سائر جوانب الحضارة الإنسانية، وعلى رأسها العلم والمعرفة. وقد ترسخت القناعة اليوم بضرورة المناداة بمعاودة النظر للعلم

(134) Jacqueline Laufer, *Le travail du genre; Les sciences sociales du travail à l'épreuve des différences de sexe*, La découverte, Paris 2003.p.10.

وللممارسة العلمية ككيانين تتكامل فيهما سائر الخصائص الإنسانية الإيجابية الذكورية والأنثوية على السواء؛ وهو ما قد يجعل العلم في المستقبل أكثر جاذبية وحيوية، وأكثر كفاءة وفاعلية، كما أن من شأنه أن يثمر عبر ذلك الوجه ثمارًا أكثر سخاء وتوازنًا[135] وأقل أضرارًا جانبية، من قبيل تدمير البيئة، وتصنيع أسلحة الدمار الشامل، واتخاذ ذلك السلاح أداة لقهر الثقافات والشعوب الأخرى.

2- قراءة في تاريخيّة علاقة العلوم الإنسانية والاجتماعية بمنظور النوع الاجتماعي :

يتصل السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المستوى بمدى تطور انتباه العلوم الإنسانية والاجتماعية، سواء في الغرب أو في العالم العربي إلى قضايا المرأة، لا بوصفها فردًا منعزلًا ونقيضًا معاديًا للرجل، ولكن بالنظر لها في علاقتها التفاعلية والتكاملية معه، كما يرتبط السؤال المطروح كذلك بمرحلة انتباه العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى ضرورة فك الاشتباك والتداخل الذي كان قائمًا بين علاقات الجنس وروابط النوع، وتبرير قضايا توزع الأدوار المجتمعية بين الرجل والمرأة، وعلاقتها بمسائل الاختلافات البيولوچية بين الذكر والأنثى، ومراجعة النظر بشأن تلك العلاقة المركبة بين الاختلافات البيولوچية الفطرية والكونية وبين الأدوار الاجتماعية المكتسبة والمتغيرة التي تنحتها الثقافات المختلفة، وتصنعها عمليات التنشئة الاجتماعية داخل المجتمعات.

وتستدعي القراءة التاريخية الراصدة لبعض ملامح تلك الأسئلة الوقوف عند مستويات ثلاثة متصلة بمتغيرات جنس الباحث أولًا، ثم جنس المبحوث ثانيًا، وجنس موضوعات البحث ثالثًا، ومدى ارتباط تلك المستويات بحضور معطى الذكر والأنثى في حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية. ويقودنا تحليل بعض جوانب ظهور تلك المستويات ضمن عدد من حقول المعرفة الإنسانية والاجتماعية إلى التعرّف على بعض العلامات الدالة في تاريخيّة تطور الوعي ببعد النوع الاجتماعي. وإن كان يستحيل علينا في هذا المقام التتبّع المعمّق والدقيق لمختلف تلك الحقول، فإننا سنحاول تطارح الأمر من زاوية بعضها. ولعلنا نوفق فيما سيتقدم من فقرات في رصدٍ أكثر دقة لمسائل تطور الوعي بِبُعد النوع الاجتماعي في حقل علم اجتماع العمل والمؤسسة.

إن الملاحظة الأولى التي تفرض نفسها عند التساؤل عن الوعي التاريخي أو عن تاريخ وعي تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية بضرورة إدراج بعد النوع الاجتماعي كمتغير وكأداة تحليل وموضوع

(135) ليندا جين شيفرد، مرجع سابق، ص 9.

بحث، تتمثل في التأكيد على أن أغلب تلك التخصصات –إن لم نقل مجملها على الإطلاق– قد تطور دون الانتباه المبكّر له. ولئن حظيت متغيرات عديدة – كالطبقة الاجتماعية، والانتماء الإثني، وقضايا أخرى، كالهوية، والثقافة، والثقافات الفرعية –باهتمام كبير– سواء من حيث تناولها كموضوعات بحث، أو اعتمادها كعناصر تحليل –فإن بُعد النوع الاجتماعي –بما حمله من حرص على ضرورة التركيز على مواقع واهتمامات كل من الرجال والنساء معًا– ظل طويلًا غير متفكّر فيه، واستمر بعدًا غائبًا عن حلبات الدراسة والبحث؛ وهو ما جعل الاختلافات بين الرجل والمرأة تبدو في أغلب الأحيان معطى تحليل ثانوي لم يجلب سوى انتباه نزر لا يكاد يذكر من الدارسين والمفكرين. ويصحّ القول بأن إدماج بعد النوع الاجتماعي كإشكالية بحث أساسيّة في بعض حقول المعرفة الإنسانية والاجتماعية لم يصبح ممكنًا تاريخيًّا إلا على إثر الصخب الذي أثارته التحركات النسوية في الغرب وخاصة بعد الانتباه الإبيستملوجي لبعض رائداتها لمسائل ذكورية العلم وانعدام حياديته، وتأكيدها كذلك على القالب غير الطبيعي الذي يتسم به التقسيم الجنسي للأدوار الاجتماعية.

ولكن وإن مثلت الاجتهادات المعرفيّة للحركة النسوية الغربية –وخاصة النسويات الأنجلوساكسونية– مع نهاية ستينيات القرن العشرين المحرك التاريخي والمعرفي الذي مكّن من التمييز بين الجنس والنوع الاجتماعي –الذي تطور اعتماده كمتغير أساسي في تحليل الموقع والمكانة المجتمعية لكل من الرجل والمرأة كما سبق التأكيد على ذلك– فإن ما شهدته الساحة الدولية من مؤتمرات، وما تمخض عنها من توصيات حول ضرورة تعميم مبدأ تدارس مشكلات وعلل المجتمعات وطرح الحلول المناسبة لها، من منطلق النظر الدقيق في طبيعة العلاقات المبنيّة تاريخيًّا واجتماعيًّا بين الرجال والنساء، وتحديدًا عن مؤتمري القاهرة 1994م وبيجين 1995م، كان العامل الأساسي في توسيع دوائر اعتماد النوع الاجتماعي على نطاق أشمل تجاوز فيه حدود ساحات الفكر والمعرفة نحو ساحات الفعل والتدخّل في الحقل التنموي. وقد فصّلنا القول فيما تقدّم حول أهمية ما غنمه مفهوم النوع الاجتماعي –من جدلية التأثير المتبادل، ومن مراوحاته بين بعض حقول المعرفة الإنسانية والاجتماعية وبين توظيفه في الحقل التنموي الميداني– من تطور فكري وإغناء أسهما إلى حد كبير في بلورة مقارباته ومفاهيمه ومجمل الأساليب المنهجيّة التي تمخضت عنها.

وكان لمبدأ إدماج بُعد النوع الاجتماعي في السياسات (Mainstreaming) –والذي نصّ على ضرورة اعتماد النوع الاجتماعي كمبحث أفقيّ يجب أن تشترك فيه مختلف محاولات تحليل

العلاقات الاقتصادية والاجتماعية- دوره المركزي في تيسير تبنّي أغلب تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية لبُعد النوع الاجتماعي كمتغير وموضوع بحث وأداة تحليل للظواهر. كما مكن ذلك المبدأ من تطور اعتماد بُعد النوع الاجتماعي من طرف أغلب تخصصات المعرفة الإنسانية والاجتماعية، من خلال تجاوز بعض التساؤلات التي طرحت في البداية حول سبل إدماج بُعد النوع، وحول العراقيل التي من الممكن أن تعترض ذلك المسار، خاصة عند الاجتهاد في نحت كيانه كتخصص فرعي قائم بذاته ومنفصل عن سائر تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية المعروفة. ولئن كانت الساحة الأكاديمية الأمريكية سبّاقة في ابتكار أقسام علمية لا تُعنى بغير دراسات النوع الاجتماعي كحقول دراسة فرضها تطور دراسات المرأة منذ السبعينيات، إلا أن النص الأبرز -على مستوى دولي- ظل غالبًا يشدّد على عدم الاكتفاء بمجرد إحداث أقسام دراسة علمية وجامعية حول النوع، ولكن على ضرورة تجاوز ذلك بتشجيع اعتماد النوع الاجتماعي كأداة تحليل أساسية ضمن مجمل تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، وكمتغير لا مناص من إغفاله عند تحليل مختلف الظواهر الاقتصادية والديموغرافيّة والاجتماعية والسياسية على نطاقات محلية وإقليمية ودولية.

وقد أسهمت مختلف تلك الدعوات المشددة على ضرورة الإقحام غير المشروط "لعدسات النوع الاجتماعي" في تطوّر نوعي لعدد من الدراسات والبحوث المتمركزة بشكل محوري حول المرأة لتصبح دراسات شاملة مهتمة بالمرأة وبالنوع الاجتماعي. وقد مكّن ذلك من تجاوز التركيز الأحادي على قضايا المرأة -باعتبارها جدلًا الطرف الأضعف في معادلة العلاقة بينها وبين الرجل- نحو تركيز أوسع على قضايا المرأة من منطلق الانتباه للروابط القائمة اجتماعيًّا بين الجنسين، وتحليل الطبيعة المعقدة والجدلية لتلك الروابط ونتائجها على كل من المرأة والرجل، وكذلك على المجتمع في عمومه. ويمكن القول إن المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة كان من بين أهمّ الأسباب المباشرة في استحثاث نسق الدراسات والبحوث العلميّة في مجال المرأة والنوع الاجتماعي؛ حيث برزت -كنتيجة لتطبيق التوصيات المنبثقة عنه- جملة من المبادرات الرسميّة الدافعة باتجاه استحثاث جهود البحث والدراسة في مجال المرأة والنوع الاجتماعي. وقد عمل عدد من الحكومات العربية في هذا السياق على إقامة بعض المراكز البحثية المختصة في مجال دراسات المرأة والنوع الاجتماعي، كما هو الحال في تونس والأردن، كما عملت بعض الجهات والمؤسسات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي على التدخل المباشر في ذلك الاتجاه عبر تقديم الدعم المالي لبعض المشروعات والمبادرات

البحثية. هذا وقد شهدت فرنسا على سبيل المثال حركية بارزة في ذلك النطاق، حيث عرف العقد الأخير من الألفية الثانية حركة مهمة تنوعت ضمنها الدراسات والبحوث المتصلة بالمرأة والنوع الاجتماعي في أغلب تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، من علم الاجتماع إلى التاريخ وعلم النفس والأدب وغيرها، كما تنوعت فيها الإشكاليات المدروسة، من السياسة إلى الجنس والعنف والهوية وكذلك العمل والسياسات العائلية والاجتماعية. وقد تطورت وفقًا لذلك الأطر النظرية لتلك الدراسات والبحوث متجاوزة الماركسية والمدرسة البنيوية التي مثلت مرجعيتها الأساسية خلال عقد الثمانينيات، لتتوجه إلى اعتماد مرجعيات نظرية وفكرية أكثر تنوعًا وانفتاحًا حسب التخصصات.[136] وقد وردت هذه الحركية العلميّة كنتيجة لتأكيد بعض المنابر الدوليّة والأوروبية على التأخر المشهود الذي اتسم به مجال البحث في المرأة والنوع الاجتماعي في فرنسا مقارنة بسائر الدول الأوروبية الأخرى.

ولكن الملفت للنظر أنه وإن نجحت العديد من المحاولات البحثيّة في سائر تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية في مناطق عديدة من العالم في الإدماج الجدّي لمنظور النوع الاجتماعي كفلسفة وكتوجه فكري يؤطّران قضايا ومشكلات المرأة/الإنسان ضمن منظومة أشمل تعنى بروابطها المركبة مع الرجل/الإنسان، وتحليل معمق لذلك يراعي خصوصية المواقع المجتمعية لكل من الطرفين، فإنّ أعدادًا أخرى من الدراسات، وإن استبدلت تسمية المرأة بالنوع الاجتماعي، فإنها رغم ذلك ظلت تحوم حول قضايا المرأة بشكل منفصل عن علاقتها بالرجل وبالمحيط العام، وفشلت في إنتاج خطاب بديل يتجاوز عقدة التمركز حول الأنثى، والنظر للمرأة ككيان نقيض للجنس الآخر والضحية التاريخية لعدوانيته وتسلطه، واستمرت في إعادة إنتاج خطاب "نسوي غربي" محض لا زال بعضه خاصة في عالمنا العربي يسيء لمجال دراسات المرأة والنوع الاجتماعي، وينفّر منها الباحثين والباحثات. ولئن كان مسار التأسيس لحقول دراسات أكاديمية وعلمية للمرأة والنوع الاجتماعي ذات جودة عالية في عالمنا العربي مازال متعثّرا، وان كانت المعوقات كثيرة، فإن اعتباطية اعتماد مفهوم النوع الاجتماعي واستخدامه العشوائي في بعض الساحات يتحمل جزءًا كبيرًا من مسئولية تأخّر إرساء جدّي لتلك الحقول، وربّما يسهم ذلك الاستخدام الدعائي للمفهوم إلى حدّ كبير في تعطيل فاعلية ما وقع تأسيسه.

(136) Marie Claude Hurting, *Sexe et genre: De la hiérarchie entre les sexes*, CNRS éditions, Paris 2003, p.6.

3- العلوم الإنسانية والاجتماعية ومنظور النوع: القيمة المضافة:

إن سؤال الجدوى من اعتماد تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية لمقاربة النوع الاجتماعي كمنظور مختلف يراعي مختلف التجسدات المجتمعيّة المعقدة لعلاقة الرجل بالمرأة بوصفها علاقة مبنية اجتماعيًّا ومشكلة ثقافيًّا، أصبح من الأسئلة كثيرة التردد في أغلب حقول تلك المعرفة. وقد تعددت من تخصص إلى آخر الاستفسارات المعرفية حول العائد العلمي من اعتماد منظور النوع الاجتماعي في دراسة سائر الظواهر الاجتماعية والإنسانية وتحليلها، هذا إلى جانب التساؤل عن سبل ومناهج اعتماد ذلك المنظور وسبل إقحامه في التخصصات المختلفة.

ولئن أضحت اليوم بعض التخصصات الإنسانية والاجتماعية ترى في اعتماد منظور النوع الاجتماعي ضرورة موضوعية ومنهجية وجب توخيها، وتؤكد على مبدأ تعميمها، فإن البعض الآخر لا يزال يشكك في الجدوى المعرفية من اعتماد ذلك المنظور، ويشكك في صدق نتائجه. ورغم ذلك يجوز القول بأن العمل على إقحام مقياس وبُعد الاختلاف بين الجنسين وطبيعة الروابط القائمة بينهما في مختلف مراحل دراسة الظواهر الاجتماعية أضحى اليوم تحديًا ورهانًا انخرطت فيهما -بدرجات متفاوتة- مختلف حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ وقد برزت تبعًا لذلك جملة من الدراسات والبحوث في مجالات عديدة، كعلم الاجتماع، والتاريخ، والديموغرافيا، وعلم النفس، والأنثربولوجيا. وتجاوزت هذه الدراسات مجرّد اعتماد المرأة كوحدة مرجعية أساسيّة في التحليل، إلى اعتماد النوع الاجتماعي كمرجعية بديلة، تقوم على إبراز التباينات بين الرجل والمرأة وتحليلها وفقًا لمنطق ما يمكن أن تحتمله تلك الفروق والاختلافات بين الجنسين من دلالات مجتمعية وثقافيّة. وربّما يمثّل التخلّي عن التناول الشمولي للظواهر -عبر طمس فروقات الجنس من ناحية، والتحوّل عن التحليل الأحادي لها بشكل متركز فقط حول الأنثى من الناحية الأخرى- منعرجًا إبيستملوجيًّا لافتًا في مسار التطور الفكري للعلوم الإنسانية والاجتماعية. وفضلًا عمّا يمكن أن يسجلّه ذلك المنعرج من نتائج علميّة مهمّة، ربما يخوّل اعتماد العلوم الإنسانية والاجتماعية "لعدسات" النوع الاجتماعي تجاوز التهم التي تكال لها جرّاء التحيّز للذكور أحيانًا، وتلك التي تتصل برميها بالتعصب اللافت للأنثى أحيانًا أخرى **نحو قولبة مختلفة للمعرفة، عبر مسار من إعادة التشكيل وصياغة الأساليب والأدوات من خلال إدماج النوع الاجتماعي كأداة تحليل وكزاوية نظر وكمنهاج عمل.**

ورغم ندرة المبادرات الجديّة المتبنية لمنظور النوع الاجتماعي وعدم تكثّفها في الدراسات والبحوث في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية المختلفة، فإن القناعة بضرورة اعتمادها وبأهميّتها أضحت تترسخ من مجال إلى آخر ومن فترة إلى أخرى، مؤكدة على أن اعتماد بُعد النوع في مستويات التحليل المختلفة للظواهر كمحطّ اهتمام وزاوية نظر أساسيتين **سوف يسهم في إنتاج علوم اجتماع وإنسان أفضل وأدقّ وأجدى**. هذا وقد تزايدت في الفترة الأخيرة المنابر متعددة الاختصاصات الداعية خاصة في الغرب[137] إلى زيادة اعتبار بُعد النوع الاجتماعي، والدعوة إلى التفكير العملي في صيغ إدماجه في صلب تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية المختلفة، من ديموغرافيا، وأنثربلوجيا، وعلوم اجتماع، وتربية، وسياسة، واقتصاد، وتاريخ، وجغرافيا، وغير ذلك، والتأكيد على أهمية العائد العلمي والمعرفي المنتظر من إدماج ذلك المنظور في سائر تخصصات وفروع علوم الإنسان والمجتمع، وتطويره للأدوات والمقاربات وتجويده للبحوث وللنتائج. وتنطلق أغلب تلك الدعوات من التشديد على حقيقة التطوّر التاريخي لجمل العلوم الإنسانية والاجتماعية في ظل عدم الانتباه لما أفرزه غياب التمحيص في الطبائع المعقدة للعلاقة بين الجنسين، وطمس دلالات الفروق بينها، من طرق بحث ودراسة خاطئة، كثيرًا ما كانت تفضي إلى نتائج مضللة وغير دقيقة. وتم في هذا النطاق نقد بعض المسلمات والبديهيات الخاطئة التي ظلت لفترة طويلة تتحكّم في أساليب إنتاج المعرفة بالظواهر الإنسانية والاجتماعيّة، وفي طرق النظر لبعض المسائل، ومختلف ما انبثق عنها بشكل غير واعٍ من منهجيات وأدوات بحث ودراسة. هذا وقد تمّ التنبيه إلى أن الكثير من المسائل الاجتماعية كانت محلّ إخضاع لا شعوري لتصنيفات نمطية جعلت من بعض الظواهر تُحسب لجنس دون الجنس الآخر، وتُصنّف بالفطرة لهذا الجنس أو ذاك، ومن أمثلة ذلك بحوث توزع وقت الأسرة، والتي طالما كانت تصبّ جلّ اهتمامها على النساء دون الرجال اعتقادًا من الباحثين أن وقت الأسرة مسئولية المرأة، وأنها شأن يخصّها وحدها بعيدًا عن الرجل. والحال ذاته في بحوث الخصوبة،[138] التي استقرّ في ذهن الباحث أن مفاتيح أسرارها ليست بغير يد المرأة، وكأن الرجل بعيد كل البعد عن ذلك؛ فتمّ التجاوز البحثي له.

(137) انظر على سبيل المثال:

Margaret Mauriani et Marry.C, *Masculin féminin: Questions pour les sciences de l'homme*. PUF, Paris 2001.

Jacqueline Laufer , *Le travail du genre: Les sciences sociales du travail à l'épreuve des différences de sexe*. La découverte. Paris 2003.

Delphine Gardey, *Enjeux de recherche sur le genre et le sexe*. Rapport à la présidente du CNRS, Mars 2004, Texte publié sur Internet.

(138) Ibid, p.8.

ولطالما تجاهلت البحوث الاجتماعية حول الحياة المهنية عائلات العمال، وتجاهلت الحياة الخاصة للمرأة العاملة، ولطالما استندت المقارنات الدولية لأجور العمال على الرجال دون النساء، ولطالما بالغت بحوث البطالة في تصوير كارثيّة أوضاع بطالة المرأة متجاهلة سوء أوضاع بطالة الرجال.

إن التناول المطلق والشمولي للظواهر باعتبارها جدلًا إمّا ظواهر إنسانية تخص "الإنسان" المنظور إليه بوصفه رجلًا وتغييب المرأة باعتبارها الوجه الآخر لإنسانية ذلك الإنسان، أو التناول المتمركز حول المرأة بوصفها الضحيّة التاريخية لكل مشكلات الكون، لم يعد يعتبر اليوم تناولًا يُجانب الفهم الدقيق والتفسير السليم للظواهر فحسب، بل أصبح يعتبر كذلك ضربًا من التحليل والدراسة المشوّهة لمسارات إنتاج المعرفة الإنسانية والاجتماعيّة. إن الأمر أضحى في نظر البعض يتطلب من المختصين في العلوم الإنسانية والاجتماعيّة التوقّف عن النظر **للرجل كمعيار وللنساء كمشكلة**،[139] وأصبح يفرض علينا الوقوف عند الأهمية العلمية وصدق النتائج التي قد تفرزهما عملية "جنسنة" البيانات والمعطيات وتبويبها حسب الجنس في مختلف مراحل العملية البحثيّة، والتعوّد بالتالي على الاشتغال على دلالات الروابط بين الجنسين كروابط اجتماعية، وكنمط آخر من المتغيرات، وكمؤشرات ومقاييس مستحدثة توظف في مختلف مراحل العمليّة البحثيّة بنفس قيمة ما تعودنا على استخدامه من متغيرات مثل: السن، والانتماء الإثني أو الثقافي أو الديني، والحالة المدنيّة والاجتماعية وغير ذلك. وهو ما سوف يسهم في التأسيس لصيرورة إعادة إنتاجنا للمعارف الإنسانية والاجتماعية وفق أسلوب آخر، وبمنظور مختلف في تشريح الظواهر يعتمد وسائل عمل مختلفة وأكثر جدوى في إبراز الاختلافات بين الجنسين وتبين دلالاتها في ضوء الحيثيات المجتمعيّة والثقافية، وضمن مسارات تشكيل الصور والتمثلات الاجتماعيّة المتصلة بالنوع الاجتماعي وصياغتها. وتبقى القيمة الإجرائية المضافة لكل ذلك مرتبطة أساسًا بتحليلنا النقدي لسبل بنائنا لمفاهيم الجنس والنوع وأساليب اشتغالهما واستخدامهما من قبل الباحثين والدارسين ضمن الاختصاصات المختلفة، وإيمان جميع المهتمين بالحاجة العلميّة الملحّة لتفكيك تلك البناءات وإعادة تعريفها والعمل على توظيفها بشكل أجدى وأنفع.

وتأسيسًا على ذلك سوف يتأكد القول بأن البحوث حول النوع الاجتماعي والجنس ليست أقل موضوعية أو علمية من مجموع الإنتاج البحثي في العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ حيث إنها بحوث

(139) Jaqueline Laufer, *Le travail du genre*, op cit, p.12.

تندرج بشكل مباشر في مسار يؤسس لعلوم إنسانية واجتماعية تتبنى الفكر النقدي الرافض لاعتماد الأفكار المسبقة والمسلمات المشوهة للحقائق. ومما لا شك فيه أن حجج المشككين في علمية تلك البحوث والدراسات وموضوعيتها أضحت مردودة على أصحابها، لاسيما بعد تراكم عمليات العودة ونقد الذات من قبل مختلف المهتمين والمهتمات بالمجال، وعلى إثر عمليات المراجعة الجريئة والتفكيك العلمي البنّاء لمختلف حيثيات العلاقة المتوترة بين النضال الحركي للنسويات في بلدان عديدة من العالم وبين مسارات إنتاج المعرفة وإنجاز البحوث والدراسات في مجال المرأة والنوع الاجتماعي.

ولئن يتدعم اليوم واقع تراكم البحوث والدراسات حول المرأة والنوع الاجتماعي وفق ذلك التمشي المجدد، فإن واقع إرساء علوم إنسانية واجتماعية حساسة للنوع الاجتماعي مازال يتطلب تضافر العديد من جهود المختصين، خاصة فيما يتصل باتجاه حفز مسار إنتاج البحوث والدراسات بأسلوب يتمفصل ضمنه النوع مع بقية الانتماءات الاجتماعية الأخرى، وباتجاه انبثاق مسار يسعى لاستكشاف تعقّد تلك التمفصلات بالنسبة للأفراد وللمجموعات، ويركز النظر حول مناحي اللامساواة بين مختلف الأطراف، ومظاهرها المختلفة في الحياة الاقتصادية والسياسيّة والاجتماعية، بدءًا من التنشئة الاجتماعية المميِّزة للولد على حساب البنت، مرورًا بهيكلة سوق الشغل وتوزيع المهارات والتخصصات المهنية والفروق في الأجور، ووصولًا إلى مسائل الولوج غيرالمتساوي للمسئوليات وللوظائف القيادية وممارسة السلطة والانتماء للأحزاب والنقابات، وغير ذلك مما يمكن أن يُطرح من مسائل تاريخية وسوسيولوچية وأنثربولوچية وديموغرافيّة، ومن أوجه تحليل متنوعة ومتعددة الاختصاصات لعلاقات الرجل بالمرأة.

ولكن السؤال الذي يتردد دومًا في سياق إشكالية إدماج منظور النوع الاجتماعي في جوهر التخصصات المختلفة للمعرفة الإنسانية والاجتماعيّة يرتبط غالبًا بالمنهج والأسلوب. ويذهب المتحمسون لتركيز علوم إنسانية واجتماعية حساسة للنوع الاجتماعي إلى إثارة مشكلة الوسائل العمليّة والمنهجيّة لتحقيق ذلك، وكيفيّة انتقاء أفضلها وأكثرها جدوى في خدمة ذلك الهدف. ولئن يرى البعض في السعي للتأسيس المستقل لحقول معرفيّة تتركز بشكل جوهري حول دراسات النوع الاجتماعي، وابتكارها لوسائلها المنهجية الخاصة، وضبط حدودها العلميّة والمعرفيّة إزاء سائر تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعيّة الأخرى، حلًّا أمثل سوف يؤدي إلى الارتقاء بمقاربات النوع الاجتماعي إلى مستوى الحقل المعرفي المستقل بذاته، فإن الاتجاه الأبرز يؤكد على

أن الجدوى من التأسيس المستقل لحقول فريدة ومتميزة هادفة لدراسة النوع الاجتماعي لن تكون محقَّقة النتائج، وربّما تظل مرتهنة إلى حد كبير بهاجس التقوقع على الذات، والتطور العقيم بعيدًا عن جدلية التأثر والتأثير في الحقول المعرفيّة الأخرى نتيجة الغرق في القطاعيّة المفرطة.[140]

هذا وتشدّد في المقابل أغلب الأصوات على أهميّة ما يمكن أن يتيحه الإدماج الأفقي لمقاربات النوع الاجتماعي في سائر فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية من جدوى وفاعلية في إفراز معرفة إنسانية واجتماعيّة أخصب وأرقى، خاصة إذا ما تمّ غرس عنصر النوع في كل اتجاه، وفي جوهر كل عمليّة بحث ودراسة وتحليل بشكل يجيز لنا تناول مختلف مسائلنا الاجتماعية، بعنوان النوع الاجتماعي، سواء تعلقت بالتربية والتعليم، أو العائلة، أو العمل، أو الأجور، أو البيئة، أو المدينة، أو الريف، أو الهجرة، أو الصحة...إلخ.

ويؤكّد الجدل الحاصل في السّاحة الأكاديميّة العربيّة -على حداثته- على المنحى الذي يرى في الإدماج الأفقي لمنظور النوع الاجتماعي في سائر تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعيّة قائمة الذات الطريقة المثلى لانتشاره واستيعابه من قبل الباحثين والدارسين، وينطلق ذلك الرأي الداعم لمبدأ الإدماج المعرفي الأفقي للنوع الاجتماعي من خصوصية واقع الساحة البحثية والجامعية العربية التي شهدت وتشهد من حين لآخر بعض المواقف المتشنجة والرافضة لدراسات المرأة والنوع الاجتماعي باعتبارها "منتجًا غربيًّا يراد به اختراق حصون الثقافة العربية الإسلامية". وقد أكدت بعض المبادرات العربية[141] المتناولة لأسئلة إدماج النوع في حقول المعرفة الإنسانية والاجتماعية والسبل العمليّة لتأمين ذلك في المقررات الجامعيّة على أهمية أن يتمّ ذلك عبر مراحل وبشكل تدريجي، كأن يتمّ البدء في مراحل أولى بإقحام منظور النوع الاجتماعية في المواد التعليمية المشتركة تدريسًا بين مختلف التخصصات.

(140) نفس المرجع، ص 42.

(141) مبادرة منظمة المرأة العربية في البحث عن سبل إدماج النوع في المقررات الجامعية، انظر: أعمال ورشة العمل حول تضمين بُعد النوع في المقررات الجامعية ومجالات البحث الأكاديمي، تحرير عُلا أبو زيد، منظمة المرأة العربيّة، القاهرة، 2006م.

ثانيًا: علاقة علم اجتماع العمل والمؤسسة بمنظور النوع الاجتماعي: تحليل نقدي:

لقد خلصنا سابقًا فيما يخص المرتكزات النظرية لعلم اجتماع العمل والتنظيم والمؤسسة إلى القول بتطور تلك التخصصات المعرفية في غياب أيّ اعتبار لبُعد النوع الاجتماعي، لا كما تم تطويره معرفيًّا فيما بعد، ولكن حتى في أبسط معانيه الهادفة إلى اعتبار الإنسان في مجالات العمل بوجهيه المختلفين الرجل والمرأة، والنظر إلى خصوصية كل منهما في مواقع العمل والإنتاج. وقد تمت الإشارة العابرة إلى عدم الانتباه المعرفي المبكّر لحضور المرأة كفاعل اجتماعي في جوهر عمليات العمل وفي مجالات ممارسته المتنوعة. ونحاول في هذا المقام تعميق النظر في ذلك الاتجاه محاولين الإحاطة المركزة ببعض حيثيات التطوّر التاريخي والإبيستملوجي لقضايا المرأة والنوع الاجتماعي في صلب علم الاجتماع، ولاسيما ضمن تخصصات علم اجتماع العمل والتنظيم والمؤسسة.

1- حضور بُعد النوع الاجتماعي في دراسة ظواهر العمل:

لقد انطلق تدارس ظواهر العمل منذ الثلث الأول من القرن العشرين -كما تقدّم- بالتركيز على "أوضاع العمل" أي من خلال الاهتمام بظاهرة العمل كممارسة متمركزة في حدود الزمان والمكان، والاهتمام بأبعادها التقنية والفنية كما تتجسد عبر تلك الحدود، بغض النظر عما يرتبط بتلك الممارسة من ظواهر لصيقة بها وبالعامل/الإنسان الذي يمارسها، مثل الاهتمام بحياته الشخصية والعائلية وأوضاعه النفسية والاجتماعية خارج نطاق العمل ومجالات ممارسته. وقد رأى بعض الدارسين في ذلك الفصل الحاسم بين التناول العلمي لداخل المصنع وتجاهله لما هو خارجه أمرًا متفهّمًا إذا ما تمّ ربطه بالمناخ العلمي السائد في تلك المرحلة التاريخية، والذي كان يؤكد على قداسة فصل الحياة الشخصية عن الحياة المهنية،[142] واعتبار المزج بينهما حين إجراء البحوث والدراسات شذوذًا عن صرامة المنهج العلمي وضوابطه. وتمثلت الضريبة المعرفيّة لذلك التوجه الفاصل بين العامل وحياته العائلية والشخصيّة في تعطّل مسار النظر لمسألة علاقة ظاهرة العمل باختلاف جنس العامل والاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي داخل مجالات العمل وخارجها. وقد كان ذلك بالرغم مما كانت تشهده المرأة من حضور في مواقع مختلفة من المصانع الغربيّة، خاصة كيد عاملة غير مختصة إلى جانب الرجل، حيث بلغت نسبة تواجدها في فرنسا مع نهاية ستينيات القرن

(142) Michel De Coester, François Pichault, *Traité de sociologie du travail*, op cit, p.45.

العشرين مثلًا حوالي ثلث مجموع اليد العاملة. ومعلوم أن حضور المرأة في سوق العمل الرسمي في المجتمعات الغربية قد تكثّف تاريخيًّا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية في أواسط الأربعينات من القرن العشرين مرتبطًا بدوافع عدّة، منها تزايد الضغوط والمسئوليات الاقتصادية على الأسرة، خاصة في حالات ارتفاع بطالة الرجال، وارتفاع كلفة المعيشة اليومية، بما فيها تزايد أسعار السلع الاستهلاكية، وارتفاع نفقة تعليم الأبناء، وغير ذلك. هذا مع التأكيد على أن تجاوز المرأة في البلدان الغربية لأسوار الفضاء الخاص نحو الفضاءات العامة، وإن ارتبط بدوافع اقتصادية بالأساس، فإنّه اقترن كذلك بحركة مجتمعيّة مضادة انبثقت من رغبة النساء في تحقيق الاستقلال الشخصي، والسعي إلى تحقيق نوع من المساواة مع الرجل؛ حيث أصبح العمل خارج البيت قضية مركزية بالنسبة للنساء في المجتمع المعاصر، وواحد من المستلزمات الأساسيّة لتحقيق الاستقلال والمساواة في المجتمع الحديث.[143]

ومن المهمّ القول إنّه رغم ذلك الحضور المتزايد للمرأة في سوق العمل الصناعي في المجتمعات الغربية، ورغم الانتباه المبكر للدراسات السوسيولوچية لبعض قضايا العمل وإشكالاته الرئيسة –كقضايا تحفيز العمال على زيادة الإنتاج، وانعكاس أوضاع العمال داخل المصنع على وتائر الأداء والإنتاج– إلا أن ذلك لم يُفض إلى بروز مبكّر لربط معرفي بين معطى حضور المرأة العاملة وانعكاساته المحتملة على ظواهر العمل. ويُذكر أن عددًا من الدراسات المنحدرة من تجارب "الهاوثورن" قد أشارت عرضًا لبعض مظاهر الاختلاف في الأداء بين الجنسين وبين الهويات القومية للعمّال،[144] كما أن المرحلة سجّلت بروز بعض الدراسات المتناثرة عن اليد العاملة النسائية، ومن ذلك دراسة مادلين قلبار Madeline Guilbert في فرنسا عام 1966م، والتي تركزت حول عاملات مصانع المعادن بضواحي باريس. وقد قامت ضمنها بتحليل مواقع المرأة ضمن العمل، وخصائص المهام الموكولة إليها، وأبرزت أنها مهامّ تتسم في الغالب بطابع إجرائي، وبتدخل مقتضب ومتكرر، وبحركة ضعيفة الأهميّة، وبعمل ثابت ومحدود المسئولية، وغالبًا ما يتم في مواقع معزولة بعضها عن البعض الآخر. ولكن مثل تلك الدراسة وغيرها لم تُحوّل وجهة انتباه الباحثين والدارسين صوب الدراسات حول المرأة في مجال العمل، ولم تغير من واقع الأمر شيئًا، بل اعتبر بعضها البحث المركز حول المرأة في

(143) أنطوني غدنز، مرجع سابق، ص 452.

(144) انتبهت إحدى الدراسات المنبثقة عن تجارب "الهاوثورن" إلى أهمية بُعد النوع عند تعمّد تغيير إحدى النساء المتزوجات برجال خلال إحدى التجارب، وعند الإشارة إلى الهوية القومية لبعض العاملات الخاضعات للتجربة وتبيان تأثير ذلك في سلوكهن في العمل. انظر: ميشال دي كوستار، مرجع مذكور، ص45.

مواقع العمل شأنًا يهمّ المرأة أكثر ممّا يهمّ عالم الاجتماع والمختص فيه.[145] وقد ظلت كبرى بحوث علماء اجتماع الستينيات -لاسيما الفرنسيّة منها، والتي قاربت العمل من بعض مظاهره، من أمثال أعمال "ميشال كروزيي" [146] Michel Crozier، و"بيار بورديو" Pierre Bourdieu، و"آلان توران" Alain Touraine، و"هنري مندراس" Henri Mendras- ظلت وفيّة لمبدأ الفصل الآلي بين الحياة المهنيّة والحياة الخاصة، كما ظلّت منضبطة بمبادئ كونيّة الذكورة،[147] وسريان مبدأ عدم تجزئها داخل فضاءات ممارسة العمل وخارجها.

وبهذا ظلّت المقاربة الغربيّة للعمل إلى حدود نهاية السبعينيات من القرن العشرين بعيدة عن إدراك أهمية فوارق النوع الاجتماعي في دراسة ظواهر العمل، ونأت عن الانتباه إلى أهميّة الروابط بين الجنسين وعلاقتها بممارسة العمل، وهو ما يجيز ربّما القول بإن علم اجتماع العمل وكذلك التاريخ الاجتماعي للطبقة العاملة وللعمل الصناعي في أوروبا تأسس وصيغ حول صورة ونموذج "عامل المنجم ذي العضلات المفتولة"؛[148] حيث انطبع ذلك التخصص طويلًا بالعمل الصناعي الذكوري، ولم يميّز بين علم اجتماع العمل وعلم اجتماع العمّال مع اعتباره المطلق بأن العامل محل الدرس هو أساسًا ذلك العامل الذكر المختص في مجال الصناعات الكبرى.

2- تطور نظرة دراسات العمل والمؤسسة لقضايا النوع الاجتماعي:

إن التطور الملموس لتدارس قضايا العمل من زاوية ما يصلها بمقاربات النوع الاجتماعي أضحى اليوم أمرًا واقعًا يتكرس من يوم لآخر بشكل أصبح من العسير معه التشكيك فيما تم قطعه من أشواط مهمة في ذلك الاتجاه، وإن بقى ذلك بدرجات متفاوتة الأهمية والأسلوب بين شمال

(145) تصريح لقلبار مادلين في محادثة تمت معها نشرت في مجلة:

Travail genre et société, n¨1,avril 1999.

(146) يعد "ميشال كروزي" من أبرز مؤسسي علم اجتماع التنظيم بفرنسا كما تم تبيان ذلك في الفصل الثاني، ورغم انتباهه في كتابة الظاهرة البيروقراطية لمعطى حضور المرأة في تنظيمات العمل، وإشارته إلى أهمية الاختلافات بين الجنسين في تحليل بعض سلوك الفاعلين الاجتماعيين، إلا أنّه سرعان ما يستدرك للتأكيد على عدم المبالغة في اعتبار ذلك المعطى (حضور المرأة) عنصرًا أساسيًّا في تحليل آليات اشتغال تنظيمات العمل، ويقول في ذلك: "بما أن غالبيتهم من النساء، يمكن أن نفكّر أن تعارض الجنسين يمكن أن يكون من العناصر المهمة المسهمة في تحديد الوضعيّة، ولكن تأثيره لا يجب بأي حال المبالغة فيه"

انظر: Michel Crozier, *Le phénomène Bureaucratique*, Seuil, Paris 1963, p.115.

(147) Michel De Coester, François Pichault, *Traité de sociologie du travail*, op cit, p.46.

(148) Laura Lee Dawns, *Histoire du peuple, histoire des femmes*. In Jacqueline Laufer, Le travail du genre, op cit, p.88.

العالم وجنوبه، وبين شرقه وغربه. وقد أصبحت موضوعات المرأة والنوع الاجتماعي اليوم من الموضوعات المبجّلة في أوساط غير قليلة ومن المجالات ذات الأهمية المتنامية، ولكن السؤال الذي قد يُطرح هنا يرتبط أساسًا بزمن كسر الطوق وتهشيم حاجز الصمت المعرفي والفكري المتصل بتغييب المرأة كموضوع دراسة داخل نطاقات العمل، وبزمن انتباه الدارسين والمختصين في المجال إلى أهمية متغير الروابط بين الجنسين وانعكاساته المختلفة على سير العمل وصيرورة الإنتاج، وعلى العلاقات الإنسانية والاجتماعية داخل تنظيمات العمل ومؤسساته الحديثة.

إن الحديث عن بدايات التأسيس لعلاقة معرفيّة بين دراسات العمل وقضايا المرأة والنوع الاجتماعي، وبدايات تشكله كموضوع سوسيولوجي وكمشروع بحث ودراسة على قدر من الأهمية، يرجعنا إلى الحديث عن مزايا ما أنتجه صخب النضال النسوي الغربي في سبعينيات القرن الماضي من مشروعات فكرية حرّضت على ضرورة معاودة النظر العلمي، وتفكيك بنية بعض ما تم اعتباره من المسلمات البدهيّة في مسائل مختلفة، ومنها تلك المرتبطة بأوضاع العمل وبالمرأة العاملة. وقد حظيت إشكالية العمل المنزلي للمرأة في هذا النطاق بجهود بارزة؛ حيث نبّهت الأصوات النسويّة في الولايات المتحدة الأمريكية ثم في فرنسا إلى ضرورة اعتبار الأعباء المنزلية للمرأة صنفًا لا يقل أهمية وقيمة عن أصناف العمل الأخرى، ووردت تلك المطالبة في شكل دعوة لمراجعة مفهوم العمل في حد ذاته بغرض دحض مسلمة أن العمل المنزلي للمرأة هو عمل غير منظور وغير منتج ومنزوع الاعتبار المادي والمعنوي بما أنّه يتمّ بدون مقابل. وقد شفعت تلك الدعوات بمجموعة من الدراسات الميدانية حول توزع وقت المرأة بين العمل المنزلي والعمل بالخارج مبرزة استئثار الأوّل بأغلب وقت المرأة العاملة، وكان ذلك فاتحة اتجاه نظري مختلف أسّس لجملة من التساؤلات السوسيولوجية حول دلالات تهميش العمل المنزلي للمرأة العاملة وأبعاده وعلاقته بمشروعية هيمنة واستغلال الرجل للمرأة.

وبينت كريستن دلفي Christine Delpy في تلك المرحلة أن "نمط الإنتاج المنزلي" يشتغل بالتوازي مع "نمط الإنتاج الصناعي"، وبرهنت على أن طبيعة المنتج أو الخدمة المقدمة ليست مسئولة عن الطابع التسويقي من عدمه، ولكن المحدد الرئيس للتسويق يقترن أساسًا بنمط الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تتم ضمنها عملية الإنتاج، ويرتبط كذلك بموقع المرأة (كزوجة أو كعاملة) أثناء أدائها لذلك العمل.[149]

(149) Christine Delphy, *Travail ménager ou travail domestique*, dans Andrée Michel (dir), Les Femmes dans la société marchande, PUF Paris 1978, p.35.

وقد طُرحت ضمن هذا المسار جملة من الموضوعات المجددة، مثل العمل المنزلي المبكّر للفتاة، وإشكالية انشغال المرأة باختيار طبيعة العمل المتناسب مع حجم أعبائها المنزلية، والعلاقة بين العائلة والعمل، وقضايا الحراك الاجتماعي، وكذلك مسائل الاستثمار الاجتماعي في العمل بحسب الانتماءات الطبقيّة للأفراد والأسر.[150] وقد أفضت مختلف تلك الجهود إلى خلاصات نظرية مهمة أدت إلى أطروحات أكثر جرأة متصلة بمسالة انعدام المساواة بين الرجال والنساء في سوق العمل من حيث الأجور وأنماط الاستخدام والتوظيف، وبعض إشكاليات التنشئة الاجتماعية في علاقتها ببناء التصورات الاجتماعية وربطها لبعض الوظائف منعدمة القيمة بالأنثى.

ولعلّه من المفيد القول كذلك بأن معطى وصول عدد من النساء المتعلمات إلى مراحل متقدمة من حقول الإنتاج البحثي في تخصص علم الاجتماع -خاصة في بعض الدول الصناعية- كان له أثره البارز في إحداث نوع من القطيعة الإبيستملوچية مع الاتجاهات التي كانت سائدة في دراسات ظاهرة العمل؛ مما ساعد علم اجتماع العمل على تغيير وجهة محوريّة دراساته واهتماماته "بالنموذج الكوني للعامل الذكر" نحو تدشين مسار من البحوث ذات المنظور "المجنسن" والمقارِن لكل من مواقع الرجل والمرأة وأدوارهما في مجال العمل، وهو ما فجّر أولى التساؤلات والانتقادات الموجهة للأسس النظرية لعلم اجتماع العمل ولسائر مدارسه المتجاهلة للفوارق بين الجنسين وسائر انعكاساتها وتجلياتها.

ولا بدّ من التأكيد على أن تنامي موجة الدراسات والبحوث ذات المنظور المختلف المراعي لوجود المرأة إلى جانب الرجل داخل نطاقات العمل كان مترافقًا كذلك مع ظاهرة توسع القطاع الثالث بالمجتمعات الأوروبيّة، وظهور المرأة كعاملة بارزة في مجالي الخدمات والتجارة.

لقد كان إذًا لكل هذه العوامل السوسيوتاريخية بمختلف أبعادها الفكرية والاقتصادية والاجتماعية أثرها المعتبر في البناء العلمي لموضوع المرأة، وتسكينه كمبحث على قدر من الأهمية في صلب اهتمامات علم اجتماع العمل. ولئن تمحور اهتمام عالمات الاجتماع النسويات في البداية حول المرأة العاملة في حدّ ذاتها لتبيان مستويات اختلاف أوضاعها، فإن ذلك التوجه تطور تدريجيًّا منذ ثمانينيات القرن العشرين نحو إدراك أشمل لمختلف قضايا العمل والمؤسسة في علاقاتها بالروابط بين الجنسين داخل مجالات العمل وسوقه بشكل أعم.

(150) Michel Lallement, *Quelques remarques à propos de la place du genre dans la sociologie du travail en France*. In Jacqueline Laufer, Le travail du genre, op.cit, p.129.

ومن المفيد القول بأن المشهد البحثي الغربي يشهد منذ العشرية الأخيرة للألفية الثانية حركة فكرية مهمة، أخذت على عاتقها تكثيف الجدل حول قضايا العمل والمؤسسة منظورًا إليهما عبر مقاربة النوع الاجتماعي، ويتأسس ذلك المشهد عبر منابر فكرية عديدة ومتنوعة تحتضنها كبرى الجامعات الغربية وأهمّ مراكزها ومخابرها البحثية. وتنتج تلك الحركة بشكل متواصل أعدادًا مهمة من الكتب والمقالات والندوات والمجلات العلمية المتخصصة.[151]

وقد أفضت تلك الحركة إلى خلق نوع من التراكم العلمي حول قضايا العمل والنوع بشكل غير مسبوق، وهو ما أسهم إلى حد كبير في تجديد الأطروحات والقضايا، وتوسيع دوائر النظر العلمي فيها. ويمكن القول إن ذلك التطارح الفكري لقضايا النوع والعمل تجاوز محليته لنقد أسس ومرتكزات الرأسمالية الغربية في مظاهرها المستجدة. وقد طورت بعض النقاشات الحالية ما تم إثارته سابقًا من قبل النسويات في إنجلترا والولايات المتحدة حول التقسيم القائم بين الخاص والعام في حياة المرأة مؤكدة ارتكاز النظام الرأسمالي الغربي على أسس العائلة البطرياركية، وتهيكل سوق العمل به وفق نفس المنطق البطرياركي، وهو ما يؤكد في نظر ذلك النقاش عُقم الطرح العلمي الذي كان يفصل بين البطريياركية والرأسمالية كنظامين منفصلين.

هذا ويُشار إلى أن ذلك الجدل العلمي الدائر حول قضايا النوع والعمل في بعض البلدان الغربيّة أفرز نوعًا من الجدليّة البنَّاءة بين الواقع المعيش والحياة اليومية لكل من الرجل والمرأة والأسرة وبين القضايا المدروسة والمطروحة للنقاش على مستوى واسع شمل السياسات الحكومية والبرامج التنموية والقوانين. ومن أهم الأمثلة على ذلك ما أصبح يثار اليوم من نقاش حول ظواهر العمل

(151) يمكن على سبيل الذكر لا الحصر الحديث عن المجلّة الصادرة عن علماء الاجتماع الإنجليز: (Work, Employment and Society). وهي مجلة تعنى بدراسات مسارات العمل، والعلاقات الصناعية وتحولات سوق العمل، وقضايا النوع، والتقسيم الجنسي للعمل. وقد شفعت هذه المبادرة بأخرى في سنة 1994م تمثلت في إنشاء مجلة (Gender Work and Organization)، وقد تركزت حول الاهتمام بعلاقات النوع داخل مجالات العمل، وداخل التنظيمات الصناعية الحديثة. أمّا فرنسا فقد شهدت بدورها مسارًا تأسست ضمنه العديد من مجموعات البحث، ونذكر منها: "سوق العمل والبحث" (MAGE) المنشأة في إطار مركز الوطني للبحث العلمي في فرنسا من قبل مجموعة من المختصين في علم اجتماع العمل. وكذلك "الشبكة الجامعية الوطنية متعددة الاختصاصات حول النوع" (RING)، وهي تضم مجموعة من الباحثات المنتميات لعدد من الجامعات الفرنسية ولبعض المؤسسات البحثية. ومن المجلات العلمية المتخصصة يمكن ذكر "كراسات النوع" (Cahiers du Genre)، ومجلة "الدراسات حول التقسيم الاجتماعي والجنسي للعمل" (Etudes sur les Rapports sociaux de sexe)، ومجلة "العمل والنوع والمجتمع" (Travail Genre et Société)...إلخ.

في علاقتها بالعائلة وبالسياسات الاجتماعيّة العائليّة. ويستهدف هذا النقاش السياسات الحكومية للعائلة، التي ظلت قائمة على مسلمة اعتبار المرأة هي المؤتمنة الشرعية على الأسرة، واعتبار الرجل هو العائل الأول والوحيد للأسرة، رغم مختلف التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي جعلت من المرأة شريكًا مهمًّا في الإنفاق والدخل الأسري.

وتُطرح في نفس هذا السياق قضية عمل النوع في علاقتها بنموذج دولة الرعاية أو الدولة الحاضنة، والتي أصبحت الدراسات السوسيولوچية –خاصة في بريطانيا– تؤكد على إعادة إنتاجها لعلاقات النوع الاجتماعي بشكل يكرس الفصل بين الخاص والعام في حياة المرأة العاملة. وتمّ في هذا الشأن الدعوة إلى تجاوز النظر إلى الرجل بوصفه ربّ الأسرة وعائلها الوحيد في اتجاه تطوير التعامل مع كل من الرجل والمرأة بشكل فردي، والمساواة بين النوعين في الحقوق والامتيازات الاجتماعية.[152]

كما أثيرت في هذا الصدد جملة من الموضوعات ذات الصلة، كمسألة علاقات عمل النوع مقابل أجر بالسياسات الاجتماعية، ومسائل عدم المساواة في توزيع الثروة والدخل، ومشكلات توسع قاعدة تأنيث بعض الوظائف ذات الأجور الزهيدة والأهمية المتدنية، وانتشار العمل النسائي الهش وغير المستقر في مجمل الدول الرأسمالية والمتقدمة، وموضوعات علاقة المرأة بالمرأة في مجال العمل، لاسيما فيما يتصل بعلاقة المرأة ذات المناصب القيادية العليا في المؤسسات الاقتصادية بالمرأة ذات العمل البسيط ومحدود الخبرة. وقد تأكد عدم النظر مع هذه الموضوعات الأخيرة إلى المرأة ككتلة غير قابلة للانشطار، وتمت الدعوة إلى عدم تجاهل الفوارق الاجتماعية والثقافية والطبقيّة والاقتصادية الكامنة وراء لفظة "المرأة" بشكل عام، والمرأة العاملة بشكل أدق.

3- دراسات المرأة والنوع الاجتماعي في مجالات العمل: حال البلاد العربية:

إن مسار التأسيس لحقول دراسات أكاديمية عامة في مجالات المرأة والنوع الاجتماعي ما يزال –كما تقدمت الإشارة إلى ذلك– مسارًا يتركز ببطء في أغلب الأقطار العربية، ولكن ماذا يمكن القول بشأن نسق الإنتاج العام للبحوث والدراسات حول المرأة والنوع الاجتماعي في اتصالها بمجالي العمل والمؤسسات؟

(152) Wajcman Judy, *Le genre du travail*, In Laufer Jacqueline, Le travail du genre, op cit, p.158.

يجدر بنا في البداية التذكير بأن ظاهرة خروج المرأة العربية إلى العمل هي ظاهرة شهدتها البلدان العربية حديثًا؛ إذ إنه بالرغم من بعض الإشارات العربية المبكرة لأهمية تحرر المرأة من سجون الفضاء الخاص نحو ممارسة فاعلة خارجه،[153] إلاّ أنه عمومًا لا يمكن التأريخ لبدايات انتشار الظاهرة إلا مع مراحل الاستقلال وبناء الدول الوطنية في أغلب الدول العربية.

ومن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى التفاوت المسجّل في بروز ظاهرة عمل المرأة وانتشارها بين سائر الأقطار العربية بأقاليمها المعروفة المشرق والخليج والمغرب العربي، حيث تلاءمت التوجهات التنموية الأولى لدول المغرب العربي واتجاهها نحو التركيز المطلق على الصناعة في العقود الأولى للاستقلال مع حاجة ماسَّة للمنشآت الصناعية الكبرى لأعداد كبيرة من اليد العاملة الرخيصة وغير المختصة التي وجدت ضالتها في نساء الطبقات الفقيرة والمتوسطة الراغبات في تحسين أوضاع أسرهن المادية والاجتماعيّة، وهو ما كان له وقعه في توسيع قاعدة المرأة العاملة غير المختصة بشكل أبرز في كل من تونس والجزائر والمغرب.

هذا ولا بد من التأكيد على أن حركة ولوج المرأة لفضاءات العمل توازت في معظم الدول العربية مع عوامل انتشار التعليم ودعم مجانيته وتعميمه، إلى جانب السعي الرسمي لتطوير البنى التشريعيّة والخطط والبرامج الاقتصاديّة الموجة إلى المرأة في ظل مناخات سياسيّة عامة أعلنت عزمها على الدفع قُدمًا بمسيرة انخراط المرأة في عجلة التنمية.

ومن المعلوم أن جل الدول العربية عمدت منذ الخمسينيات إلى القيام بإصلاحات شاملة طالت البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتمخضت عنها جملة من السياسات الرامية إلى النهوض بالنساء وتمكينهن من حقوقهن في مجال التعليم دون تمييز بين البنين والبنات؛ وهو ما أدى إلى تضاعف أعداد التلميذات، وما سرَّع كذلك من وتائر انخراط أعداد كبيرة من الخريجات في سوق العمل العربية؛ وإسهامهن بالتالي في العملية الإنتاجية، والتحقت أعداد غفيرة منهن بوظائف إدارية، واقتحمن مجالات لا عهد لهن بها، كالقضاء، والجيش، ومؤسسات الإنشاء والبناء، كما فتح القطاع العام أبوابه في عدد من الدول العربية –لاسيما في مصر والمغرب العربي– أمام فتيات

(153) نشير في هذا المقام إلى أن الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي منذ القرن التاسع عشر اعتبر أن عمل المرأة "يصون المرأة عمّا لا يليق، وإذا كانت البطالة مذمومة في حق الرجال، فهي أعظم مذمومة عظيمة في حق النساء"، وكذلك إلى تأكيد المصلح التونسي الطاهر الحدّاد منذ مطلع القرن العشرين على أن "ليس في نصوص القرآن ما يمنع من تولي المرأة أي عمل في المجتمع مهما كان هذا العمل عظيمًا".

الطبقة العاملة والريفيات اللواتي حصلن على قدر من التعليم بعد أن أصبح مجانيًّا. وقد توسعت في سوريا قاعدة النساء العاملات في القطاعات ذات الصلة بالتعليم والصحة، واقتحمن قطاعات جديدة، مثل الصناعات التحويلية والخدمات. وانخرطت النساء في العراق في مراحل الاستقلال الأولى في المهن الشاقة كالعمل بالصحاري، وفي صناعة النفط والتنقيب عنه، وفي البحث عن الآثار، والهندسة الزراعية، والاعتناء بالثروة الحيوانية.[154]

ولا بد من القول بأن هذه الطفرة الحاصلة جرّاء هذا الانخراط المتأخر نسبيًّا للمرأة العربية في سوق العمل قد اقترنت في وقت مبكر بتبلور مستوى مهم من الوعي بمشكلات المرأة العاملة وقضاياها في صفوف الحركة النسائيّة العربية بمختلف توجهاتها ومنظماتها وجمعياتها الحكومية وغير الحكومية. وشهدت كل الدول العربيّة تقريبًا تحركات اجتماعيّة متفاوتة الحجم والشكل للمطالبة بالحقوق القانونية والاجتماعية للمرأة العاملة. وقد ظفرت المرأة العربية العاملة نتيجة لذلك بمكاسب قانونية واجتماعية مهمة في العديد من الأقطار.[155]

ولكن الملفت للانتباه أن هذه الحركة الواسعة لانخراط المرأة العربية في سوق العمل[156] ومختلف ما اقترن بها من تغيير في القوانين والتشريعات والسياسات العربية، لم يتواز مع حركة إنتاج فكري وبحثي ذات كثافة عدديّة ونوعيّة حول موضوعات المرأة والعمل، حيث ظلت الدراسات الميدانية والبحوث الأكاديمية المتناولة لقضايا وإشكالات المرأة العاملة ضنينة ونادرة في البيبليوغرافيا العربية. ومما لا شك فيه أن عامل الولوج المتأخر للمرأة العربيّة إلى دوائر البحث العلمي والأكاديمي

(154) الإسكوا، تاريخ الحركات النسائية في العالم العربي، مرجع سابق ص 53.

(155) تمت منذ 1946 ضمن الحزب النسائي المصري المناداة بمساواة العاملات بالعمال في الحقوق بما فيها المشاركة في النقابات وإقرار حقهن في إجازة الوضع مقابل اجر وإنشاء حضانات للأطفال في مواقع العمل. وفي العراق صدر قانون العمل لسنة 1970 الذي ساوى المرأة بالرجل في جميع أحكامه وثبت مكتسباتها من قانون سنة 1936 في الجانب المتعلق بالحمل والولادة والذي يمنع تشغيلها في الأعمال الليلية المرهقة ويقر بفتح دور الحضانة، وصدر كذلك قانون التقاعد والضمان الاجتماعي سنة 1971 ليقر المساواة بين العاملين والعاملات. وفي تونس صدر في 1960 قانون الضمان الاجتماعي وصدرت في سنة 1966 مجلة الشغل، وقد تمت فيهما المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وفي مجال الأجر والترقية والإجازات والتقاعد مع مراعاة خصوصية المرأة العاملة من إجازة الوضع والحماية من الأشغال المضرة بالصحة، وهو ما أحدث تحولًا نوعيًا في قطاع العمل النسائي بانفتاحه على الأعمال والوظائف الجديدة بعدما كان ينحصر معظمه في النشاط الفلاحي فتزايد عدد الملتحقات بالوظيفة العمومية. نفس المرجع، ص 54-55.

(156) نؤكّد على أهمية هذه الحركة بالرغم مما يقال عن ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية وانخفاض نسب انخراطها في سوق العمل وهو ما سوف نتعرض له بأكثر تحليل في الفصل القادم.

بشكل عام، وإلى حقول المعرفة الإنسانية والاجتماعيّة بشكل أدق، وتبوءها لموقع الفاعل المنتج ضمن تلك الدوائر، له دوره فيما سُجّل من محدوديّة الاهتمام بقضايا المرأة وإشكالاتها في مجالات العمل، هذا بطبيعة الحال إذا ما افتُرض جدلًا أن المرأة تعتبر أكثر من يهتم بقضايا المرأة ويكتب عنها. ورغم أن الاتجاهات العامة لتصنيف البيانات والإحصائيات المتصلة بواقع البحث العلمي من منظور النوع الاجتماعي لا تزال شبه منعدمة على نطاق وطني وإقليمي، فإن النزر القليل المتوافر منها يؤكد إلى حد كبير أن مسار حضور المرأة العربية وفاعليتها وإنتاجها في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية كما هو الحال في الحقل السوسيولوجي يبقى على غير أهمية تذكر رغم حرص معظم الدول العربية على إنشاء الجامعات والمعاهد ومراكز البحث الوطنية، والذي توازى مع انتشار ظواهر تعليم الفتاة، وسُجّل معه إقبالٌ للإناث على التعليم العالي بشكل غير مسبوق، وبرزت معه طاقات نسائية مهمة في العقود الثلاثة الأخيرة. ولكن رغم ذلك مازلت هناك فجوة نوعية بين الذكور والإناث لصالح الذكور على صعيد عدد الباحثين والباحثات والعلماء والعالمات في المجالات العلمية، وذلك رغم تأكيد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005م على أن هذه الفجوة أصبحت تميل لصالح الإناث في الفترة الأخيرة. ويبقى ذلك بنظرنا أمرًا غير أكيد؛ نظرًا لجملة من المعطيات التي يبقى من أهمها عدم توافر الإحصائيات الدقيقة والمنجزة وفق تصنيف النوع الاجتماعي في أغلب الدول العربيّة، والتي من الممكن أن يبني عليها الدارس استنتاجاته من ناحية، ثمّ نظرًا لعدم توافر التدقيق المطلوب في توزع الباحثين والباحثات حسب التخصصات العلمية الدقيقة في جلّ الإحصائيات العربية من الناحية الأخرى، حيث يطمس التعميم والشمول فهم مستوى حضور عدد الباحثين والباحثات في العلوم الإنسانية والاجتماعية مثلًا أمام تخصصات العلوم الطبيعيّة وغيرها، هذا فضلًا عن غياب التدقيق في مستوى التخصصات الفرعية ضمن هذا الحقل العلمي أو ذاك.

ونقف في هذا النطاق عند حالة الارتفاع المسجّل في السنوات الأخيرة في مستوى عدد طلاب وخاصة طالبات العلوم الإنسانية والاجتماعيّة في بعض الدول العربيّة، والذي يمكن حسب البعض أن يكون مؤشّرًا إيجابيًّا قد ينبئ بالتطور المستقبلي لأعداد الباحثين والباحثات في ذلك الحقل، ولكن هذه القراءة المتفائلة لا تنعكس في مستوى الواقع؛ بحكم أن نسب مواصلة المراحل العليا من التعليم العالي، خاصة بالنسبة للفتيات، تبقى أقل بكثير من نسب الالتحاق بالمراحل الأولى

والثانية من التعليم العالي في جل الدول العربية. وهو واقع -رغم عدم توافر الإحصائيات الدقيقة حوله- يتحسسه أهل الذكر في أغلب التخصصات بغير كبير عناء. وربّما يجد واقع تراجع أعداد المواصلين والمواصلات للمراحل العليا من التعليم العالي تفسيره في بعض خصوصيات المنظومات الاقتصادية والاجتماعيّة والسياسيّة لكل قطر عربي، ولكنّ الأكيد أن عوامل مشتركة يمكن أن تفسّر بشكل عام ذلك الوضع، ومنها الذاتي والمتمثّل في رغبة الطلاب الذكور في الالتحاق الفوري بسوق العمل بأقل ما يمكن من الشهادات العلمية؛ ويكون ذلك عادة لأسباب مادية، وحرص الفتاة والأسرة في حالات عديدة على الاكتفاء بما قل من التعليم مقابل الزواج والبحث عن الاستقرار، ومنها الموضوعي والمتصل تحديدًا بالأوضاع العامة لجامعاتنا العربية، وبطاقات استيعابها لطلاّب المراحل العليا وإمكاناتها المالية والبشريّة، وتراجع مكانة البحث العلمي وأهميته في بعضها.

إن الارتفاع المسجّل في تزايد أعداد الفتيات المرسّمات بالتعليم العالي بشكل[157] عام وبتخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، لا يعكس في جانب كبير منه رغبة فعليّة في الانخراط في هذه الاختصاصات أو إدراكًا لأهميتها بقدر ما يعكس توجه الفتيات نحو اختصاصات تعتبر من قبلهن ضمانًا لمهن ذات دوام جزئي، ولا تتعارض مع النظرة التقليدية لأدوارهن الإنجابية، ولا مع تقسيم العمل السائد في البيت ورعاية شئون الأسرة.[158]

وعمومًا يمكن القول إن واقع انخراط المرأة العربية في حقول الإنتاج البحثي، خاصة في مجال العلوم الاجتماعيّة، وإن بدا مسارًا يشهد بعض التطوّر -وهو ما يتحسس الملاحظ بعض ملامحه في تزايد نسق الإصدارات النسائية- فإنه بشكل عام لا يزال واقعًا يحتاج إلى المزيد من الدفع والاهتمام من قبل جميع الأطراف المعنيّة؛ لأنه من المعلوم أن الباحثة العربية قد لا تتحمل بمفردها مسئولية انخفاض أنساق الإنتاج العلمي والبحثي، والذي ربّما لا يختلف فيه نسق الإنتاج العام عن ذلك الصادر عن المرأة.

أمّا فيما يتصل بأحوال المنتج البحثي حول قضايا المرأة والنوع الاجتماعي في اتصالها بالعمل والمؤسسة، فيمكن الإشارة إلى أن هذا المجال يبقى بدوره من فراغات المشهد البحثي العربي، حيث

(157) لقد تحققت المساواة الكاملة بين الجنسين في التعليم العالي في اثني عشر دولة عربيّة، ويزيد عدد الإناث المسجلات في التعليم العالي عن عدد الذكور في بعض الدول العربية كتونس والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت. انظر تقرير التنمية الانسانية العربية 2005م، مرجع سابق، ص 77

(158) نفس المرجع والصفحة.

إنه على ندرة المكتوب والاهتمام، خاصة في المجال السوسيولوجي بقضايا العمل وإشكالاته، فإن المهتم منها بالمرأة والنوع الاجتماعي، ولو عرضًا، يبقى أقل من ذلك بكثير. ويتجه القصد في هذا المقام إلى المنتج السوسيولوجي باللغة العربيّة،[159] ولكن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى ما شهدته المكتبة المغاربية في كل من تونس والجزائر والمغرب بصفة خاصة من إسهامات كتبت باللغة الفرنسيّة من قبل باحثين وباحثات مغاربة وأجانب حاولوا منذ نهاية ستينيات القرن العشرين الإحاطة ببعض حيثيات المرأة في مجالات العمل المختلفة وإشكالات إسهامها في التنمية الاقتصادية، واجتهدوا واجتهدن في تقديم الإضافة في مسار فهم موقع المرأة في المجتمعات المغاربيّة.[160]

هذا وتظل الدراسات الحديثة حول قضايا وإشكالات التنظيمات والمؤسسة الاقتصادية العربية وموقع كلٍّ من الرجل والمرأة فيها شبه غائبة في مكتباتنا بالرغم مما أصبحت تحتله قضايا علم اجتماع التنظيم والمؤسسة من اهتمامات مركزة في الأوساط المعرفية الغربيّة بشقيها الفرانكفوني والأنجلوساكسوني نظرًا لجملة التحولات الهيكلية التي تشهدها المؤسسات الاقتصادية في زمن العولمة، ومع تسارع نسق تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتداعياته المختلفة على عوالم العمل والمؤسسة. وأمام ذلك الواقع لعلّه من المفيد التذكير بأن مسئولية ذلك يتحمل فيها المختصون، وربّما المختصات بشكل خاص، العبء الأكبر، ولعله آن الأوان لتجاوز تلك الصورة النمطية التي جعلت من دراسات المرأة، وتجعل اليوم من دراسات النوع الاجتماعي، شأنًا يعني الباحثات أكثر مما يعني الباحثين.

ومن الملاحظ في نفس هذا الإطار أن تطور الإصدارات البحثيّة حول المرأة والنوع الاجتماعي والعمل في أغلب البلدان العربية أصبح مرتبطًا بمراكز وهيئات ومؤسسات بحثيّة عموميّة أو مراكز بحث إقليمية، من ذلك مركز الدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف)، أو مركز

(159) لا يعني استبعاد النظر في المنتج البحثي بغير اللغة العربيّة أي استنقاص من قيمة المكتوب باللغات الأجنبيّة، ولكن جهودنا ترمي أساسًا إلى تشخيص واقع المكتبة العربية في مجال درسنا بغرض التركيز على ما يمكن أن يوجد من نقاط قوّة وضعف، ومحاولة تقديم صورة متكاملة؛ لعلّها تدفع باتجاه تعزيز الإيجابي فيها وتجاوز السلبي وسدّ الفراغات البحثيّة الموجودة؛ وذلك من منطق القناعة بأن اللغة كائن حي قد يفقد وجوده في حالة غياب الدعم والرفد. ومما لا شك فيه أن اللغة العربية إذا لم يكتب بها أهلها فلن يكتب بها غيرهم، وإذا لم تتوافر الجهود الصادقة لجعلها تستوعب كل تقدم في المجالات العلمية والمعرفية المختلفة فإنها ستواصل تلقّي التهم بأنها عاجزة عن أن تكون حاملة للمعرفة ومواكبة لتطوراتها.

(160) نشير بالأساس إلى عدد من المقالات الصادرة في المجلة التونسية للعلوم الاجتماعيّة التابعة لمركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية وفي حوليات شمال إفريقيا التابع للمركز الوطني للبحث الفرنسي.

الدراسات الاقتصادية والاجتماعيّة (سيراس) بتونس، والمجلس القومي للمرأة ومركز الدراسات والبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر، أو مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر). وهو واقع ربّما يؤكد لنا إلى حد كبير فرضية عزوف الباحثين والباحثات عن المبادرة الفرديّة في الإنتاج البحثي حول المرأة والنوع الاجتماعي والعمل تحديدًا، حيث يبقى هذا الأخير مجالًا ينتظر ما يمكن من اهتمام موسمي لتلك المؤسسات، وهو اهتمام يكون مرتبطًا إلى حد كبير بأجنداتها العامة وخططها المرحليّة.

وربّما يبقى السؤال الذي قد يحتاج منا جميعًا مزيدًا من تعميق النظر بشأنه متصلًا بمسئولية مقرراتنا الدراسية الجامعية عن وضع العزوف والحالات العامة لضعف الإنتاج البحثي حول المرأة والنوع الاجتماعي بشكل عام، والمتصل منها بقضايا العمل والمؤسسة بشكل أخص، ونحن نعلم جميعًا من خلال تجاربنا التدريسيّة أن ليس للمرأة ولا للنوع الاجتماعي في الغالبية العظمى من تلك المقررات حظ يذكر، ويظل حضورها كمبحث -إن وُجد- اجتهادًا شخصيًّا من أستاذ أو أستاذة المادة.

ثالثًا: بعض المبادئ الأساسية لعلم اجتماع عمل ومؤسسة وفق منظور النوع الاجتماعي:

1- المقصود من علم اجتماع عمل ومؤسسة وفق منظور النوع الاجتماعي :

إذا كان الاهتمام السوسيولوجي بظواهر العمل قد برز بشكل مبكر نسبيًّا في ثلاثينيات القرن الماضي مع ولادة تخصص علم اجتماع العمل، فإن سوسيولوچيا المؤسسة تعدّ تخصصًا حديثًا أصبح ينظر إلى عالم العمل والمؤسسات الاقتصادية من وجهة نظر الفاعلين الاجتماعيين المشتغلين بداخله. ويحتوي هذا التخصص على مقاربات مختلفة -كما تقدم تفصيلها- تُقر بأن نجاح المؤسسة الاقتصادية اليوم لم يعد بالإمكان تناوله عبر ما يتوافر فيها من عناصر مادية من رأس مال نقدي وعيني بقدر ما يرتهن مستقبلها ونجاحها بما يتجلى ضمنها من تفاعل بين رأسمالها البشري وأرصدة ما تحتكم عليه من علاقات إنسانية. تراهن إذن سوسيولوچيا المؤسسة على أهمية العنصر البشري داخل المؤسسة الاقتصادية، مبرهنة على أن الفشل والوهن واللاشتغال الذي قد يُصيب المؤسسات، ويُعطّل مسارات إنتاجها وسُبل التواصل بين مختلف المنتمين إليها والمشتغلين بها،

يكمن سرّه في أوضاع مختلفة ومتنافرة لا يمكن للدارس أن يجد لها تفسيرًا إلا إنطلاقًا من الغوص في مكنونات نسيجها البشري.

ومما لا شك فيه أنه لم يعد بالإمكان اليوم الحديث عن رأسمال بشري وعن نسيج متشابك من العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة في صيغة جماعية تذوب فيها وضمنها خصوصيات ودقائق ذلك الرأسمال البشري. ولعلّه من غير المتفهّم في عصر اجتاحت فيه اليد العاملة النسائيّة مواقع مختلفة ضمن المؤسسة الاقتصادية -بحيث يندر أن تجد موقعًا مهنيًّا في أي مجال من مجالات الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الثلاثة لا تتواجد فيها المرأة إلى جانب الرجل- الحديث عن عمال ومسيّرين وموارد بشرية في المطلق دون الوقوف على مدى أهمية تشابك العلاقات والمصالح بين العمال والعاملات ومواقع كل منهما في صلب العملية الإنتاجية ضمن المؤسسة الاقتصادية.

وتبعًا لذلك تُصبح المقاربة الشمولية التي لا تأخذ بعين الاعتبار أبعاد النوع الاجتماعي في مقاربة مجال العمل والمؤسسات مقاربة تحجب عن الباحث والدارس والمتلقّي كذلك حيّزًا كبيرًا من واقع الممارسة اليوميّة للعمل وخفايا العلاقات الإنسانية المتشابكة داخل المؤسسة وخارجها، وتأثيراتها المتنوعة على مسارات العمليات الإنتاجية. وبهذا تصبح الدعوة لتأسيس علم اجتماع عمل ومؤسسة حسّاس للنوع الاجتماعي **مطمحًا معرفيًا ومجتمعيًا مشروعًا** يجد سنده من ناحية في تطوّر الواقع الاجتماعي داخل نطاقات العمل والمؤسسة وبروز العلاقات بين النوع كمعطى شبه عام في مختلف المؤسسات، كما يجد روافده ضمن التطور المعرفي والميداني والحركي لمقاربات النوع الاجتماعي بحال تراجعت فيه أصوات المشككين في علميتها وفي جدواها من الناحية الأخرى.

ولكن تلك الدعوة لا تعني إطلاقًا المناداة باستنباط حقل معرفي جديد يبتغي تركيزًا أو تأسيسًا، بقدر ما هي دعوة لتجديد المقاربات والإشكاليات والمفاهيم في علم اجتماع العمل والمؤسسة، إنها مطالبة بمعاودة النظر العلمي في الأساليب القائمة بحثًا وتدريسًا في صياغة الموضوعات البحثيّة والأسئلة المتصلة بها، وصناعة المفاهيم، واختيار الوسائل والتقنيات المنهجيّة؛ بغرض اعتماد أوسع وأكبر لنظارات النوع الاجتماعي بما قد يساعد على إنتاج معرفة سوسيولوچيّة مختلفة للعمل والمؤسسة، وبما قد يساعد الباحث والأستاذ والطالب في ذلك المجال في عمليّة الكشف عن أوجه أخرى من مكامن الخلل ومن مواطن الضعف والقوّة في الأوساط المهنية، تلك الأوجه المستترة وراء علاقات النوع الاجتماعي والمحتمية بها والمتحجّبة عبرها.

إنها ببساطة مناشدة لمزيد من اعتبار كل من الرجال والنساء وحيثيات ما يمكن أن يجمع بينهما من علاقات مختلفة الأبعاد والدلالات ضمن مجالات العمل، ومناشدة لزيادة اعتبار ذلك كزاوية نظر قاعديّة في بحوثنا ودراساتنا السوسيولوچيّة، وفي تحليلنا وتشخيصنا لعالم العمل والمؤسسة. وهي كذلك دعوة لسائر المختصين في شئون العمل والمؤسسة للإسهام عبر الجهود البحثيّة المتراكمة في إعادة رسم معالم إنتاج وإعادة إنتاج تخصصاتهم وفق منظور مجدد لقضاياهم عبر الاهتمام بمسائل الاختلافات والعلاقات بين الجنسين، كما تُبنى وتؤسس اجتماعيًّا وثقافيًّا، سواء في المحيط المجتمعي العام أو في محيطهم المهني. ولا شك في أن غاية إنتاج سوسيولوچيا للعمل والمؤسسة وفق منظور النوع الاجتماعي كنمط مختلف من المعرفة لن يتأسس عبر مبادرة فردية من زيد أو من عمرو، بقدر ما يحتاج إلى جهود جماعيّة استثنائية لانتزاع الاعتراف العملي بها، وتأكيد أحقية وجودها على الساحة الفكريّة.

2- الأشكال والوسائل والمنهجية:

نقف في هذا المستوى عند ثلاث ملاحظات أساسيّة:

الملاحظة الأولى: نعود إلى الإشارة إلى تلك الملاحظة العامة المتصلة بشكل الإنتاج البحثي حول النوع الاجتماعي، والذي كثيرًا ما ينطلق من البحث حول مسائل النوع لينتهي إلى الحديث عن المرأة وحدها؛ وهو ما جعل الكثير من الاتجاهات البحثية السابقة حول المرأة تظل في جوهرها متمسكة بنفس المحتوى والأساليب المنهجية رغم تغييرها الظاهري للمسميات. ونؤكد في هذا النطاق على أن العمل على إرساء علم اجتماع عمل ومؤسسة حساس للنوع الاجتماعي لا يعني بالضرورة تكثيف كمّ الإنتاج البحثي حول المرأة العاملة ومختلف قضاياها وإشكالاتها في مجالات العمل المختلفة. ورغم أهمية ذلك التوجه في الارتقاء النوعي بالدراسات والبحوث حول المرأة وزيادة تحقيق التراكم العلمي والمعرفي حول جوانب حياتها المهنية المختلفة، إلا أن تكثيف الدراسات المتمحورة حول المرأة فقط ربّما لا يفيد الحقيقة والواقع الاجتماعي في المجال المدروس إلاّ بشكل جزئي، كما أنه لن يسهم في مسار التطوير الميداني والفكري لمنظور النوع الاجتماعي، هذا فضلًا عن أن التركيز البحثي أحادي الجانب على المرأة قد يظل -في بعضه زواياه- تكريسًا لتوجهات حركيّة ومعرفيّة سابقة من المفترض أن تكون العلوم الإنسانية والاجتماعية قد تجاوزتها، وهي تلك المرحلة من الإنتاج العلمي التي عرفتها سبعينيات القرن الماضي، والتي اتجه البحث فيها -سواء في الغرب أو في

العالم العربي- إلى تناول النساء كفئة سكانيّة "مستقلة بذاتها" منفصلة كليًّا عن مجموع النظام الاجتماعي. وكان أن تقاطعت الكتابة العربية حول المرأة في هذا النطاق مع التوجهات الكبرى للحركة النسوية العالمية، ولم يكن ذلك التقاطع حاجبًا لبعض الحساسيات المتنوعة وبعض الضبابية في الاختيارات النظريّة.[161]

ويجدر التنبيه إلى أن ما تقدّم من القول لا يعني الدعوة لإقصاء التناول العلمي للمرأة، أو رفض اعتماد نوع من "التمييز الإيجابي" لصالحها في مستويات البحث المختلفة في مجال العمل والمؤسسات؛ نظرًا لما شهدته تاريخيًّا ولا تزال تشهده من مظاهر حيف ومواقع دونيّة في ميادين ومجالات عدّة، وهو واقع تثبته الإحصائيات والبيانات على نطاق عالمي وإقليمي. ولكن لا بدّ من الإصرار على ضرورة إبراز المظاهر المختلفة للمواقع الدونية والمهمّشة للنساء ودلالاتها المختلفة في مجالات العمل في إطار صلتها المباشرة بالثقافة والمجتمع وبالجنس الآخر، الذي ربّما لا تختلف أوضاعه كثيرًا في بعض الأحيان عن أوضاعها، أو ليس هو بأحسن منها حالًا كما نسلّم بذلك دومًا.

<u>الملاحظة الثانية</u>: إن المناداة بعلم اجتماع عمل ومؤسسة مراعٍ للنوع الاجتماعي هو بمثابة المشروع متكامل الأبعاد والجوانب، ويجب أن يستهدف مختلف المناحي والمسارات المتصلة بقطاع البحث العلمي في بلداننا وبمختلف ميادين ومجالات إنتاجه وإعاده إنتاجه ونشره.

إنّ قطاع البحث العلمي وإنْ أضحى اليوم في أغلب البلدان العربية يمثّل قطاعًا مستقلًّا بذاته، فما من شك في أهمية صلاته المباشرة وغير المباشرة بالتعليم العالي الجامعي بمختلف مراحله. ولعلّنا لا نضيف جديدًا حين نقول إن هذا الأخير كان ولا يزال يُعد المحضنة الفعليّة لمستقبل البحث العلمي في أية دولة من دول العالم وصمّام أمانه الفعلي، الذي قد يعكس على الأمدين المتوسط والبعيد نجاحه أو فشله؛ وعليه لا يمكن لأية محاولة للتغيير تستهدف جوهر البحث العلمي أن تستثني من اعتبارها التعليم الجامعي بمختلف مراحله بوصفه أحد أبرز الوسائل المؤمِّنة لذلك التغيير.

ولابد من التأكيد على أن قضية إدماج النوع الاجتماعي في مقررات علم اجتماع العمل والمؤسسة ليست قضية متصلة بجوهر المعرفة المراد بناؤها ومضامينها فحسب، ولكنها كذلك متصلة بالوسائل العلميّة المُعتمدة لإنتاج تلك المعرفة وتوصيلها. ولا يحتاج الدارس لكبير عناء لإبراز قصور أساليب

(161) CREDIF, *Femme tunisienne et production scientifique*. Volume 2, Tunis 1997. p.218.

تدريس علم اجتماع العمل والمؤسسة ووسائله في عالمنا العربي، وعجزها عن دفع المتلقّي نحو ملامسة متكاملة الأوجه لمعيشة كل من الرجال والنساء داخل نطاقات العمل المختلفة، ونحو التفطّن لأهمية تأثير ذلك في مسارات اشتغال وسير مؤسسات العمل.

إن اعتماد منظور النوع الاجتماعي في حالة تدريس علم اجتماع العمل والمؤسسة يفترض تبني حالةً من التيقظ المنهجي المتجهة رأسًا إلى الوعي بتفاعلات النوع الاجتماعي وأثرها على عينات الأفراد المدروسة على مختلف السياقات المهنية والاجتماعية التي ينتمون إليها. ولا يمكن لذلك أن يكون بغير توسل الأطر المفاهيميّة، واعتماد الأدوات الاستقصائية والتحليلية التي تؤدي إلى التنبه للمعنى وللقيمة اللتين تسبغهما الثقافات الاجتماعية على انتماء كل من الذكر والأنثى؛ وذلك لأن إغفال هذا المعنى وإهمال أثر تلك القيمة مرشحان كلاهما للتشويش على منطلقات الدراسة ومسارها ونتائجها.[162]

وإن كان التشخيص الدقيق لأوضاع تدريس مواد علم اجتماع العمل والمؤسسة في سائر بلداننا العربيّة ومعاودة بنائها وفق منظور النوع الاجتماعي استراتيجيًّا يتجاوز التخطيط لها وتطبيقها في حال الأفراد والباحثين، وتتطلب جهودًا مؤسسيّة إقليمية، فإن الاجتهاد في توصيل الأركان العامة لتلك المواد من منظور يؤكد على خصوصية وعلى مزيد اعتبار للعلاقة بين الجنسين في مختلف مواقعها في الثقافة والمجتمع وفي صلاتها المباشرة بمواقع كل منهما في العمل والمؤسسة، يمكن أن يشكّل محور جهد فرديّ مقدور عليه من قبل مدرسي تلك المواد إذا ما توافرت لديهم القناعة بالجدوى العلمية والمعرفيّة لأسلوب ذلك التوصيل المغاير. وتبقى مسئولية توجيه انتباه الطالب نحو ذلك الحس النوعي وبنائه لديه وتنشئته العلميّة المبكرة عليه غير عسيرة التحمّل وغير مستحيلة. وربّما تؤدي الجهود الفردية المتناثرة الغرض، وتمكّن الطلبة من وسائل فهم أفضل وتفهّم أرقى لأوضاع العاملين والعاملات، ولأحوال مؤسساتنا الاقتصادية العموميّة والخاصة في ظل وقائع اقتصاديّة مضطربة تفعل العولمة فيها فعلها بأسلوب مختلف من يوم إلى آخر.

إن مشروع إدماج النوع الاجتماعي –سواء في المقررات الجامعية لموّاد علم اجتماع العمل والمؤسسة، أو في مجالات البحث العلمي المتصل بها– يبقى بنظرنا منقوص القيمة إذا ما لم تقترن

(162) حطيط فادية، بيضون شرارة عزة (تحرير)، الجندر في التعليم العالي: وقائع ندوة إدماج منظور الجندر في سياسات ومناهج الجامعة اللبنانية، تجمع الباحثات اللبنانيات، مكتب اليونسكو، بيروت، الجامعة اللبنانية، بيروت 2004م، ص 59.

مختلف تلك الجهود برغبة فعلية وعزم راسخ على تكثيف المنابر العلمية المتصلة بشكل مباشر بقضايا النوع والعمل والمؤسسة. ولا جدال في أن مسار تعزيز الملتقيات العلمية العربية والدوليّة حول تلك الموضوعات، والعمل على التوليد المتواصل لوحدات البحث العلمي ومخابره ومراكزه المتصلة بها، إلى جانب العمل على بعث دوريات ومجلات علمية مختصة في هذا الغرض، تمثّل وسائل قابلة للإنجاز في ظل مختلف حيثيات واقعنا الجامعي والبحثي التي ندركها جميعًا، وهي الوسائل الأقدر على تحويل التعامل مع ظواهر العمل والمؤسسة من منظور نوعي إلى حركة علمية فعلية وفاعلة في الساحة الأكاديمية العربيّة، من خلال مسيرة استقطابها المتجددة لعدد الباحثين في المجال؛ وبالتالي فتح آفاق الدراسة والبحث في المجالات المسكوت عنها بحثيًّا وسائر المجالات التي لم توف حظها بحثًا وتدريسًا في عالمنا العربي بعد.

ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى أنه لا يوجد لدينا على مستوى العالم العربي إلى حدّ كتابة هذه السطور-وعلى حد علمنا- أي مخبر علمي في الجامعات العربية يهتم بقضايا العمل والمؤسسة من منظور النوع الاجتماعي، ولا توجد لدينا ولا دوريّة علمية واحدة متخصصة في المجال، في حين أن دولًا عديدة سبقتنا بأشواط في هذا المجال، ليس من الدول المتقدمة فقط، ولكن كذلك من دول العالم النامي ومن إفريقيا.

الملاحظة الثالثة: إن الاجتهاد في بناء علم اجتماع عمل ومؤسسة قائم على منظور النوع الاجتماعي يظل بلا شك صيرورة مرتهنة إلى حد كبير بمختلف ما تقدمت الإشارة إليه سابقًا من سبل وشروط لإدماج النوع الاجتماعي في سائر تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، كما يبقى مرتبطًا بكل ما تم التأكيد عليه من تلك الحتميات التي سوف تنجم عن استخدام مجهر النوع الاجتماعي وتسليطه على سائر أنسجة العلاقات الاجتماعية والمعاني المتصلة بها داخل مجالات العمل المختلفة، والتي تتمثل في تغيير أساليب النظر التقليدية للظواهر الاجتماعية. ولكن إضافة إلى كل ذلك تحتاج تلك الصيرورة بنظرنا إلى تفكيك مفاهيم كل من العمل والنوع، وإعادة البناء العلمي لأركانهما عبر ضبط مجدد لحدودهما في ظل سائر التطورات المجتمعية والاقتصاديّة الراهنة.

وفيما يتصل بمفهوم العمل لا جدال في أن مجمل التغيرات الهيكليّة التي تشهدها الظاهرة في الوقت الراهن -وفي ضوء تطور مبتكرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي يتفتت معها من يوم إلى آخر شكل ومضمون ظاهرة العمل بأبعادها التقليدية، وينحلّ معها التمركز المكاني المألوف

لمؤسسات العمل مقابل بروز أصناف وأشكال مستجدة من العمل والمؤسسات، مثل العمل عن بعد والمرن والتعاقدي والمؤسسة الشبكية والافتراضية وغيرها من الأصناف المتولدة بين الفترة والأخرى- لا جدل في أن مجمل ذلك لم يعد بالإمكان معه التعامل مع مفهوم العمل بصيغته السابقة والمألوفة، وأضحى الأمر يتطلب منا تجديد تعريفه وتحديد أصنافه؛ حتى يفقه الباحث والدارس والطالب حدود ومجال ما يصبو لدراسته وفهمه.

ويجدر التذكير بأن مفهوم العمل إلى حد وقت غير بعيد كان ينسحب في أذهان علماء الاجتماع المختصين فيه بدرجة أكبر على فئات العمال العاملين بالأجر المستقر في كبرى المصانع، ولاسيما الذكور منهم كما تقدّم الحديث عن ذلك، ولكن انتشار القطاع الثالث، وتوسع قاعدة العاملين فيه، لاسيما من النساء، إلى جانب ظهور قطاعات اقتصادية موازية وغير رسميّة غَيَّر إلى حد كبير من تلك الاعتبارات. فالعمل الموازي وغير الرسمي، وكذلك عمل المرأة المنزلي غير مدفوع الأجر لم تكن تعد من أصناف العمل؛ باعتبار شذوذ الأولى عن الأطر والهياكل الرسمية المتعارف عليها للعمل، وباعتبار خفاء (invisibility) الثاني وعدم الاعتراف بجدواه وتأثيره المباشرة في الاقتصاد العائلي، هذا فضلًا عن عدم قابليّة كل من الصنفين للقياس والإحصاء الرسمي. ولكن أمام اتساع قواعد المنخرطين والمنخرطات في العمل غير الرسمي مع تزايد التأثيرات السلبية للاقصاديات المعولمة على الشرائح الأقل حظًّا، وتكثف حجم الأعباء المنزلية للمرأة في ظل مسار انخراطها في العمل خارج البيت، أضحت مسألة تغيير النظر للقطاع غير المنظم ولعمل المرأة غير مدفوع الأجر ضرورة علمية ومعرفية وجب تكثيف النظر بشأنها، والاجتهاد في البحث عن سبل علمية وميدانية أنفع في التعامل معها حسب السياقات المجتمعيّة المدروسة.

أمّا فيما يتعلّق بالمنظور الاجتماعي، فلا بد من الإشارة إلى أنه يغيب عن الأذهان في أحيان عديدة أن الحساسيّة المفرطة تجاه التحيّز والتمييز التي انبنى عليها منظور النوع الاجتماعي جعلت منه منظورًا لا يقف عند انقسام الأفراد بحسب الجنس البيولوجي، بل ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك. وإذا كان النوع الاجتماعي يتشكل في ثقافة واجتماع معينين؛ فهو تابع أيضًا للتاريخ والجغرافيا والطبقة والعرق وغير ذلك من تصنيفات؛ ومن هنا فإن منظور النوع الاجتماعي لا يعترف بتصنيف "امرأة" أو "رجل"، بل يفترض وجود نساء ورجال بفروق فردية داخل المصنفين تبعًا لمتغيرات وسيطة لا تقل تأثيرًا في تشكيل أي واحد منهما؛ وهنا تصبح فئة النساء ليست كتلة صماء، بل

يختلف أفرادها فيما بينهن تبعًا لانتماءاتهن الطبقية والثقافية والقومية تمامًا كما يختلف الرجال فيما بينهم،[163] فالحال هو نفس حال فئة الرجال، التي كثيرًا ما نتحدث عنها ككتلة متجانسة، ونطنب في الحديث عن الهيمنة والتسلّط الذكوريّ في المطلق دون وعي بما يمكن أن يكون في حقيقة الأمر من فروق دالة في مستوى الانتماءات الاجتماعية والثقافية لكلّ الفئة بمختلف تعقيداتها، ودون الانتباه إلى ما يمكن أن يتعرض له هؤلاء بحسب السياقات المدروسة من هيمنة وتسلّط متنوعة المصدر.

وبهذا المنطق يسهم الاستخدام الأصح لمفهوم النوع الاجتماعي في نطاقات العمل المختلفة من ناحية في تجاوز الحديث عن العامل والعاملة بشكل، قد لا يجدي بقدر ما يكرر إنتاج مقولات مجترّة، ومن الناحية الأخرى يجعلنا ننتبه إلى سائر الفروق الثقافية والجغرافية والإثنية وغيرها في التأثير على سير العمل وعلى العلاقات الإنسانية بين الجنسين داخله، وتأثير مختلف ذلك على سير العمل ومسارات الإنتاج. وهو توجه قد يسمو بالمصداقية العلمية للدراسات السوسيولوچية للعمل والمؤسسة، ويرفّع مستوى دقة النتائج من خلال ما يكرّسه ذلك التوجه من تواضع وحذر من تعميم النتائج المتحصل عليها في مجال دراسة العمل والمؤسسة بما يجعلها أكثر تمثيلًا للواقع، وأكثر ارتباطًا بتفاصيله ودقائقه.

3- نحو سدّ الفراغات المبحثيّة:

إن جهد بناء علم اجتماع عمل ومؤسسة وفق منظور النوع الاجتماعي، والاجتهاد في نحته وفق عملية تفكيك وإعادة بناء لمفاهيم العمل والنوع بأسلوب مستوعب لتطورات العصر وتغيراته المتلاحقة، لا يفترض منّا فقط دراسة ظواهر العمل المألوفة وتحليلها وتسليط مجهر النوع الاجتماعي عليها، ولكنه سوف يفرز بالضرورة تطويرًا للموضوعات وللمباحث المتصلة وتوسيعًا لدوائرهما.

وقد وقفنا سابقًا على بعض مواطن الخلل في التطور المعرفي الأعرج لعلم اجتماع العمل المتمثلة في التركيز على الرجل وإغفال الأدوار التاريخية للمرأة في نطاقات العمل، لاسيما في أوروبا، كما تمّ كذلك التأكيد على الضرر الإبيستملوجي الحاصل من ذلك التوجه، والذي انعكست نتائجه لا على المرأة فقط بتغييبها من دوائر البحث والعلم، ولكن كذلك على العلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل

(163) حطيط فادية، بيضون شرارة عزة (تحرير)، الجندر في التعليم العالي، مرجع سابق، ص 60.

أوسع، والتي اتُهمت بإنتاجها لمعارف منقوصة ومضللة لا تعكس الحقائق الاجتماعية بوجهيها الإنسانيين (المرأة والرجل). ونظرًا للإيمان الراسخ الذي بدأ يتكرس لدى عدد من المهتمين بضرورة اجتهاد كل من موقعه في جبر ضرر ذلك التطور المعرفي الأعرج؛ فإنه يبدو بتصورنا أن تطوير علم اجتماع عمل ومؤسسة من منظور النوع الاجتماعي هو صيرورة معرفيّة يجب أن يمتد طموحها البحثي والتدريسي لا لتجاوز إغفال دور المرأة في مجالات العمل والمؤسسة ومجمل تلك الحدود التقليديّة التي تقدمت الإشارة إليها فحسب، ولكن أن تصبو تلك الصيرورة كذلك للانطلاق نحو آفاق أرحب في التغطية من منظور النوع الاجتماعي لكلّ ما يستجد من ظواهر ومسائل مرتبطة بها في ظلّ التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتلاحقة لعصرنا.

وإذا ما اجتهد الملاحظ في رسم خارطة للمباحث المستجدة للعصر -والتي لا تزال محفوفة في حقولنا البحثية العربية خاصة بالصمت والتجاهل- سوف يكتشف أن موضوعات عدّة متصلة بقضايا العمل من منظور النوع مازالت تنتظر رحمة الباحثين والباحثات، لعلّ أهمّها جملة تلك القضايا المتصلة بالعمل غير المنظم، والذي لا زالت المكتبة العربية تفتقر إلى مؤلفات يمكن أن تذكر في هذا سياق الحديث عنه رغم بدء جهات دوليّة عديدة في النظر له من زوايا النوع الاجتماعي، وإن كثر الحديث حول تلك الظواهر في بعض أوساطنا، فإنها لا تتجاوز حلبات الدوائر الرسميّة أو بعض الصحف والبرامج التلفزيونية. والحال نفسه فيما يخص دراسة مختلف أشكال البطالة وأصنافها، التي وإن وقع الاهتمام البحثي بها، فإنه غالبًا ما ينصبّ في اتجاه التركيز على بطالة أحد الجنسين دون الآخر. ويطرح الأمر نفسه في موضوع الهجرة الداخلية والدوليّة، وبالرغم مما تشهده هذه الظاهرة من تحوّل غير مسبوق في أقطارنا العربيّة من هجرة ذكوريّة إلى هجرة نسائيّة، فإن التركيز كثيرًا ما يظل قائمًا على الهجرة بوصفها ظاهرة لا تعني غير الرجال، وقليلة هي الدراسات التي بدأت تطرح مختلف حيثيات ظاهرة الهجرة العربية النسائية.

ولا بد من التأكيد على أنه فضلًا عن التجاهل البحثي لظواهر العمل غير الرسمي والبطالة والهجرة من منظور النوع الاجتماعي، فإن العديد من المباحث الأخرى المطروحة في مجالات العمل الرسمي والمقنن تشكو حالة الصمت والتجاهل وقلّة الدراسات والرصد الإحصائي، ومن ذلك يمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر موضوع توزع الأجور المهنيّة حسب تصنيفات النوع الاجتماعي، ولاسيما مشكلات أصحاب وصاحبات الأجور الضعيفة والمنخفضة، ومسائل الانخراط في العمل

النقابي والنضالي في نطاقات العمل وحضور النوع الاجتماعي، وقضايا الحقوق والامتيازات الاجتماعيّة، ومكانة كلّ من العامل والعاملة في تلك المنظومات والسياسات، وحيثيات التسيير المؤسساتي في مستوى المناصب القيادية العليا وعلاقته بالنساء والرجال وارتباطها بقضايا ممارسة السلطة والهيمنة المهنيّة داخل المؤسسات، وإشكالية الثقافة المؤسساتية في مجال العمل وجدلية التأثر والتأثير فيها وعلاقتها بالجنسين، ومسائل العمل في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعلاقتها بالنوع الاجتماعي، وحال المرأة خاصة في هذا النطاق بواقع الولوج للمنظومات الرقمية داخل مجالات العمل، وقضايا الخبرة والكفاءة المهنية وسائر التمثلات الاجتماعية الملتصقة بها وبالنوع الاجتماعي. ولا شك في أن القائمة تطول بطول ما يوجد ويُستجد من ظواهر، حسب خصوصية كل نطاق عمل وواقعه في بلداننا العربية وارتباطه بسياقاته السوسيوتاريخيّة المحليّة والدوليّة؛ وهو ما يتطلب من مختلف المهتمين والمهتمات بتلك السياقات كسر حواجز الصمت البحثي والتجرؤ على الخوض والتناول.

الخاتمة:

إن سقوط أسطورة حيادية العلم وعدم تحيزه كان منعرجًا إبيستملوچيًّا لافتًا في تاريخ العلم؛ حيث تفجّرت معه تساؤلات عديدة حول ذكوريته وانحيازه للطرف الأبرز على الساحة؛ وبالتالي تغييبه للمرأة كموضوع وكذات. وقد أسهم ذلك في تطوّر معرفي أعرج، لاسيما للعلوم الإنسانية والاجتماعية، التي طالما محورت اهتماماتها المختلفة على الإنسان ناظرة إليه بوصفه لا يمكن أن يكون غير رجل، وهو ما أُخذ كذلك على سوسيولوچيا العمل، التي طورت مقارباتها لمجالات العمل المختلفة بعيدًا عن الانتباه إلى نساء الشرائح الفقيرة والمتوسطة والمفتقدات للعضلات المفتولة في كبرى المصانع الغربية. وقد توالت في ذلك الاتجاه الدعوات المنادية بأن تصبح العلوم الإنسانية والاجتماعية علومًا للرجل وللمرأة، وأن تعنى بوجود الإنسان بوجهيه وبنوعيه؛ على أساس أن كلًّا من النوعين يمثّل نوعًا اجتماعيًّا يمكن أن يصنع له تاريخ وعلم اجتماع وأنثربولوجيا وغير ذلك. ومن المهمّ التأكيد على أن مسار التأسيس لعلوم اجتماعية وإنسانية بديلة تتخذ من النوع زاوية نظر وأداة تحليل تتخلل مختلف مراحل العمليّة البحثية، لا يعني أبدًا استبدال تحيّز بتحيّز، أو تغييبًا لأي طرف من المعادلة البحثيّة. مع ضرورة الانتباه إلى مجمل التفرعات والاختلافات الثقافية والاجتماعية والطبقيّة وغير ذلك من التفرعات التي قد تشقّ بالضرورة الوحدة المسلّم بها ضمن كل مجموعة اجتماعيّة وضمن كل نوع اجتماعي.

الفصل الخامس

العولمة والعمل والنوع الاجتماعي: العلاقة والتداعيات

إن العمل ظاهرة إنسانية قديمة قدم وجود المجتمعات البشرية ما في ذلك اختلاف ولا شك، ولكن العمل بمختلف ظواهره كان دومًا ابن عصره، وكان المرآة العاكسة لما يتمّ بلوغه من تطور وتقدم لوسائل الإنتاج وتقنياته وأنماطه وعلاقاته. ومعلوم أن العمل تطور بشكل غير مسبوق منذ الثورة الصناعية الحديثة وما عرفته مجتمعاتها من تقدم مشهود للصناعة وللآلة.

ولئن ظلت الثورة الصناعية وما تلاها من مراحل –تعقّدت فيها إلى حد كبير ظواهر العمل والإنتاج والمؤسسة– علامات فارقة في تاريخ العمل ونموّه، فإن الظاهرة ومختلف ما يرتبط بها من مؤسسات اقتصادية أضحت تشهد –في سياقنا السوسيوتاريخي الحالي– تحولات هيكلية، مسّ بعضها بشكل مباشر طبيعة العمل وأنماطه، في حين يمسّ بعضها الآخر جوهر علاقة العمل ومؤسساته المختلفة بمتغيرات أخرى، مثل: النوع الاجتماعي، أو تداعيات سياسات العولمة الاقتصادية، وتطور التكنولوجيات الحديثة للاتصال والمعلومات، والتقسيمات العالمية والجغرافية المستجدة لظواهر العمل وغير ذلك. وإذا سلمنا بأن العولمة لم تعد اليوم ظاهرة جديدة، فلا مناص في مقابل ذلك من التأكيد على أن تطورها أضحى يتنامي معمّقًا الفوارق والفجوات في علاقات النوع الاجتماعي، ومكرّسًا أوضاعًا حرجة في مستويات أسواق العمل واشتغال المؤسسات. وقد أضحت بعض تداعيات سياق العولمة تبرز بدرجة أكثر وضوحًا في حالة النساء، وفي علاقاتهن بمجالات العمل والمؤسسة الاقتصادية ومواقعهن فيهما.

وبعدما اجتهدت الفصول السابقة في التطرق لبعض المسائل النظرية والإبستيمولوجية لعلاقات النوع الاجتماعي بالعمل والمؤسسة؛ يطمح هذا الفصل إلى تعميق ذلك الجدل النظري سيرًا في اتجاه ميداني محسوس يتوق إلى ربط تلك المسائل بالواقع المعيش، انطلاقًا من تنزيلها في سياقها التاريخي العام المتسم بتنامي مسارات العولمة وتحرير الأسواق من ناحية، وربطها بسياقنا الجغرافي العربي من الناحية الثانية؛ وذلك بهدف السعي إلى إبراز بعض مكامن العلاقة الجامعة بين ثالوث العمل والنوع الاجتماعي والعولمة، مع تعمّد إبراز أوضاع المرأة ضمن تلك العلاقة بوصفها المفترضة جدلًا النوع الاجتماعي الأضعف والأقل حظًّا في معادلات أسواق العمل وحلباتها المختلفة، وبوصفها كذلك النوع الأقل استفادة من مخططات التنمية وفرصها بأوجهها المتعددة وبمفاهيمها الشاملة.

كما نهدف عبر ذلك إلى محاولة تسليط الضوء على مآل علاقات العمل والمؤسسة بالنوع الاجتماعي في تجلياتها الحالية في زمن اقتصاد العولمة، ومحاولة إثارة النقاش حول بعض الأوضاع المستجدة

التي تُطرح خاصة على المرأة في ضوء تلك التحولات الاقتصادية والاجتماعية. ولعلّنا نتوفق عبر ذلك إلى تجسيد محسوس للمطمح الأساسي من هذا الكتاب، والمتمثل في إبراز أهمية ما يمكن أن يجلبه التحليل وفق معطى النوع الاجتماعي –إلى جانب مختلف مزاياه العلمية والمنهجية التي وقفنا عليها سابقًا– من فوائد ميدانية ومباشرة على المجتمع والأفراد، وعلى مختلف الجهات المعنية بضبط سياسات التنمية وبرامجها، ومختلف المعنيين بضرورة إدراك تداعيات الاقتصاد المعولم على الإنسان والمجتمع ولزوم تداركها.

أولًا: العولمة والنوع والعمل: في طبيعة العلاقة:

بالرغم مما تكتسيه العلاقة الجامعة بين ثالوث النّوع والعولمة والعمل من صبغة مركّبة ومن طابع إشكاليّ، إلا أنها تظل –بنظرنا– مجالًا لم يستوف بعد حظه من الدراسة والنظر العلمي المعمق، لاسيما في مستوى الانعكاسات والتداعيات. وإن تتوافر في بعض الساحات العلمية تحليلات لبعض الأبعاد الاقتصادية لتلك العلاقات، فإن الأبعاد الاجتماعية –المنظور إليها سوسيولوجيًّا من زاوية سوسيولوجيا النوع الاجتماعي، وما قد يطرحه ذلك المنظور من حتمية تفحص طبائع الروابط الاجتماعية القائمة بين الجنسين– يتناقص فيها حجم الاهتمام الفكري وتقل فيها الدراسات.

ويمكن أن يُفسَّر ذلك النقص في الاهتمام بمسوغات عديدة قد ترتبط بطبيعة تلك العلاقة في حدّ ذاتها، والتي تفرض صبغتها المركبة تداخلًا كبيرًا بين حلقاتها الثلاث (النوع والعولمة، والعمل) وبين مستويات الالتقاء والتقاطع بينها، وبين أسبابها ونتائجها. وربّما يكون لتسارع وتيرة مسار العولمة، وتنامي امتداداتها المختلفة على حياة الأفراد والمجتمعات والدول، تأثيره المباشر على توسع نطاق الانعكاسات والنتائج غير المتوقعة، وتنامي مستويات اللايقين في مستقبل تلك العلاقة الجامعة بين العولمة وظواهر العمل ومظاهره المختلفة في تقاطعها المباشر مع معطى النوع الاجتماعي. وربّما تتحمّل تلك الوتيرة المتسارعة مسئولية اختلال التوازن بين نسق الظواهر المستجدة في مساق علاقة العولمة بالعمل وبالنوع من ناحية، وبين نسق البحث والدراسة ووتيرة استحداث الوسائل الفكرية والتحليلات النظريّة الأجدى والأقدر على فهم المستجدات من الناحية الثانية.

لقد كان من النتائج الفكريّة لذلك بروز جملة من الاستفهامات الحائرة حول انعكاسات العولمة وتداعياتها المختلفة على عوالم العمل، وعلى علاقات النوع الاجتماعي، ومواقع المرأة وحضورها

في الساحات المجتمعية، وعلى مسائل الحماية والأمن الاجتماعين. وقد اضطربت الرؤى وتضاربت المواقف من وعود العولمة ووجوهها المزدوجة، ولكنّ الأطروحات المشكّكة في تلك الوعود الزائفة، والمبشرة بمعدلات أعلى من النمو الاقتصادي، وانتشار واسع للتنمية، وارتفاع أسرع للدخل؛ وما ينتج عن كل ذلك من انخفاض في معدلات الفقر والبطالة، وتحقيق المساواة، وتمكين المرأة، أضحت الأكثر رواجًا على الساحة الفكريّة. هذا ويتزايد من يوم إلى آخر عدد المؤكدين من مختلف التوجهات الفكرية والحقول المعرفيّة على تبخّر أحلام العولمة. كما أصبحت الدلائل الواقعية تؤكد أن أحلام سياسات تحرير التجارة والاقتصاد وشعاراتها أضحت مسائل عسيرة المنال والإنجاز؛ مما رسّخ القناعة بأن التحولات الجذرية للعقود الأخيرة كان لها نتائجها المحسوسة والمباشرة على عالم العمل، كما كان لها بالغ الأثر في طبيعة العمل وبنيته على نطاق عالمي؛ وهو ما حدا بالبعض إلى إقحام أطروحة "نهاية العمل" ضمن قوائم "النهايات" التي أضحى المفكّرون والمحلّلون يتبنونها من وقت إلى آخر مع تقدّم مسار العولمة كنهاية التاريخ والإيديولوجيا وغيرها. ويؤكد الباحث الفرنسي ماركسي النزعة "دنيس كولان" Denis Colin [164] في هذا النطاق على أن الأزمة الفعلية في عصر العولمة لا تتجسد في العمل في حدّ ذاته بقدر ما تتجسّد في نمط الإنتاج الرأسمالي، وفي طبيعته التي ارتأت أن تعبّر عن نفسها انطلاقًا من "استبعاد العمّال من حظيرة العمل ومن ساحته". ويرى الباحث أن تفتّت الطبقة العاملة التقليدية -التي كانت تمثّل "حجر الزاوية في الاحتجاجات ضمن نمط الإنتاج الرأسمالي"- قد أفسح المجال بشكل واسع أمام أوضاع الهشاشة وعدم الاستقرار المتصاعدين في بيئة العمل والعمّال؛ وهو ما أصبح يعطّل مسارات تشكيل الوعي الطبقي، الذي كان يمثّل مفتاح كل تحوّل وتغيير اجتماعيين. ويعتقد "دينيس كولان" أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تحميل واقع ما يسمّى "بنهاية العمل" مسئولية التصاعد اللافت للبطالة في مستوى الدول الصناعية أو على النطاق العالمي، ولكنّ التوجهات الجديدة والمتنامية لمؤسسات العولمة للبحث عن أسواق جديدة والتسابق على غزوها مقابل حالة عجز السياسة عن التحكم ومراقبة تلك الحلبة التي تجاوزت حدود سيطرتها هي التي تتحمل عبء استشراء البطالة وتدهور أحوال العمل والعمّال.

(164) Denis Colin, *la fin du travail et la mondialisation, Idéologie et réalité sociale.* L'harmattan Paris 1997.

1- العولمة ونتائج إعادة هيكلة العمل:

إن التطور الاقتصادي والتحولات المتسارعة الناجمة عن العولمة والتحديات المتصلة بالتنمية بمفهومها الشامل وبتنمية الموارد البشرية والتشغيل أدّى إلى تسارع تغيّر تركيبة الاقتصاد من حيث وسائل الإنتاج، كما أفرز إعادة هيكلة للعمل بمفهومه العام وبأشكاله المتعارف عليها سابقًا؛ فظهرت بمقتضى ذلك أنماط عمل وإنتاج جديدة وأنشطة مستحدثة، خاصة في قطاع الخدمات، كما برزت جملة من فرص العمل وأنواعه، مثل: "العمل عن بُعد"، و"العمل المرن" أو العمل "لبعض الوقت" أو "العمل بالمهمّة". وقد خولت تلك الأنماط الجديدة إدماجًا واسعًا لعدد من النشطين وطالبي الشغل في سوق العمل دونما ارتباط بساعات عمل دائمة ومنتظمة. ولكن وإن شرّع ذلك القول بفتح العولمة لآفاق أرحب في مجال العمل وفرص الكسب، فإن التفاؤل بتلك الآفاق الأرحب يستدعي التوقف عند مسألتين مهمتين:

تتعلّق الأولى بالإشارة إلى ما يشهده العمل بمفهومه وطبيعته المتعارف عليهما من جمود نتيجة الانحصار المطرد للعمل ولقواه المنتجة في مستوى بعض الفئات الاجتماعية المحدودة؛ نظرًا لارتباط جل أنماط العمل المستحدثة بما يفرزه اقتصاد المعرفة، أو ما يسمّى بالاقتصاد اللامادي من أنشطة مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، مثل ما هو الحال في منتجات برمجيات الحاسوب ووسائل الإعلام والترفيه والخدمات التي تعتمد على شبكة الإنترنت. وهي أنشطة تسهم في طرد أعداد كبيرة من اليد العاملة من الجنسين من سوق الشغل بما تشترطه من مستويات تعليم وخبرة معينتين. ويتجلى انحصار العمل وقواه من ناحية أخرى في حالة ما أصبح يسمى "بصدمة المهن" -أو "الإنتاج والنمو بغير مهن"- والمتجسدة في استقرار فرص العمل وتضخم البطالة الناجمين عن خفض كلفة الإنتاج، التي أضحت تمثل القاعدة الأساسية لكسب رهانات التنافسية في الاقتصاد العالمي المفتوح. وغالبًا ما تكون التضحية بقوة العمل هي الحلّ الأيسر والثمن الأرخص لتحقيق شرط خفض كلفة الإنتاج.

وأمّا المسألة الثانية فتتعلق بالإشارة إلى الانعكاسات السلبيّة المرتبطة بعدد من الأوضاع الجديدة للعمل والمنبثقة في عصر العولمة، مثل مسائل الضمان الاجتماعي، والأمن الوظيفي، وكيفيّة ضبط ساعات العمل وتحديد مستويات الأداء، ووضعيّة النقابات في عالم العمل بدون حدود معلومة. هذا إلى جانب ترافق مختلف التغيرات الطارئة على طبيعة العمل، وانبثاق أنماطه الجديدة مع سياق

تغيّر أدوار الدولة وتنصّلها من تعهداتها والتزاماتها الاجتماعيّة التي تمت التضحيّة بها في ظلّ موجات التحرير العالمي لأسواق المنافسة والتجارة والاقتصاد. وقد أصبحت جلّ الدراسات[165] تبرز انحدارًا وتقهقرًا لافتين لأوضاع العمل وظروف عيش العمّال، إضافة إلى استشراء حالات الهشاشة وعدم الاستقرار في مجالات العمل على نطاق عالمي.

كما أدّى ضعف مداخيل العمّال وتوزّعها غير العادل إلى انحباس العمّال الأكثر فقرًا في قطاعات نشاط ذات قيمة مضافة ضعيفة؛ ممّا أنتج انطفاءً لجذوة قوانين العمل وضوابطه، وغياب كل أشكال الحماية والضمان الاجتماعيّين؛ وهو ما دفع علماء الاقتصاد إلى الإقرار بأن الحماية الاجتماعية أضحت تُعتبر ثمنًا باهظًا ومكلفًا في خضم مستجدات سوق المنافسة الدولية بعدما كانت تعتبر مكسبًا ورهانًا تتنافس الدول على اكتسابه. ولم تكتف العولمة بزجّ الأفراد والمؤسسات في دوائر المنافسة المشتعلة على مستوى عالمي، بل أقحمت كذلك الحكومات ومنظومات الحماية الاجتماعية بها بعد أن طغت الاعتبارات الاقتصادية والمالية والربحيّة الصرفة على سائر الاعتبارات الاجتماعية للدول والحكومات. ويذهب بعض الباحثين إلى الإقرار بأن العولمة أسفرت عن قيام عالم "لا حدود له، عالم تكون فيه قوى السوق أكثر سطوة من سلطة الحكومات الوطنية؛"[166] وهو ما يدفع باتجاه الحديث عن واقع تغير أدوار الدولة، التي لم تصبح قادرة على السيطرة بمفردها على اقتصادها بسبب التوسع الهائل والارتباط بالتجارة العالمية. كما أن الحكومات الوطنية لن يعد بوسعها منع التداعيات والتحكم في القضايا التي تبرز خارج حدودها، كالأزمات المالية والكوارث الصحية والبيئية.

إن تنامي حجم الاقتصادات الليبرالية وانفتاحها المتزايد على الخارج أسهم إلى حدّ كبير في تراجع العمل المأجور، ولاسيما بالقطاع الحكومي؛ وهو ما كثّف من نسق الارتفاع الهيكلي لظواهر البطالة وسوء العمل، والتنامي المطرد لأعداد الملتحقين بقطاع العمل غير الرسمي والعمل المستقل. وتمثّل هذه الظواهر الثلاث -بما تعكسه من ضعف المردود والدخل، وانعدام الضمان الاجتماعي- تعبيرًا صريحًا عن حالات جمود أسواق العمل في الاقتصاديات الحديثة وتباطؤ نموها. وتمثلت حصيلتها على نطاق عالمي في أعداد كبيرة من العمّال الذين يعيشون أوضاع انعدام الأمن الاجتماعي الناجم بدوره عن اختلال في التوازن الاقتصادي، وانتشار حالات الهشاشة وعدم الاستقرار في العمل. وقد مثلت هذه الأخيرة الجسر الرابط بين سياسات الانفتاح الاقتصادي وأوضاع تنامي حجم

(165) انظر على سبيل المثال:

Eveline Boumann (Dir), *La mondialisation au risque des travailleurs*, L'Harmattan, Paris 2007, p.14.

(166) غيدنز أنتوني، علم الاجتماع، مرجع مذكور، ص 133.

الفقر وتسارع وتائر الهجرة الدولية في بلدان عديدة من العالم.[167] وهكذا فقد أصبح بؤس العمال يتجلى في الغالب كنتيجة لمسارات اجتماعية تراكمت فيها حالات الحيف وعدم المساواة الاجتماعية بين سائر الشرائح، إضافة إلى الحيف الواقع بصفة خاصّة على المناطق المهمّشة والمقصيّة عن حلبات التنمية والانتفاع بثمارها، كالمناطق الريفية والنائية والشرائح النسائية وغيرها. وتصدرت تلك المجموعات المتنامية -من الفاقدين لمواطن عملهم، أو المتوقعين لخسارته بين الحين والحين، وأصحاب المستويات التعليمية والخبرة الضعيفتين، وذوي الدخل والمدخرات المحدودة، وأصحاب الديون المتضخمة- طليعة قوائم "الخاسرين الكبار" في حلبة الاقتصاد المعولم.

واللافت للانتباه أن تزايد هواجس انعدام الأمن الوظيفي وتدهور أحوال العمّال قد اتسق بسياق عام اتسم بتراجع الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والرفاهة وشبكات الضمان الاجتماعي كما تقدمت الإشارة، في الوقت الذي بدت فيه الحاجة ملحة إلى حماية اجتماعية فعّالة وسيطرة حكوميّة محكمة على سياستها بسبب تزايد هشاشة العمل ومساحات عدم الاستقرار والأمن، في وقت تآكلت فيه على نطاق واسع قدرة الحكومات على توفير خدمات عامة وحماية اجتماعية منشودة.

واتسق ذلك من ناحية أخرى مع وهن أدوار وفاعلية النقابات والاتحادات العمالية، وتحويل وجهتها في عصر العولمة من الاحتجاج والتفاوض والدفاع المدروس عن مصالح الطبقات الشغيلة نحو اتخاذ صبغة مؤسسات الخدمة الاجتماعية، واضطلاعها بأدوار مختلفة حادت بها في أغلب الأحوال عن جوهر الفعل النقابي وغاياته المألوفة سابقًا، والمتمحورة حول حركات التمرّد والرفض. ولئن ارتبطت أوضاع الفعل النقابي وتغيّر أدواره وطبيعة أدائه بعوامل مختلفة قد يضيق المجال عن طرحها، فإنّه يمكن القول بأهمية التأثير الجدلي بين المسألتين، وذلك في معرض الحديث عن العلاقة القائمة بين حالة تدهور أوضاع العمل والعمّال وبين جدوى وفاعلية العمل النقابي. وإن يتحمّل وهن العمل النقابي وتراجع فاعليته جزءًا من مسئولية تدهور أحوال العمل والعمّال، فإنه في المقابل يمكن إرجاع بعض أسباب تراجع العمل النقابي كذلك إلى أوضاع العمل الجديدة المصطنعة، التي أسهمت طبيعتها وشكلها في إطفاء جذوة التحركات النقابية، وفسخ شروط وجودها وقيامها. إنّ الوجود المتنامي لجانب من قوة العمل ضمن سياق العولمة خارج الحدود التقليدية لمجالات العمل ككبرى التنظيمات والمؤسسات الصناعية وغيرها، إلى جانب تزايد تيار الانتصاب للحساب الخاص والانضمام لقطاع العمل غير الرسمي، ما هي إلا عوامل أضعفت إلى حدّ كبير أرضيات العمل

(167) Pascale Absi, *Homme et femmes face aux inégalités au travail*. In Eveline Bouman, op cit, p.55.

النقابي، وغيّبت أهم عناصر قوته التي كانت سائدة في العهود الأولى للصناعة، والمتمثلة في قواعد كبيرة من اليد العاملة كثيفة العدد ومن تنظيمات الإنتاج والعمل ذات الشكل الهرميّ.

الإطار رقم (5): النقابات العمالية والعمل عن بُعد

ترى النقابات العمالية أن للعمل عن بُعد العديد من العيوب. وهي تخشى أن يتمّ استعمال أشكال تنظيم العمل الجديدة الأكثر مرونة بهدف إضعاف نظم حماية التشغيل القائمة، وخلق أشكال زائفة لشبه الاستخدام الذاتي؛ وهو ما يعني إهدار حقوق تلك العمالة.

ورغم هذا التخوف نظرًا لتأثيره السلبي على حقوق العاملين؛ فإن الواقع يبين أنه قد أصبح لنقابات العمال دور نشط فيما يتعلق بأثر زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والعمل عن بُعد ووجود أماكن عمل أكثر مرونة؛ مما ساعد على حماية حقوق العمال، وذلك من خلال ما يلي:

- القدرة المستمرة للنقابة على تمثيل العاملين في مجال تكنولوچيا المعلومات.
- التأكد من تطبيق المعايير وقوانين العمل.
- الفحص المنزلي وحماية خصوصية العامل.
- الجهود المكثفة في سبيل فرض تحول العمال إلى أفراد متعاقدين.

ورغم ذلك يمثل العمل عن بعد تحديًا خطيرًا لاتحادات العمال؛ فلا تحكم فيه في ساعات العمل وفي ظروفه، ولا أمان في استمرارية ممارسة الوظيفة فيه في ظل غياب التشريعات المناسبة للعمل، وغير ذلك من المشكلات التي لا تسمح بالحفاظ على حقوق العمال.

وقد زاد الوعي بأهمية العمل عن بعد كأحد مكتسبات عصر المعرفة والتقدم التكنولوجي. ففي أوروبا وصلت نسبة الشركات التي تلجأ إلى شبكات الاتصال الداخلية والباحثة عن اللامركزية في أداء أعمالها إلى أكثر من (70%)، كما تؤمّن نسبة (80%) منها الإدارة عن طريق الشبكات الإلكترونية. وتشير بيانات منظمة العمل الدولية إلى أن عدد العاملين عن بُعد العاديين والموسميين في المملكة المتحدة بلغ حوالي (6%) من إجمالي قوة العمل، وأن هذا الرقم قد ازداد بحوالي (40%) خلال فترة لم تتجاوز السنتين، وأن هناك نموًّا مذهلًا في تطبيق هذا المفهوم في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وبلدان أخرى في الاتحاد الأوروبي.

المصدر: منظمة العمل العربية: الأنماط الجديدة للتشغيل، مؤتمر العمل العربي، الدورة رقم (34)، شرم الشيخ 10-17 مارس/أذار 2007م.

2- العولمة وفجوة النوع في مجالات العمل : نظرة عامة :

أضحت التحليلات العلمية للتداعيات العامة للعولمة على الأفراد والمجتمعات تبرز حجم الاختلال والتأثير غير المتكافئ للعولمة على هؤلاء. وبدت المؤشرات الإحصائية تترجم ذلك الاختلال من يوم إلى آخر مؤكدة على البون الشاسع بين دول شمال العالم والجنوب في الاستفادة من مغانم العولمة؛ مما كرّس التباينات السابقة بينهما، وعمّق الفجوة القائمة بطبعها بين دول الشمال الغني والجنوب الفقير. ومن المهمّ الإشارة إلى أن الفجوة بين الدول والمجتمعات بصعيدها الماكروسوسيلوجي تتخذ أشكالًا أحدّ وأكثر تعقيدًا في النطاق الميكروسوسيولوجي حيث تتوالد الفجوات عنقوديًّا في مستوى الدول والمجتمعات الفقيرة، منشطرة إلى أوجه مختلفة بين المناطق الجغرافية والشرائح الاجتماعية والنوع الاجتماعي. ولئن اتخذت فجوة النوع مظاهر عديدة ومختلفة حسب طبيعة المجتمعات وخصوصيتها الثقافية والاجتماعية، فإن فجوة النوع الاقتصادية الطابع والمتصلة بالعمل وبواقع النفاذ إلى الموارد المادية والاحتكام عليها ومقدرة التصرف الحرّ فيها ظلت من أبرز وجوه فجوات النوع في دول العالم النامي.

ورغم تداعيات أوضاع إعادة هيكلة العمل في عصر العولمة والاضطراب الناجم عنه في المجالات المتصلة به، والضرر الحاصل لدى قواعد عريضة من النشطين من الجنسين، فإن الدلائل تؤكد بشكل جليّ خصوصية وضع المرأة في سوق العمل مقارنة بالرجل، وتبرزها بوصفها الجنس البشري الأكثر تضررًا ومعاناة من حالات تدهور ظروف العمل وتراجع أوضاعه العامة. ورغم أن العمل الهش وغير المستقر والمفتقد للحماية والأمن الاجتماعيين أضحى سمة تكاد تكون عامة في أغلب الدول النامية، إلا أن المؤشرات الإحصائية تؤكد بشكل خاص تفاقم أوضاع عدم الاستقرار في العمل بالنسبة للمرأة بشكل عام، وبالنسبة للمرأة في المناطق الريفية بشكل أخص. وقد بين تقرير البنك الدولي لسنة 2003م أن نصفهن في بعض الدول الإفريقية كن يعملن بدون أجر خلال سنة 2001م مقابل (29%) فقط سنة 1994م.[168]

إن التوزيع غير العادل للثروات المرتبط بانحصار أكبر للفئات الأكثر فقرًا في قطاعات نشاط ذات قيمة مضافة ضعيفة، إلى جانب تفتت مكانة العمل وتراجع جذوته في مجتمعات عصر ما بعد

(168) World Bank, *Poverty Reduction and Economic Management*, Africa Region, Report No 28143-SE 2003, p.21.

الصناعة، وغياب أهم الأشكال الرسمية للحماية والضمان الاجتماعيين، وإن بدت حقائق ثابتة في الدول الفقيرة، فإن اختلاف الأوضاع الاجتماعية والثقافية المختلفة لكل من المرأة والرجل في تلك المجتمعات يجعل وضع المرأة هو الوضع الأكثر تقهقرًا في مستويات النفاذ إلى العمل اللائق وإدارة الموارد والقدرة على الاستثمار. وكثيرًا ما يقترن سوء وضع المرأة العاملة المهيمن عليها اقتصاديًّا وماليًّا بحالة تمييز جنسيّ وهيمنة رمزيّة مزدوجة ومكرّرة ترجع إلى ما تلصقه بها الثقافات من دونيّة نوعيّة أمام الرجل، حيث تُطرح عليها عراقيل مختلفة وغير قابلة للاختراق والتجاوز؛ ممّا يقلل من إمكانات ارتقائها وفرص تحسينها لأوضاعها في مجال العمل.

لقد أضحى تناول تداعيات العولمة على سوق العمل من منظور التحليل النوعي المقارن يحتلّ بعض اهتمام عدد من التقارير الدولية (تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمرأة...) التي أصبحت نتائجها تبدي انشغالًا ملموسًا بمسائل عدم الاستقرار في العمل والدخل بالنسبة للمرأة. ورغم إشادة أغلب تلك التقارير بالتقدّم المحرز من قبل النساء في اقتحام مجالات عمل مختلفة ومتنوعة، إلا أنها ما فتئت تؤكد كذلك على حدّة الفوارق والهوّة القائمة بين الجنسين في المجال الاقتصادي ومستويات الالتحاق بسوق العمل وبالتعليم وبغيرها من المجالات.

ومن المفيد التأكيد على أنه وإن جعلت العولمة من تعليم الفتاة شرطًا ضروريًّا لاقتحام سوق الشغل، فحفزت بذلك أعدادًا مهمّة من الفتيات على قطع أشواط مهمّة في مساراتهن التعليميّة، فإنها في المقابل أوصدت عبر ذلك الشرط الأسواق أكثر من أي وقت مضى في وجوه الأميات (أكثر من 60% من نساء الدول النامية) ومحدودات التعليم، وخسرت أعدادٌ كبيرة من هؤلاء مصادر رزقهن الأساسية، خاصة ضمن ميادين الصناعات اليدويّة والتقليدية.[169] ومعلوم أن تلك القطاعات الهشة شهدت تراجعًا كبيرًا في ظلّ الاقتصادات المفتوحة أمام الأسعار التنافسية للبضائع المختلفة المنسكبة في الأسواق الوطنية. هذا كما أن منافسة واردات السلع المصنّعة الرخيصة القادمة من دول نامية أخرى (وهو الوجه الآخر لتحرير التجارة) أنتجت انخفاضًا ملموسًا لنسب توظيف المرأة في الصناعات المعمليّة في عدد من الدول النامية.

وقد أدى انهيار صناعة النسيج في العديد من الدول الإفريقية مثلًا إلى فقدان النساء البارز للوظائف في قطاعات الصناعة التي كنّ يهيمنّ على قوّتها العاملة. ونجم ذلك الانهيار عن تدفق

(169) CREDIF, *Les femmes en Tunisie 2000*, Ministère des Affaires de la femme et de la famille, Tunis 2000, p.286.

الواردات الأرخص من آسيا بعد تخفيض التعريفات الجمركيّة. هذا ولم يكن مآل عدد من النساء في بعض الدول المتقدمة أفضل حالًا منه في الدول النامية؛ حيث أدى كذلك واقع تحرير التجارة إلى فقدان النساء لوظائفهن في العديد من الصناعات ذات الوجود المرتفع للمرأة، مثل صناعات المنسوجات والملابس والأحذية والمنتجات الجلدية.[170]

ومن المهمّ القول إنه وإن فتح اقتصاد المعرفة وأنماط عمله المستحدثة الأبواب في وجه بعض النساء المتعلمات، وخوّل لهن النفاذ إلى مجتمع المعلومات والانخراط فيه، فإن الخلل في تكافؤ فرص تمكّن النساء من المعلوماتية وإتقان أبجديات تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد أضرّ بالمرأة أكثر من غيرها في المجتمعات المصنعة والنامية على حد سواء. وقد كشف تقرير مكتب العمل الدولي منذ سنة 2001م أن (90%) من مستخدمي الإنترنت يتواجدون في الدول المتقدمة، وأن (57%) من هؤلاء يوجدون في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنّ نسبة المستخدمات للإنترنت من النساء لم تتجاوز آنذاك نسبة (25%) في الولايات المتحدة الأمريكية، و(19%) في روسيا، و(4%) في الشرق الأوسط.[171] وقد تبرهن هذه الأرقام على أن مسار انخراط المرأة في المنظومة الجديدة لأنماط العمل والاستفادة الكاملة من الفرص المستحدثة ضمنها لا تزال محدودة.

وأمّا فيما يتصل بعمل المرأة بقطاعات النشاط الأخرى، فإن جلّ التقارير والبيانات تؤكد توسيع العولمة لدوائر عمل المرأة، حيث ازدادت فرص العمل المتاحة أمامها في مجال الاستخدام، وتواجدت بعدد وافر في بعض قطاعات العمل، وتقلصت الفجوة بينها وبين الرجل في بعض ميادين النشاط، وتسنى للنساء عمومًا الالتحاق بمسارات وظيفية كان يعتقد في يوم من الأيام أنها حكر على الرجال وحدهم.[172] إلاّ أنّ ذلك الواقع يخفي العديد من أوجه عدم التناظر الملحوظة بين الجنسين، وأوجه التمييز التي تضع قيودًا على إتاحة الدخل أمام المرأة. وتسجّل تقارير مكتب العمل الدولي أن كسب النساء بمعدلاته الوسطى يظل أقل من الرجل في العديد من الدول، كما أن التوفيق بين الواجبات العائلية من ناحية والعمل مدفوع الأجر من الناحية الأخرى يبقى معادلة صعبة التحقيق دونما تأثير على فرص المرأة في الارتقاء وتعزيز المهارات. ولا زالت وفقًا لذلك دعوة منظمة العمل الدولية تتكرر

(170) معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، المساواة بين الجنسين: كفاح من أجل العدالة في عالم غير متساو،(النسخة العربية)، سنة 2004م، ص 37.

(171) عبد المعطي عبد الباسط واعتماد علام، العولمة وقضايا المرأة والعمل، مرجع سابق، ص 25.

(172) مكتب العمل الدولي، المساواة في العمل: مواجهة التحديات، التقرير العالمي، مؤتمر العمل الدولي 96، جنيف 2007م.

منادية بضرورة اعتماد أجور أكثر إنصافًا لحقوق النساء، وإلزامية اعتماد مناهج التقييم الوظيفي الخالية من التمييز لأحد الجنسين أو الانحياز له، لكن الأمر يبدو بنظرهم ما يزال بعيد المنال في عديد من البلدان النامية والمتقدمة على السواء.

وقد نتج عن اتجاهات تكثيف الإنتاج في ظل الاقتصاد الحّر والمفتوح تكاثرٌ في حجم اليد العاملة ضمن قطاعات النشاط الموجهة للتصدير، سواء في الزراعة أو في الصناعة أو في الخدمات. كما أدى الانخفاض النسبي لأجور النساء إلى جعلهن مصدرًا جذّابًا للعمالة؛ لما فيه من استجابة لطموحات أصحاب المؤسسات في تحقيق المزيد من الأرباح باعتماد آلية خفض كلفة الإنتاج عبر أرخص ما يمكن من اليد العاملة البسيطة. وإن زادت وفقًا لذلك مستويات تشغيل المرأة بأجر في العديد من الدول النامية، إلاّ أن الأدلة المتوافرة والواقع يشيران إلى تلازم بين أدوار النوع الاجتماعي وبين التمييز في الوظائف في تلك القطاعات، كما يشير من ناحية أخرى إلى ارتفاع نسب عدم استقرار المرأة في تلك الوظائف غير الآمنة والتي لا مستقبل لها[173] رغم أن أجر المرأة وظروف عملها في الوظائف الرسمية في قطاع التصدير تبقى في عمومها أفضل حالًا من ظروف استخدامها في بعض قطاعات الاقتصاد الأخرى.

ويرتبط حال عدم استقرار المرأة في الوظائف المتوافرة في القطاعات الموجهة نحو التصدير بما تكتسبه مؤسسات الإنتاج في ذلك القطاع عادة من سهولة أكبر في الحركة والتنقل عكس المؤسسات المختصة كثيفة الاعتماد على رأس المال، كما ترتبط كذلك بيسر ما تمنحه إياها معايير الاقتصاد الحرّ واتفاقياته من حرية التنقل المكاني بوحداتها الإنتاجية بما يتلاءم مع أهدافها الربحية. وفي الوقت الذي يكثر فيه الطلب على اليد العاملة الرجالية في قطاعات النشاط بالمؤسسات المختصة كثيفة الاعتماد على رأس المال في الشركات متعددة الجنسيات -والتي تطرح عادة وظائف أكثر استقرارًا وأمنًا، وتقل فيها احتمالات تسريح العمال- تظل النساء على العكس من ذلك المصدر الرئيس لليد العاملة في مؤسسات صناعات التصدير كثيفة العمالة وغير المستقرّة.

وتلجأ مثل تلك المؤسسات محلية الملكية أو الأجنبية في الغالب إلى الاستغناء عن قوتها العاملة كلّما اقتضى الأمر تخفيف كلفة الإنتاج. ويعتبر خفض كلفة الإنتاج هو الحلّ السحريّ المعتمَد عادة للتغلب على ضغوط شراسة التنافس بين المؤسسات على اقتحام الأسواق الدوليّة.

(173) معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، المساواة بين الجنسين، مرجع مذكور ص 22.

وتفرض مرونة التوظيف وارتفاع احتماليّة الاستغناء عن اليد العاملة واقعًا يعزز اتجاه المؤسسة نحو عدم الاهتمام بتدريب قوّة عمل وقتيّة وعابرة، وعدم الاستثمار (غير المجدي بالنسبة لأرباب العمل) في الارتقاء بمهارات العمال وكفاءاتهم. وهكذا يصبح النظر للعاملة والعامل في مؤسسات التصدير مختزلًا في كونهما كلفة أكثر من كونهما أصولًا أو قوّة إنتاج؛ فتكون رحلتهم في تلك المؤسسات بذلك قصيرة وغير مستقرة، وتندر فيها فرص الترقي في السلّم الوظيفي، أو اكتساب مهارات قد تمكنهم من الانتقال إلى وظائف أكثر أمنًا؛ وهو ما دفع البعض إلى تسمية وظائف قطاع التصدير بوظائف "الطريق المسدود".[174]

وبهذا تبقى فرضيّة تمكين المرأة في مسار العولمة وفي إطار الاقتصاد المفتوح أطروحة تحتاج -كما تقدمت الإشارة- إلى بعض التريث في الإقرار بها إلى حين حدوث مزيد من التدارس للنتائج والتداعيات. وقد يزداد ذلك الأمر تأكّدًا إذا ما وقع الانتباه إلى ما أصبح يتّسم به عمل عدد من النساء بقطاعات مختلفة -ولاسيما بقطاعات التصدير- من ظروف عمل قاسية وخطرة لا يُراعى فيها احترام الحد الأدنى لما تنصّ عليه القوانين المحلية والاتفاقيات الدولية من شروط العمل وحقوق العمّال. ومن المعلوم أن حالات الهشاشة في أوضاع العمل، والمرونة، والتعاقد من الباطن، والخوف من الطرد وفقدان مصدر الرزق لا ينتجون غير عاملة أو عامل قليل الحيلة ومنعدم الرغبة والقدرة على التفاوض من أجل ظروف عمل أفضل، أو عدد ساعات أقلّ، أو وظائف أكثر أمنًا.

إن الاستعداد الحاضر لمؤسسات الاقتصاد الحرّ محليّة كانت أو أجنبية لتغيير مكان الإنتاج، والاستغناء عن العمالة المكلفة أو المزعجة، إلى جانب التفنّن في التحايل على قوانين العمل الوطنية من خلال التوظيف عبر عقود العمل المؤقتة، وعدم تثبيت العمال في مواقعهم، وعدم الإفصاح عنهم...إلخ، يزيد تعميق سوء أوضاع العمل، وتكريس اتجاه رضا المرأة العاملة بالاستغلال، الذي يصبح اقترانه بالعمل أهون حالًا لديها من البطالة والجوع وانعدام الدخل.

إنّ للميل إلى الانكماش الذي تتسم به سياسات الاقتصاد الكلّي، وما يؤدي إليه من ركود اقتصادي وبطء في النمو، تأثيره الأوضح والأكثر خطورة على المرأة منها على الرجل؛ حيث ترتفع معدلات البطالة مثلًا بين النساء مقارنة بالرجال في معظم البلدان، كما تفوق أعداد النساء في العمل الحرّ أو العمل

(174) نفس المرجع، ص 38.

المأجور في الاقتصاد غير الرسمي دائمًا أعداد الرجال.[175] وقد ثبت أن الأزمات المالية والاقتصادية الناجمة عن السياسات التي تشجع التدفق غير المحكوم لرأس المال كانت لها آثار متباينة على كل من العاملين والعاملات. وسبقت المرأةُ الرجلَ في فقدان الوظيفة خلال الأزمة المالية لسنة 1997م في شرق آسيا؛ نظرًا لظروف تشغيلها الأقل أمنًا، وللتمييز القائم على مبدأ "التحيز للرجل العائل".

هذا ومن المهمّ كذلك الإشارة في هذا الصدد إلى استمرار الفجوة النوعية في مستوى الأجور تقريبًا في جل القطاعات الاقتصادية لصالح الرجل في أغلب الدول، على خلاف ما تمّ اعتقاده من طرف المتفائلين بالعولمة من تقليص لفجوة الأجور بين الجنسين كنتيجة لمسار تكثّف التجارة الحرّة والاستثمار الأجنبي الموصوف بالأجور المرتفعة والمحبّذ لليد العاملة النسائية. ولكنّ العوامل المذكورة آنفا، والتي تتمثل في عدم الاستقرار والهشاشة وانعدام القدرة على التفاوض تقلّل إلى حدّ كبير من فرص تقليص الفجوات القائمة في الأجور وإمكانيتها. وإن كان التضمين الأوسع للمرأة في الأعمال مدفوعة الأجر من الآثار الواضحة للعولمة ، فإن التنافس المحموم بين المؤسسات والدول على حصص سوق تصدير المنتجات كثيفة العمالة أضحى يبرز ارتباطًا لافتًا بين حالة نموّ صادرات السلع كثيفة العمالة وبين فجوات أعمق وأكثر اتساعًا في الأجور. وهو ما حدا بتقرير معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية إلى التصريح بإمكانية أن يُعزى جزء من النجاح الاقتصادي لبعض الدول -ومنها النمور الآسيوية مثلًا- إلى فضل تلك الفجوات في الأجور ومزاياها.

وبناء على ما تقدّم تتأكد من جديد حالة الازدواجية في طبيعة العلاقة القائمة بين العولمة والعمل وتداعياتها المختلفة على النوع الاجتماعي. ومن المؤكد أن انعكاسات التغيّرات الطارئة على المؤسسات الاقتصادية ومسارات إعادة هيكلة العمل وطبيعته وما نجم عنهما من مرونة متزايدة في العمل ومن أنماط مستحدثة إلى جانب مختلف عمليات التكيّف الهيكلي وسائر الإجراءات المرتبطة بالعولمة، لم يكن لها مجتمعة التأثير نفسه على الرجال والنساء. هذا وإن تقلّصت الفجوة النوعية في مستوى الالتحاق بالعمل، وحظيت النساء بالفرص المهنية المتزايدة وبالاستخدام المأجور على نطاق أوسع من ذي قبل، لاسيما في قطاع الخدمات والصناعات التصديرية، فإن ذلك كثيرًا ما يظل مقترنًا بتدهور شروط العمل وظروفه بالنسبة للكثيرات من النساء؛ تبعًا لذلك تبرز المرأة -بمستوى أقل من الرجل- في المشهد العام لاقتصاد العولمة كأبرز ضحية لهشاشة العمل، وعدم استقرار الدخول، وتراجع السياسات الاجتماعية الحكومية المؤمّنة للخدمات والكافلة لحقوق المرأة

(175) نفس المرجع، ص 42.

الاجتماعية. ويمكن القول باختصار إن عمل المرأة أصبح في حالات عديدة يمثّل جوابًا غير مكتمل عن حالة الفقر والهيمنة المالية الذكورية(176) من جهة، ومن الجهة الثانية فهو يمثل في ذات الوقت خير جواب واضح عن حالة انخفاض تكلفة العمل، وتنامي ربح المؤسسات الاقتصادية التي اضطرها السياق الاقتصادي وتكاثف الطلب على العمل من طرف نساء الشرائح المتوسطة والفقيرة إلى التوظيف العشوائي المهدِر لأبسط حقوق العمل والعمّال.

ثانيًا: البطالة والنوع الاجتماعي: المؤشرات والدلالة: مثال البلدان العربية:

1- الاتجاهات العامة للبطالة في البلدان العربية:

إذا كانت البطالة ظاهرة اجتماعية سابقة للعولمة، فإنّ الاعتقاد بنموّ الاقتصاديات الأضعف قدرة على خلق فرص الدخل وتضاعف إمكاناتها بمفعول سياسات العولمة كان هو الأكثر رجوحًا عند بدايات تطبيق معادلات تحرير التجارة والاقتصاد. ولكنه بات من الواضح اليوم أن التطور الحاصل في مسار تطبيق العولمة وسياساتها أضحى يؤكد غير ذلك في ظل تفاقم المشكلات الاقتصادية في الدول النامية على وجه الخصوص. ورغم ما منحته العولمة لتلك الدول من إمكانات الولوج الحرّ إلى الأسواق الدولية إلا أن الاعتقاد بتكفّل التكامل الاقتصاديّ العالميّ وتحرير التجارة والاستثمار والتمويل بإصلاح الاقتصاديات القومية قد تبخّر؛ حيث وجدت أعداد كبيرة من الدول النامية نفسها عرضة لضغوط زجرية، مثل ضرورة اعتماد برامج التعديل الهيكلي وبرامج الخصخصة التي أملتها عليها سياسات مؤسسات الإقراض والمنظمات الدوليّة. وكانت النتيجة الأوضح هي فقدان المزيد من فرص العمل بدلًا من توافرها، وتفاقم أحجام البطالة وأنواع البطالين بدلًا من تقلّصها وتراجعها.

وتحتل اقتصاديات الدول العربية كما هو معلوم موقعًا طرفيًا في مشهد الاقتصاد العالمي، وتتراجع المكانة الاقتصادية لأغلب الدول العربية حتى بالمقارنة مع عدد من الدول النامية. وفي الوقت الذي تمثل فيه الأقطار العربية مجتمعة قوّة عدديّة مهمة (4.5% من إجمالي سكان العالم) محتلة حيزًا جغرافيًّا مهمًّا وممتدًّا (10.2% من مساحته)، إلا أن حضورها على ساحة الاقتصاد الدولي لا يكاد يذكر؛ حيث لم يتجاوز نصيبها من الصادرات العالمية سوى (3.9%)، كما لم يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي

(176) Pascale Absi, *Homme et femmes face aux inégalités au travail*. In Eveline Bouman, op cit, p.67.

للدول العربية حوالي 711.3 بليون دولار أمريكي خلال سنة 2002م.[177] وقد ظل اقتصاد أغلب الدول العربية يتسم بالهشاشة نظرًا لارتكازه على بعض المصادر غير الثابتة والمضطربة، كالنفط، والمساعدات والقروض الخارجيّة، وتحويلات المهاجرين، والسياحة. وتمثل هذه القطاعات بشكل عام أهم دعائم صيرورة التنمية وأبرز مصادر توليد فرص التوظيف وتغذية سوق الشغل بها.

ولكن تلك القطاعات لم تنأ في مختلف الفترات التاريخية –ولاسيما في السنوات الأخيرة– عن التقلبات العالمية وعن الأزمات الاقتصادية والسياسية التي كثيرًا ما كانت تعصف بأسعار النفط، وتخفّض حجم المساعدات، وتضرب قطاع السياحة، وتؤثر في حركة هجرة العمّال ومسار تحويلاتهم النقديّة. وأشارت المصادر إلى تراجع معدلات نموّ الاقتصاديات العربيّة متأثرة بالأزمة العالمية في عام 2009م مقارنة مع نحو (6.6%) في عام 2008م.[178] وكان لكلّ ذلك تأثيره المباشر على بورصة أسواق العمل العربية، التي ما فتئت طلباتها تتزايد وتشحّ فيها العروض. وقد كانت حركة الهجرة باتجاهاتها العربيّة نحو الدول النفطيّة أو باتجاهاتها الغربية نحو أوروبا المستوعب الأكبر لفوائض أسواق العمل العربيّة، خاصة من اليد العاملة البسيطة، إلاّ أن انخفاض أسعار البترول، وارتفاع طلبات الشغل من اليد العاملة المحليّة، والمنافسة الشديدة لليد العاملة الآسيوية ذات التكلفة الرخيصة، حجّمت إلى حدّ كبير من فرص العمل بأسواق البترول العربية. هذا إلى جانب انغلاق حدود أوروبا في وجه الهجرة العربية، خاصة من الدول المغاربية؛ نظرًا لما تمّ سنّه من تشريعات مانعة لها ومشدّدة على التصدي لها ومقاومتها. ويمكن القول بشكل عام إن اليد العاملة العربية أضحت تواجه منافسة قوية في الأسواق العالمية؛ نظرًا لانخفاض مهاراتها وأجورها المرتفعة مقارنة بالعمالة ذات الأصول الآسيوية.

وفي المقابل تشكل بعض العوامل الاقتصادية والجيوسياسيّة لبعض الدول العربيّة عوائق فعليّة أمام التحرك الحرّ لليد العاملة؛ ممّا جعل أحوال البطالة في جلّ الأقطار العربية –بما في ذلك الأقطار النفطيّة– تتفاقم، واختل التوازن في أسواق العمل العربيّة بين العرض والطلب، وشحّت العروض أمام الأعداد الكبيرة من طالبي الشغل من ذوي المستويات التعليمية والمهارات المختلفة. وقد أشارت الإحصائيات الاستشرافية لمنظمة العمل الدوليّة منذ ما قبل سنة 2000م إلى ضرورة توفير الدول العربيّة لما يقارب

(177) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة 2002م، ص 15.

(178) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة 2009م، ص 3.

6.18 مليون فرصة عمل مع حلول عام 2015م. إلاّ أنّ الارتفاع المطرد لنسب البطالة المقدر بحوالي (3%) سنويًّا، وارتفاع نسبها العامة إلى (20%) و(30%) في بعض الدول العربية في سنة 2009م، وتقلّص القدرة على امتصاصها، يجعل من توفير ذلك المطمح شبه مستحيل.

الجدول رقم (1): بعض مؤشرات البطالة في الدول العربية

(2007م-2008م-2009م)

البلد	السنة	معدل البطالة (%)	معدل بطالة الذكور	معدل بطالة الإناث
الأردن	2009م	12.8	10.1	24.4
الإمارات	2009م	3.9	2.0	12.0
البحرين	2009م	4.0	1.2	4.4
تونس	2009م	13.3	13.0	19.0
الجزائر	2009م	10.2	8.6	18.1
جيبوتي	2008م	50.0	...	...
السعودية	2009م	5.4	4.0	15.0
السودان	2008م	19.7	...	...
سورية	2009م	9.2	...	...
الصومال	2007م	34.7	...	...
العراق	2008م	14.7	15.1	19.5
عمان	2007م	6.7	...	...
فلسطين	2009م	21.5	24.5	19.0
قطر	2009م	0.3	1.6	3.4
الكويت	2009م	1.4	0.8	3.1
لبنان	2007م	15.0	...	...
ليبيا	2007م	18.2	21.0	18.0
مصر	2009م	9.4	5.3	22.9
المغرب	2009م	9.1	9.6	9.8
موريتانيا	2009م	30.0	29.7	30.4
اليمن	2008م	15.0	11.5	40.9

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، العدد رقم (30)، القاهرة، 2010م، ص 315.

إنّ جزءًا من أسباب تقلّص قدرة أسواق العمل العربية على امتصاص البطالة يعود في جانب كبير منه إلى انكماش حجم القطاع العام وتراجع أدواره السابقة في استيعاب كمّ من طلبات الشغل الجديدة. وفي حين كان ذلك القطاع يعدّ إلى وقت قريب المستوعب الرئيس والأهمّ لتدفقات طالبي العمل في أغلب الأقطار العربية، حيث كان التوظيف الحكومي في المنطقة العربية يحظى بأهمية بالغة وبرواتب مرتفعة نظرًا للتدخل الواسع للدول في عمليّة الإنتاج الاقتصادي. ويرتفع إسهام المؤسسات العموميّة في الإنتاج الاقتصاديّ إلى (30%) في مصر وتونس، وتقارب (60%) في الجزائر. وإذا ما تم ضمّ التشغيل في المؤسسات الحكومية إلى التشغيل في المؤسسات الاقتصادية العموميّة فإن نسبة اليد العاملة في القطاع العام الأوسع من مجموع اليد العاملة بأجر ترتفع لتبلغ (35%) في مصر، و(50%) في الأردن، ونحو (60%) في الجزائر.[179]

وفي مقابل تقلّص دور القطاع العام في توفير عروض الشغل ظلّ القطاع الخاص بدوره عاجزًا عن سدّ بعض احتياجات أسواق العمل العربية، وظلّت مسارات الخصخصة غير واضحة النتائج على مسألة التشغيل، بل إنها أسهمت في بعض الحالات في تعميق أزمة العمل من خلال ظاهرة تسريح عمّال المؤسسات الحكومية المخصخصة. وقد بيّنت بعض النتائج أن نصف الباحثين عن عمل في كلّ من تونس والأردن والمغرب يتمتعون بخبرات عمل سابقة، وهو مؤشر على ما تشهده هذه البلدان من اتجاه حقيقي نحو فقدان فرص العمل.[180]

وقد ظلّ ارتفاع معدل البطالة ملموسًا بشكل أبرز في أوساط الشباب وبين الباحثين الجدد عن عمل في أغلب البلدان العربية، فعلى سبيل المثال لا الحصر تبلغ نسبة العاطلين وطالبي العمل للمرّة الأولى في عام 2009م في الأردن (64.6%)، وفي الإمارات (61.5%)، وفي تونس (43.4%)، وفي السعودية (79.0%)، وفي سورية (66.3%) وفي المغرب (54.6%).[181] هذا وقد مثّلت الهجرة العائدة من بعض الدول النفطية وتفاقم النزاعات والحروب في بعض دول المنطقة عوامل إضافية أثقلت كاهل بعض البلدان العربيّة الأقل نموًّا مثل اليمن، كما خلّفت كذلك الهجرة العائدة من العراق خاصة آثارها الواضحة على أسواق العمل في الأردن وفي فلسطين وبدرجة أقلّ في مصر وسوريا. كما أسهم عدم الاستقرار وتردّي الأوضاع الأمنية في العراق إلى عدم توقف حركة لجوء السكّان إلى الدول العربية المجاورة؛ مما شكّل ضغطًا إضافيًّا من اليد العاملة غير المحليّة على أسواق العمل بها.

(179) مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، العولمة والنوع الاجتماعي: المشاركة الاقتصادية للمرأة العربيّة، تونس 2002م، ص 146.

(180) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(181) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة 2010م، ص 315.

وعمومًا يمكن القول إنه وإن لم تنأ الدول العربية كسائر الدول النامية وغيرها من الدول عن التداعيات المختلفة لتطبيق سياسات العولمة الاقتصادية وما صاحبها من انعكاسات على أسواق العمل وما ترتب عنها من أنماط مختلفة من البطالة إلى جانب البطالة الصريحة، فإنه لا بدّ من الإشارة إلى أن تفصيل القول في تناول ظاهرة البطالة مقترنة بمعطيات أخرى -كالجنس، أو المستوى التعليمي، أو السن، أو الوسط الاجتماعي- يغيّر إلى حد كبير حقيقة دراسة الظاهرة في شمولها. هذا وقد ترتفع بذلك بشكل لافت التقديرات الإحصائية المتصلة بالظاهرة، والتي تظلّ في نظر الكثير من الدارسين نسبيّة ولا تعكس فعليًّا حقيقة ما يجري في الواقع نظرًا لشذوذ عدد كبير من العاطلين ومن أشباه العاطلين عن الإحصاء والتقدير. هذا إلى جانب أن الاختلافات الحاصلة في التعريفات الإجرائية المعتمدة لقياس مفهوم البطالة وعدم اعتماد مفاهيم موحدة قد يجعل الاختلافات القائمة بين البلدان العربية، أو حتى في مستوى البلد الواحد من فترة إلى أخرى، غير ذات دلالة، وحاملة للعديد من أوجه النقد.

2- واقع تأنيث البطالة وتدني المشاركة الاقتصادية للمرأة العربيّة:

تتعدد الفوارق والفجوات النوعيّة بين النساء والرجال في مستوى أسواق العمل، ويمكن القول إنه لا يمكن بأي حال من الأحوال اختزال الحديث عنها في مستوى التمييز أو انعدام المساواة المهنيّة بين الجنسين في حالة الممارسة المهنيّة للنشاط في مواقع العمل ومؤسساته المختلفة. ولكن الفوارق والفجوات النوعيّة في سوق العمل تتخذ أوجهًا مختلفة، وتتجسد بأشكال شتّى وفي مستويات وأوضاع عديدة، مثل الالتحاق أو الانسحاب الطوعي أو الإكراهي من سوق العمل. وتتشكّل تضاريس البطالة اليوم أحد الأمثلة المعبّرة عن الاختلال النوعي بين الجنسين. ولئن كان ذلك الأمر ليس بجديد فمن المؤكد أن وتيرة ذلك الاختلال النوعي في مستوى البطالة وانحيازها للنساء قد أضحى يترسّخ بشكل أكثر حدّة مع تنامي حجم تطبيق سياسات العولمة كما تمّ البيان فيما تقدم.

وفي هذا الإطار من المهم القول إن انحياز البطالة للنساء ظاهرة لم تبق حكرًا على الدول النامية والدول العربية فحسب، بل أضحت منذ سبعينيات القرن العشرين تستشري حسب أنظمة القياس والمعايير الدوليّة حتى في أكثر البلدان تقدّمًا وفي الاقتصاديات الأكثر قوّة؛ حيث تبرز اليوم على نطاق عالمي وبوضوح ظواهر البطالة وسوء الشغل والهشاشة في العمل كظواهر انتقائية تستهدف النساء بالدرجة الأولى وتمسهنّ بشكل مكثّف. كما تظهر المرأة في غمرة عولمة سوق العمل كالمتضرر

الأوّل من حيث مستويات الأجور والتدريب، ومواطن العمل، ومن حيث استخدامها بصور أوسع في أشكال العمل الهشّة، كالعمل المؤقت، والعمل الجزئي، والعمل العرضي، والعمل من المنزل. وهي في أغلب الأحيان الأكثر حرمانًا من الضمان الاجتماعي والأمان الوظيفي. ويبدو أن عولمة البطالة وتأنيثها وتزايد مستويات الهشاشة والمرونة في العمل أضحت تمثّل خرزات عُقد محكمة اللضم وحلقات سلسلة مترابطة الصلة تصرّ العولمة على تعليقهما في جِيد المرأة، لاسيما المرأة المفتقدة للمهارة وللشهادة العلمية والتجربة المهنية.

ومن الجدير بالتذكير أن معدلات بطالة النساء لم تتوقف عن الازدياد اللافت منذ التسعينيات التي تراوحت نسبها بين (2 و5%) في شمال إفريقيا، وفي الأمريكتين الوسطى والجنوبية وفي أوروبا الشرقية والغربية مقارنة بالزيادة الطارئة على بطالة الذكور التي تراوحت نسبتها بين (1 و7%).[182] إلاّ أنّ ذلك لا ينفي القول بتفاوت حدّة الظاهرة واختلاف مظاهرها في مستوى الواقع المعيش والشرائح العمريّة والاجتماعيّة من منطقة إلى أخرى في العالم. وتتركز أعلى نسب بطالة المرأة في الدول الأوروبية المتقدمة في مستوى الأجيال ذات المستويات التعليمية المرتفعة، وفي مستوى الأعمار الانتقالية من مراحل الاعتماد على الأسرة إلى مرحلة التعويل على الذات والانخراط في الحياة العمليّة. وفي أوروبا الجنوبية تؤدى عمليّة الجمع بين البطالة ومعطيي الجنس والعمر إلى إفراز نسب أعلى من بطالة الفتيات الشابات؛ حيث سجلت دول مثل إسبانيا واليونان وإيطاليا خلال سنة 2002م معدّل امرأة واحدة عاطلة عن كلّ ثلاثة رجال عاطلين أعمارهم دون 25 سنة.[183]

وإذا كانت ظاهرة الإقصاء الاجتماعي عن سوق العمل كما هو معلوم ظاهرة تشمل بدرجة أولى بعض الشرائح الاجتماعية الأكثر عرضة للحرمان الآلي من المشاركة في تلك السوق -بسبب السنّ، أو الجنس، أو الانتماء العرقي، أو الوضع الأسري، أو مختلف هذه العناصر مجتمعة- فإن ما يمتاز به موقع المرأة الطرفي والهامشي في المجتمع وفي سوق العمل من ضعف يجعلها بالضرورة تتصدر قائمة اللفوظين خارج أنظمة العمل ومؤسساته. وإن ما تتسّم به مكانة المرأة في حلبات المشاركة الاقتصادية من تردٍّ، وما تشهده قدرتها التفاوضية في سوق العمل من ضعف نظرًا لطبيعة ما تمارسه من مهن وما تتقاضاه من أجر يسهم إلى حدّ كبير في إعادة إنتاج أوضاع استبعادها من أسواق العمل، ويعقّد فرصة اندماجها المحتمل فيه.

(182) نفس المرجع، ص 141.

(183) Margaret Maruani , (Dir), *Femme genre et société: L'état de savoir*. La découverte, Paris 2005, p.229.

هذا ولا يجب التغافل عن أهمية ما تلعبه مختلف المواقف المجتمعيّة والتصورات الثقافية في تعميق مسارات إقصاء المرأة عن دوائر العمل، وفي توطيد أوضاع التمييز المهني والوظيفي ضدّها. ولا تزال البنى الذهنية الاجتماعية واللاوعي الجماعي في أغلب مناطق العالم يصرّ على توثيق صلة المرأة بأدوارها الإنجابية، واستثنائها آليّا من الأدوار الإنتاجية؛ تبعًا لذلك تصبح بطالة النساء محكومة بمعوقات ثقافيّة تستبطن التمييز الجنسي إزاءها. وتتفاعل تلك المعوقات الثقافية سلبًا مع سائر العقبات الاقتصادية المفرزة لظاهرة البطالة عمومًا كحالات الركود الاقتصادي والنمو البطيء وغيرها لترفّع معدلات بطالة المرأة بوتيرة أسرع من بطالة الرجل.

وقد أصبحت الاتجاهات العامة للفوارق النوعيّة في مستوى النفاذ لفرص العمل تؤكّد على أهميّة ما تلعبه الأعراف والتقاليد والتصورات الاجتماعية الشائعة من دور في مسائل توزيع الموارد والولوج إلى الوظائف، فعلى سبيل المثال غالبًا ما يسود الاعتقاد في أغلب الثقافات والمجتمعات بأحقية الرجل عن المرأة وأسبقيته في الحصول على الوظيفة في حالة ندرة تلك الوظائف والنقص فيها. وقد بينت بعض الدراسات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أنه في فترة ازدياد عام لنسب البطالة في 13 دولة في الفترة ما بين عامي 1990م- و2002م تحمّلت المرأة بدرجة أولى تبعات ذلك في مختلف دول العينة، مع زيادة معدلات بطالة النساء بهامش أكبر بكثير من بطالة الرجال.[184]

هذا مع ملاحظة أن أغلب البيانات المتوافرة عادة في سائر المناطق عن بطالة النساء تبقى غير وفية للواقع، ولا تمثّل غير تقدير أدنى ونسبيّ له. ومن المرجّح أن تكون المعدلات الحقيقيّة لبطالة المرأة أعلى بكثير من المعدلات المصرّح بها رسميًا. ولا يعود ذلك إلى ما تمّ ذكره سابقًا من أسباب متصلة بضبابيّة عوامل قياس البطالة في عمومها واختلافها حسب الدول والمناطق فحسب، بل يعود كذلك إلى ارتفاع موجة امتهان المرأة للأعمال المؤقتة والعمل الحرّ بالقطاع غير الرسمي. وهو قطاع كما هو معلوم يشذّ بدرجة أكبر عن التقدير والإحصاء الرسمي. ولا يعدّ انخراط المرأة في حالات عديدة في قطاع العمل غير الرسمي مزاولة لنشاط بقدر ما يمثّل شكلًا من أشكال البطالة المقنّعة.

وجدير بالتذكير أن إعادة الهيكلة الاقتصاديّة المتبعة في دول عديدة في العالم، ومنها الدول العربيّة، كان من نتائجها الارتفاع الملحوظ في نسب بطالة الإناث التي تعود بعض أسبابها إلى خفض عدد الوظائف الحكومية؛ مما أدّى إلى خسارة جملة من المهن والوظائف في قطاعي التربية والصحة، وفي القطاعات التي يغلب فيها عمل الإناث. وقد أصبحت البيانات تؤكّد في مستوى جلّ الدول العربية على

(184) معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، المساواة بين الجنسين، مرجع مذكور، ص 42.

ارتفاع نسب بطالة الإناث مقارنة ببطالة الذكور، كما تشير بجلاء إلى طغيان النساء على قوائم الوافدين الجدد إلى سوق العمل، وإلى الضرر الواضح الذي لحق بالنساء أكثر من الرجال بسبب تباطؤ التشغيل في القطاع العام وبسبب تبعات فترات الانكماش الاقتصادي. وقد أشارت البيانات الواردة بالتقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010م أن معدلات البطالة بين الإناث تجاوزت معدلاتها بين الذكور في عدد من الدول العربيّة، وهي: الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والسعودية، والعراق، والسودان، وسوريا، وسلطنة عمان، والكويت، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن.[185]

ويُذكر أن معدلات بطالة الذكور كانت بحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2002م تفوق معدلات البطالة بين الإناث بنسب بسيطة في تونس والجزائر ولبنان واليمن. وفي نفس الفترة سجّل معدّل البطالة بين الإناث نحو خمسة أضعاف معدل بطالة الذكور في مصر، كما بلغ هذا المعدل في كلّ من سلطنة عمان والبحرين حوالي ضعفين ونصف من معدل البطالة بين الذكور. وقد أشارت بعض التجارب إلى أن النساء في البلدان العربية هن أول من يفقد فرصة العمل في فترات الانكماش الاقتصادي وآخر من يحصل عليها في أوقات الانتعاش، ومثال ذلك الانخفاض الضخم في عدد المشتغلين من النساء خلال النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين في مصر، وهي فترة تباطؤ اقتصادي، في حين زاد عدد المشتغلين الذكور في الفترة ذاتها.[186] وتتعقد عمليات استئناف البحث على موطن عمل جديد من طرف المرأة الفاقدة لموطن عملها في القطاع العام بسبب الخصخصة.

ورغم ميل القطاع الخاص لتشغيل اليد العاملة النسائية البسيطة ورخيصة الأجر، إلا أنه يبقى انتقائيًّا إزاء ذوات الخبرة المهنية والتجربة الطويلة في العمل، ويبقى القطاع الخاص عمومًا غير ودود مع المرأة إذا ما قورن بالقطاع العام في أغلب الدول العربيّة، خاصة على إثر تطوّر تشريعات العمل، واهتمامها المتزايد بالمرأة العاملة، وإقرارها لجملة من التشريعات لفائدتها، كإجازات الوضع والأمومة وغيرها. وقد تجلّت انعكاسات الانفتاح الاقتصادي على ارتفاع معدلات بطالة النساء في دول عربيّة عديدة، حيث أظهرت الدراسات أهميّة ظهور نسبة النساء اللاتي سبق لهن العمل في العدد الإجمالي للسكان العاطلين عن العمل. كما بينت بعض المسوح المنجزة في التسعينيات في تونس على سبيل المثال أنه من بين 108.781 امرأة عاطلة عن العمل توجد 45.000 امرأة كانت تعمل سابقًا تمارس عملًا مأجورًا، في حين أنه توجد 57.000 وافدة جديدة إلى سوق العمل. علمًا بأنه يوجد من بينهن 24000 امرأة سبق لهن العمل في صناعات النسيج والملابس والجلود والحرف.[187]

(185) انظر الجدول رقم (1).

(186) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية نحو نهوض المرأة، مرجع سابق، ص 83.

(187) مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، العولة والنوع الاجتماعي، مرجع سابق. ص 162.

الجدول رقم (2): تطوّر حصة النساء من القوة العاملة العربية

(1970م - 2008م)

الدولة	القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان		نسبة حصة النساء من مجموع القوة العاملة (15 سنة فأكثر)		
	1995م	2008م	1970م	1980م	2008م
مجموع الدول العربية	35.0	41.1	24.9	26.0	28.2
الأردن	28.1	44.6	14.0	14.7	30.3
الإمارات	55.6	64.4	4.0	5.1	41.8
البحرين	45.5	34.3	5.0	10.9	32.2
تونس	25.1	30.6	24.0	28.9	32.0
الجزائر	30.3	38.9	19.0	21.4	39.8
جيبوتي	49.1	43.1	49.4	50.3	55.0
السعودية	34.9	32.1	...	14.8	13.2
السودان	39.7	39.2	26.0	26.9	24.0
سورية	30.8	37.8	21.0	23.5	41.3
الصومال	34.9	50.4	43.9	43.4	61.8
العراق	26.0	35.1	16.0	17.3	20.8
عمان	36.2	41.8	6.0	6.2	25.9
فلسطين	...	...	...	...	23.6
قطر	59.3	77.0	4.0	6.7	9.8
الكويت	55.9	62.9	8.0	13.1	26.7
لبنان	30.2	39.7	18.0	22.6	37.5
ليبيا	31.4	29.4	16.0	18.6	37.2
مصر	29.1	32.3	6.7	8.3	22.4
المغرب	39.4	45.6	29.0	33.5	28.5
موريتانيا	45.5	58.2	46.0	45.0	57.2
اليمن	29.9	23.5	25.0	32.5	11.8

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، العدد رقم (30)، القاهرة 2010م، ص 314.

هذا ومن المفيد القول إن ارتفاع معدلات بطالة المرأة في أغلب الدول العربيّة وإن كان يشمل أعدادًا مهمّة من الفاقدات لعملهن جرّاء التداعيات المعروفة الناجمة عن تحرير التجارة في مجال قطاع النشاط الغالب عليه عمل المرأة، فإنه يشمل كذلك أعدادًا أوفر من طالبات العمل الجدد. وقد أشارت إحصائيات البنك الدولي لسنة 2003م أن أغلب الوافدين الجدد على سوق الشغل سيكونون من المتعلمين من الشباب والنساء. وبلغ معدّل بطالة الشباب في المنطقة العربية (21%) خلال سنة 2004م وهو أكثر من معدل بطالة الكهول.[188] وكان حوالي 5.2 مليون من الشباب في المنطقة العربية بدون عمل، أو بصدد البحث عن عمل في ذلك العام. وظلّت نسبة الشباب من بين عدد العاطلين عن العمل بين سنتي 2007م و2009م تتراوح ما بين (30.9%) في الكويت، وحوالي (60%) في السودان وجيبوتي، وتتجاوز (40%) في الأردن، وتونس، والجزائر، والسعودية، وسورية، وقطر، ومصر، والمغرب، واليمن.[189]

وتتساوى معدلات بطالة الشابات مع معدل بطالة الشبان في عدد من الدول العربيّة وتتجاوزه في أغلبها، حيث فاقت معدلات نمو القوة العاملة النسائية نمو القوة العاملة من الرجال في أغلب الأقطار العربية فيما بين عامي 1991م و2004م.[190]

ويُسجّل ذلك التفاوت على الرغم من الارتفاع العام لمستويات تمدرس الفتيات العربيات وانخراطهن بمعدلات أكبر في مسارات التعليم العالي بنسب أضحت تفوق الذكور في بعض البلدان العربية.[191]

(188) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وضع المرأة العربية في سياق الصكوك الدولية. ورقة مقدمة في اجتماع منظمة المرأة العربية 13-15 نوفمبر/تشرين الثاني 2006م، ص 20.

(189) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، العدد رقم (30)، القاهرة 2010م، ص 14.

(190) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وضع المرأة العربية في سياق الصكوك الدولية، ص 20.

(191) لئن ظلت النسب الإحصائية العامة تؤكد عربيًّا على تواصل ارتفاع نسب أمية الإناث واستمرار عدد من الفجوات النوعية في مستويات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي بين الذكور والإناث، فإن المؤشرات أصبحت تؤكد، من الجهة الثانية، تدعمّ حضور المرأة كطالبة علم في مستوى التعليم العالي، وارتفاع نسب تواجد الفتيات عن الفتيان في عدد من الدول العربية. كما أصبحت البيانات تشير كذلك إلى تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين في التعليم العالي في اثني عشر بلدًا عربيًّا، وهي: الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، وعمان، والسعودية، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا. ويزيد عدد النساء المسجلات في التعليم العالي على عدد الذكور في كل من الإمارات وقطر والكويت. ورغم بعض القراءات المشككة في صحة تلك الأرقام باعتبار أن النقص القائم في عدد الطلاب الذكور أمام عدد الإناث قد يرتبط بعدم احتواء البيانات العربية المقدمة على عدد الطلبة الذكور بالخارج، واقتصارها على نسب الالتحاق بالمؤسسات المحلية؛ وهو ما قد يبرر وجود فجوة غير مقدرة بشكل صحيح بين الجنسين في التعليم العالي العربي في نظر اليونسكو. وبالرغم من ذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال نفي واقع التزايد المطرد لاقتحام الفتاة العربيّة لمجالات التعليم العالي المختلفة وتطور نسب التحاقها به في السنوات الأخيرة. انظر: التايب عائشة، حضور المرأة في حقل البحث السوسيولوجي في العالم العربي: مثال تونس، ضمن كتاب المرأة العربية والبحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعيّة، أعمال الدورة الثانية عشرة لملتقى المبدعات العربيات. سوسة 2008م.

ورغم التزايد المطرد لنسب المتعلمات من النساء دون سنّ الخمسين، إلاّ أن مشاركتهن في القوة العاملة لا تزال محدودة إلى حدّ كبير؛ وهو ما يدحض المسلمة المؤكدة على الترابط الجدلي بين ارتفاع مستوى التعليم وانخفاض درجة البطالة، وهي معادلة لا تتجسد آليًا في مستوى الدول العربية؛ حيث قد لا يحمي المستوى التعليمي المرتفع من انسياق المرأة في تيار البطالة في حالات عديدة. وتبقى المعدلات المتزايدة لبطالة حاملات الشهادات العليا واقعًا بدأ يفرض نفسه على أغلب المجتمعات والدول العربية، وأضحى يتطلب إعادة نظر جديّة في طبيعة العلاقة المركّبة بين أنظمة التدريب والتعليم وسوق العمل وتحولاتها الراهنة. وعلى سبيل المثال فقد بلغ معدّل بطالة النساء الأردنيات المؤهلات مهنيًّا وتقنيًّا نحو (57.1%) مقارنة بـ (14.2%) للرجل خلال سنة 1997م. ورغم ما يكتسيه الوضع الفلسطيني من خصوصية استثنائية في سوق العمل مقارنة ببقية الدول العربية الأخرى، سجّلت كذلك معدلات بطالة حاملات الشهادات العليا في الضفة الغربية ارتفاعًا كبيرًا بلغ (50%)، في الوقت الذي لم تتجاوز فيه تلك النسبة (10%) بين الرجال. وأمّا في لبنان، ورغم أنها تبقى من الدول العربية القليلة التي تنخفض فيها نسبة البطالة لدى الإناث مقارنة بالذكور، إلاّ أن معدلات ارتفاع المتعلمات في النسبة العامّة للبطالة تسجّل تزايدًا ملحوظًا. وقد بلغت نسبة ذوات المستوى التعليمي العالي المتقدمات بطلب العمل إلى مكتب الاستخدام الوطني حوالي (51.7%) مقابل (35%) بالنسبة للرجال من ذوي المستوى التعليمي نفسه خلال سنة 1997م.[192] وتزيد نسبة بطالة ذوات المستويات التعليمية الجامعية في تونس عن نظيرتها لدى الرجال حيث سجّلت تلك النسبة خلال سنة 1997م ما يقارب (10.0%) لدى الإناث مقابل (7.4%) لدى الذكور، كما تضاعفت نسبة بطالة الإناث ذوات التعليم الجامعي في تونس في ظرف أربع سنوات من 1994م إلى 1997م، وذلك من نسبة (5.1%) خلال السنة الأولى إلى (10.0%) في السنة الثانية.[193]

إن ارتفاع معدلات بطالة صاحبات المستويات التعليمية العالية يعدّ ظاهرة حديثة نسبيًّا في المجتمعات العربيّة، ويمكن تفسيرها بعوامل مختلفة ومتعددة، كما يمكن ردّها بدرجة أولى إلى طبيعة ما أصبحت تطرحه أسواق العمل من عروض في ظل السياقات السوسيواقتصادية الحالية، والتي أضحت في أغلبها عروضًا تستهدف اليد العاملة النسائية البسيطة دون أن تتطلب مهارة كبيرة، خاصة في المجال الصناعي، كما يمكن إرجاعها أيضًا بدرجة ثانية إلى ضمور قدرة القطاع العام

(192) مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، العولمة والنوع الاجتماعي، المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية، مرجع سابق، ص 159.
(193) CREDIF, *Les femmes en Tunisie 2000*, p.275.

على التوظيف -كما سبقت الإشارة- في الوقت الذي تمنع فيه طبيعة القطاع الخاص (الباحث عن تقليل الكلفة وزيادة الربح) من امتصاص فوائض أسواق العمل العربية من اليد العاملة النسائية المختصة والأكثر مهارة.

إلاّ أنّه وإلى جانب مختلف هذه الأسباب الاقتصاديّة المبررة لتزايد معدلات بطالة المتعلمات في البلدان العربية، **فإنّه لا يمكن التقليل كذلك من حجم بعض المعوقات الثقافيّة التي تسهم بدورها في تعطيل مسار انخراط المرأة ذات المستوى التعليمي العالي في سوق العمل، ومن ذلك التحيّز الجنسي ضدّها، والتوجّس المرضي أحيانًا من الأنثى المتعلّمة، إلى جانب الحضور القويّ للرقابة الأسريّة والاجتماعية التي لا تزال فاعلة في أغلب الأوساط والشرائح الاجتماعية العربية المعطّلة لمسار انخراط الفتاة المتعلمة في وظائف مهمّة ومعقدة تتطلب الحضور المستمر والسفر والتنقل وغير ذلك**. وقد بينت بعض الدراسات المنجزة في الأردن مثلًا تفضيل العائلات الأردنية عمل البنت بصرف النظر عن مستواها التعليمي في بيئات وحيدة الجنس، وفي موقع قريب من المنزل، وفي مكاتب حكومية محترمة.[194]

(194) مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، العولمة والنوع الاجتماعي، المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية، مرجع سابق، ص 157.

الإطار رقم (6): عمل المرأة وحواجز الهندسة الاجتماعية للجنس

قد نتخيل بسهولة أشكال الصراع والتوتر التي يمكن أن تنجم عن إصرار النساء على اقتحام سوق العمل المأجور في مجتمع إسلامي يعاني من البطالة. وينحو كل مجتمع يجد صعوبات في خلق أماكن شاغرة للشغل نحو العودة إلى التقاليد التي كانت تنكر على المرأة بعدها الاقتصادي، وتعرفها كشيء جنسي فحسب.

حين يكون هناك تناقض بين الواقع المعيش من جهة، والأفكار والتصورات والأنماط والصور المختزنة في خلايانا العقلية من الجهة الأخرى، فإن قدر الفرد أن يتألم. وكلما كانت الهوة عميقة بين واقعنا وطموحاتنا، كان ألمنا كبيرًا وأشكال الصراع والتوتر التي تمزق أحشاءنا عميقة. إن الثمن النفسي الذي نؤديه لا يُحتمل. وكوننا نتشبث بصورة لاعلاقة لها بواقعنا عن الرجولة (القوة الاقتصادية) وعن الأنوثة (استهلاك ثروات الزوج)، فإن ذلك يسهم في جعل ديناميكية الرجل-المرأة أحد مراكز التوتر والصراع الأكثر إيلامًا لعدّة أسباب.

إن المال والجنس يرتبطان مرة أخرى ارتباطًا وثيقًا في تعريف هوية الرجال والنساء على السواء. لقد ظهرت أنساق إيديولوجيا جديدة لمساعدتنا على اجتياز مصاعب هذه التحولات العنيفة على المستوى الاقتصادي (المال)، والمكاني (إفلاس مجالية الجنس)، وتتمثل هذه الأنساق في القوانين والأنماط الثقافية التي تنشر بواسطة الأدب والتربية المدرسية والراديو والتلفزيون والموضة...إلخ، كما انبثقت معها أنماط جديدة للهوية.

وفي حالة ديناميكية الرجل-المرأة في المغرب، فإن القضاء على التمييز بين الجنسين الحاصل بفعل التعليم وبفعل الأعداد الهائلة من النساء اللاتي يعملن خارج البيت يعيد النظر بشكل مباشر في مسألة الحواجز التي وضعتها الهندسة الاجتماعية لتقسيم المكان بين النساء والرجال. إلا أن هذا التقسيم كما تعرفه هذه الهندسة ليس ظاهرة ثانوية معزولة. إنه على العكس من ذلك انعكاس وتجسيد لتوزيع نوعي للسلطة والنفوذ ولتوزيع نوعي للعمل. وذلك كله يشكل نظامًا اجتماعيًّا منسجمًا. إن المجتمع المغربي لم يعرف تطورًا في مجال العلاقة بين الجنسين يوازي التغير الحادث في التوزيع التقليدي للنفوذ والسلطة؛ مما أدى إلى الفوضى في هذه العلاقة.

المصدر: فاطمة المرنيسي، ما وراء الحجاب، الجنس كهندسة اجتماعية، ترجمة فاطمة الزهراء أزراويل، المركز الثقافي العربي، ط 4، المغرب 2005م، ص 165-169.

إن اختلاف أنماط البطالة النسائية وأشكالها وتنوع أسبابها ودوافعها من منطقة عربية إلى أخرى إلى جانب تزايد أعدادها وتنامي أحجامها أضحى واقع حال يفرض نفسه بدرجات متفاوتة على مختلف البلدان العربية في الخليج والمشرق والمغرب؛ حيث باتت الدلائل تشير إلى أن البطالة النسائية في الدول العربيّة النفطية والخليجيّة بدأت تسجّل معدلات أعلى من بطالة الذكور. ولئن ذهبت بعض التفسيرات إلى تمييز البطالة النسائيّة في الدول الخليجية عن غيرها من المناطق العربية الأخرى باعتبار أنّ جزءًا كبيرًا منها بطالة طوعيّة أو تَرَفيَّة (بما أنها بطالة في جزء منها تبدو نتيجة الخيارات الذاتية للمرأة الخليجية ميسورة الحال أو ذات المستوى التعليمي العالي، والتي تفضل البطالة عن الانخراط في مهن لا تتلاءم ومستواها التعليمي أو مكانتها الاجتماعيّة)، فإن المؤشرات الإحصائية أصبحت تؤكّد على سعي المرأة الخليجية المطّرد للحصول على العمل، وهو ما تبرزه مثلًا بعض نسب البطالة النسائية في البحرين وفي عُمان، والتي تفوق معدلاتها ضعف بطالة الرجال في البلدين، كما تبرزه المعطيات الواردة بالجدول رقم (2).

ويمكن القول عمومًا إنه وإن ازدادت في السنوات الأخيرة نسب النشاط الاقتصادي للمرأة العربية، حيث بلغت نسبة الزيادة في المشاركة (19%) مقارنة بـ (3%) للعالم أجمع خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1990م و2003م،[195] فإن معدلات البطالة في صفوف النساء العربيات ما فتئت بدورها تتنامى مقارنة ببطالة الذكور في أغلب الدول العربية. ولا يزال معدل النشاط الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية يعد حسب جلّ الدراسات والتقارير الدوليّة من أدنى المعدلات في العالم (وقدرت نسبة مشاركتها خلال الفترة من عام 1980م إلى عام 2000م بحوالي 43%، ومتوسط مشاركتها في القوى العاملة بحوالي 29%). هذا ويسجل النشاط الاقتصادي للمرأة عمومًا في أقلّ البلدان العربية نموًا معدلًا أعلى منه في سائر البلدان العربية؛ حيث تستوعب الزراعة أعدادًا كبيرة من القوة العاملة النسائية. وتسجل أكثر معدلات النشاط الاقتصادي انخفاضًا للمرأة في البلدان ذات الدخل المرتفع. ويطرح علينا مؤشر النشاط الاقتصادي للمرأة العربية في هذا المقام بعض الإشكالات التي تستوجب طرح الملاحظات الثلاث التالية:

يمكن في المقام الأوّل الإشارة إلى أن أيّ تقدير للمشاركة الاقتصادية للمرأة العربية يبقى نسبيًّا إلى حدّ كبير. كما يبقى افتراض تدني مشاركة النساء العربيات افتراضًا لا يخلو من الكثير من المغالاة وعدم الدقّة؛ ويعود ذلك بالأساس إلى أن تلك المشاركة في حدّ ذاتها تبقى غير منتظمة ولا يمكن

(195) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية نحو نهوض المرأة، مرجع سابق، ص84.

قياسها. هذا ويظل مفهوم المشاركة الاقتصادية مفهومًا نظريًّا وعائمًا بحكم اعتماده على الإحصائيات الرسميّة التي لا تغطّي غير مجال عمل النساء بالقطاع الرسميّ. وغالبًا ما تذهب الإحصائيات إلى الاعتماد بالدرجة الأولى على المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع العام، وعلى بعض ما تجود به بيانات مؤسسات القطاع الخاص في قياس نسب عمل المرأة. ولكنّ تبدّل أوضاع العمل، وإعادة هيكلة مجالاته في أغلب البلدان العربيّة وما طرأ عليها من تراجع وانكماش في مستوى القطاع العام، والتنامي المطرد للقطاع الخاص، وما تشهده أوضاع عمل المرأة العربية في المؤسسات الخاصة من مشكلات عدم التثبيت، وعدم التصريح عن العمال، ومشكلات انعدام التغطية الاجتماعية وغيرها، تشكّك إلى حدّ كبير في درجة احتواء الأرقام المصرّح بها لحقيقة المشاركة الاقتصادية للمرأة.

هذا فضلًا عن قصور مختلف تقديرات تلك المشاركة عن استيعاب نشاطها غير المنظور وغير مدفوع الأجر، وكذلك نشاطها الممارس في قطاع الأعمال غير الرسمية، وهو قطاع نشاط أضحى تواجد المرأة فيه يتنامى بشكل لافت كما سوف نتبيّنه لاحقًا. وتتجلّى بعض جوانب عدم الدقّة والطابع التقريبي في محاولات تقدير النشاط الاقتصادي للمرأة العربيّة، والتي تختلف فيها الأرقام باختلاف الجهات القائمة عليها.[196] ورغم أن ذلك الاختلاف قد يكون مبررًا موضوعيًّا بمبررات عديدة ومختلفة، إلاّ أنه من الثابت أن جلّ تلك المحاولات تبقى بعيدة عن الملامسة الفعليّة للحقيقة المعقّدة للنشاط الاقتصادي للمرأة العربيّة وطبيعته الشائكة.

وفي المقام الثاني يجدر التنبيه إلى ما يكتنف الأرقام الإجمالية لنسب المشاركة الاقتصادية للمرأة العربيّة من تباينات مركّبة وواسعة من منطقة عربية إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى. ولا شكّ في أن التفاوت في تقدير نسب النشاط الاقتصادي للمرأة وإسهامها في قوّة العمل له دلالته العميقة حتى من شريحة عمريّة إلى أخرى، ومن وسط اجتماعي وجغرافي إلى آخر داخل البلد الواحد. ومعلوم أن الإحصائيات المتداولة أضحت تبرز تركز القوى العاملة النسائية المسجلة والناشطة اقتصاديًّا في المدن الحضرية، وهو اتجاه

(196) أشارت قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية لسنة 2003م أن النساء يشكلن (49%) من إجمالي سكان الدول العربية، ولكنهن لا يمثّلن سوى (28%) فقط من القوى العاملة. وأشار تقرير التنمية الإنسانية العربية نحو نهوض المرأة العربية إلى أن المشاركة الاقتصادية للمرأة هي الأقل عالميًّا؛ حيث لم تتجاوز (33.3%) من النساء فوق سن 15 سنة. وفي تقرير للبنك الدولي لسنة 2003م ورد أن (32%) فقط من نساء المنطقة يعتبرن مشاركات نشطات في قوة العمل، وهو أقل معدل في مستوى العالم مقارنة بنسبة (80%) في مناطق شرق آسيا والمحيط الهادي، و(70%) في أوروبا وآسيا، و(56%) في منطقة شبه الصحراء الإفريقية. وحسب الإسكوا بلغت المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية سنة 2000م حوالي (29%) (الإسكوا، وضع المرأة العربية في سياق الصكوك الدوليّة).

عام تشترك فيه أغلب البلدان العربية؛ ففي حالة لبنان مثلًا تبين الإحصائيات أن (50%) من المتقدمات للحصول على عمل يقمن في بيروت مقابل (28%) من الرجال، والحال نفسه في الأردن. وخلال عام 1999م بلغت نسبة البطالة النسائية ضمن المغربيات في الوسط الحضري قرابة (28.2%) مقارنة بنسبة منخفضة تبلغ (2.2%) للإناث الريفيات. وربّما يفسَّر ذلك بعوامل عديدة قد يجد الدارس لها تبريرًا في جوهر الواقع الاقتصادي والاجتماعي الثقافيّ للأوساط الاجتماعية المعنيّة، وفي ما تكتنفه خصوصيّة تلك السياقات الاجتماعيّة من دلالة عاكسة لبعض أوجه حقيقة تلك التباينات.

ومن المهمّ كذلك الإشارة إلى الأهمية المتفاوتة لتباين اتجاهات المشاركة الاقتصادية للمرأة العربيّة حسب العمر وحسب الحالة المدنية. ويلمس المتأمّل بعض الاختلافات الجوهريّة عند المقارنة بين نتائج بعض الدراسات والتقارير التي يؤكّد بعضها على انخفاض نسبة المشاركة الاقتصادية للنساء المتزوجات، وخاصة الأمهات منهن، وهو اتجاه تعززه -في نظر بعض تلك الدراسات[197]- بعض المواقف التقليدية التي تشدد على دور المرأة في العمل المنزلي وإنجاب الأطفال، ودور الرجل في إعالة الأسرة. في الوقت الذي تؤكّد فيه بعض الدراسات الأخرى على دفع الفقر بطريقة غير مباشرة عن طريق زيادة نسب خروج المرأة للعمل لتحقيق دخل إضافي للأسرة، أو بوصفها العائل الوحيد، وهو واقع يبرّره إلى حدّ كبير ارتفاع نسب النساء المعيلات لأسر في أغلب الدول العربيّة. هذا إلى جانب تبنّي بعض الدراسات الأخرى لرجحان فرضيّة قوّة ارتباط البطالة بوضعيّة الإناث العازبات.[198]

وتتصل الملاحظة الثالثة بالفزع الذي يلمسه الدارس في بعض التقارير الدوليّة والدراسات العربيّة من التدني السافر لمستوى المشاركة الاقتصادية للمرأة العربيّة، التي تحتل الرتبة الأخيرة عالميًّا، وما يترافق مع كل ذلك من حديث عن واقع التمكين الاقتصادي للمرأة العربيّة الذي يبدو من خلال تلك الرتبة العالميّة أمرًا بعيد المنال. ولكنّ هذه العلاقة التلازميّة التي تصوّرها بعض التقارير على أنها جدليّة ومنطقيّة قد تبدو محلّ شكّ وتحتاج إلى بعض التأني ومزيد من التأمل. وقد يصحّ إلى حدّ بعيد القول بعدم ميكانيكيّة الترابط بين التمكين الاقتصادي وارتفاع مستويات المشاركة الاقتصادية للمرأة إذا ما علمنا أن ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي للمرأة لا يحيل بشكل آلي إلى واقع تحسّن مستوى تمكينها الاقتصادي في بعض الدول العربيّة بقدر ما يحيل إلى تفاقم حالة الفقر لدى الإناث واستشرائها استدعت من النساء الخروج بحثًا عن العمل لتحسين دخل الأسرة. ومعلوم أن معدلات

(197) الإسكوا، وضع المرأة العربية في سياق الصكوك الدوليّة، مرجع سابق، ص 19.

(198) مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، العولة والنوع الاجتماعي، المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية، مرجع سابق، ص 160.

المشاركة الاقتصادية للمرأة العربيّة ترتفع في البلدان العربية متوسطة النمو أو ضعيفة النمو كاليمن وموريتانيا وبعض دول المشرق والمغرب العربي،[199] عنها في الدول الخليجيّة النفطية. ويردّ الارتفاع المسجّل في نسب المشاركة الاقتصاديّة للمرأة في بعض الدول الخليجية في بعض جوانبه –حسب أغلب الدراسات[200]– إلى الحضور القوي لقوّة العمل النسائيّة الآسيوية في تلك الدول.

بناء على ما تقدم حول ظاهرة تأنيث البطالة وحول مؤشر المشاركة الاقتصاديّة للمرأة العربيّة يمكن في الخلاصة القول أنّه وإن باتت ظاهرة بطالة الإناث مقارنة ببطالة الرجل حقيقة اجتماعية قويّة تفرض نفسها على المجتمعات العربية الميسورة والمتوسطة وضعيفة الحال على حدّ سواء، وإن كانت بطالة الإناث تبدو ظاهرة ذات بُعد اقتصادي عالميّ تتنامى بتنامي تطبيق سياسات العولمة الاقتصادية وتداعياتها المختلفة، فإنها تبقى كذلك في بعض تجلياتها العربيّة ظاهرة ذات أبعاد ثقافيّة تنتجها وتعيد إنتاجها القيم والأعراف والتقاليد المجتمعيّة المشددة على ربط المرأة بالفضاء الخاص وبالأدوار الإنجابية، وربط الرجل بالفضاء العام وبأدوار كسب القوت والقوامة الماليّة. ولكن وإن كانت ظاهرة تأنيث البطالة وتدني المشاركة الاقتصادية للمرأة تبدو حقائق تتأكد مع الأيام، فإنهما ظاهرتان لا تزالان في حاجة إلى مزيد من الرصد والتشخيص ومراكمة الدراسات والنتائج حولهما.

ومن المهمّ القول إن الرصد الدقيق لظاهرة البطالة أو للمشاركة الاقتصادية وفق منظور النوع الاجتماعي لا يزال غير متوافر في مستويات تحليل عديدة في البلدان العربيّة. ورغم التطور الحاصل في السنوات الأخيرة من حيث توافر بعض المعطيات الإحصائية المصنفة حسب النوع الاجتماعي، فإن مسارات إنتاج مثل تلك البيانات لا تزال متعثرة ومحدودة ومنحصرة في بعض الأرقام والمعطيات الشمولية والعامة والمتقادمة؛ وهو ما يبرّر استعمال أغلب الدراسات العربيّة لإحصائيات هيئات أمميّة مختلفة ومتضاربة أحيانًا. وكثيرًا ما يجد الباحث نفسه مضطرًّا لاعتمادها في ظل ندرة الإحصائيات الإقليمية والوطنيّة المصنّفة حسب النوع، ورغم كل ما يدور حول تلك الأرقام من جدل وشبهات ونقد في أوساط عربيّة عديدة.

(199) تسجّل موريتانيا أعلى نسبة لمشاركة اقتصادية للمرأة بلغت (63.1%). وتسجل المغرب كذلك نسبة مرتفعة بلغت (41.9%) (تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2005م) وتسجّل لبنان كذلك نسبة مشاركة اقتصادية مهمّة بلغت (27%) على مدى الفترة الممتدة من 1995 إلى 2002م (الإسكوا، وضع المرأة العربية في سياق الصكوك الدولية)

(200) انظر على سبيل المثال تقرير الإسكوا، وضع المرأة العربية في سياق الصكوك الدولية. مرجع سابق ص 19. وتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005م، نحو نهوض المرأة العربية، ص84.

3- بطالة النوع الاجتماعي ومتشابهاتها :

إذا كانت البطالة ظاهرة غير جديدة على المجتمعات البشريّة فإن تنامي أحجامها واتخاذها وجهًا نسائيًّا في العقود الأخيرة بدا -كما تمّ تفصيل القول في ذلك- سمة على علاقة وطيدة بالعولمة، وما تطلبته أجهزتها ونظمها الاقتصادية من إعادة هيكلة لمسارات الإنتاج ولأسواق العمل، وما أفرزه كل ذلك من وصفات مستحدثة من إعادة تنظيم قوّة العمل، وبروز أنماط جديدة منه كالعمل عن بعد، والعمل الجزئي، والعمل المؤقت وغير ذلك، هذا فضلًا عن إحياء أنماط عمل انقرضت بفعل الحداثة كالعمل من المنزل أو العمل بالقطعة.

ولكنّ من الجدير بالقول إنّ البطالة بمختلف وجوهها المعاصرة أنثويّة كانت أو ذكوريّة لا تمثّل النتيجة الوحيدة المترتبة على مسارات إعادة هيكلة العولمة للاقتصاد ولأسواق العمل والإنتاج، كما لا تمثل بمفردها الانعكاس الوحيد لأزمة الشغل ولأسواقه، ولكن تضاعف مواطن العمل المرنة والهشّة وتعمّم أوضاع سوء العمل والتوظيف على نطاق كوني تمثل كذلك زوايا أخرى خلفيّة لمشهد اضطراب أسواق العمل وتشوهاتها المعاصرة في زمن العولمة.

وتوازيًا مع صور البطالة وتصنيفات الإحصاءات والتقديرات الرسميّة المختلفة لها تبرز أشكال وصور أخرى متشابهة مع البطالة وغير مختلفة كثيرًا عنها، وهي صور تدور في فلك البطالة، وهي عبارة عن نماذج هجينة بين العمل واللاّعمل، وبين النشاط وعدمه، تتوالد في مجتمعاتنا، وتكرر فيها بصيغ متباينة ومتنوعة. ولئن أضحت الدراسات تؤكد على ضرورة الانتباه إلى ما باتت تفرزه العولمة من هوامش خلفيّة ومن مناطق ظل في أسواق العمل، فإنها أضحت تشدّد بوجه خاص على أهمية إدراك تزايد مستويات تأنيث تلك الهوامش والمناطق.[201]

وقد أصبحت الدلائل تشير بوضوح إلى أهمية تموقع أعداد من النساء في تلك المناطق الوسطى الجامعة بين حالات من البطالة الصريحة والمصرّح بتقديراتها وإحصائياتها وحالات سوء الاستخدام والعمل الخفيّ والمحجوب عن الأنظار غير القابل للإحصاء والرصد. ولا شكّ في أن أية محاولة إحصائية لتضمين حالات "أخوات البطالة ومتشابهاتها" للأرقام الإجماليّة للبطالة سوف تفصح عن أرقام مفزعة قد تتضاعف فيها لمرّات التقديرات الإحصائية المعتمدة للبطالة في مستوى مختلف الدول المتقدمة والنامية على السواء، كما قد تكشف عن حجم الهوّة النوعيّة القائمة على حساب النساء في مسارات امتهان الأعمال الهشة والجزئية وغير المستقرة.

(201) Margaret Maruani , (Dir), *Femme genre et société*, op cit, p.230.

وقد رأى "مانويل كاستل" Manual Castells أن القوة العاملة في الاقتصاد المعولم تتجه أكثر من أي وقت مضى باتجاه العمالة المرنة التي تعمل بشكل مؤقت، وتبرز بشكل خاص أنماط جديدة من اليد العاملة النسائية المرنة التي تلتحق بالعمل مدفوع الأجر. ويفترض أن تعوّض تلك العمالة النسائية ذات الصبغة المرنة تدريجيًّا اليد العاملة الذكورية الانتظامية. ويرى "كاستيل" أن القوة العاملة اليوم تمتاز بوجود نمطين من العمّال، نمط أوّل اعتبره مبرمجًا ذاتيًّا يمتلك قدرات متنوعة ودراية تكنولوجيّة تمكّنه من إدارة ذاته، والتكيف مع مستجدات عروض أسواق العمل، والسيطرة على تقلباتها؛ ولذا تكون القوة العاملة المنتمية لهذا النمط هي الأكثر استقرارًا في ظل الاقتصاد الجديد. أما النمط الثاني فتبدو فيه اليد العاملة على خلاف النمط الأوّل فقيرة إلى الخبرة والمعرفة؛ وبالتالي فهي قليلة الحيلة، تدور في فلك حلقة مفرغة وهشة،[202] وتعمل لبعض الوقت أو من المنازل أو بعقود عمل متباينة وغير قانونية، وهي حشد يتسم بالهامشية والإقصاء الاجتماعيين اللذين تزداد تأثيراتهما حدّة بغياب دور السياسة العامة وعدم تدخلها لفائدة هؤلاء.

وقد أصبحت مختلف الدراسات تؤكد على الاتساع الكوني لنطاق العمالة المؤقتة في ظل متطلبات الاقتصاد الجديد. ويذكر على سبيل المثال أن تلك العمالة أصبحت تمثل حوالي (30%) من إجمالي اليد العاملة في هولندا، و(13%) في اليابان، و(39%) في كولومبيا. وتتزايد اليد العاملة النسائية المؤقتة بصورة لافتة في الدول النامية والدول المتقدمة، وتبرز تلك الظاهرة كنتيجة مباشرة لتأثير إعادة الهيكلة الاقتصادية على هيكلة أسواق العمل، خاصة بعد تراجع سياسات التوظيف العمومي وتسارع حركات تسريح العمّال من جراء الخصخصة. هذا وقد شمل العمل المؤقت غير محدد المدّة بمختلف أشكاله في أوروبا سنة 2002م حوالي (14.3%) من النساء و(12.1%) من الرجال النشطين، كما شمل العمل الجزئي في نفس السنة حوالي (33.5%) من النساء، و(6.6%) من الرجال.[203]

أمّا في فرنسا فقد شمل "العمل غير النمطي" حوالي 6 ملايين شخص، منهم 4 ملايين يعملون بوقت جزئي. ومثّلت الأعمال غير النمطيّة في فرنسا حوالي (25%) من المجموع العام للعمل في 2001م مقابل (16%) في 1990م، واحتلت النساء منها الثلثين. كما أصبحت الأعمال المؤقتة تهمّ (8%) من الأفراد الذين

(202) Manuel Castells, "*Materials for an exploratory of network Society*", British Journal of Sociology, vol.51, no.1, 2000, p.12.

مرجع مذكور في: عبد المعطى عبد الباسط واعتماد علام، العولمة وقضايا المرأة، مرجع سابق، ص 188.

(203) Margaret Maruani , (Dir), *Femme genre et société*, op cit, p.230.

لهم عمل في 2002م بعد أن كانت لا تشمل غير (2.7%) من السكان النشطين في عام 1985م.[204] وفي سنة 2002م كانت النساء تحتل أكثر من (80%) من عدد الأشخاص العاملين بوقت جزئي.

لقد أصبحت لفظة العمل "غير النمطي" تنسحب على مختلف الأشكال الاستثنائية وغير المعهودة في عالم العمل، والتي تمثلت في البداية في بعض الأصناف، كالعمل المؤقت، أو العمل بعقود محددة أو غير محددة المدّة، والعمل بالمناولة، ثم ارتبطت بعد ذلك بمختلف مظاهر العمل لوقت جزئي. وأضحت مختلف تلك الأصناف وغيرها من الأعمال تدخل في باب ما أصبح يطلق عليه بشكل جزافي مرونة العمل والمؤسسة في سياقات الاقتصاد الجديد. وباتت لفظة المرونة تتخذ أبعادًا إيديولوجية أكثر منها علمية؛ حيث أضحى هذا "اللفظ المزيج من الأوصاف والوصفات والتنبؤات"[205] يستخدم كستار كثيرًا ما يراد به حجب جملة ما أضحى يصيب السياسات الاقتصادية وأسواق العمل من هشاشة واضطراب، خاصة بعد أن أصبحت المرونة في العمل تمثل الوصفة السحرية لتخفيض كلفة العمل ورفع القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، وبعدما أصبحت مؤسسات العمل وتنظيماته في عصر العولمة تمتاز بما أصبح يسمّى "بالتخصص المرن" المتمثل في ذلك النموذج الذي أصبح يفترض الليونة في تنظيمات العمل وتقنياته وقوّته؛ مما استجوب وأنتج حالة انفجار للعمل وانفلات من أسوار الممارسة التقليدية وحدودها (المؤسسة – المصنع – المنشأة) نحو فضاءات أخرى أكثر تحرّرًا وتمرّدًا على حدود زمان العمل ومكانه، مثل المنزل والفضاء الرقمي وغير ذلك.

وباعتماد منظور يراعي النوع الاجتماعي يتبيّن للملاحظ أن "العمل غير النمطي" القائم على المرونة في مكان العمل ووقته وشكله ينقسم إلى نموذجين مختلفين: نموذج أوّل يرتبط بقاعدة تكوين صلب ومتعدد الاختصاصات، وتجده يتقلب في مواقع العمل المختلفة داخل المؤسسة الاقتصادية أو خارجها، وغالبًا ما يكون التحرّك من موقع إلى آخر أو من عمل إلى آخر ضمن هذا النموذج لفائدة القائم به بما أنه يبقى حراكًا نحو عمل أفضل وظروف عمل أحسن ودخل أوفر. وغالبًا ما يتخذ هذا النموذج في أسواق العمل المختلفة وجهًا رجاليًا. أمّا النموذج الثاني فهو عبارة عن عمل مرن وغير نمطي مرهق ومتعب، تفرضه -كما تقدّم القول- محدودية الخبرة والمعرفة بتكنولوجيات العصر، وتصبح المرونة في العمل في حالة هذا النموذج حلقة مفرغة من هشاشة التموقع في سوق الشغل، يتحرّك أصحابها بشكل أفقي في مواقعهم من عمل هزيل وغير مستقر وغير آمن إلى آخر. وهي صورة تتجسّد بوضوح

(204) Ibid, p.131.

(205) Hilena Hirata, (Dir) *Dictionnaire critique du féminisme*, PUF, 1ère édition 2000, p.76.

في ممارسة النساء للأعمال المرنة وغير النمطيّة؛ حيث تعد المرأة الجنس الأكثر استهدافًا –كما سبقت الإشارة– من سياسات إعادة تشكيل وقت العمل، ومن تطور نموّ العمل المرن والهشّ.

إن هذا التقسيم الجنسي المتجدد لأسواق العمل الناجم عن سياسات العولمة وإعادة هيكلة الاقتصاد وأسواق العمل يصبح بتفاعله مع مختلف العوامل الاجتماعية الثقافيّة محرّكًا أساسيًّا لواقع إعادة إنتاج عدم الإنصاف بين الجنسين في سوق العمل، وإنتاج مسارات معقدة من التوزيع غير المتكافئ للعمل وللدخل، ويعمّق الفجوة النوعيّة في مجالات العمل والمؤسسة الاقتصادية، وفي مستويات الظروف العامة للعمل، وأوضاع الأمن والضمان الاجتماعيين، والقضايا الصحيّة، ومسائل الدخل.

ومن المفيد الإشارة إلى أن حضور المرأة في مشهد مرونة العمل والمؤسسة أضحى يتجلّى بدرجة أكبر في تزايد حجم ممارستها للعمل الجزئي في الدول النامية والمتقدمة على حدّ سواء. هذا ويعرف عمل النساء بوقت جزئي حقائق اجتماعية متنوعة ومختلفة من بلد إلى آخر؛ حيث يكون انخراط بعض النساء في العمل الجزئي في بعض الأحيان خيارًا طوعيًّا لتخفيض وقت العمل وتفرّغ المرأة لشئون البيت، وفي حالات كثيرة يكون عمل المرأة الجزئي حقيقة اقتصادية واجتماعية يفرضها عليها واقع ندرة مواطن العمل الكامل في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة التي اتجهت فيها قطاعات اقتصادية عديدة نحو المضاعفة المقصودة لعروض العمل الجزئي المستهدف للنساء.

ولا شك في أن امتداد مساحات العمل الجزئي للنساء وانتشارها العالمي ليس سوى نتيجة منطقية للأزمة المتواصلة التي تشهدها المرأة بدرجة أعلى من الرجل في أسواق العمل في سياق العولمة. ويبقى تنامي الانخراط العالمي للنساء في العمل الجزئي شاهدًا حيًّا على حالة القطيعة التي تفرزها تداعيات العولمة فتؤثر سلبًا في قدرة المرأة على النفاذ للعمل كامل الوقت. ولا شكّ في أن العمل الجزئي يبقى وثيق الصلة بالبطالة، وبالرغم من كونه لا يختلف كثيرًا عنها بحكم تذبذبه واضطرابه وشذوذه عن التقنين والسيطرة، إلا أنه كثيرًا ما يعد مسكّنًا لآلام البطالة، وكاتمًا مؤقتًا لأوجاعها الاجتماعية. ويحمل العمل الجزئي للنساء أوجهًا متنوعة، ويخفي حقائق اجتماعية متنوعة[206] حسب السياقات السوسيواقتصاديّة والسوسيوثقافيّة. وفي حين يكون العمل الجزئي في بعض البلدان هو المنفذ الوحيد لدخول النساء لسوق العمل، فإنه يكون في بلدان أخرى سببًا في إبعاد عدد كبير

(206) Margaret Maruani , (Dir), *Femme genre et société*, op cit, p.233.

منهن عن تلك السوق وطردهنّ منها. وتفرض الأبعاد الثقافية نفسها كعامل مؤثر في مسار تكريس الاتجاه الطوعي لعدد من النساء نحو ممارسة العمل الجزئي الذي تصوره العادات والتقاليد في سائر المجتمعات كحلّ وسط يطرح على المرأة خيارات مثاليّة تمكنّها من الإسهام في اقتصاد الأسرة، وتبنّي أدوار إنتاجية مدرّة للدخل دونما مساس بقدسيّة أدوارها الإنجابية ومسئولياتها العائلية البيتيّة. وهكذا يتفاعل ثقل العادات والتقاليد والأعراف المجتمعيّة المصرّة على منع الفصل بين أدوار المرأة الإنتاجية وأدوارها الإنجابية مع وطأة سياسات التحرير الاقتصادي الدافع إلى نموّ العمل الجزئي، والمفضل لليد العاملة النسائية، يتفاعل كل ذلك مفرزًا إيديولوجيا نوعيّة وثقافة مجتمعيّة تثمّن العمل الودود للعائلة والإنتاج الصديق لواجبات المرأة الأسرية. **وتضمن تلك الإيدولوچيا وتلك الثقافة إعادة إنتاج القيم المكرسة لمسارات ربط كلّ من المرأة والرجل بأعمال دون أخرى؛ وتسهم بالتالي في تعميق واقع تأنيث أعمال معينة مقابل استبعاد النساء من أعمال أخرى؛ بما يسهم في إعادة إنتاج الاختلال النوعي في سوق العمل، وتكريس مسارات انعدام التوازن المجتمعي في مختلف أسواق المجتمع الرمزيّة والثقافيّة.**

الإطار رقم (7): النساء والمزايا المتوهمة للعمل لبعض الوقت

تتحدث النساء في جميع أنحاء العالم عن مزايا العمل لبعض الوقت والعمل من المنزل، وبخاصة ميزة المرونة. على أن هذا النوع من التكيف مع سوق العمل يسير بوجه عام في اتجاه واحد؛ إذ ينشأ من حاجة أرباب العمل إلى النفاذ إلى عاملين قد تقصيهم مسئولياتهم المنزلية لو لم يتكيفوا. وكثير من هذه الأعمال منخفضة الأجور وغير آمنة، وعادة ما تكون خلوًا من أية حقوق تعاقدية أو إجازات مدفوعة الأجر للمرض أو الأمومة أو الترفيه، كما تخلو أيضًا من حقوق راتب التقاعد. وهناك اعتقاد بأن الزوج أو الابن سوف يقوم على شئون المرأة العاملة عند تقاعدها بعد تقدم السنّ بها. وحتى المزايا المزعومة لمرونة العمل (ملاءمتها لمسئوليات المرأة في الرعاية) قد تقل أهميتها في الظروف التي يتسع فيها حجم الأسرة، وينخفض أجر العمل المنزلي، والتي تسعى فيها المرأة وحدها لتأمين رزق أسرتها.

المصدر: معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، المساواة بين الجنسين، مرجع سابق، ص 77.

ومن جدير بالملاحظة أن نسق رصد تطور الأنماط الجديدة للعمل وتشخيص تداعياتها على الأفراد والمجتمع أضحى قضية محلّ جدل كبير في المجتمعات الأوروبية والغربيّة منذ سنوات. وما فتئت مساحات ذلك الجدل تتطوّر بخطى حثيثة وبصوت عال جعل من مختلف القضايا العالقة بظواهر عمل النوع الاجتماعي الجزئي والمؤقت وغير النمطي والمرن إشكاليّة مجتمعيّة حقيقيّة أصبحت تسهم في وضع قوانين العمل والضمان الاجتماعي وغيرها على المحكّ، وتسعى جاهدة لدفع مختلف القوى المجتمعيّة الحيّة للإسهام في برامج التصدّي ومقاومة التشوهات التي أصابت أسواق العمل في سياق العولمة.

ولكنّ مختلف هذه المسائل لا تزال بعيدة المنال في حال بلداننا العربيّة، ولا تزال أوضاع العمل المرن ومختلف ما يترتب على العولمة يوميًّا من تداعيات وتشوهات مختلفة في هيكلة أسواق العمل، لا تزال بعيدة عن التشخيص المتأني والدرس المعمّق، وبعيدة عن الشأن المجتمعيّ العام. ورغم أن بعض المبادرات الإقليمية الرسميّة قد تطفو على السطح بين الحين والحين، إلا أن مسائل العمل الجزئي والمؤقت والعمل من المنزل وعمل النساء بالقطعة مازالت تعدّ ظواهر صامتة ومجهولة، ولا تتوافر للدارس المعلومة الإحصائية عنها. هذا فضلًا عن أن اهتمام التنظيمات المجتمعيّة وهياكل المجتمع المدني والحركات النقابيّة المجتمعية بالانعكاسات السلبيّة لتلك الأعمال على الشرائح الأقل حظًّا وعلى النوع الاجتماعي الأكثر هشاشة لا تزال محدودة للغاية ولم تنضج بعد. إن مسارات التحرّك الواعي والرصين لتجنب تداعيات العولمة على العمل، وعلى المرأة والرجل، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه في سبيل تحرير الاقتصاد والأسواق الجارف في أقطارنا العربية وما تزال دون المأمول. وتتعثر في كل ذلك مسارات بناء مهارات التنظيم والتفاوض والاجتهاد العام في إحداث التغيير في الواقع المعيش اليومي للعامل والعاملة العربيّة. ويتأكد ذلك بالرغم من اجتهاد بعض الجهات والدوائر في بلداننا العربية في إدماج المرأة العاملة في مسار المطالبة بالحقوق، ونشر مزيد من الوعي بما هو موجود منها، وإذكاء روح النضال من أجل بلوغ المفتقد منها. وإن تتعدد الأمثلة فربّما يبقى مثال المرأة الفلسطينية العاملة ومسار انخراطها في هياكل العمل النقابي من أكثرها دلالة.

الإطار رقم (8): المرأة والعمل النقابي في فلسطين

أسّس "الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين" في عام 1995م "دائرة شئون المرأة العاملة"، التي نشأت في مدينتي غزة ونابلس؛ لتنطلق منها إلى سائر المحافظات بعد ذلك. ومن الأهداف الرئيسة للدائرة تعزيز وضع المرأة في الحركة النقابية، وتحسين ظروف العمل. وفي هذا الصدد قامت هذه الدائرة بإصدار عدد من المنشورات الرامية إلى "محو الأميّة القانونية"، وإلى توعية النساء بموقعهن من القوانين التي يجدر بهن معرفتها لضمان حقوقهن، والرامية أيضًا إلى الإسهام في تطوير هذه القوانين، إضافة إلى تركيزها على دور المرأة في تحسين الإنتاج. ومن هذه المنشورات كتيب "المرأة العاملة في قانون العمل الفلسطيني"، وفيه تستعرض مختلف مواد القانون في سبع وحدات حسب موضوعاتها: (حق المساواة في العمل – حرية الانتظّام النقابي – الحقوق العامة وعلاقات العمل– إنهاء العمل ومكافأة نهاية الخدمة– السلامة المهنية – تشغيل الأحداث – العقوبات التي تقع على أصحاب العمل والعمال). وتكمن أهمية مثل هذه الأنشطة في تركيزها على خصوصية قضايا المرأة العاملة، في الوقت الذي تدمج فيه هذه القضايا ضمن مسيرة العمل النقابي العام الذي يعنى بالعمّال والعاملات على حد سواء.

المصدر: مكتب العمل الدولي، النوع الاجتماعي والفقر والاستخدام، وحدة مرجعية خاصة بالدول العربيّة، جنيف إبريل/ نيسان 2003م، ص6.

ثالثًا: المرأة العربية وتنامي الانخراط في سوق العمل غير الرسمي:

1- العمل غير الرسمي: إشكالية ضبط المفهوم والمواقف منه:

تتعدّد تسميات مفهوم العمل غير الرسمي وتتنوع نعوته بتنوع غايات مستخدميه وخلفياتهم، وبغض النظر عن الجدل النظري حول المفهوم في حد ذاته، والذي سنعرض له لاحقًا. ويمكن القول إن أغلب تسميات القطاع غير الرسمي ومرادفاته تشير في معظمها لنفس المسمّى، وتشترك في معظم الدلالات والأبعاد. وقد ظهر مفهوم قطاع العمل غير الرسمي في سبعينيات القرن العشرين كمفهوم حاولت من خلاله أدبيات مكتب العمل الدولي إبراز حالة عجز القطاع الرسمي أو الحديث

في دول العالم الثالث في تلك الفترة التاريخية عن استيعاب الفوائض المتزايدة من اليد العاملة التي اضطرت إلى إيجاد فرص للعمل والدخل خارج الأطر الرسميّة والمعروفة. وقد انتبه الباحثون آنذاك إلى ما برهن عليه سكان المدن من النازحين والمهمّشين من قدرة فائقة على الحصول على الدخل انطلاقًا من أنشطة غير مراقبة وغير خاضعة للقطاع الرأسمالي ولا للدولة. وأصبح منذ ذلك التاريخ القطاع غير الرسمي يمثل ذلك المفهوم الإجرائي الذي يغطي كل استراتيجيات العيش وأنماط الحياة التي تتخذها الطبقات المعدومة والمهمّشة.(207)

وقد ترتب على مجمل أبحاث تلك الفترة الوعي بأن النزوح الريفي والنمو الحضري الناتج عنه لا يؤديان إلى ارتفاع نسب البطالة بالقدر الذي يفرزان فيه جملة من الأنشطة الصغرى التي تمكّن النازحين الريفيين وكذلك الحضريين الذين لم يتمكن القطاع المهيكل من استيعابهم من العيش والارتزاق.(208) وقد أسهمت نتائج تلك الأبحاث في رفع الغموض المحيط بأوضاع العاطلين عن العمل، والذين يستمرون في العيش داخل المدن الكبرى رغم انعدام ممارستهم لعمل مستقرّ ومعلن وذي أجر. ثمّ شهد المفهوم على إثر ذلك انتشارًا عالميًّا واسعًا، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية والمالية لعشرية الثمانينيات، وتفاقم عجز اقتصاديات الدول النامية خلال التسعينيات.

ولكنّ مفهوم القطاع غير الرسمي ظلّ مفهومًا عائمًا عسير الضبط والتحديد نظرًا لزخم الأنشطة والممارسات التي من الممكن أن تنضوي تحته من ناحية، ونظرًا لتزايد هشاشة الحدود الفاصلة بين الأنشطة التي من الممكن أن تعد رسمية وتلك التي لا يمكن أن تعد كذلك. وقد تطورت التعريفات الإجرائية لمفهوم القطاع غير الرسمي بتطور حجم ذلك القطاع وبتنامي أصناف الأنشطة الممارسة ضمنه، إلى حدّ أصبح يتجلّى فيه كمكوّن شبه دائم في مشهد الاقتصاد المعولم مع مختلف ما جدّ من تحولات هيكليّة في العمل والمؤسسة في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء.

وقد قام مكتب العمل الدولي في الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر الدولي الإحصائي للعمل في سنة 1993م بتقديم تعريف إجرائي للمفهوم بعد ما شهده من جدل ونقاش كبيرين قبل تلك الفترة. وورد بذلك التعريف أن القطاع غير الرسمي يتمثل في "مجموعة من الوحدات المنتجة لخدمات ولمواد

(207) عائشة التايب، سوسيولوجيا العمل الموازي بالمناطق الحدوديّة: الهجرة السريّة والتجارة الموازية والتهريب. أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة تونس الأولى، تونس، 1998م، ص 33.

(208) Jacques Charme, , “*Une revue critique des concepts, définitions et recherches sur le secteur informel*” in Nouvelles approches du secteur informel, Séminaire du O.C.D.E. 1990, p.11.

بهدف بعث مَواطن عمل ودخل للأفراد المعينين بها. وتمتاز هذه الوحدات بمستوى ضعيف من التنظيم والإنتاج وبضعف الموارد. وتتأسس علاقات العمل بها إذا ما وجدت على العمل العرضي، وعلى علاقات القرابة والعلاقات الشخصية والاجتماعية أكثر ممّا تتأسس على الاتفاقيات التعاقدية ذات الضمانات القويّة والموثوق بها". وشمل القطاع غير الرسمي حسب هذا التعريف المستجدّ لمنظمة العمل الدوليّة المنشآت العائليّة التي لا تقوم بتشغيل أُجراء بصفة منتظمة، وكذلك المنشآت الصغيرة التي تشغّل الأُجراء بصفة منتظمة، والتي تمتاز بمؤشرات خصوصية -كحجم المنشأة، وعدد الأُجراء بها، وتسجيلها بالمصالح الضريبيّة والمعنيّة بالضمان الاجتماعي- والتي تقوم بتسجيل حساباتها واحترام قانون الشغل. هذا وتمتاز وحدات إنتاج القطاع غير الرسمي بصبغتها الفردية؛ حيث تظل كل عناصر الإنتاج ملكًا لصاحب الوحدة، يتصرف فيها حسب ما تمليه عليه ظروفه الاجتماعية وليس حسب ما تتطلبه أوضاع الإنتاج. ومن المهم الإشارة إلى ما قام به مكتب العمل الدولي من توضيح بشأن تلك الوحدات الإنتاجية الصغيرة التي لا تلجأ عمدًا إلى التهرب من الضرائب والتغطية الاجتماعية وعدم احترام قوانين الشغل، بل تضطر إلى ذلك نتيجة لضعف الدخل والعجز عن تحمّل تلك التكاليف.[209]

وهكذا فصل هذا التعريف الجديد في أمر اللبس والتداخل الذي كان قائمًا قبل ذلك مع مفاهيم "القطاع السري أو التحتي أو الأسود"،[210] ومختلف تلك المفاهيم المرتبطة بالأنشطة المحظورة وغير المشروعة التي يتعمّد أصحابها انتهاك القوانين والتشريعات، مثل تجارة المخدرات، والاتجار بالبشر، والتهريب، والبغاء وغيرها.

وقد قام مكتب العمل الدولي على إثر ذلك، وفي سنة 2002م، بتبنّي تعريف أكثر اتساعًا وشمولًا للاقتصاد غير الرسمي، وعرّف ضمنه العمل غير الرسمي على "أنّه العمل بدون عقود آمنة أو

(209) منظمة العمل العربيّة، النهوض بالعمالة عن طريق الاهتمام بالقطاع غير المنظم. وثائق مؤتمر العمل العربي في دورته الحادية والثلاثين، دمشق، فبراير/ شباط 2004م، ص 9.

(210) يُذكر أن أبرز محاور الاختلاف التي كانت قائمة في تعريف القطاع غير الرسمي قبل تلك الفترة ظلت متصلة بتصنيف الأنشطة الممارسة ضمنه، وكانت الأنشطة "الهامشية" أحد أبرز محاور الاختلاف؛ إذ كان بعض الباحثين يقرّ بعدم انتماء الأنشطة الهامشية – كأعمال التسول، والأعمال السريّة، والعمل بالبيوت، ومسح السيارات، والباعة المتجولين- إلى القطاع غير الرسمي، في حين يؤكد عدد آخر من الباحثين على الاختلاف والتنوع القائم ضمنه، واحتواءه على قطاعين فرعيين: قطاع أوّل عشوائي وغير منظّم يضمّ زخمًا من الأنشطة الهامشية وقليلة القيمة والاعتبار، كأعمال التسول، والعمل بالحدائق والمنازل، وكذلك الأنشطة غير المشروعة كالبغاء وغيره. وقطاع ثان يعد إلى حدّ ما منظمًا، ويضمّ الأنشطة الاقتصادية صغيرة الحجم، والتي تتم في إطار مؤسسات أو منشآت عائلية، ويشمل كذلك أعمال التجارة، والنقل، والخدمات، والبناء، والصناعات التقليدية.

خدمات للعاملين أو حماية اجتماعية"، ويشمل أوضاع العمل الحرّ في شركات رسمية أو غير مسجلة، وعمل الفرد لحسابه الخاص، وإسهام فرد من الأسرة في العمل بدون أجر، والعمل بأجر في شركات ووظائف، والعاملين غير الرسميين بأجر لدى مؤسسات رسميّة، والعمّال المؤقتين.

ويُشار إلى أنه بعيدًا عن مواقف الهيئات والمنظمات الأمميّة تختلف اتجاهات المفكرين والدارسين ومواقفهم من القطاع والعمل غير الرسمي باختلاف خلفياتهم النظرية والفكرية والإيديولوجية. وقد انقسمت تلك المواقف إلى اتجاهين أساسيين:

- **توجه أوّل** رأى أن هذا القطاع غير الرسمي والعمل ضمنه يعدّ مؤشرًا على تنامي أوضاع الفوضى والتمرد على القانون والنظام، واهتزاز الأنظمة الاقتصادية والمالية نظرًا لشذوذ الأنشطة الممارسة ضمنه عن الرقابة الرسمية. واعتبره بعض أصحاب هذا التوجه مجالًا لتكريس مسار تخلي الدول عن التزاماتها إزاء مواطنيها فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية وتوفير مواطن الشغل والرقابة الصحية وغيرها. كما اعتبره كذلك تكريسًا لمسارات عدم استقرار مواطن العمل، وتجسيدًا لنزعة عدم اكتراث الدولة بقيم الضمان والتأمين الاجتماعيين. وهو ما من شأنه أن يؤدي بنظرهم إلى الاضمحلال التدريجي لدور النقابات والهياكل المدافعة عن العاملين والمطالبة بتحسين أوضاع العمل؛ وتأسيسًا على ذلك يرى أصحاب هذا التوجه أن التغاضي والصمت عن هذا الاقتصاد الموازي للاقتصاد الرسمي وعدم التصدي له يمثّل إسهامًا في تعميم الفوضى، وتكريسًا لعدم المساواة الاجتماعية، وتورطًا في إضفاء الشرعية على كيانات وهياكل مضادة لكيان الدولة ضمن مسار من "العولمة والرأسمالية الجديدة" التي تبلورت في سياق ما سمّاه سمير أمين "إمبراطورية الفوضى".[211]
- **توجه ثانٍ** بدا أقلّ تشدّدًا وأكثر انحيازًا للأبعاد الاجتماعية المتجليّة في الاقتصاد والعمل غير الرسمي، وأقلّ اهتمامًا بأبعاده السياسيّة والاقتصاديّة. ويقارب هذا التوجه الاقتصاد والعمل غير الرسمي من زواياه الإيجابية التي تأخذ بعين الاعتبار ما يوفره هذا المجال من خدمات موازية للسكان، وما يطرحه من حلول لأوضاع نقص مواطن العمل وتفاقم البطالة بالنسبة للعديد من الشرائح الاجتماعية الفقيرة والمعدمة، وما يوفره من امتصاص لفوائض اليد العاملة، خاصة اليد العاملة البسيطة وذات المستويات التعليمية والخبرة المهنيّة المنعدمة أو المحدودة.

(211) Samir Amin, *L'empire du chaos. La nouvelle mondialisation capitaliste*, Paris, L'Harmattan, 1991, p.59.

وتعتبر هذه المقاربة أنّ الاقتصاد والعمل الموازي يمثّل مجالًا معدّلًا لفشل السياسات التنموية وسلبياتها، لاسيما في البلاد النامية، ويغطّي قصور أدوار الدولة في توفير المساكن والنقل وغيرها من الخدمات. وتطرح تلك الخدمات المُقدمة في مجالات مختلفة من طرف هذا القطاع الموازي نفسها كأشكال استجابة بديلة في ظل ارتفاع البطالة، وسوء الشغل، وتدني المقدرة الشرائية، وارتفاع مستوى المعيشة، وغياب البنى التحتيّة الأساسيّة.

وهنا يؤكّد أصحاب هذا التوجه الناظر إلى الاقتصاد والعمل الموازي في بعده الإيجابي على الأهميّة العلميّة والعمليّة لتحدّي الدارسين وتجنبهم للنظرة الاقتصادية المحضة التي تحصر مقاربة هذا القطاع في أبعاده الاقتصادية دون اعتبار لمزاياه الاجتماعية. وشدّد هؤلاء على أهميّة تجاوز الباحثين حالة النظر إلى العمل غير الرسمي بوصفه قطاعًا، ولكن **النظر له ومقاربته على أساس أنّه أسلوب ونمط حياة تترابط ضمنهما الأبعاد الاقتصاديّة بالأبعاد الاجتماعيّة، وتتجلّى ضمنهما الروابط الاجتماعية بوصفها ثقافة أصليّة خاصة بالفقر.**[212]

وتجدر الإشارة أنه إلى جانب هذين الموقفين البارزين من وجهات نظر الباحثين إزاء قطاع العمل والاقتصاد غير الرسمي تتخذ بعض الآراء الفكريّة الأخرى مواقف أكثر حدّة تؤكد فيها على أن ذيوع استخدام هذا المفهوم ليس سوى ترجمة لانحراف إيديولوجي أراد قصدًا استخدام هذا المفهوم مقابل محاولة الاستغناء عن استعمال مفهوم الهامشيّة. وهي محاولة لإخماد جذوة أطروحة الهامشية التي برزت ضمن سياق فكري وإيديولوجي اتسم بنقده الحاد للأنظمة الرأسمالية الليبراليّة، وعمل على فضح سلبياتها وتناقضاتها؛ ولذا مثّلت الاستعاضة عن المفهوم الأوّل بالثاني والانتقال النوعي في صلب المرجعية المفاهمية من "الهامشية" إلى "القطاع غير الرسمي" انحرافًا عن التحليل النظري الاجتماعي نحو تسويق إيديولوجي للتحررية الاقتصادية للدولة.[213]

ويصرّ أصحاب هذا الرأي على أنّ هذا الانزلاق في الاستخدام المفاهيمي من "الهامشية" إلي مفهوم القطاع غير الرسمي يعدّ خيارًا راهنت من خلاله الإيدولوچيا المنظّرة له على توظيف بعض خصائص التخلّف والفقر ومظاهرهما الأساسية وإبرازهما بمعاني وصيغ جديدة. وفي حين كانت

(212) Serge Latouche, *La planète des naufragés, Essais sur l'après développement*, Paris La découverte, 1999, p.116. Cité par Gisè le Simard, *Petites commerçantes de Mauritanie*, Paris Karthalla 1996, p.7.

(213) Claude DE MIRAS, *L'informel: un mode d'emplois*. In L'autier Bruno, *L'Etat et l'informel*. L'Harmattan, Paris 1991, p.110.

أطروحة الهامشية تصوّر بعض الخصائص الأساسية للتخلف وللفقر كنتاج ثانوي للنموّ الحضري بما يحملاه من معاني عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وما يمثلانه من خطر على المجتمع، أقحمت الإيدولوچيا المعتمدة للقطاع غير الرسمي الفقر ومختلف طرق الارتزاق الشعبية ضمن حقل إيدولوچيا السياسة الاقتصادية، واعتبراه كمجال إلزامي من مجالات الاقتصاد والتنمية؛ ولذلك أصبح غير الرسمي وغير المهيكل في نظرهم (رغم كل ما يشير إليه من فوضى وعدم انتظام) ينعت على أنّه "قطاع"؛ ليصبح بذلك مجالًا وإطارًا محدّد الأركان،[214] ويمكن أن يكون مجالًا لتدخل الدولة، ونطاقًا لسياساتها التنمويّة والاجتماعية. من هذا المنطلق افترض تغير طبيعة الإشكاليات المطروحة تغيرًا في المصطلحات والمفاهيم المستخدمة؛ ففي حين يتموقع الفقر من منظور الهامشية كإشكالية اجتماعية مركزية على هامش نسق الاقتصاد السياسي، تحاول تلك التي تعتمد القطاع غير الرسمي كإيديولوچيا العمل على إعادة إدماج الفقر ضمن دائرة نفوذ الدولة.

2- المرأة العربيّة والعمل غير الرسمي: مقاربة إحصائية:

يبقى مفهوم العمل غير الرسمي كما تقدّم من المفاهيم عسيرة الضبط والتحديد؛ حيث تتعدد محاولات تعريفه وتتنوع من وقت إلى آخر ومن دولة إلى أخرى. كما أن الضبط المعتمد على نطاق دولي للمفهوم يبقى بدوره متغيرًا من فترة تاريخية إلى أخرى، ومختلفًا فيه من هيكل دولي إلى آخر كما تقدمت الإشارة.

وقد أدّى ذلك التنوع في تعريف العمل غير الرسمي إلى اختلاف في أساليب تحديد مجالاته وأنشطته، واختلاف مؤشرات قياسها بما يؤثر إلى حد كبير في درجة الثقة بمدى مطابقة الإحصائيات الرسمية حول تلك الأنشطة للواقع الفعلي لممارستها ومدى انتشارها. وتبقى الفرضيّة الأكثر رجوحًا عند أي تناول كمّي وإحصائي للعمل بالقطاع غير الرسمي متمثلة في الأغلب في عدم تأمين البيانات المتاحة والمقدّمة من طرف مختلف الأجهزة المعنيّة لصورة عاكسة لواقع ممارسة الأنشطة الرسميّة. كما تظلّ المقاربة الكميّة المتوافرة حول انخراط المرأة بوجه خاص في الأنشطة غير الرسميّة على ندرتها غير وفيّة إلى حدّ كبير للواقع؛ نظرًا لما يعتري مسألة إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي الرسمي أو غير الرسمي من شوائب ثقافيّة تتعقّد معها مختلف عمليات قياس إسهام الأنثى في العمل وفي الدخل العائلي؛ ومن ثم تبقى المعطيات الإحصائية الرسميّة المتوافرة حول إسهام كلّ من الرجل والمرأة في قطاع العمل غير الرسمي رغم ذلك مدخلًا أساسيًّا لملامسة بعض الجوانب الكميّة لتيار الانجراف نحو ذلك القطاع.

(214) Ibid, p.111.

وقد أضحت البيانات المتاحة على نطاق عالمي منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين تؤكّد تطور انخراط الأفراد ذكورًا وإناثًا في الأنشطة غير الرسمية، ويذكر على سبيل المثال أنّ عدد العاملين بهذا القطاع في الوسط الحضري بلغ في التسعينيات حوالي (84%) في أوغندا، و(76%) في تنزانيا، و(72%) في جامينا، و(51%) في البيرو. وأصبح للقطاع غير الرسمي إسهام مشهود في توفير مواطن العمل وفي الرفع من مستويات الإنتاج. وأسهم القطاع في بلدان أمريكا اللاتينية –على سبيل المثال– في توفير نسبة (80%) من مواطن الشغل التي تم إحداثها خلال الفترة 1990م-1994م بشكل جعل التشغيل يتطور بمعدل سنوي يساوي (4.7%) بهذه البلدان مقابل (1.1%) في القطاع غير الرسمي. أما في القارة الإفريقية فقد استوعب القطاع نسبة (61%) من العاملين بالوسط الحضري، كما أسهم بحوالي (93%) من الإحداثات الجديدة للشغل في فترة التسعينيات، علمًا بأن هذا القطاع كان يستوعب في البلدان الآسيوية ما بين (40 و50%) من اليد العاملة بالوسط الحضري في فترة ما قبل الأزمة المالية لسنة 1997م.[215]

ومن خلال إحصائيات منظمة العمل الدولية يشمل العمل غير الرسمي ما بين نصف إلى ثلاثة أرباع العمل غير الزراعي مسجّلًا في شمال إفريقيا نسبة (48%)، وفي أمريكا اللاتينية (51%)، وفي آسيا (65%)، وما يقارب (72%) في إفريقيا جنوب الصحراء. وبيَّن تقرير معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الزراعية أن العمل غير الرسمي يعد مصدر عمل للمرأة على نحو أكبر مما هو للرجل في كل مناطق العالم باستثناء شمال إفريقيا (وقد شملت الدراسة المنجزة مصر والجزائر فقط).[216] هذا ويضم العمل الحر نصيبًا من العمل غير الرسمي (خارج الزراعة) أكبر من نصيب العمل المأجور في كل المناطق النامية، ونصيب المرأة منه في كل الدول أكبر من نصيب الرجل. وتشير البيانات المتاحة إلى أهمية حضور المرأة في العمل الذي يمارس من المنزل والعمل في البيع في الشوارع.

وقد بينت الدراسات أن النشاط غير الرسمي في تونس على سبيل المثال يتبع نسقًا دوريًّا؛ حيث يرتفع النشاط غير الرسمي في حالة انخفاض نسق الدورة الاقتصادية، وينخفض في فترات تسارع وتيرة التصنيع. أما في الجزائر فإن نسب النشاط غير الرسمي ضمن العمل غير الزراعي ترتفع بانتظام مع تسجيلها لنسق أسرع في التسعينيات، وقد تطورت نسب العمل بالقطاع غير الرسمي من (28%) عام 1992م إلى (34%) سنة 1997م إلى (38.1%) خلال سنة 2001م. ويرى

(215) منظمة العمل العربية، تشغيل الإناث في القطاع غير المنظم بالجمهورية التونسيّة، منشورات منظمة العمل العربية 2005م، ص 19.

(216) معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، المساواة بين الجنسين، مرجع مذكور، ص 77.

جاك شارم أن نسبة العمل المأجور ضمن القطاع غير الرسمي بلغت حسب التقديرات ما بين الثلث والنصف من ذلك الصنف من العمل.[217] ويشمل العدد كذلك أجراء المنشآت الصغرى والأجراء غير المصرح بهم في مؤسسات القطاع المنظم.

وتقدّم البيانات الإحصائية المتاحة في بعض الدول العربيّة -والتي تعتمد في جزء كبير منها على قياس العمل غير الرسمي من خلال مؤشر اليد العاملة غير الزراعية- صورة غير متجانسة عن واقع انخراط الأفراد ذكورًا وإناثًا في العمل غير الرسمي وعن اتجاهات اقتحام النساء بوجه خاص لذلك القطاع.

وقد سجّلت نسبة اليد العاملة المستقلة في القوى العاملة غير الزراعية في دول الخليج العربي انخفاضًا لافتًا مرّ من (13%) في السبعينيات إلى (4.8%) في التسعينيات. وشهدت نسبة اليد العاملة المستقلة في القوى العاملة النسائية غير الزراعية انخفاضًا مماثلًا، وتظل تلك النسب هي الأدنى على مستوى كامل المنطقة العربية. ولكن الوضع يختلف في حالة البلدان العربيّة الأخرى؛ حيث تتجه نسبة اليد العاملة المستقلة في القوى العاملة غير الزراعية نحو الارتفاع المطرد، حيث تضاعفت نسبة اليد العاملة المستقلة في اليد العاملة غير الزراعية في بلدان المغرب العربي خلال نفس الفترة من (14.7%) إلى (31.1%)، كما ارتفعت في بلدان المشرق العربي من (20.5%) في السبعينيات إلى (27.4%) في التسعينيات.[218] هذا وتشهد البلدان العربية المصنفة الأقل نموًا النسب الأعلى من اليد العاملة المستقلة غير الزراعية، حيث عرفت تلك النسبة ارتفاعًا ملحوظًا مرّ من (33%) في السبعينيات إلى (50.2%) في التسعينيات. كما سجلت فيها أعلى نسبة من اليد العاملة المستقلة في القوى العاملة النسائية غير الزراعية، حيث بلغت (59.8%) في التسعينيات بعد أن كانت (46.1%) خلال الثمانينيات.

(217) Jacques Charme, , “*Secteur informel et emploi informel au Maghreb. Un état des lieux et des connaissances par rapport à d’autre expériences dans le monde*”. Colloque international: La question de l’emploi informel En Afrique du nord: Tendance récente et perspectives 2020. Alger 26/28 juin 2004.

(218) مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، العولمة والنوع الاجتماعي، المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية، مرجع سابق، ص123.

الجدول رقم (3): النساء في القوة العاملة غير الزراعية وفي اليد العاملة المستقلة في بعض الدول العربية (من السبعينيات إلى التسعينيات)

البلد	نسبة الإناث في القوة العاملة غير الزراعية			نسبة اليد العاملة المستقلة في القوة العاملة النسائية غير الزراعية		
	السبعينيات	الثمانينيات	التسعينيات	السبعينيات	الثمانينيات	التسعينيات
البحرين	5.8	10.9	16.8	4.8	2.2	1.1
الكويت	12.0	19.9	–––	0.5	0.5	––
الإمارات	3.5	10.3	–––	7.1	1.7	––
مصر	13.4	13.8	17.6	5.1	4.6	14.0
العراق	8.6	10.8	–––	24.7	10.8	–––
الأردن	8.2	–––	12.2	4.3	–––	6.5
سوريا	7.4	7.9	11.7	19.6	14.6	14.3
الجزائر	10.9	10.4	14.3	1.4	1.7	17.0
المغرب	–––	22.7	27.6	–––	44.3	35.1
تونس	21.4	21.7	24.1	37.5	35.6	29.7
السودان	8.2	–––	19.3	46.1	–––	52.4
اليمن	–––	–––	7.0	–––	–––	16.7

المصدر: مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث العولمة والنوع الاجتماعي، ص 126.

إن هذه الصورة الإحصائية غير المتجانسة لنسب حضور المرأة في البلدان العربيّة في اليد العاملة المستقلّة غير الزراعية تبرّرها عوامل عديدة ومختلفة، وتلعب فيها المعطيات الاقتصادية والاجتماعيّة والثقافيّة أدوارًا مختلفة ومتناقضة أحيانًا من منطقة عربيّة إلى أخرى.

ويبدو أن العادات والتقاليد وبعض المظاهر الثقافيّة التي غالبًا ما تعد كوابح معطّلة لعمل المرأة أضحت في اقترانها بحالات تردي الأوضاع الاقتصادية حوافز لخوض تجارب العمل المستقل والانخراط المتنامي للمرأة في العمل غير الرسمي. كما يبدو أنّ الترابط الواضح بين ارتفاع نسب وجود المرأة في اليد العاملة المستقلة غير الزراعية وبين تواضع مستويات التنمية في بعض البلدان العربية ترابط ذو دلالة؛ حيث لا تمثّل المشاركة النسائية في قوة العمل بمختلف أصنافها في حالة

بعض الدول العربيّة غير ترجمة لاختلالات هيكلية في سياسات التنمية، وانعكاس للتداعيات المختلفة للعولمة على الاقتصادات المحليّة. وهو ما يؤكدّ ما سبقت الإشارة إليه من أهمية التروي في الربط الآلي بين ارتفاع نسب المشاركة النسائية في قوة العمل والتمكين الاقتصادي للمرأة.

وعلى خلاف الأقطار العربية ذات التنمية المتوسطة والضعيفة تلعب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي أدوارًا مختلفة تدفع المرأة نحو مزيد من الإقبال على العمل المأجور وتحدُّ من مسارات إقبالها على المبادرة الخاصة وخوض تجارب العمل المستقل. ولئن بقيت قدرة القطاع الرسمي على امتصاص فوائض اليد العاملة النسائية مُحَدِّدًا مهمًّا لارتفاع نسبة اليد العاملة الأجيرة في بعض الدول الخليجية، فإن ذلك لا ينفي الإقرار بأهمية عامل تفضيل المرأة الخليجية للعمل المأجور على العمل المستقل رغم توافر الإمكانيات المادية في حالات عديدة.

وعمومًا وإن تأكدت حقيقة الارتفاع العام لنسق العمل غير الرسمي في بعض دول المشرق مثل مصر وفي بعض بلدان المغرب العربي فإن اللافت أن الدلائل أضحت تبرهن على أن ذلك الارتفاع لا يعزى إلى ارتفاع نسب انخراط النساء فيه؛ حيث إن نسبة حضور النساء في قطاع العمل غير الرسمي بقيت في مصر دون تغيير يذكر، في حين انخفضت تلك النسبة في تونس إلى النصف تقريبًا لتصل خلال الفترة الفاصلة بين عامي 1994م و1996م إلى (18.5%) مقارنة بـ (33.2%) في سنة 1980م، كما تراجعت في مدن المغرب بنسبة (6%).[219] ويؤكد جاك شارم على انخفاض نسبة تواجد النساء ضمن قطاع العمل غير الرسمي في كل من تونس والجزائر والمغرب على خلاف بقية الدول العربيّة. وتتراوح تلك النسب من (16 إلى 18.5%) من مجموع الأنشطة غير الرسميّة.

الجدول رقم (4): نسبة حضور المرأة في قطاع العمل غير الرسمي في بعض دول المغرب العربي

تونس			الجزائر	المغرب	
1980م	1989م	1997م	1997م	1995م	1998م
33.2	21.8	18.5	16.8	29.6	16.0

المصدر: جاك شارم، مرجع سابق ص 7.

(219) نفس المرجع، ص 127.

إن ظاهرة تراجع أو استقرار عمل الإناث بالقطاع غير الرسمي وغير الزراعي -كما تصوّرها لنا المؤشرات الكميّة في بعض البلدان العربيّة- ظاهرة يمكن تفسيرها بجملة من العوامل المختلفة ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسيّة. ورغم أن فرضيّة سوء التقدير الإحصائي متعدد الأوجه والأسباب لعمل الإناث بالقطاع غير الرسمي تبقى واردة وقويّة الحضور، خاصة بالنسبة لحالة بعض البلدان العربية،[220] فإن استقرار المؤشرات الإحصائية العامة حول تواجد الإناث بالقطاع لا ينفي -حسب بعض المعطيات الإحصائية المفصّلة- وجود ديناميكيّة فعليّة داخل قطاع العمل غير الرسمي، سواء برجوح كفّة العمل المستقل للمرأة في القطاع غير الرسمي (حالة المغرب)، أو بارتفاع نسبة الأجيرات في القطاع [في حالة تونس مثلًا ارتفع عدد العاملات بأجر ضمن القطاع غير الرسمي من (17.8%) عام 1980م إلى (49.4%) في الفترة ما بين عامي 1994م و1996م].

وقد رجّح تقرير مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث وجود ترابط بين ارتفاع نسبة العاملات المستقلات في القطاع غير الرسمي بالمغرب الأقصى وبين نظام المناولة الذي يقوم فيه الوسطاء بجمع البضائع المجزأة المصنوعة من قبل النساء العاملات في منازلهن. وهي ظواهر وعلاقات عمل مستجدة لا يمكن بأيّ حال من الأحوال النظر إليها خارج نطاق تغطية العولمة وتداعياتها المختلفة على إعادة هيكلة العمل والمؤسسة بمختلف صيغهما الرسمية وغير الرسمية المحلية والدولية. وأمّا بالنسبة لحالة تونس فإن تأكيد الإحصائيات على تراجع نسبة انخراط المرأة في قطاع العمل غير الرسمي وارتفاع نسب الأجيرات فيه فقد تبرّرها المبادرات والبرامج الرسميّة المتبعة للإحاطة بقطاع العمل غير الرسمي ومحاولة تأطيره عبر حفز توجه المرأة نحو إنشاء المشروعات الصغيرة ضمن برامج مقاومة الفقر.

ويجوز القول عمومًا إن ما تؤكده المؤشرات الإحصائية من حالة تراجع لتواجد المرأة وحضورها بقطاع العمل غير الرسمي في بعض دول المشرق والمغرب العربيين مظاهر لا يمكن فصلها عن صيرورة التحولات الهيكلية المتسارعة لعالم العمل غير الرسمي ومنظوماته المختلفة، ولا يمكن فهمها خارج مسارات تجدّد استراتيجيات كسب الرزق وتنوّع إمكانات العمل والدخل من يوم إلى آخر ضمن هذا القطاع. ولا شك في أن الإحصائيات الرسميّة مهما اجتهدت فلن تتمكن من مواكبة الوتيرة الحثيثة لفرص العمل المستحدثة في القطاع غير الرسمي بين اللحظة والأخرى.

(220) ترجح بعض الدراسات الميدانية المنجزة بمصر أن التقديرات الرسمية لحجم العمل بالقطاع غير الرسمي تبقى دون الواقع نظرًا لعدم اعتبارها لظاهرة تعدد المهن. انظر: جاك شارم وتقرير مركز المرأة العربيّة للتدريب والبحوث.

ويبقى من المؤكّد القول إن ما تصوّره الدلائل الإحصائية من تراجع لحضور المرأة بالقطاع غير الرسمي في بعض البلدان العربيّة لا يمكن أن يعكس بأي حال من الأحوال اتجاهها نحو الانخراط الفاعل في العمل المنظّم وتحولها نحو القطاعات المهيكلة، كما لا يعبِّر عن نزعة إحجام المرأة الكلّي عن العمل بقدر ما يعكس في أغلب الحالات توجّه المرأة نحو ممارسة صيغ أخرى مستجدة من العمل غير الرسمي ربّما تكون أكثر تعقيدًا وأكثر سوءًا. ويبقى حرص جميع الأطراف المعنيّة بتكثيف الدراسات الميدانية الكيفية والمعمّقة هو السبيل الأمثل لاستقصاء مستجدات تلك الظواهر واستنطاق أوضاع المرأة الممارسة لتلك الأعمال. ويبدو أن القراءة الأولية لبعض التحولات الطارئة على مشهد عمل المرأة بالقطاع غير الرسمي تبرز تراجعًا لافتًا للمرأة نحو الفضاءات الخاصة، واتجاهًا قويًّا نحو تفضيلها لممارسة العمل غير الرسمي من المنزل وفيه. **كما يبدو أن مسار انعتاق المرأة من أسوار الفضاء الخاص وما قُطع فيه من أشواط تَعَزَّز فيها حضور المرأة العربيّة في الساحات العامة هو مسار أضحت العولمة تزعزع بعض أركانه وتغيّر بعض ملامحه.**

ويبقى أن نشير إلى أن الوجه الاجتماعي المظلم لصور عمل المرأة بالقطاع غير الرسمي بما فيه من غياب للتنظيمات النقابية المدافعة عن حقوق العاملين، وغياب الحماية القانونية والرعاية الصحية والتغطية الاجتماعية، إلى جانب شمول أوضاع الأمية والمستويات التعليمية المحدودة لأغلب المنخرطات في ذلك القطاع، يجعل من المرأة العاملة بالقطاع غير الرسمي عرضة للاستغلال البشع وللمضايقات المختلفة وللمخاطر المتلاحقة. ورغم أن القطاع غير الرسمي يشمل زخمًا من الأنشطة غير المتجانسة ومتفاوتة الحجم والأهمية ورغم أن أوضاع شرائح النساء العاملات بهذا القطاع قد تتباين وفق مستويات الدخل ومجالات الممارسة وحجم رأس المال الموظف وحسب الأوضاع المهنية (للحساب الخاص أو بأجر) للمرأة العاملة، فإن أغلب الدلائل والمؤشرات تؤكد على أن أوضاع المرأة في هذا القطاع تظل رغم ما قد تجنيه من نزر قليل من الأرباح أبعد ما تكون عن أي وجه من وجوه التمكين الاقتصادي، في الوقت الذي يبقى فيه التهميش والاستبعاد الاجتماعيان بمختلف صورهما المادية والرمزيّة هما الأكثر طغيانًا على المشهد العالمي للممارسة الاقتصادية الموازية للمرأة في مسار العولمة.

الخاتمة:

إذًا أصبح من البدهي القول إن العولمة بوجوهها وبسياساتها الاقتصاديّة أضحت ظاهرة حقيقية، وواقعًا فعليًّا قابلًا للقياس والملامسة، فإن تأثيراتها المتنوعة والمختلفة على الصعيد الاجتماعي-الاقتصادي، وعلى النوع الاجتماعي لا تزال مناطق مجهولة وموضوعات شبه مبهمة بحثًا ودراسة. وإذا سلّمنا جدلًا بأن العولمة ما هي إلاّ أسلوب وتصور جديد للتنمية وتصور مختلف لها، فإن فهمها وإدراك نتائجها حسب خصوصيّة جغرافيا المجالات والمناطق والشرائح الاجتماعية والنوع الاجتماعي يبقى ضرورة منهجية لا يمكن تجاوزها.

وتبقى النتيجة المؤكدة أن العولمة بتداعياتها المتباينة على تلك الجغرافيا وباختلاف حجم ذلك التباين على الاقتصاد وأسواق العمل وفرص الكسب وإن أسهمت في توفير فرص جديدة من العمل، وفي توليد منافذ أخرى للدخل، فإنها في ذات الوقت وبنفس السرعة أنتجت مشكلات ونقاط ضعف ومواطن خلل عديدة. ولئن أسهمت العولمة في ارتفاع لا مثيل له في معدلات مشاركة النساء والرجال في القوة العاملة على نطاق عالمي -بما في ذلك المستوى العربي- إلا أن نوعية ذلك العمل المتوافر، والقدر المتاح منه، ومدى استدامته وأمانه، وتردي أجوره وقسوة ظروفه تبقى نقاطًا غامضة ومواطئ استفهام حرجة تحتاج للمزيد من الطرح والدراسة والنظر. ويبدو أنّ مشهد عمل النوع الاجتماعي في زمن العولمة أضحى أكثر اتصالاً والتحامًا بمفاهيم الهشاشة والمرونة التي أصبحت تبدو وكأنها مصير العمل والمؤسسة وقدرهما المحتوم. ومنذ انبلاج سوق العمل المرنة مع بدايات توطد مسارات العولمة في العقود الأخيرة من القرن العشرين تواتر الحديث عن المرونة مفرزًا أشكالا مختلفة من سوق العمل المرن، ووقت العمل المرن(الجزئي، ولبعض الوقت)، والمؤسسة الاقتصادية المرنة والمصنع المرن.

ورغم أن النقاش حول الأبعاد الاجتماعيّة-الاقتصادية للعولمة وعلاقاتها بالعمل وبالمؤسسة لا يفضي إلى أجوبة واضحة ومعلومة بخصوص العلاقة مع النوع الاجتماعي، إلا أن الأكيد أن وضع المرأة على وجه الخصوص ضمن هذه المسارات يظلّ معقّدًا ومزدوج الطبيعة. ولئن بدت فيه المرأة بمطلق لفظها أكثر اندماجًا وأوفر حظًا من فترات سابقة، وأكثر تمكينًا ونفاذًا للموارد والدخل، إلا أن تفكيك المطلق من اللفظ يحيل الدارس إلى حقائق مفزعة (بسبب تباين المجتمعات والشرائح)

عن تواجد النساء المكثف على هوامش أسواق العمل وعلى أعتاب الممارسة الاقتصادية وبعيدًا عن مسالك الأمان الاجتماعي والصحّي والنفسي.

وبالخلاصة يمكن القول إنه بات من الواضح أهميّة سير العولمة بمحركات مزدوجة الوجه والسرعة في إنتاج الشيء ونقيضه، وإنتاج الظواهر ومتشابهاتها، وإنتاج الاختلالات وتطوير الحشود المناوئة والرافضة والمضادة لها. وإنّه وإن بات من البارز أهمية دور العولمة في تنظيم صفوف الحركة النسائية العالمية، وتطوير تحركاتها في مقاومة تداعيات العولمة الاقتصادية على المرأة، إلَّا أن تلك العولمة ذاتها قد أسهمت بالقدر نفسه في حشد أعداد أكبر من نساء العالم في مسارات أخرى من المقاومة والتصدّي الصامت والمكتوم لمختلف أشكال تهميش النساء واستبعادهن من أسواقها الماديّة والرمزيّة. إنها مقاومة نساء الطبقات الفقيرة والشرائح المعدومة. وما الأعداد المتزايدة على نطاق عالمي من المنخرطات بقطاع العمل غير الرسمي والعاملات وفق أوقات عمل مرنة وهشة وجزئيّة وسائر الممارسات لأنشطة هامشية والمتواجدات على أعتاب الاقتصاد الرسمي وتخومه من نساء الشرائح الفقيرة والمعدومة، إلا نماذج ناطقة بقوّة عن الأشكال المبتدعة ضمن تلك المقاومة الصامتة والمكتومة للنساء في وجه العولمة.

الفصل السادس

المرأة العربيّة ومسارات إنشاء المؤسسة وإدارة المشروعات الاقتصادية

تتركز أغلب الدراسات العلميّة والأكاديمية المتوافرة حول موضوعات المرأة العربيّة والعمل –على ندرتها– في مجال الاهتمام بالمرأة العاملة مقابل أجر بالقطاع العام أو بالقطاع الخاص. وقد يكون ذلك إلى حدّ ما مبرَّرًا بارتباطه بأهمية الانخراط المكثف للمرأة العربية في تلك القطاعات توازيًا مع نماذج التنمية وسياسات التحديث والتصنيع المتبعة في العقود الأولى من بناء وتركيز الدولة الوطنية في أغلب الدول العربية، لاسيما بالمشرق والمغرب العربيين. ولا تزال بعض جوانب موضوع المرأة العربيّة والعمل وبعض ظواهره مجهولة بحثيًّا، وتكاد تنعدم فيها الدراسات إلى اليوم. وهي ملاحظة وإن تشمل بعض الظواهر المستجدة في مجال ممارسة العمل والأنماط الجديدة والمستحدثة منه (العمل غير المنظم، العمل غير النمطي...إلخ)، فإنها تشمل كذلك بعض الظواهر الأخرى، مثل قضايا التسيير المؤسساتي والتواجد بالمناصب القيادية العليا داخل قطاعات العمل الحكومي والخاص، وغيرها من الموضوعات. ويبقى موضوع المبادرة الاقتصادية ببعث المؤسسة الخاصة بدوره من الموضوعات غير المدروسة التي لم تحظ إلى الآن بما تستحقه من بحث ونظر.

ويمثّل هذا الجزء محاولة لسدّ بعض جوانب ذلك الفراغ، ولن ندعي من خلاله الإحاطة بمختلف حيثيات إنشاء المرأة للمؤسسة الاقتصادية وتسييرها، بقدر ما نعتبره ملامسة لبعض جوانبه، ومحاولة لطرح بعض إشكالياته. ويجتهد هذا الفصل انطلاقًا من دراسات ميدانية منجزة في تونس، واستنادًا على بعض الدراسات الميدانية المنجزة في بعض البلدان العربيّة، في وضع تصنيف للمرأة صاحبة المال والأعمال، مع تحديدٍ لأهم خصائصها وملامحها. إلاّ أنّه وإن حاول تنزيل ظاهرة بعث المؤسسة النسائيّة في سياقها السوسيوتاريخي المتصل بالعولمة وتداعياتها المختلفة، فانّه لن يتغافل عن تأصيل الظاهرة في سياق خصوصية الثقافة المجتمعيّة العربية بمختلف دلالاتها ورمزيتها الحضاريّة والتاريخيّة، التي يحاول هذا الفصل تبيُّن طبيعة علاقتها بحركة ولوج المرأة العربية لعالم المال والأعمال.

ومن منطلق واقع الحضور الفاعل للمرأة العربية في المشهد الاقتصادي العربي بمختلف مستوياته وطبقاته، ذلك الحضور الذي بدأ يتأكد بصور متباينة ومتعددة في عدد من الدول العربية، حتى بعض تلك الدول التي تعد الأكثر تحفظًا تجاه قضايا المرأة، يطرح هذا الفصل مجموعة من الأسئلة حول حجم ذلك الحضور، وطبيعته، وعلاقته بثقافة المجتمع وموروثه.

ومن وحي مرجعيّة نظريّة متصلة بسوسيولوجيا العمل والتنظيم والمؤسسة، ومن هدف يصبو إلى العمل على زيادة شدّ انتباه تلك التخصصات المعرفية لمنظور النوع الاجتماعي، والتأسيس لحسّ

نظري يحاول تجاوز الشمول الطامس للحقائق في حالات دراسة المرأة والعمل والمؤسسة نحو تركيز متوازن على الروابط القائمة بين الجنسين في مجالات العمل المختلفة، ويطمح هذا الفصل إلى نبش بعض كوامن علاقات النوع الاجتماعي في المشروعات الاقتصادية المُحدثة والمُدارة من طرف المرأة، والبحث في طبيعة تلك العلاقات وتأثيرها على نماذج التسيير وعلى السلوك الاقتصادي والاجتماعي للمرأة صاحبة المؤسسة.

أولاً: النساء العربيّات صاحبات المؤسسة: الماهية والأصناف:

تختلف أسماء النساء صاحبات الأعمال، وتختلف نعوت الفعل الممارس من قبلهن، فمنهم من يسميه بعث المؤسسة أو المشروع، ومنهم من ينعته بفعل المبادرة، ومنهم من يعتبره مُقاولة. وترتبط لفظة المرأة المقاولة أكثر بالترجمة الفرنسية لفعل المقاولة[221] الذي يحيل إلى معاني العهدة والأخذ على العاتق، كما يتضمن بعض عناصر المسئولية والمخاطرة المعنويّة والماليّة عند البدء بمشروع ما. ولكن على اختلاف هذه الأسماء، يظل المسمّى واحدًا، ويبقى الشخص المقاول أو باعث المشروع أو المؤسسة أو صاحب الأعمال رجلًا كان أو امرأة هو ذلك الذي يتحمّل مسئولية وحدة اقتصاديّة منتجة في أي قطاع نشاط يعبّر من خلاله عن قدرته على الاندماج في سوق العمل وتحمّل مخاطر تسيير مؤسسته بنفسه أو بالتعاون مع غيره موظِّفًا قدرته وخبرته الشخصية وأرصدته المالية وعلاقاته الاجتماعيّة بغرض تأمين نجاح مشروعه.

ومن منطلق هذا التعريف تنسحب لفظة صاحبات المؤسسة على كبرى سيّدات الأعمال صاحبات المؤسسات الاقتصادية المتوسطة وصغيرة الحجم في القطاعات المختلفة، وتنسحب أيضًا على صاحبات مكاتب الهندسة والطبّ والمحاسبة والاستشارة والإشهار وغيرها، كما تنسحب كذلك على صاحبات المبادرة الاقتصادية متناهية الصغر في قطاع العمل غير الرسمي، سواء كنّ تاجرات تجزئة، أو تاجرات حقيبة، أو غيرهن من مبتدعات الأطر المختلفة والاستراتيجيات الفردية للعيش وكسب القوت.

(221) تنتشر لفظة المرأة المقاولة (Femme entrepreneur, Women Entrepreneurs) على حداثتها في بعض الأدبيات في دول المغرب العربي، وفي بعض الترجمات العربية لبعض التقارير الدولية. ويُذكر أن المقاولة ترد في معجم لسان العرب بمعنى المفاوضة، يقول ابن منظور في ذلك: "وقاولته في أمره وتقاولنا أي تفاوضنا"، انظر: ابن منظور، لسان العرب، المجلد الخامس، طبعة دار المعارف (بدون تاريخ)، ص 3780.

وبناء على ما سبق لا بدّ من القول بوجود صاحبات أعمال كُثر في ميادين مختلفة قد تتوسع قائمتهنّ أو قد تضيق حسب البلدان وحسب السياقات التاريخية والاقتصادية والسياسيّة وليس صاحبة أعمال واحدة. وتبقى عملية البحث عن ماهية محدّدة لصاحبة أو لصاحب الأعمال عملية معقدة بالنسبة لكليهما؛ نظرًا لاتساع المجالات التي يرتبطان بها، ونظرًا لتنوعها وتعدّدها وعدم إمكانية حصرها وضبطها، خاصة مع جملة ما يشهده عالم الأعمال من تحولات هيكليّة راهنة. وربّما يجوز القول –لاعتبارات عديدة– إن الأمر يصبح أكثر تعقيدًا في حالة المرأة صاحبة الأعمال، خاصة على النطاق العربي؛ وذلك نظرًا لأن مجال الإدارة الاقتصادية للمرأة العربيّة طالما كان مرتبطًا بالفضاء الخاص، وحتى إن شهد ذلك الفضاء أنشطة اقتصادية متنوعة للمرأة، فإن إسهاماتها فيه كانت غير منظورة ومغمورة من طرف الاقتصاد المنزلي، ونظرًا كذلك لتعقّد واقع الإسهام الاقتصادي للمرأة العربيّة في العقود الأخيرة بحكم تصاعد وتيرة انخراطها في قطاع العمل غير الرسمي. وبهذا يبدو مشهد المرأة العربيّة صاحبة المؤسسة مشهدًا متنوّعًا وفسيفسائيًّا من حيث طبيعة وأصناف الفاعلات الاجتماعيات وخصائصهنّ ضمنه؛ مما يجعل من أي محاولة للتصنيف النوعي[222] والبحث عن وحدة جامعة بين نموذج وآخر عملية معقدة ونسبية من حيث الحصول على حدّ أدنى من تناغم صفات النساء بين نموذج وآخر.

ويذكر أنه تعدّدت على نطاق عالمي محاولات تصنيف نماذج المرأة المقاولة، وهي محاولات تختلف من دراسة إلى أخرى، ولكن درجة محاكاة النماذج للواقع الفعلي والإجماع حولها يبقيان محلّ نقد وشكّ. وفي دراسة لمكتب العمل الدولي حول المرأة صاحبة المؤسّسة في تونس[223] وقع تحديد عدد من النماذج الأساسية للمرأة صاحبة المؤسسة، وهي:

– المرأة التي تؤسس مشروعها على قاعدة دراية متميزة وصفات شخصيّة فريدة يقع استثمارها تجاريًّا وتتمكن المرأة عبرها تدريجيًّا من النمو وتطوير مشروع اقتصادي.

– المرأة التي تصبح بمرور الأيام صاحبة مؤسسة بعد أن تلج صلب المؤسسة العائلية وتتحمل ضمنها مسئوليات قيادية مهمّة، سواء عن طريق احتكامها لسلطة أخذ القرار فيها، أو عن طريق بنائها لتحالفات وشركاء آخرين.

(222) لا يتعلّق الأمر في هذا النطاق بالتصنيفات الإحصائية المتنوعة والمختلفة التي قد تتوفر في بعض الدول العربية بقدر ما يحيل على إشكالية الخصائص النوعية المعتمدة في التصنيفات الإحصائية للنساء صاحبات المؤسسة.

(223) CREDIF, *Les femmes entrepreneures en Tunisie*, Tunis 2001, p.43.

- المرأة التي تبعث مؤسستها الخاصة وتصبح المديرة لها، وذلك عبر عامل الوراثة، أو في حالة انسحاب الأب أو الزوج من الحياة العملية. ويكون دخولها لعالم الأعمال في هذه الحالة ضمانًا لمواصلة السير بالمؤسسة العائلية.

- المرأة التي تنشئ مؤسّسة اقتصادية بمبادرة خاصة عقب نيلها لشهادة علمية، ويتواجد هذا النموذج بكثرة في قطاع الخدمات؛ حيث تتكثف قاعدة الأنشطة الحرّة بارتفاع المستويات التعليمية للمرأة.

- المرأة التي تقوم مقام الواجهة الأمامية لمؤسّسة القرين وتدير ضمنها العمليات الاقتصادية اليومية كما تتولى فيها أخذ القرارات الاستراتيجية.

إن هذا التصنيف على أهميته في تجسيد بعض محركات انخراط المرأة في مجال بعث المؤسسة الخاصة ودوافعه يبدو بنظر بعض الدارسين تصنيفًا يطمس توزيع مؤسّسات النساء حسب قطاعات النشاط، ويتكتّم على البنية المهنية الداخلية للمؤسسة، ويخفي الدوافع والمحركات الذاتية لبعث المؤسسة، والرهانات والمحددات الاجتماعية والشخصية والعائلية الفاعلة والمؤثرة في عملية إنشاء المرأة للمؤسسة.[224] وقد تمّ في إطار الدراسة المنجزة حول المرأة المقاولة في تونس اقتراح تصنيف مختلف للمرأة صاحبة المشروع انطلاقًا من مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالظروف والأسباب المادية لبعث المؤسسة (عملية مباشرة المؤسسة عن طريق الزواج، أو الوراثة، أو الصدفة...إلخ)، ونوعية السوق الذي بلغته وتتحرك فيه المرأة صاحبة المؤسسة (نوعية الحرف، ونوعية الخدمات التي تقدمها...إلخ)، والمشروع الذاتي للمرأة (دوافعها وتمثلاتها لنجاح المؤسسة وحدسها المهني والشخصي...إلخ). وقد أفضي اعتماده لهذه المؤشرات في دراسة حالة المرأة مؤسسة المشروع في تونس إلى إبراز النماذج التالية:

- المرأة صاحبة المشروع سليلة العائلات، أو الوارثات.
- نساء الصناعات المتوسطة.
- نساء قطاع الخدمات.
- صغار المنتجات في المجال الحرفي الصناعي.
- التاجرات الحرفيات.
- المؤسسات الصغرى في قطاع الإنتاج والتجارة والخدمات.

(224) Ibid, p.44.

ومهما يكن من أمر محاولات تحديد ماهية النساء صاحبات الأعمال وتحديد نماذجهنّ وأصنافهنّ، وبغض النظر عن حجم المؤسّسة المحدثة من قبل المرأة ومجال نشاط تلك المؤسسة، فإن أكثر المسائل تأثيرًا في طبيعة علاقة المرأة بمؤسّستها وصيغ تسييرها لها ومنطق تعاملها معها تبقى بنظرنا متصلة بدرجة كبيرة بطبيعة علاقة المرأة بعالم الأعمال عند لحظة إنشائها لمؤسّستها الخاصة. وهو عنصر يحيل إلى وجود نموذجين أساسيين من المرأة صاحبة المؤسسة تتفرّع عنهما مختلف أصناف المؤسسات النسائية وأنماطها، ويتمثلان فيما يلي:

- **النموذج الأوّل**: يرتبط فيه فعل دخول المرأة لعالم الأعمال بمنظومة تقاليد عائلية ثابتة في مجال المال والأعمال، وفي ثقافة متأصلة لممارسة تسيير المشروعات الاقتصادية وإدارتها.
- **النموذج الثاني**: يكون فيه فعل المبادرة بإنشاء المؤسّسة بمثابة اقتحام غير مسبوق للمرأة لعالم جديد وغريب عنها وعن وسطها العائلي.

وتتفاعل برأينا مختلف صيغ إنشاء المرأة للمؤسسة متوسطة كانت أو صغيرة أو متناهية الصغر في ضوء هذين النموذجين لتنحدر منها مختلف أنماط علاقة المرأة بالمال والأعمال ومستويات تمثّلها للنجاح والتفوق وطريقة تسييرها لمؤسّستها وإدارتها لها.

ثانيًا: المرأة وإنشاء المؤسّسات المتوسطة وصغيرة الحجم:

1- السياقات الثقافية والقانونية والاقتصادية:

ينصهر اتجاه المرأة نحو المبادرة الاقتصادية وخوض تجربة العمل المستقل وبعث المؤسسات المتوسطة وصغيرة الحجم في سياقات ثقافية وقانونية واقتصادية معينة تكون بمثابة المحرّكات الأساسية لتسارع وتيرة دخول المرأة لذلك المجال. وتبقى تلك السياقات مدخلًا إلزاميًّا لا يمكن إسقاطه من أيّة محاولة تستهدف رصد واقع حضور المرأة العربية في مجال بعث المؤسسات والسعي لفهمه والوقوف على بعض جوانبه.

ولا بد من الإشارة في **المقام الأوّل** إلى مفصليّة عامل تطوّر العقليات والسياقات الاجتماعية والثقافية في مجمل الدول العربيّة التي أضحت تدعم حضور المرأة في الساحة الاقتصادية، وتقبل بها كطرف شريك في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسيّة. ورغم تفاوت نسق تطور السياق

الثقافي والمناخات الاجتماعية المشجّعة والمحتضنة لأهمية الدور المجتمعي للمرأة وطبيعتها من بلد عربي إلى آخر، إلا أنه لا يمكن عمومًا نفي ما حصل فيه من تطور مشهود على مدى العقود الماضية. ولعلّ ما تحقّق من تقدّم مشهود به في معدلات انتشار تعليم المرأة في أغلب البلدان العربية يمثل أحد أهم أوجه تغيّر العقليات وتطوّر القيم الثقافية والاجتماعية؛ حيث لم يعد يسمح باستهجان تعليم البنت أو منعها من مواصلته، بل بالعكس حفزها عليه بوصفه أضحى يمثل مجال استثمار اجتماعي مربح ومضمون في أوساط وشرائح اجتماعية معينة.

هذا ولا يمكن أن يُفصل واقع توسع قواعد النساء صاحبات المؤسسات المتوسطة والصغيرة في عدد من الدول العربية عن واقع انتشار تعليم الفتاة واكتساحها لأغلب مراحله وتخصصاته وتميّزها فيه. ولا ريب في أن توسع مسار بعث المرأة للمؤسسة الاقتصادية وتسييرها لها وتحدّي الصعاب المتصلة بذلك ما هي إلاّ أحد تجليات ظاهرة انتشار تعليم البنت بما تحتمله تلك الظاهرة من تمثّلات اجتماعية جديدة لنجاح الفتاة وتفوّقها وفرضها لذاتها وإعلائها لشأن أسرتها ووسطها العائلي.

ورغم الارتفاع المستمر لمستويات أميّة النساء العربيات (46 مليون امرأة عربية من الكبار، أي نصف مجموع النساء في المنطقة غير ملمات بالقراءة والكتابة[225])، ورغم انخفاض نصيب الإناث من الالتحاق بالتعليم مقارنة بالذكور (ثلاثة أرباع الإناث مقابل أربعة أخماس الذكور، مع تفاوت في الوضع من بلد عربيّ إلى آخر)، فانّ انتشار تعليم الفتاة وتزايد نسق التحاقها بمستوياته المختلفة أضحى حقيقة اجتماعية بارزة تتطور بشكل مطرد في أغلب الأقطار، وتبقى مستويات انتشار الأميّة منحصرة بدرجة أولى في صفوف كبيرات السنّ. هذا وقد أصبحت أعداد الملتحقات بالتعليم من البنات تتجاوز أعداد البنين في عدد من البلدان العربية النفطية إضافة إلى الأردن وتونس وفلسطين ولبنان. وهو ما قلّص حجم الفجوة النوعية التي كانت قائمة لصالح الذكور في مستويات الالتحاق بالتعليم ومواصلة مراحله. ومنذ سنة 1990م ازدادت معدلات التحاق الفتيات والفتيان على حد

(225) الإسكوا، وضع المرأة العربية في سياق الصكوك الدوليّة، مرجع سابق، 14.

وقد أشار كذلك تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002م إلى أن معدلات الأمية في البلاد العربية بشكل عام مازالت أعلى من المتوسط الدولي وأعلى من متوسطها في البلدان النامية. ودخلت البلدان العربية القرن الحادي والعشرين مثقلة بعبء نحو 60 مليون أمي بالغ أي نحو (40%) من البالغين معظمهم من النساء الفقيرات والريفيات. وتستمر أميّة النساء في تسجيل مستويات عالية بالرغم من الجهود المبذولة ونجاح عدد من الدول العربية ذات التنمية المتوسطة مثل الأردن وفلسطين في رفع نسب تعليم الكبار من الإناث إلى نحو (85%). ومازالت هذه النسبة تقل عن (50%) في ست بلدان عربية وهي جزر القمر والسودان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن. انظر تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2005م، مرجع سابق، ص 78.

سواء بجميع مراحل التعليم، وارتفع مؤشر تكافؤ الجنسين الذي يقيس نسبة الفتيات إلى الفتيان في جميع مراحل التعليم بين عامي 1990م و2002م من (0.79) إلى (0.90) في التعليم الابتدائي، ومن (0.76) إلى (0.91) في التعليم الثانوي، ومن (0.60) إلى (0.85) في التعليم العالي.[226]

ولكن رغم أهمية تطور واقع التحاق الفتاة بالتعليم، وتراجع الفجوات الكمية بين الجنسين في أغلب المراحل، إلا أن الفوارق والفجوات النوعية بين الذكور والإناث ما تزال ذات دلالة في مستوى الالتحاق ببعض التخصصات والفروع التعليمية، سواء في التعليم الثانوي، أو التعليم التقني، أو التعليم العالي. ورغم ذلك التزايد المهم في أعداد الملتحقات بالتعليم العالي، إلا أنهنّ لا يزلن يشكّلن النسبة الغالبة من تخصصات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، في حين يقل التحاقهن بشكل ملحوظ بفروع الهندسة والصناعات وتكنولوچيا المعلومات والاتصال. ولعلّنا لا نسابق خطا البحث حين نؤكد أهمية ارتباط الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم المهني والتقني (حيث أكد تقرير اليونسكو لسنة 2000م أن نسبة التحاق البنات هي أقل من نصف نسبة التحاق البنين) وفي مجال التعليم العالي حيث تتركز الغالبية العظمى من الفتيات في تخصصات معينة كما تقدم، بالتمثلات الاجتماعية التقليدية للعمل بين الجنسين وتأثيرها فيما بعد على اتجاهات الانخراط في سوق العمل وفي مجال المبادرة الخاصة. وهو ما قد يبرر لنا لاحقًا من خلال بعض الاختلال الحاصل في خريطة توزع باعثات المؤسسات حسب قطاعات النشاط.

وفي **المقام الثاني** فإن السياقات القانونية والتشريعية العامة بمختلف مستوياتها المحلية (تشريعات وقوانين)، والإقليمية والدوليّة (مواثيق ومعاهدات والتزامات)، ومختلف تفرعاتها ذات الصلة بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وما له من تأثير مباشر على مجال خوض المرأة لمجال المبادرة الاقتصادية الحرة وبعث المؤسسات، تطرح نفسها كمدخل مهمّ لفهم ميكانزمات اشتغال تلك الظاهرة وتطورها في ضوء القوانين والتشريعات من سياق سوسيوتاريخي وسوسيواقتصادي إلى آخر.

ويمكن القول إن تطور بيئة دولية داعمة للنهوض بالأوضاع العامة للمرأة ومنادية بأهمية تمكينها الاقتصادي منذ النصف الثاني من القرن العشرين كان له أبلغ الأثر في تطوير الأحوال العامة للمرأة على أصعدة مختلفة، ومنها صعيد زيادة انخراطها في الحياة الاقتصادية وإسهامها متنوع الأوجه فيها. وقد كان "للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة (بيجين 1995م)" تحديدًا (والذي أصدر

(226) الإسكوا، نفس المرجع، ص 15.

منهاج العمل العالمي ذا الاثني عشر هدفًا للنهوض بالمرأة) الأثر الأبرز في ذلك الاتجاه؛ حيث أسهم بوصفه شكلًا من أشكال الضغط الدولي المقنن في التأثير المباشر على السياسات الحكومية الرسميّة واتجاهاتها العامة في مجال الالتزام باحترام حقوق النساء، والعمل على تمكينهنّ الاقتصادي، ودعم حضورهن في المجتمع. وقد نادى منهاج العمل العالمي بتنقيح القوانين والممارسات الإدارية المعطّلة لضمان حقوق متساوية للمرأة وسبل نفاذها للموارد الاقتصادية.

وكانت الدول العربية قد اعتمدت جملة من الخطط والبرامج الإقليمية تمشيًا مع الاتجاهات الدولية الداعمة لتعزيز قدرات النساء والدفع بمسارات تمكينهن والرقي بأوضاعهن مثل: "خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام 2005م"، وإصدار "إعلان بيروت للمرأة العربية، عشر سنوات بعد بيجين" عام 2005م، والذي وضع الإطار العام الذي من الممكن أن تستنير به الدول العربية من حكومات ومنظمات غير حكومية في مجال السعي لتغيير أوضاع المرأة والنهوض بها.

كما شكلت مصادقة أغلب الدول العربية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)"[227] -بالرغم من التحفظات التي أبدتها الدول العربية على بعض البنود- منعطفًا في النظرة الرسمية لقضايا النساء من خلال الالتزام الأدبي باحترام تلك الاتفاقية وتنفيذها. وهو ما انعكس إيجابًا على تحسين أوضاع النساء وتفعيل أدوارهن المختلفة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتعزز بذلك تطور نسق اكتساب المرأة للحقوق الاقتصادية، وزيادة فرص حصولها على الدخل بمستوياته المتعددة، كما تعزز مسار استقلاليتها الاقتصاديّة، وإكسابها إمكانات الادخار والائتمان والتمتع بحق الإقتراض والحصول على التمويل المادي واللوجستي والفنّي بشكل ملموس في عدد من الدول العربية.

وأمّا على المستويات الوطنيّة فيمكن الجزم كذلك بتطور المناخات التشريعيّة والقانونية العامة لصالح المرأة في أغلب الأقطار العربية؛ مما أسهم في الدفع قدمًا بمسارات تغيير أوضاعها نحو الأفضل، وتكريس مسار انخراطها في الحياة الاقتصادية كفاعلة رئيسة وكباعثة لمؤسسة ومديرة

(227) وهي ما تعرف باسم اتفاقية السيداو. وقد تمّ اعتبارها "آلية دولية محددة تستوجب احترام ومراقبة الحقوق الإنسانية للنساء. فهي عامة من جهة إمكانية التحقيق، وشاملة من حيث النطاق، وملزمة قانونًا من حيث الشخصية". انظر:

United Nation, *Convention on the Elimination of all Forms Discrimination Against Women, Full text of CEDAW* (including Proposal Reservations, Understandings and Declarations of the United States), Available on internet website address:

http://www.safnet.com/cedaw/cedaw.htlm

لها. وقد تمت مراجعة عدد من الدول العربية لبعض القوانين التي كانت تعوق إسهام المرأة في الحياة الاقتصادية. وقد عملت بعض الأقطار الخليجية خاصة على تبني إصلاحات تشريعية تحفز المرأة على مزيد من ولوج عالم المال والأعمال، ومن ذلك ما قامت به دولة الإمارات العربية المتحدة من إصدار القانون الخاص بإعادة تنظيم غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي؛ مما أعطى الحق لسيدات الأعمال في ترشيح أنفسهن لعضوية مجلس إدارة الغرفة، وهو ما حدث كذلك في السعودية والكويت والبحرين.[228] وبذلك فقد أصبح العديد من التشريعات الوطنية الخليجية والعربية عمومًا يؤكد أحقية المرأة في ممارسة دورها الاقتصادي والتنموي على أكمل وجه.

ولكن رغم أن الواقع والحقائق الاجتماعية قد يمثّلان في بعض الحالات عقبات ثقافية مستعصية في مسيرة تطبيق القوانين بما يجعل من البعض المتصل منها بالمرأة وبتمكينها الاقتصادي وبإسهامها عمومًا في المجال العام يظلّ حبرًا على ورق، أو أمرًا موقوف التنفيذ، فإنه يمكن التشديد رغم ذلك على أن وضعيّة وجود القوانين والتشريعات لفائدة المرأة عمومًا وباعثة المؤسسة على وجه الخصوص (حتى تلك المعطّلة بمفعول العادات والتقاليد) يبقى أمرًا مهمًّا في ذاته بما يلعبه من أدوار غير مباشرة في توفير الأمن والحماية النفسيّة للمرأة والتكريس التدريجي لاتجاهات فرض الاعتراف المادي والرمزي بحقوق المرأة، والاعتراف بقيمة نشاطها الاقتصادي وقدرتها على الإدارة والتسيير.

أمّا في **المقام الثالث** فتتنزل مبادرة المرأة بخوض غمار المبادرة الاقتصادية الحرّة وبعث مؤسستها الخاصة -إلى جانب ما تقدّم حول السياقات الثقافية والقانونية- في إطار سياق اقتصادي اتسم بمزيد من التوجه نحو اقتصاد السوق الحر. وقد تفاعل ذلك التوجه بحركته المتسارعة مع تزايد المناداة بتمكين المرأة في البلدان العربية ليفرزا زيادة واضحة في إسهام النساء في حركة إنشاء المؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة. ومعلوم أنه تمّ على نطاق مختلف الدول العربيّة منذ السبعينيات وأوائل الثمانينيات اتخاذ تدابير لتشجيع المرأة على مزيد من المشاركة في النشاط الاقتصادي، وقد ترجم ذلك عمليًّا بدخول أعداد كبيرة من النساء العربيات في المشرق والمغرب سوق العمل، خاصة بالقطاع الخاص؛ مما جعل مؤسساته تتنامى منذ تلك الفترة. وقد اتسقت دعوات حفز المرأة على بعث المشروعات المدرة للدخل في بعض الدول العربيّة، مع اختيار أعداد من النساء صاحبات التجربة المهنية الطويلة في القطاع الخاص في التوجه نحو الاستقلال من

(228) مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، سيدات الأعمال العرب، نواة لتكتل اقتصادي عربي، أخبار الخليج، 25 إبريل/نيسان 2006م، صفحة منشورة على شبكة الإنترنت.

خلال إحداث مشروع اقتصادي مستقل.[229] وشهدت حقبة الثمانينيات (كما تم البيان في الفصل الثالث) تدشين دول العالم والدول العربيّة لمرحلة انتهاج سياسة تمكين المرأة وتبني مناهج النوع الاجتماعي والتنمية بهدف تحقيق اعتماد المرأة على ذاتها وتحقيقها لاستقلالها الاقتصادي.

وقد تقدمت الإشارة في الفصل الثالث إلى الارتباط القائم سوسيولوچيًّا بين مفهوم ونهج تمكين الفاعلين الاجتماعين ومدخل "التدخل الاجتماعي" الذي يتركز فيه الاهتمام بالفاعل الاجتماعي بالقدر الذي يقع فيه الاهتمام بالسياق العام الذي ينتمي إليه ذلك الفاعل. وقد تم في ذلك بيان الهدف من تبني نهج التمكين الذي يطمح إلى الحدّ من التأثيرات السلبية للأنساق العامة على الأفراد والأسر والتجمعات السكانيّة. وتصبح عمليّة تمكين المرأة (بوصفها عملية بناء لقدرة المرأة على أن تكون معتمدة على ذاتها عن طريق تنمّية شعورها بالثقة بقدراتها الذاتية، وقدرتها على اتخاذ القرار، والقيادة الحكيمة لشئونها، وتنمّية شعورها باستقلالها الاقتصادي، وقدرتها على الخروج من دائرة التهميش الاقتصادي والاجتماعي) عمليّة متّسقة مع مناخ اقتصادي متحرّر ومنفتح غير مأمون العواقب، ومتّسق مع المسار العام للعولمة الذي تتلازم فيه قيم التحرير المالي والاقتصادي وحريّة حركة رءوس الأموال والبضائع والتشجيع على الخصخصة، مع توجه الدول وتنصّلها من عبء تعهداتها الاجتماعية السابقة، وتنحّيها عن بعض ما كانت تأمّنه من أدوار الحماية والأمن الاجتماعي لمواطنيها رجالًا ونساءً.

ونخلص مما تقدم إلى التأكيد على أن مجمل ما ورد ذكره من عوامل موضوعية مفسّرة للسياقات العامة المتصلة بتزايد حركة انخراط المرأة في البلدان العربيّة في مسار بعث المؤسسة الاقتصادية الصغيرة ومتوسطة الحجم على أهميته لا يكفي لمقاربة ظاهرة تنامي المرأة صاحبة الأعمال وباعثة المشروعات. ومن المهمّ التأكيد على أهمية دور العوامل الذاتية شديدة الارتباط بشخصية المرأة وإمكاناتها الذاتية ومحيطها العائلي ووسطها الاجتماعي في نحت الملامح المبكرة، وفي استكمال صورة المرأة صاحبة الأعمال وباعثة المشروع الاقتصادي المستقل. وقد بينت بعض نتائج الدراسات الميدانية المنجزة في تونس منذ وقت متقدم من مرحلة ولوج المرأة اللافت لعالم الأعمال أن دراسة الأوضاع القانونية والمالية والمؤسساتية العامة، سواء في شكل التشجيع أو الدعم أو التدريب، وإن كانت مهمة في فهم واقع الظاهرة،إلا إنها لم تكن كافية بما كان يوجب التساؤل عن قدرات المرأة وإمكاناتها والبيئات التي تتطور فيها؛ وتنمّي فيها بالتالي العزم والقدرة على بعث الوحدات

(229) CREDIF, *Les femmes entrepreneures en Tunisie*, op.cit, p.5.

الاقتصادية وتسييرها وإدارتها؛[230] ومن ثم تتأكد أهميّة مقاربة ظاهرة مبادرة المرأة بإنجاز المؤسسة من خلال التجربة الشخصيّة للمرأة وتحليل تلك التجربة ومسيرة صاحبة المؤسسة. وتبقى تلك الوسيلة على قدر كبير من الأهمية في اتجاه تسليط الضوء على كيفيّة تحمّل النساء لمسئولياتهنّ في الإحداث والتسيير والدعم الذي تستفيد منه والصعوبات التي تعترضها.

2- سيدة الأعمال العربيّة: حقيقة اجتماعيّة واقتصاديّة بارزة:

برزت فئة سيدات الأعمال العربيات في السنوات الأخيرة في المشهد الاقتصادي العربي كفئة اجتماعية بارزة تأخذ طريقها نحو الانتشار وتوسّع قاعدتها. وقد أضحت الدلائل الإحصائية تؤكد على الأهمية غير المسبوقة والمسجلة في السنوات الأخيرة لحضور المرأة العربية صاحبة الأعمال كفاعل ناشئ ومؤثر في الواقع الاقتصادي العربي. ورغم شحّ البيانات الإحصائية الدقيقة والمفصلة حول سيدات الأعمال العربيات فإن الأرقام العامة المتاحة تؤكد التنامي المطرد لهذه الظاهرة على مستوى أغلب الدول العربية، حتى تلك المتوسطة أو محدودة النموّ بما فيها تلك الرازحة تحت الاحتلال، مثل فلسطين والعراق.

وقد بلغ عدد سيدات الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة مثلًا 9.573 آلاف امرأة، كما بلغت نسبة مشاركتهن في القطاع الخاص (18%). وبلغت نسبة استثمار المرأة في قطاع الصناعة 2.1 مليار درهم في إمارة أبو ظبي، التي بلغ عدد سيدات الأعمال بها 3 آلاف امرأة. وفي المملكة العربية السعوديّة يقدّر عدد النساء صاحبات الأعمال بين 20 و40 ألف، كما بلغ ما تملكه سيدات الأعمال حوالي 1500 شركة، تمثل ما نسبته (3.4%) من إجمالي المشروعات المسجلة بالمملكة. ويوجد 5500 سجل تجاري بنسبة تبلغ (20%) لفائدة مشروعات تجارية نسائية في قطاعات تجارة التجزئة والمقاولات والبيع بالجملة والصناعات التحويلية. كما تمتلك صاحبات الأعمال بالسعوديّة أكثر من 45 مليار ريال، أي ما يعادل نسبة (75%) من مدخرات المصارف السعودية، ويبلغ حجم استثماراتهن ما يقارب 8 مليارات ريال. وفي البحرين ارتفع عدد سيدات الأعمال من 193 سيدة في سنة 1991م إلى 815 سيدة في سنة 2001م، وكانت البحرين قد منحت أول سجّل تجاري لامرأة عام 1952م، وبلغت نسبة تملكها للسجلات التجارية (29.8%) من مجموع السجلات فيما بين عامي 2002م و2003م، وازدادت ملكيتها للسجلات التجارية إلى حوالي 11 ألف سجل تجاري.

(230) Ibid, p.24.

كما شهد عدد سيدات الأعمال في دولة الكويت تطورًا لافتًا بلغ نسبة (33%) من إجمالي القوة العاملة عام 1999م، في حين كانت نسبتهن لا تتعدى (2.5%) في عام 1965م. ووصل عدد سيدات الأعمال القطريات إلى ما يقرب من 500 سيدة أعمال، وبلغ عدد المؤسسات الاقتصادية التي تسهم فيها 800 مؤسسة. وبلغ عدد سيّدات الأعمال في سلطنة عمان المنتسبات إلى غرفة صناعة وتجارة عُمان ما يقارب 4724 سيدة أعمال سنة 2003م، وذلك من مجموع 105113 منتسبًا.[231] وأمّا في تونس فقد زاد عدد المشروعات المملوكة للنساء حسب الإحصائيات الرسميّة المصرح بها من 300 سنة 1990م إلى حوالي 2000 في سنة 1998م، ويبلغ اليوم عدد النساء صاحبات المؤسسات حوالي 10 آلاف امرأة. وتشير بيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني أن مسح المنشآت لسنة 2004م أبرز أن عدد المنشآت التي تقودها نساء في الأراضي الفلسطينية بلغ عدد 5236 منشأة، منها 3932 مؤسسة في الضفة الغربية، و1304 مؤسسة في قطاع غزة. وقد وظفت تلك المنشآت 15932 عاملًا منهم 3757 عاملًا من الذكور و12175 من الإناث.[232]

ولا بدّ من الإشارة إلى أن العدد الإجمالي للنساء صاحبات المؤسسات في عدد من الأرقام الرسمية المصرح بها لا يوفِّر تدقيقًا يذكر حول نسبة سيدات الأعمال صاحبات المؤسسات متوسطة الحجم من الحرفيات وصاحبات المشروعات متناهية الصغر؛ حيث إن عددًا من المشروعات الاقتصادية المدارة من قبل المرأة والمضمّنة في الأرقام هي في جزء منها عائلية، ويتمركز عدد منها في النشاط الحرفي والتجاري.

ومن المهم الإشارة إلى أنه توازيًا مع ارتفاع أعداد صاحبات وسيدات الأعمال، وتزايد وزنهن في المجتمعات العربية، تسارعت حركة انتظامهن المجتمعي لتفرز جملة من الهياكل والجمعيات التي تأسست على أيديهن بهدف تنظيم أكبر لأنشطتهن الاقتصاديّة والتغلب على الصعوبات والعراقيل المشتركة التي من الممكن أن تواجههن كفئة ناشئة في المجتمعات العربية. وقد أصبح نسق تأسيس المنظمات والجمعيات والغرف المهنيّة والتجارية لصاحبات وسيدات الأعمال حركة مستشرية في أغلب الأقطار العربية، حتى تلك التي تعد من أقل الأقطار تصالحًا مع حريّة المرأة وحقوقها، ومن أكثر البلدان تشددًا تجاه مشكلاتها وقضاياها.

(231) مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، سيدات الأعمال العرب، مرجع سابق.

(232) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الحرفيات وصاحبات الأعمال الفلسطينيات: الواقع والآفاق، القدس ورام الله 2005م، ص 5.

ففي مصر كان يوجد في سنة 2005م حوالي 22 جمعية لنساء الأعمال مقارنة بواحدة فقط كانت موجودة في سنة 1955م، وفي المغرب تأسست جمعية "أفيم" لنساء الأعمال المغربيات، التي زادت عضويتها عن 70 عضوًا في سنة 2000م إلى حوالي 184 عضوًا في سنة 2004م.[233] وفي موريتانيا تأسس منذ 1993م "اتحاد التاجرات والمقاولات الموريتانيات"، المكوّن من 500 امرأة تعتبر (30%) منهنّ سيدات أعمال، والبقية من التاجرات الصغيرات والمتوسطات.[234] وشهد الصومال منذ سنة 2000م تأسيس "رابطة نساء الأعمال" التي تنتمي إليها 780 سيدة أعمال. وقد امتد نشاط انتظام النساء العربيات سيدات الأعمال إلى غرف التجارة والصناعة؛ حيث أصبحت النساء -إلى جانب تشكيلهن لقوّة لافتة في صلب اتحادات الصناعة والتجارة كعضوات بارزات في هياكلها الوطنية[235]- ينشئن غرفًا خاصة بهنّ، لاسيما في دول الخليج والمغرب العربي؛ حيث أصبحن يقمن بأدوار رياديّة في الساحات الوطنية وكذلك الإقليمية والدوليّة.[236]

3- صاحبات المؤسسات المتوسطة والصغيرة: الخصائص والمميزات:

تختلف المداخل المعتمدة عادة في قراءة خصائص المرأة صاحبة المؤسّسة وتحديدها بشكل عام، وتتباين تلك المداخل حسب السّياقات المدروسة ومنطلقات الضبط والتحديد. وغالبًا ما تشترك الأدبيات في اعتماد مداخل أساسية ثلاثة،[237] وهي:

- **الصفات الشخصيّة للمبادِرات:** وتسمى بالمقاربة السلوكيّة. ويفترض من خلال هذا المدخل أن تكون للنساء المقاولات خصائص محددة، مثل المبادرة، والقدرة على الابتكار، والمثابرة، والتحدي، والإدارة المالية الجيدة.

(233) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2005م، ص 106.

(234) حسب تصريح تلفزيوني للسيدة فاطمات بنت سيدي أحمد، رئيسة اتحاد النساء التاجرات والمقاولات، برنامج "وجهة نظر"، بث على قناة الجزيرة في 10 /11/ 2005م، بعنوان "المرأة الموريتانية ودورها في الحياة العمليّة". نص البرنامج موجود على موقع الجزيرة نت: (http://www.aljazeera.net).

(235) تمّ على سبيل الذكر انتخاب أربع سيدات أعمال ضمن المكتب التنفيذي للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ضمن مؤتمره الوطني الرابع عشر المنعقد بتونس يومي 21 و22 نوفمبر/تشرين الثاني 2006م. نشرة الغرفة الوطنية للنساء صاحبات المؤسسات، تونس نوفمبر/تشرين الثاني 2007م.

(236) أضحت الساحة العربية تشهد بشكل متكرر لقاءات ومنتديات ومؤتمرات عالمية تقيمها الاتحادات الوطنية والعربية لسيدات الأعمال، فضلًا عن مشاركة عدد من العضوات في تظاهرات عالمية بالتنسيق مع هياكل نظيرة في دول المتوسط والمنظمة العالمية لصاحبات الأعمال.

(237) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الحرفيات وصاحبات الأعمال الفلسطينيات، مرجع سابق، ص 10.

- **خصائص المشروع نفسه:** عادة ما تعتبر مؤسسات النساء من الحجم الصغير أو المتوسط ويكون فيها حجم المخاطرة قليلًا، ولا تنافس المشروعات الرأسمالية الكبيرة.

- **مميزات البيئة التي يعمل فيها المشروع:** وهو ما يسمى بالمقاربة السوسيولوچية. وتركز على عوامل الدفع والجذب في البيئة المحيطة التي تشّجع النساء وتجبرهن على البدء بالمشروع. ومن عوامل الجذب مثلًا توافر رغبة جدية لدى المرأة في بعث المشروع، بالإضافة إلى توافّر فرصة اقتصادية مواتية. وأمّا عوامل الدفع التي تجبر النساء على المبادرة فتتمثّل في: البطالة، والفقر، والتعب من أعباء الوظيفة، والحاجة إلى وقت أكبر للتفرغ للأسرة.

ومهما يكن من أمر المدخل الذي قد يعتمد في مقاربة نماذج صاحبات المؤسسات في البلاد العربية وأصنافهن، وبغضّ النظر عن بعض الاختلافات الأفقية أو العمودية التي قد تشق أصناف ونماذج النساء صاحبات المؤسسات المتوسطة والصغيرة من بلد عربيّ إلى آخر، فإنه يمكن القول بتوحد الخصائص والملامح العامة لتلك النماذج والأصناف في أغلب الدول العربية. وتبقى جملة من العناصر المشتركة والسمات العامة تتكرر في مختلف التجسدات الواقعيّة لصورة المرأة العربيّة صاحبة الأعمال رغم الخصوصية الاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة لبعض الأقطار العربية. ولابدّ من الإشارة كذلك إلى أن بعض خصائص تلك الصورة (قطاع النشاط، المستوى التعليمي، السن) قد تتقاطع إلى حد ما مع صورة المرأة صاحبة المؤسسة في مختلف دول العالم بما فيها الدول المتقدمة.

ولا بدّ من الإشارة بدايةً إلى أنّ أغلب المؤسسات الاقتصادية المنجزة من قبل النساء في الأقطار العربية تتركز بدرجة أساسية في قطاع الخدمات؛ حيث تبلغ نسبة تلك المؤسسات (77%) في اليمن، و(59%) في مصر، و(37%) في المغرب،[238] كما تتركز في فلسطين نسبة (34%) من مشروعات النساء في مجال التجارة،[239] أمّا في تونس فإنه بالرغم من بعض التنوّع المسجّل في ميادين نشاط صاحبات الأعمال (الصناعات الغذائية، والصناعات الميكانكيّة، والكهربائية، والكيميائية، ومواد البناء والصناعات المختلفة وقطاع التصدير والتوريد، ومكاتب الخبرة والدراسات، والتدريب، والسياحة...)، ورغم الأهمية التي تحتلها الصناعة في نشاط المرأة صاحبة المؤسسة (42%)، فإنّ ذلك لا ينفي ارتفاع حجم نشاط المرأة في قطاع الخدمات والتجارة والأعمال اليدويّة التي تحتلّ

(238) تقرير التنمية الإنسانية العربية نحو نهوض المرأة، مرجع سابق، ص 105.

(239) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الحرفيات وصاحبات الأعمال الفلسطينيات، مرجع سابق، ص4.

النسب التالية على التوالي (34 و14 و10%)[240] من نشاط المرأة المقاولة في تونس. والوضع ذاته نجده يتكرر في حالة المرأة البحرينيّة، التي رغم حضورها في مجال الصناعات التحويليّة إلا أن الجزء الأغلب من أنشطة مؤسساتها بقي يحوم حول تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم والأنشطة العقارية والمهنية.

وعمومًا يمكن القول إن أغلب أموال سيدات الأعمال العربيات تظل منحصرة في مجالات نشاطات بعينها، كالصناعات الخفيفة، والصناعات الحرفيّة، وتجارة الجملة والتجزئة، ومجال العقارات، والمطاعم، والفنادق، والسياحة، رغم أن إمكاناتهن المالية تتجاوز تلك المجالات بكثير، خاصة في بعض دول الخليج العربي؛ إذ يقدر حجم استثمارات سيدات الأعمال بالمملكة العربية السعودية 8 مليارات ريال، والقطريات 1.6 مليار دولار، كما يقدّر حجم استثماراتهن في الإمارات بحوالي 3 مليار دولار.[241] ولعلّه من المهمّ الإشارة إلى أن ظاهرة اتجاه المرأة صاحبة المؤسسة نحو الاستثمار في قطاع الخدمات لا تمثّل ظاهرة عربية فحسب، بل نجدها كذلك في عدد من الدول الأوروبية والدول المتقدمة، حيث تشير بعض المصادر إلى أن (84%) من المؤسسات المدارة من قبل النساء في فرنسا متمركزة بقطاع الخدمات، تليها التجارة التي تحتل نسبة إحداث المؤسسات النسائيّة فيها (38%)، ثمّ مجال خدمات المؤسسات والمنازل بنسبة تبلغ (33%)، وقطاع الفنادق بحوالي (13%).[242]

وهكذا فإن ظاهرة سيطرة قطاع الخدمات على نشاط المرأة صاحبة الأعمال ظاهرة قد تُفسّر ببعض العوامل الذاتية وثيقة الصلة ببعض خصائص شخصية المرأة، كالتوجّس من بعض ميادين النشاط الاقتصادي غير المألوفة في وسطها العائلي والاجتماعي، أو الخوف من المغامرة غير مأمونة العواقب في مجالات استثمار معينة، أو بما لها من قدرة على نسج علاقات اجتماعية تخوّل لها حدًّا من النجاح وكسب ثقة الحرفيين والمزودين وغيرهم. كما يمكن تفسير الظاهرة كذلك بجملة من العوامل الأخرى التي قد تكون لها تأثيرات مختلفة الأثر على السلوك الاستثماري والسلوك التنظيمي للمرأة باعثة المشروع، ومن ذلك عامل انتشار ثقافة الاستثمار في مجال الخدمات على نطاق واسع في جل الدول العربية ولدى جميع الفئات والفاعلين رجالًا ونساءً، وميل صغار الباعثين ومتوسطيهم

(240) حسب تصريح وزير الدولة التونسي للتعاون الدولي في افتتاح منتدى لسيدات الأعمال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

انظر: جريدة الوطن الإلكترونية بتاريخ 20 مايو/أيار 2008م. (http://www.egyptiangreens.com)

(241) مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، سيدات الأعمال العرب، مرجع سابق.

(242) *La création d'entreprise au féminin.* http://.lerucher.com

عمومًا إلى البحث عن الربح اليسير من خلال بعث المؤسسات متوسطة الحجم ومتواضعة الحجم التي لا تخرج عن السيطرة الإدارية والمالية للباعث. وهي مواصفات غالبًا ما يؤمنها لهم الاستثمار في قطاع الخدمات والتجارة.

وأمّا فيما يتصل ببعض الخصائص الذاتية للنساء صاحبات الأعمال في البلدان العربيّة كالمستوى التعليمي أو السنّ فلا بدّ من التأكيد على شحّ المعطيات الإحصائية الراصدة لتلك الخصائص في مقابل توافر بعض الأرقام المتصلة بميادين النشاط وبأحجام الاستثمار، وتبقى المصادر المتاحة في تلك الحالة مقتصرة على بعض الدراسات الجزئية والظرفية المنجزة في هذا البلد أو ذاك. وتجدر ملاحظة أن مقاربة تجربة المرأة في بعث المؤسّسة الخاصّة عبر مؤشر السن تفضي منذ البداية إلى نفي وجود أي ربط مباشر بين صنف معين من أصناف نساء الأعمال وبين شريحة عمرية معينة. ورغم أن الاعتقاد الشائع والصورة النمطية المألوفة عن المرأة صاحبة الأعمال قد تذهب باتجاه ترجيح بعث المرأة للمؤسسة الاقتصادية لاسيما ذات الحجم المهمّ في سن متقدم نسبيًا،[243] أي في سنّ تنضج فيه الرغبة في الاستثمار، ويكتمل فيه الاستعداد المادي والمعنوي لخوض المرأة لمجال المبادرة الحرّة عبر بعث المؤسسة الاقتصادية الخاصة.

ويبدو السن المتقدم لخوض التجربة في مثل هذه الحالة مبرّر بعوامل عديدة، كانتهاء المرأة من تربية أطفالها ومن التفرّغ لشئونهم، أو الرغبة في التخلص من أعباء الوظيفة والتحرر من التزاماتها، أو كتتويج لمرحلة طويلة من تجميع جزء من رأسمال المؤسسة وتحقيق حلم تأسيسها.

وعمومًا فإنّ ارتباط بعث المرأة للمؤسسة الخاصة بالسنّ المتقدّم نسبيًا، وإن بدا إلى حدّ كبير ارتباطًا منطقيًا إذا ما تمّ تنزيله على وجه التحديد في ظلّ خصوصية واقعنا الاجتماعي العربي، فإنّه يظلّ محلّ سؤال. ويبدو أن مجمل التحولات الطارئة على عالم العمل والمؤسسة، وما يشهدانه من أوضاع إعادة الهيكلة في مسار العولمة وسياساتها المتصلة بتحرير الاقتصاد والتجارة، إلى جانب مختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية الطارئة على أوضاع المرأة العربية،

(243) ويبدو هذا الانطباع شبه عالمي؛ حيث تؤكد بعض الدراسات الغربية عن المرأة المقاولة أن متوسط سن خوض المرأة لتجربة بعث المؤسسة غالبًا ما يكون حول سن الخمسين فأكثر، وغالبًا ما تبادر المرأة بإحداث مؤسستها في سن متقدم نسبيًا إذا ما قورنت بالرجل. وبينت بعض النتائج أنه في بعض الشرائح العمرية تبدو النساء صاحبات المؤسسات أكثر عددًا من الرجال، فمثلاً في الفئة العمرية ما فوق الخمسين سنة هناك (14%) من النساء يحدثن مؤسسة مقابل (10%) من الرجال. انظر:
La création d'entreprise au féminin. http://.lerucher.com

أضحى يغيّر إلى حد كبير من مغزى ذلك الارتباط؛ حيث أضحت بعض الدلائل تؤكد على دخول الفتاة العربيّة الشابة في سن مبكّر لعالم المال والأعمال في عدد من الدول. ففي الساحة الاقتصادية السعوديّة على سبيل المثال برز في السنوات الأخيرة عددٌ من سيدات الأعمال السعوديات صغيرات السن، اللاتي لا تتجاوز أعمارهن 30 سنة، وقد أشارت بعض التصريحات إلى أن (30%) من سيدات الأعمال السعوديات تتراوح أعمارهن بين 18-30 سنة، وأن نحو (45%) منهن صاحبات مشروعات صغيرة.[244] كما أن المؤشرات الإحصائية باتت تؤكّد اتجاه المرأة في سنّ مبكّر نحو المبادرة الاقتصادية المستقلة في عدد من الدول العربية. وتنطبق هذه الأوضاع على وجه الخصوص على الفتاة المتخرجة حديثًا من التعليم والحاملة لشهادة جامعية عليا. وقد أظهرت نتائج مسح أجري في المغرب سنة 2004م أن أغلب النساء من أصحاب المؤسسات الخاصة هن من خريجات الجامعات، وأن ثلاثة أرباعهن يدرن مشروعاتهنّ بأنفسهن.[245]

كما بيّنت دراسة منجزة في تونس سنة 2001م[246] أن فئة وجيلًا جديدًا من الفتيات صاحبات الشهادات العليا بدأن يبرزن كباعثات ومسيرات لمؤسسات خاصة. وترتبط تلك الفئة الصاعدة أكثر بالمهن الجديدة المنحدرة من حذق تكنولوچيا المعلومات والاتصال، وميادين الإعلان والتزويق، وعالم التجميل والموضة وغيرها؛ حيث تتجه ذوات الشهادات الجامعية في مجالات محدّدة عقب تخرجهن إلى ولوج عالم المبادرة الخاصة وفتح مشروعات خاصة في شكل مكاتب محاسبة أو تصرّف أو استشارة...إلخ، وعادة ما تكون المؤسّسة المحدثة في هذه الحالة على صلة نوعية بالتكوين العلمي المتحصل عليه، وعلى صلة وثيقة برغبة مسبقة وحلم سابق للفتاة بإقامة مؤسستها الخاصة.

ولا بد من التأكيد على أن اختيار الفتاة لخوض غمار المؤسسة الاقتصادية الخاصة وإن كان يمثّل كما تمت الإشارة إليه أحد الأوجه البنّاءة لواقع الارتفاع المشهود في العقود الأخيرة لنسب ومستويات تعليم الفتاة وتفوقها فيه في أغلب الدول العربية، فإن الانخراط المتزايد لمسار إحداث الفتاة للمؤسّسة المستقلة في سن مبكر أو عقب تخرجها مباشرة (وإن كان في بعض جوانبه غير منفصل كذلك عن سياقات اقتصادية أضحت تدفع قدمًا بالمبادرة الخاصة وتحفز عليها)، في حالات عديدة يُطرح كحلّ

(244) حسب تصريح هند الزاهد (مدير مركز سيدات الأعمال في غرفة الشرقية والمسئولة التنفيذية عن منتدى سيدات الأعمال) لصحيفة لها أون لاين، الرياض، 3 مايو/أيار 2008م، انظر الموقع على شبكة الإنترنت:

http://www.lahaonline.com

(245) تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2005م، مرجع سابق، ص 105.

(246) CREDIF, *Les femmes entrepreneures en Tunisie*, op cit, p.50.

أو كقدر محتوم لا مناص منه في واقع حال لا يطرح حلولًا أخرى،[247] لاسيما بالنسبة لصاحبات الشهادات العليا؛ ذلك أن انسداد السبل المألوفة ومسالك ظفر المتخرجة حديثًا من التعليم العالي وحاملة الشهادة الحالمة بوظيفة آمنة ومستقرة أصبح يدفعها كغيرها من غير حملتها للانخراط في الحياة المهنيّة عبر مسالك بعث المؤسسة الخاصة والمغامرة بإنجاحها وتنميتها. ويصبح في هذه الحالة خيار بعث المؤسسة بديلًا اقتصاديًّا عن بطالة محتومة أو عن حالة امتهان عمل ثابت مقابل أجر لا يتناسب في نظر صاحبة الشهادة مع القيمة المادية والرمزيّة لشهادتها العلميّة.

وهو ما يتأكد كذلك من خلال الحالة الفلسطينيّة، التي وإن أبرزت بعض الدراسات الحديثة بها الارتفاع النسبي للمستويات التعليمية للنساء المبادرات بإحداث المشروعات الخاصة (6% من العينة المستجوبة هن من الأميات، و14% درسن المرحلة الابتدائية، و24.5% درسن المرحلة الإعدادية، و9.5% حصلن على ثانوية مهنية، و21.6% ثانوي أكاديمي، و4.4% دبلوم متوسط أكاديمي، و14.4% جامعة فأكثر)[248]، ورغم تأكيد المعطيات الواقعية على تفضيل صاحبة الشهادة العليا الانخراط في مسار البحث عن وظيفة مستقرة في قطاع من القطاعات، فإنّ عدم توافر ذلك في ظل الواقع المتردي للاقتصاد الفلسطيني تحت وطأة الاحتلال والحصار قد يدفع الكثيرات إلى تبنّي خيار بعث مشروع مستقل. وتبعًا لذلك قد يمكن القول إن خيار بعث المرأة للمشروع الاقتصادي وتكرّس مسار تنامي حجم المبادرات النسائية الخاصة في المشهد العربي قد لا يمثّل بالضرورة ترجمة لحالة ترف مادي دفعت المرأة أو الفتاة لخوض التجربة بقدر ما قد تكون انعكاسًا لحالة ضائقة ماليّة واقتصاديّة، وتعبيرًا عن أوضاع انسداد أفق الدخول لسوق العمل ولمعترك الحياة المهنية، وهو ما سوف نقف عنده بتفصيل أكثر في ما سيتقدّم حول المرأة وسياقات بعث المؤسسات الاقتصادية متناهية الصغر.

ثالثًا: المرأة وإنشاء المؤسّسات متناهية الصغر:

1- تحليل الفقر من منظور النّوع الاجتماعي: الإضافة والعائد:

لقد كانت الأدبيات المتصلة بظاهرة الفقر حتى الثلث الأخير من القرن العشرين لا تستند في مقاربته على غير أبعاده المادية؛ حيث ظل الخطاب السائد حول الفقر لسنوات يجمع بين الفقر والدّخل اليومي

(247) Ibid, p.76.

(248) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الحرفيات وصاحبات الأعمال الفلسطينيات، ص4.

للشخص، والذي حُدد بأقل من دولار في اليوم الواحد. ورغم بعض الفوائد الإجرائية لمثل تلك المقاربة، لاسيما في مستوى ترجمتها الإحصائية لظاهرة الفقر، وتيسيرها لإجراء المقارنات الدولية المتصلة به، فإنه سرعان ما تمّ الانتباه إلى قصور ذلك التقدير عن استيعاب أبعاد أخرى للظاهرة، وعجزه عن الملامسة الواقعية لتجسّد الظاهرة في حياة الشخص المسمى فقيرًا. وقد ساعدت جملة من الدراسات والبحوث وبعض تقارير الأمم المتحدة في توسيع دوائر النقاش الدائر حول الفقر، وتجاوز التناول الضيق له نحو مقاربات ومفاهيم تخطّت المظاهر الاقتصادية، كاحتساب الدخل والاستهلاك نحو معاني اشمل تضمّ الحرمان من الحاجات الأساسية في مجمل صوره. وأصبح الفقر المادي بذلك لا يمثّل غير مظهر من مجموعة مظاهر أخرى ترتبط بالحرمان من التعليم والصحة وبالشيخوخة المبكرة وبمختلف مظاهر غياب فرص الحياة الكريمة.

وقد عرفت الدّراسات العلميّة لظاهرة الفقر إلى جانب استخداماته في الحقل التنموي جودة نوعية وتطورًا لافتين في مستويات تطارحه العلمي والميداني، وفي الحديث عن أصنافه وأبعاده. وقد تحدّث جان لوك ديبوا J- L Dubois[249] على سبيل المثال عن فقر اجتماعي يمكن تلمّسه من خلال الضعف في مستوى العلاقات الاجتماعية، أو ما يسمّى برأس المال الاجتماعي، والفقر الثقافي، والفقر السياسي، والفقر الأخلاقي، والفقر الاقتصادي، ويتكون هذا الصنف الأخير من مظاهر مالية ومظاهر مرتبطة بظروف الحياة وأخرى مرتبطة بالإمكانات الكامنة للأفراد.

وفي سياق هذا التطور الحاصل في النقاش الدائر حول الفقر تطوّر طرح جملة من الإشكاليات المهمّة المتصلة بالظاهرة، ومنها طبيعة العلاقة بين الفقر وبين غياب السلطة؛ حيث تم الانتباه إلى أهمية تأثير غياب الوزن السياسي للفقراء[250] كشريحة اجتماعية من خلال تهميشهم كفئة اجتماعية من جداول أعمال الحكومات والسياسيين وأجنداتهم لصالح قوى اجتماعية أكثر نفوذًا وحضورًا؛ ومن ثم فقد وقع التأكيد على أهميّة تكوين جماعات ضاغطة بغرض نشر الوعي بقضايا تنامي الفقر، وتردي أوضاع الفقراء. كما تطوّر النقاش الدائر حول الفقر مفضيًا إلى ضرورة الوعي بطبيعة العلاقة الكامنة بين الفقر والجنس. ووقع تحويل الأنظار عن فكرة حيادية الفقر، والتأكيد على أنه

(249) Jean. Luc Dubois, “Comment les politiques de lutte contre la pauvreté peuvent - elles prendre en compte les inégalités sexuées”. *in Rapport de genre et question de population. Genre et développement*, Dossiers et recherches, N°85, INED, 2000.

(250) Christine Verschuur (Dir) “*Genre, mondialisation et pauvreté*”. Cahiers genre et développement, n° 3, 2002, IUED- EFI, Genève. p.120.

ظاهرة يعيشها الرجال والنساء بشكل مختلف، وأنّ مسارات الإفقار وآلياتها تختلف من جنس إلى آخر. كما تم التنبيه إلى أهمية مواقع كل من النساء والرجال واختلاف تجاربهما في حالات تواتر فترات الفقر وتذبذبه بين لحظات العوز الشديد والتحسن النسبي في مراحل حياة الأسر والطبقات الفقيرة والمعدومة. كما تمّ التأكيد على أن وزن ذلك التذبذب وعدم استقرار الأوضاع المعيشية يظل أكثر وضوحًا لدى النساء؛ حيث تكون هذه الشريحة أكثر عرضة للفقر بسبب هشاشة مواقعها الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن حالات تبعيتها الاقتصادية وإقصاء أغلب المجتمعات لها من أنظمة التملك ومن السيطرة على الموارد والدّخل.

وبتصاعد اختلالات نماذج التنمية المتبعة في الدول النامية، ومع تفاقم انعكاسات العولمة، وتزايد الانتباه إلى التأثيرات السلبية لسياسات التعديل الهيكلي، والآثار الجانبية لتحرير الاقتصاد والتجارة على الشرائح الأقل حظًا وخاصة على النساء بالدول النامية، وقع على نطاق عالمي تبني سياسات وبرامج لمكافحة الفقر والعمل للحدّ منه. وقد طُرح مفهوم "تأنيث الفقر" في وقت أدرك فيه المجتمع الدولي ومختلف أجهزته وهياكله أن أغلب المليار والنصف إنسان الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم هم من النساء، وبعدما أكّدت الدلائل والمؤشرات تزايد عمق الفجوة القائمة في صلب الفقر بين النساء والرجال.

وقد تمّ بالتوازي مع ذلك اعتماد تحليل ظاهرة الفقر من منظور أكثر مراعاة لبُعد النوع الاجتماعي يهدف إلى التخلّي عن النظر للفقراء كمجموعة متجانسة من السكان الواقعين تحت خطّ معيّن من الفقر؛ وذلك لأن تلك النظرة الأخيرة تتجاهل واقع توزع الفقراء داخل مجتمعهم في مجموعات مختلفة تضمّ نساءً ورجالًا يعيشون ظروفًا مختلفة، ولكلّ نوع منهم حاجات واهتمامات وقيود متباينة. وأصبح تحليل الفقر من منظور النوع الاجتماعي لا يستهدف النظر لأحوال النساء الفقيرات فحسب، بل يستهدف بدرجة أكبر مختلف أشكال التمييز، والظروف المتدنية الناتجة عن العرق أو اللّون أو السنّ أو الطائفة والمعتقد، والتي قد تطول الرجال كما تطول النساء على حدّ سواء.

هذا وقد تمّ في ضوء ذلك التحليل التأكيد على ضرورة تجاوز منطلق اعتماد الأسرة كوحدة قياس أساسية في تحليل ديناميكية الفقر وتصميم الاستراتيجيات الملائمة لاستئصاله، إلى تفحّص دقيق لكيفية تأثر كل فرد من أفراد الأسرة بالظاهرة ومختلف الأساليب المعتمدة من قبلهم لتجاوزه والتعايش معه. كما وقع النص على ضرورة الاهتمام بدرجة أكبر بما يواجه النساء على وجه

الخصوص من أوضاع متراكمة من الحرمان المتصّل بالحالة الاجتماعية والاقتصادية التي تتصّف بها الطبقة والمجتمع والعرق والجنس الذي ينتمين إليه؛[251] حيث تبيّن أنّه وإن تعرّض كلّ من الرجال والنساء في سياقات اجتماعية معينة لحالات مختلفة من الإقصاء والتهميش الاقتصادي والاجتماعي، إلاّ أنّ النساء رغم ذلك قد يتعرضن إلى ظروف أكثر إجحافًا، وإلى حرمان مركّب ومضاعف يتصّل بالمعايير الاجتماعية الثقافية المرتبطة بالنوع؛ مما يدفع بالنساء أكثر من الرجال نحو الانخراط في أعمال ذات دخل ضئيل وإنتاجية متدنية تحدّ من حصولهن على الموارد، وتسهم في تفاقم حالات الفقر في صفوفهن.

وقد وقع في هذا الصدد اعتماد مقاييس وأدوات علمية وعملية أكثر دقّة في تحليل ظاهرة الفقر وفق النوع الاجتماعي أدّت على سبيل المثال إلى التمييز بين الحاجات أو المصالح الحيوية والحاجات أو المصالح الاستراتيجية. وقد ارتبطت الحاجات العملية للنساء مثلًا بتلبية الحاجات الأساسية والنفاذ إلى مورد دخل ثابت، في حين تعلّقت الحاجات الاستراتيجية بمكانة المرأة داخل المجتمع؛ ومن ثم فقد بيّن التحليل حسب النوع الاجتماعي أن بعض المظاهر كالرقابة الذكورية لقوة العمل النسائية، والنفاذ المحتشم للنساء إلى السلطة السياسية، وانعدام امتلاكهنّ لموارد ذات قيمة اجتماعية واقتصادية قوية، تبقى من أهمّ مبرّرات وأسباب نفاذهن المحدود لمصادر دخل مستقرة وآمنة.[252]

وقد صُنّف التمكين في هذا الإطار كأحد ابرز الرّهانات والتحدّيات الاستراتيجيّة الممكن اعتمادها لتغيير أوضاع المرأة والرقيّ بأدوارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسيّة. وقد كنّا تعرضنا في الفصل الثالث لمحوريّة تفتيت مفهوم التمكين لمعاني الوحدة المتخيّلة والمغلوطة للشريحة النسائيّة وللفظة المرأة، وأهمية تأكيد مفهوم التمكين وأدواته على ضرورة تجاوز فكرة تجانس النساء، وتشديده على أهمية الفوارق القائمة بين نساء مختلف المجتمعات والثقافات والشعوب، وكذلك بين مختلف شرائح نساء المجتمع الواحد وطبقاتهن.

وقد كان لهذه الخطوة في التمييز بين فئات النساء وأصنافهن وشرائحهن تأثيرها الإيجابي في الارتقاء النوعي بالسياسات العملية لمكافحة الفقر، وتجويد سبل قياس التمكين والجدوى المباشرة منه. وقد اعتبر الارتفاع المستمرّ للدخول المراقبة من قبل النساء مؤشّرًا مهمًّا للتمكين بما يمكّن من

(251) مكتب العمل الدولي، الفقر والنوع الاجتماعي، الاتجاهات والقضايا والمداخل: لمحة عامة. الطبعة الأولى، جنيف 1999، ص 28.

(252) K Young, “Planning from a gender perspective: making a world of difference”, *in Women and Development Reader*, Zed Books Ltd, London and new Jersey 1997.

ضبط مستوى النفاذ للموارد ومراقبتها. كما وقع التشديد على أهمية نفاذ الشرائح الفقيرة إلى الموارد وحرية التحكم فيها وإدارتها، بعدما تمّ التيقّن من أن أحد أبرز أسباب تفاقم فقر النساء يرجع في بعض أوجهه إلى انعدام القدرة على الوصول للموارد وإلى التوزيع غير المتكافئ لها، وانعدام المشاركة في إبلاغ الصّوت والحضور الفاعل والمؤثّر في الساحة السياسية والاقتصاديّة. وقد تعالت الأصوات في المنابر الدولية المختلفة بضرورة إرساء تمكين النساء والشرائح الأقل حظًّا من خلال دفعهم نحو ابتكار مصادر رزق متنوعة وتنمية موارد دخل دائمة ومستقرة.

2- كبح فقر النساء عبر آلية تمويل المؤسّسات متناهية الصغر :

لقد شدّد منهاج عمل بيكين على أهمية "منح النساء إمكانية الوصول إلى المؤسّسات وآليات الائتمان والادخار"، كما تمّ ضمن المؤتمر المنعقد في عام 1995م لأول مرة عرض فكرة إسداء القروض الصغرى في إطار محاولة الحدّ من الانتشار العالمي لظاهرة فقر الإناث على وجه الخصوص. كما وقع في المؤتمر نفسه عرض فكرة إسداء قروض صغرى لعدد 100 مليون عائلة فقيرة إلى حدود سنة 2005م، وهو ما تمّ تجسيده فعلًا في القمة العالمية للقروض الصغرى المنعقدة بواشنطن في فبراير/شباط سنة 1997م، كما وقع التأكيد حينها على أن تمويل برامج القروض الصغرى بالنسبة إلى المجموعات الأكثر حرمانًا لاسيما من النساء قد ارتفعت بشكل بارز تحت تأثير التدخل العالمي لمجموعة من المانحين، وبعض دول الشمال، وبنوك آسيوية وإفريقية للتنمية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي. ووقع في مؤتمر "بيكين +5" في عام 2000م الإعلان عن نجاح مجموعة من 1065 مؤسسة إقراض صغير في مساعدة أكثر من 14 مليون عائلة من بينها (75%) من النساء من الحصول على قروض صغرى وتحسين مستوى عيشهن. وقد أسهم التأكيد على النجاح في محاربة الفقر عبر آلية التمويلات الصغرى والقروض متناهية الصغر في إطلاق العنان لتلك الآلية التي عرفت رواجًا عالميًّا كبيرًا.[253]

وبهذا ظهرت في سياق العولمة برامج التمويلات الصغرى، وسياسة دعم مسار بعث المرأة للمؤسّسات متناهية الصغر، كاستراتيجية مركزية في مكافحة فقر النساء، خاصة بالمناطق الحضريّة. وسوف تتخذ المؤسّسة متناهية الصغر وظيفة اجتماعية متصاعدة بما أنه سيُلقى على عاتقها دور امتصاص

(253) Elisabeth Hofmann, Kamala Marius Gnanou, "*L'approche genre dans la lutte contre la pauvreté: L'exemple de la micro finance*" Colloque: Pauvreté et développement durable, 22-23 novembre 2001, Chaire Unesco de Bordeaux 4, p.2.

البطالة والتخفيف من وطأة بعض عيوب العولمة وبعض آثارها الاقتصادية والاجتماعية الجانبيّة كالفقر والبطالة. وقد تنامى الحديث عن الدور المركزي للمؤسسة متناهية الصغر في تعديل توازن اختلالات سوق العمل وإعادة ضبطها. وقد أسهمت المؤسسات الصغرى -حسب إحصائيات مكتب العمل الدولي- في بعث 4/5 من مواطن الشغل المحدثة في أمريكا اللاتينية في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، و(93%) من مواطن الشغل الجديدة في إفريقيا.[254]

وتُعرّف التمويلات الصغرى بأنها محاولة "مضاعفة إسداء الخدمات المالية المتمثلة عادة في الإقراض أو الادخار لأشخاص يطوّرون نشاطًا منتجًا عادة ما يكون في مجال الصناعات التقليدية أو التجارة، ولا يكون بوسع هؤلاء النفاذ إلى المؤسسات الماليّة التجاريّة بسبب أوضاعهم السوسيواقتصادية".[255] وتتمثل أهمّ آليات التمويلات الصغرى في سياسة الإقراض الصغير الحافز في بعث المؤسسات والمشروعات متناهية الصغر. كما تتجلى أهم خصائص ذلك الإقراض في أنّه ذو بُعد محليّ، بحيث يجب أن يكون على مقربة من المستفيدين منه حتى تتيسر عملياته وتعمّ الجدوى منه، علمًا بأنّ أغلب تدخلاته تستهدف تمويل المشروعات متناهية الصغر في مجال القطاع غير الرسمي، وتمثّل النساء أكبر فئاته المستهدفة.

ويعود الرّواج منقطع النظير لفكرة كبح فقر النساء عبر آلية الإقراض متناهي الصغر على السّاحة العالميّة من خلال نجاح نموذج "جرامين بنك" Grameen Bank في بنغلادش، وإعلان فوز مؤسسه "محمّد يونس" بجائزة نوبل للسّلام في عام 2003م، ونجاحه في مساعدة ملايين الفقراء على ولوج دوائر العمل المنتج. ويمول البنك مؤسسات متناهية الصغر لمقترضين أغلبهم من أوساط ريفية بمتوسط مبلغ 150 دولار، وبمبلغ إجمالي يفوق 30 مليون دولار في الشهر، وتصل نسبة سداد قروض البنك إلى حوالي (98%). وقد أقرّ البنك بتخطّي (48%) من حرفائه لخط الفقر المضبوط في بنغلادش،[256] مستخدمًا في سبيل تحقيق أهدافه معادلة الإقراض الجماعي التي تشمل مجموعات مكونة من 5 إلى 20 شخصًا أغلبهم من النساء اللاتي يتحمّلن مسئولية سداد قروض المجموعة؛ مما يرفع من الضغط الاجتماعي باتجاه المحافظة على سمعة المجموعة لدى البنك، ويضمن لها بلوغ مستويات قروض أعلى في المستقبل.

(254) Enda inter-arabe, *Le micro crédit dans le monde arabe: Expériences et perspectives*. Atelier de réflexion. Tunis octobre 2000, p.32.

(255) Labie Mark, *La micro finance en questions*, FHP, Paris 2000.

(256) Elisabeth Hofmann, Kamala Marius Gnanou, *op.cit*, p.4.

وقد أصبح "جرامين بنك" نموذجًا يحتذى عالميًّا من قِبَل العديد من هيئات الإقراض في إفريقيا وآسيا وأمريكيا اللاتينية، ومن قِبَل عدد من المنظمات غير الحكومية العالميّة. وترجح بعض التقديرات أنه يوجد أكثر من 1600 مؤسسة للتمويلات الصغرى في الدول النامية تشتغل بحملة من الحرفيين الذين بلغ عددهم حوالي 16 مليون فقير في الدول، ويرتفع حجم الموارد المستغلة إلى 2.5 مليار دولار أمريكي في العالم، وتتدخل تلك الهياكل في مستويات محدودة بمعدل عام للعمليات يتمثّل في أقلّ من 360.000 ألف دولار. والحجم العالمي للقروض الصغرى يصل إلى نسبة (30%) سنويًّا، وبنسبة سداد تحوم حول (97%). هذا وتشير التقديرات كذلك إلى أن قاعدة الطلب على القروض الصغرى تبلغ حوالي سبعة ملايين مقترض إضافي، كما تقدّر الطلبات المحتملة على القروض الصغرى بحوالي 19 مليون مدخر جديد.[257]

وتجدر الإشارة إلى أنّه وبالتوازي مع ما باتت تؤكده الأرقام المتداولة في حقل الفعل التنموي من نجاح برامج التمويلات الصغرى في الوصول إلى الفقراء، وما يروج في الساحة العالمية من قصص نجاح المؤسّسات المولة لتلك البرامج في مكافحة الفقر والحدّ من انتشاره في صفوف النساء، فإنّ البعض مازال يشكّك في القيمة الفعليّة لتلك النتائج المعلنة، محذّرين من المبالغة في المفعول السحري للتمويلات والقروض الصغرى ومتناهية الصغر في تغيير أوضاع فقر الإناث وتمكينهنّ الاقتصادي والاجتماعي. ويبقى السؤال حول الجدوى الفعلية والمباشرة من مكافحة فقر النساء وتمكينهن عبر آلية القروض متناهية الصغر قائمًا ومحلّ جدل ونقاش.

3- المرأة وتأسيس المشروعات الصغيرة: تمكين أم إعادة إنتاج للتهميش؟

يتحفظ الكثير من الدّارسين والباحثين على برامج التمويلات الصغرى وعلى سياسة الإقراض متناهي الصغر، مشكّكين في جدوى الأثر العائد منها في محاربة الفقر بصورة عامة وفقر الإناث بشكل أخصّ. ويمكن تصنيف جملة تلك المواقف الناقدة لسياسات التمويلات الصغرى إلى صنفين أساسيين:

- الصنف الأوّل يتحفّظ على تلك البرامج والسياسات عبر وضعها في سياق علاقة مشبوهة مع العولمة تكون فيها القروض الصغرى بمثابة الفُتات الذي يرميه كبار العولمة إلى صغارها ومهمشيها.

(257) Organisation de Coopération et de Développement Economiques, *Introduction à un nouveau débat sur la politique du bien être*. OCDE 2004, p.20.

- الصنف الثاني من المواقف يتّخذ منحى أكثر ارتباطًا بواقع الممارسة الميدانية لسياسات الإقراض متناهي الصغر، يتمّ فيه التشكيك في النتائج المباشرة لتخفيف تلك البرامج من حدّة فقر النساء انطلاقًا من بيان بعض الصعوبات الميدانية في قياس الأثر وتحديد الفئات المستهدفة والتحقيق الفعلي للتمكين.

وتتوحّد آراء الصنف الأوّل من المواقف في اعتبار القروض متناهية الصغر وسيلة يتمّ من خلالها إخضاع عمليّة مدّ يد العون إلى الفقراء والمعوزين إلى شروط السوق ومقاييسه، بحيث تصبح معونة "مسوّقة" تعمل على إدماج الشرائح الفقيرة في دائرة نفوذ قوانين السوق وشروطه. ويرى أصحاب هذا الرأي أن التوسّع الكبير لسياسات التمويلات الصغرى قد يكون خطيرًا ووخيم العواقب؛ لأنّ ذلك الانتشار السريع والكبير قد يجعل من القروض الصغرى تدريجيًّا الوسيلة والحلّ الوحيدين المعتمدين في مدّ يد العون للمحتاجين بغض النظر عن الحالات الاستثنائية والملحة والطارئة. وقد دفع هذا الموقف البعض إلى التساؤل عن جواز القول بتحوّل آلية القروض الصغرى إلى "حصان طروادة" العولمة النيوليبرالية، التي تصرّ على إقحام فقراء العالم ومهمّشيه في دوائرها الماليّة[258] محوّلة إياهم إلى أدوات وأعوان يسهمون -ولو بقدر معلوم- في نماء اقتصادها؛ وبذلك يصبح الجميع -بما في ذلك نساء الشرائح المعدومة المقصيات من مسارات العولمة وسياقاتها- أحد الروافد الخلفية للدوائر المالية لأنظمة العولمة ومصدرًا مسهمًا فيها. وبهذه القراءة يبقى مسار إتاحة القروض متناهية الصغر للمرأة الفقيرة مصدر ثراء لغير الشرائح الفقيرة، وينأى عن نُبل هدف مكافحة الفقر.

وفي نفس هذا الاتجاه يشدّد آخرون على الارتباط المباشر بين سياسات التعديل الهيكلي (ثقيلة الظل على الشرائح الفقيرة وعلى النساء) وبرامج التمويلات الصغرى، ويركّز هؤلاء على التأثيرات العكسيّة لبرامج القروض متناهية الصغر التي بدل أن ترتقي بالأوضاع المادية للفقراء فإنها تسهم على العكس من ذلك في إثقال كاهلهم بالديون غير المتناهية. وتحدث بعضهم عن مسار "التداين متناهي الصغر"[259] بدل القروض متناهية الصغر.

(258) Hofmann Elisabeth, Gnanou K. Marius, "*Le micro crédit pour les femmes pauvres: Solution miracle ou cheval de Troie de la mondialisation? Etat du débat*". In Regards des femmes sur la globalisation approche critique sur la mondialisation, (dir, J Bisilliat), Karthala, 2003. p.45.

(259) نفس المرجع، ص 47.

وهكذا فإنه لا تبدو برأي هذا الفريق القروض الصغرى كآلية معتمدة لمحاربة الفقر غير فُتات ترمي به العولمة لفقراء العالم لكي تمكّنهم من الإدلاء بدلوهم في لعبة اقتصاد السوق المعلوم عبر تحويلهم التدريجي من فقراء إلى باعثي مشروعات ومديري مؤسسات صغار يقع إدماجهم بشكل تدريجي في قلب رحى العولمة.

وأمّا الصنف الثاني من المواقف فينطلق من التأكيد على الصعوبة الفعليّة في قياس أثر القروض الصغرى على المرأة وتحقيق التمكين الفعلي لها. ولا بدّ من الإشارة إلى أن كيفيّة إجراء القياس وأدواته تظلّ معضلة حقيقية مطروحة بحدّة في مختلف ساحات التمويلات الصغرى ومؤسساتها في مناطق العالم النامي المختلفة. وهكذا يبقى اختلاف وجهات النظر وتباين المواقف والنتائج أمرًا واقعًا في أغلب دراسات قياس أثر القروض متنناهية الصغر حتى بالنسبة إلى نفس البرامج والمنتفعين والفترة، وهو ما حدث فعلًا في بعض الدراسات المنجزة في بنغلادش.[260]

وفي حين تتّجه بعض نتائج دراسات الأثر إلى تأكيد الجدوى الاقتصادية الملموسة فعليًّا من برامج القروض الصغرى،[261] فإن الكثير منها يؤكد على أن مسألة قياس الأثر تبقى مسألة غير هيّنة، وتتطلب الكثير من الدقة في مستوى فرضيات الانطلاق ومقاربات التحليل المعتمدة ووسائلها. هذا ومن المرجّح أنّه كثيرًا ما تجتنب مؤسّسات التمويلات الصغرى القيام بدراسات قياس الأثر نظرًا لتكاليفها الباهظة، وما تتطلبه من جهد ووقت كبيرين، إلى جانب ما قد تسبب تلك الدراسات من اضطراب على مسار عمل المؤسسات وحرفائها.[262]

ويُذكر أن لدراسة أثر القروض الصغرى على المرأة وعلى الشرائح الفقيرة ثلاث نقاط ارتكاز أساسيّة، وهي:

- الأثر الاقتصادي، متمثّلًا في مواطن العمل المحدثة، والمداخيل المتحصّل عليها، ومدى احتكام الأسرة على الموارد والخيرات وتراجع ملامح العوز.

(260) Enda inter-arabe, *Le micro crédit dans le monde arabe: Expériences et perspectives*, op.cit, p.9.

(261) بينت بعض الدراسات المنجزة في بوليفيا– التي توجد بها 200 مؤسسة إقراض و300000 حريف– أن (25%) من النمو الاقتصادي للبلاد قد يكون عائدًا من القروض الصغرى. انظر نفس المرجع والصفحة.

(262) حسب تصريح عدد من المشاركين من عناصر هياكل ومؤسسات منح القروض الصغرى المشاركين في ورشة القروض الصغرى في العالم العربي: تجارب وآفاق، جمعية إندا العالم العربي. انظر نفس المرجع.

- الأثر السوسيوسياسي والثقافي، متجسّمًا في المبادرة بأخذ القرار ورفاهة أفراد الأسرة والأطفال، والصّحة والتعليم، واقتناء الأسرة لوسائل عيش حديثة.
- الأثر الشخصي والنفسيّ، متمثّلًا في التمكين، وفي كيفيّة تقييم النّساء المنتفعات لأنفسهن وأحوالهن، ومستويات الثقة بالنفس، وارتفاع مدى الوعي بحقوقهن.

ولكنّ تبقى هذه المداخل المعتمدة في دراسة تقييم أثر القروض الصغرى على تمكين المرأة وإحداث تغيير فعلي في أوضاعها محلّ الكثير من النقد المرتكز على أوجه قصور الأدوات والمداخل المنهجيّة المعتمدة في ذلك. ولئن نجحت المقاربات الكميّة في الإحاطة العامة بنسب القروض والسداد وتكرار الاقتراض وغيرها، فإن المقاربات الكيفيّة تبقى الكفيلة وحدها بتطوير النظر لمعيش المرأة في ضوء متغير الاقتراض، وبعث المؤسسة وتسييرها، واستخدامها للمال، وتحقيقها للأرباح وللاستقلالية الاقتصادية. وهي مباحث لا تزال غير متطورة بالقدر المطلوب على مستوى دراسات أثر القروض الصغرى على تمكين المرأة.

إن تحليل التثبت من ظفر المرأة الحاصلة على قرض صغير والباعثة لمؤسسة صغيرة من خلاله بقدر من التمكين مقارنة بأوضاع سابقة، يبقى تمرينًا عسير الإنجاز، وعمليّة غير مضمونة النتائج لاعتبارات عديدة، لعلّ من أهمّها صعوبة الوصول إلى حقيقة ما يدور داخل حياة المرأة، ومجمل ملابسات علاقاتها اليوميّة بأفراد أسرتها وموقعها فيها عقب حالة الإقراض. وغالبًا ما تتكتم المنتفعات على التصريح بالحقيقة والتجاوب مع دراسات الأثر واختباراتها لسبب أو لآخر، كالتأكيد على عدم تحسن أوضاعها خوفًا من عدم الظفر بالقروض في المستقبل، أو التهرّب من دفع الضرائب أو غير ذلك من التخوفات.

هذا ويتجه النقد الموجه لدراسات أثر القروض الصغرى على التمكين في أحيان عديدة إلى نقد استخدام مفهوم التمكين في حدّ ذاته، والذي يجب -بنظر بعض الدارسين- أن لا يقع التعامل معه على أنّه مفهوم مجرّد ومحددّ مسبقًا، بل يتوجب إخضاعه بدوره لخصوصية كل سياق ثقافي واجتماعي، وربطه بتمثلات المرأة للتمكين[263] ولمغزاه ومقاصده ضمن ذلك السياق. وحسب وجهة نظر المجموعة الاجتماعية التي تكون المرأة عنصرًا منها. ويشدّد هذا الرأي على أهمية دلالة الفروق البارزة والتباينات المختلفة بين أوضاع النساء داخل المجموعات الاجتماعية في المجتمع الواحد وبين الثقافات ومدى تمثلهن لتحسن أوضاعهن ومؤشرات ذلك التحسّن.

(263) Elisabeth Hofmann, Gnanou K. Marius, *op.cit.* p.49.

ويتصل الرهان السوسيولوجي المطروح على دراسات الأثر في هذا الاتجاه بالقدرة على تفكيك معاني تمثّلات مجموعة اجتماعية معينة للتمكين، وتحليل دلالتها، والقدرة على فقه طبيعة العلاقات القائمة بين تلك التمثلات والمرجعيات الثقافية والقيميّة، وارتباط كلّ ذلك بطبيعة علاقات النوع الاجتماعي وتأثيرها في مسائل أخذ القرار والسلطة والمبادرة والاحتكام للموارد وغيرها.

وفي دراسة الحالة العربية يجدر بنا الإشارة إلى أنه بالرغم من تزايد اتجاه أغلب الدّول العربيّة نحو اعتماد القروض الصغرى في السنوات الأخيرة كوسيلة من وسائل مكافحة فقر النساء، وبالرغم من قطع بعض الأقطار العربيّة لأشواط مهمّة في حفز النساء على بعث المؤسسات متناهية الصغر عبر التمويلات الصغرى، فإنّ المحاولات الجديّة لتقييم أثر تلك السياسات على نساء وأسر الشرائح الفقيرة تكاد تنعدم. وتبقى البيانات الرسميّة المتوافرة حول مسارات بعث المؤسسات عن طريق القروض الصغرى نادرة وغير مصنّفة في الغالب حسب الجنس والسنّ وقطاعات النشاط، ولا تمدّ الدارس بما يكفي لتحليل انعكاسات تلك السياسات وجدواها الاقتصادية والاجتماعية على المرأة والأسرة العربيّة.

ويُذكر أنّه تنشط اليوم في جلّ البلدان العربية بالمغرب والمشرق ودول الخليج جملة من البرامج والسياسات والمؤسسات الحكوميّة المانحة للقروض الصغرى، والمشجعة على حفز نساء ورجال الشرائح الفقيرة على اقتحام دوائر العمل المنتج. هذا فضلًا عن تكثف حركة مدنيّة نشطة قوامها جملة مهمّة من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية العاملة في نفس المجال.

ويشار على سبيل الذكر أنّ بالأردن حوالي ستّ مؤسسات حكومية تعمل على مدّ المنح والقروض الصغيرة للأسر الفقيرة. كما يعمل البنك الوطني لتمويل المشروعات الصغيرة الذي أنشئ في سنة 2005م بالتعاون بين الحكومة الأردنية وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) والقطاع الخاص الأردني. ونجح البنك في تغطية ما نسبته (16%) من إجمالي سوق الإقراض في الأردن.[264] ويوجد بالسودان بنك التنمية والادخار، الذي يستهدف صغار الحرفيين والمزارعين وحديثي التخرج الذين يتم استبعادهم من برامج قطاع الإقراض الرسمي. كما بُعثت في مصر مجموعة من البرامج الهادفة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعمل على خلق فرص العمل المستمر من خلال المساعدة التقنية والقروض والائتمان. ويعدّ " برنامج

(264) آلية القروض الصغيرة ومتناهية الصغر لمكافحة الفقر. المجلة الإلكترونية الهداية بتاريخ 20 /09/ 2007م.

تنمية المشروعات الصغيرة" في اليمن أوّل منظمة متخصّصة في تقديم القروض وتطوير المشروعات الصغيرة، وتتمثل أحد أهداف هذا البرنامج في توفير فرص العمل للخريجين الجدد. وفي البحرين بدأ منذ عام 1994م برنامج الأسر التي تعولها نساء في منح القروض للنساء بهدف مساعدتهن على تخطّي عتبة الفقر. ويُعدّ هذا البرنامج من أنجح البرامج العربيّة في مجال حفز المرأة على بعث المؤسسة المنتجة؛ لأنه يعمل على ربط الباعثات بالأسواق، ومساعدتهنّ على بيع منتجاتهن خارج البحرين.[265] وتؤكد هذه التجربة على أهمية دور الإحاطة الكاملة بالمرأة باعثة المشروع ومساعدتها على تخطّي بعض العراقيل البارزة عقب مراحل التأسيس الأولى، كالتسويق والتعريف بمُنتجها وغير ذلك من الصعوبات.

وفي تونس يتمّ تسخير عدد مهمّ من الهياكل الحكومية الرسميّة لغرض محاربة الفقر عبر آلية القروض الصغرى. وقد تمّ بعث هذه الآلية الأخيرة في تونس في سنة 1999م، وتمنح من طرف الجمعيات التنموية ومن البنك التونسي للتضامن. ويبلغ عدد الجمعيات المرخص لها في إسناد القروض الصغيرة حوالي 112 جمعية، مُكّنت من منح قرابة 109 ألف قرض خلال الفترة من 1999م-2004م. وتقدر حصة المرأة من القروض المسندة بقرابة (38%) من مجموع القروض. وقد شهدت هذه الحصة تطورًا ملحوظًا من (33.7%) خلال سنة 2000م إلى (34.5%) سنة 2001م، وحوالي (37.4%) سنة 2002م، كما بلغت سنة 2003م ما يقارب (38.5%)؛ وبذلك أسهمت منظومة القروض الصغرى في تعزيز عمل الإناث بالمناطق الريفية بما حدّ من نسب انتشار الفقر والبطالة، وتبرز نسب السداد المرتفعة التي بلغت حوالي (80%) نجاح تلك المنظومة في تمويل أنشطة مدرة للدخل بالنسبة لأعداد مهمّة من الريفيات.[266]

وبالنسبة للبنك التونسي للتضامن -الذي يستهدف صغار الباعثين والحرفيين وحاملي الشهادات العليا وشهادات أصحاب المهن الصغرى والتدريب المهني الذين تعوزهم الضمانات اللازمة للانتفاع بقروض البنوك الأخرى- فقد تمكّن منذ إحداثه إلى حدود سنة 2004م من تمويل 74136 مشروعًا، وفرت ما يقارب 107 آلاف فرصة عمل. وتنتفع المرأة بحوالي (33%) من القروض المسندة من طرف البنك الذي موّل منذ إحداثه إلى نهاية 2004م ما يقارب 23 ألف امرأة باعثة مشروع صغير. ويُبرز توزيع القروض حسب القطاعات أن قطاع المهن الصغرى انتفع

(265) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، تقدم المرأة العربيّة، مرجع سابق، ص 241.

(266) منظمة العمل العربيّة، تشغيل الإناث في القطاع غير المنظم بالجمهورية التونسية، مرجع سابق، ص 64.

بأكبر نسبة من المشروعات المولة (43.3%)، يليه قطاع الخدمات (35.2%)، ثم القطاع الفلاحي (15.9%)، ثم قطاع الصناعات التقليدية (5.6%).[267]

إن التوجه المتزايد لعدد من المؤسّسات والهياكل والأطراف العربيّة إلى الاهتمام بكبح فقر النساء عن طريق دفعهن نحو بعث مشروع اقتصادي مستقل، وحفزهنّ على خوض غمار المبادرة ومدّ يد العون لهنّ يبقى في حدّ ذاته توجهًا محمودًا ينصهر في توافر الوعي والإرادة الساعية إلى التغيير الفعلي لأوضاع المرأة. ولكنّ من المهمّ القول إن الاتجاه نحو تكريس سياسات وبرامج ومؤسسات الإقراض الصغير ودفع مسارات بعث المرأة للمشروعات الصغرى لا يجب أن يتحوّل إلى هدف في ذاته بقدر ما يجب أن تتلازم –في ذهن الأطراف المتدخلة– عمليات تمويل المشروعات الصغرى وبرامجها مع هدف التحقيق الفعلي والملموس والمباشر للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة؛ ممّا يتطلب تلازمًا استراتيجيًّا بين الإقراض والتمويل والبعث وبين التمكين وضرورة متابعة المرأة المستفيدة من القرض في المراحل المختلفة من عمر مؤسستها. ويُشار في هذا الصدد إلى أنّ بعض الدراسات تتحدث عن مراحل عمريّة ثلاث للمؤسّسة الصغيرة،[268] وهي:

- مرحلة الانطلاق، والتي قد تمتد إلى حدود الأربع سنوات الأولى من عُمر المؤسسة.
- المرحلة المتوسطة، والتي تمتد من الأربع إلى العشر سنوات الأولى.
- مرحلة النضج والتركز، والتي يفترض فيها أن تتجاوز المؤسسة عمر العشر سنوات.

وتصبح بذلك عملية متابعة هياكل الإقراض للمؤسسات المنجزة من قبل النساء ومساعدتهن على تخطّي مصاعب مرحلة البدايات والتأسيس نحو مرحلة اشتداد العود والتركّز ضرورة لا تقلّ أهميّة عن خطوة إسداء القرض في حدّ ذاته. ولا بدّ من التذكير في هذا النطاق بتأكيد بعض نتائج الدراسات والمؤشرات الميدانية على أنّ استمرارية أداء المؤسسة الصغرى تبقى نتيجة غير مأمونة في حالات بعث عديدة. وقد بينت بعض الدراسات المنجزة في تونس أن نسب سداد القروض المنخفضة (52.5%) في إطار بعض برامج تمويل المشروعات المنتجة في القطاع غير الرسمي تؤكد ارتداد نصف المؤسسات المموّلة إلى القطاع غير الرسمي باعتبار عجزها عن تسوية أوضاع سداد القرض.[269]

(267) نفس المرجع، ص 63.

(268) Enda inter-arabe, *Le micro crédit dans le monde arabe: Expériences et perspectives*, op.cit, p.15.

(269) منظمة العمل العربيّة، تشغيل الإناث في القطاع غير المنظم بالجمهورية التونسية، مرجع سابق، ص63.

وبناء عليه فقد تتحوّل الأرقام الكبيرة المحققة في مستوى أعداد المنتفعات بالقروض وباعثات المشروعات إلى مجرّد أرقام جوفاء لا علاقة لها بتطورات الواقع؛ بما أن عددًا من المؤسّسات المبعوثة قد يموت فور الولادة بسبب صعوبات في التسيير، أو عراقيل ذات طابع فنّي أو اجتماعي أو غيرها. ورغم أن الأهداف المعلنة لبعض برامج التمويلات الصغرى تتبنى ما يسمّى بالخدمات المصاحبة كالتدريب على المحاسبة والتصّرف وسبل التسويق، ودعم عمليات التسويق، والتزود بالمواد الأولية عبر تنظيم المعارض والرحلات والورش التدريبية، وتقديم النصح والاستشارات القانونية والتوعية الصحيّة، فإن هذه الخدمات المصاحبة قليلًا ما تحظى بالاهتمام في صلب مهام مؤسسات الإقراض في العالم العربي، كما لا تجد إقبالًا يذكر من المستفيدات من القروض؛ نظرًا لتمثلهنّ المسبق والمغلوط لعدم جدوى تلك الأنشطة مقابل الأهميّة الاستراتيجية للحصول السريع على مبلغ القرض؛ مما يفضي في أغلب الحالات إلى اختزال أدوار مؤسسات التمويلات الصغرى في جوانبها الماليّة وإهمال الجوانب الفنّيّة وأدوار مرافقة المرأة ومتابعة مسيرة مؤسستها بما يؤدي في حالات عديدة إلى انتكاس المبادرة والرجوع إلى نقطة البدء.

وفضلًا عن عدم فاعلية الخدمات المصاحبة لعدد من تدخلات مؤسسات تمويل المؤسسات الصغرى وتأثير ذلك على استمرارية المؤسسة، لا تزال كذلك بعض صيغ التدخل المالي وكيفيات إسناد القروض الصغرى ومبالغها وأسعار الفائدة وتأثيراتها الإيجابيّة على المرأة وعلى صلابة مسار بعثها للمؤسسات المنتجة محلّ نقد مطروح عالميًّا وعربيًّا؛ حيث بينت النتائج أوجه قصور عديدة في تطبيق برامج تمويل المؤسسات الصغرى التي تظل أغلب المنتفعات بها في مستوى العالم العربي تصنّف ضمن خانة المستفيدات من المشروعات الجزئيّة[270] التي لا تؤهل لغير نيل قروض ذات حجم صغير (لا يتجاوز أقصاها 200 دولار أمريكي). وهي مبالغ لا يتحقق منها في الأغلب الهدف المرجوّ من الإقراض، والمتمثل في دعم المشروع وتمويل تكاليف تحسينه. وتضر القيمة المتدنية للقروض المنتفعةَ في الأغلب لأنها تستخدمها في مصاريف حياتيّة يومية للمرأة وللأسرة؛[271] وهو ما يفرز

(270) اليونيفيم، تقدّم المرأة العربيّة، مرجع سابق، ص 240.

(271) ومن ذلك صرف المرأة لمبلغ القرض في استخلاص رسوم استهلاك الماء والكهرباء، أو تغطية مصاريف الأبناء التلاميذ، وهو ما بينته نتائج جملة من المقابلات التي أنجزت مع عينات من النساء المنتفعات من قروض جمعية اندا العالم العربي بتونس بمنطقة حي التضامن بتونس العاصمة، في إطار بحث تخرّج تحت إشرافنا بعنوان دور المؤسسات غير الحكومية في عمل النساء بالقطاع غير الرسمي (إبريل/نيسان 2005م)، وفي إطار بحث بعنوان المرأة وتجارة الحقيبة، الأسباب والنتائج: نموذج المنتفعات من قروض جمعيّة اندا. (إبريل/نيسان 2006م).

حالة عكسيّة من الاستثمار العقيم والميّت لمبلغ القرض بدلًا من الاستثمار المنتج له في تغذية قدرة المشروع؛ مما يؤدّي كذلك إلى نتيجة مراوحة المرأة في نفس المكان والعود على البدء والدوران في حلقة مفرغة من السعي لطلب القرض وسداده إلى سعي للمزيد من الاقتراض. وينتهي أمر استهانة المرأة المنتفعة بالقيمة الهزيلة للقرض إلى صرف النظر عن تحسين مشروعها أو تطويره مقابل استغلال تلك القيمة في الاستجابة لبعض الاحتياجات المالية اليوميّة والعاجلة.

وتطرح في نفس هذا الإطار قضية سعر الفائدة المرتفعة من القروض الصغرى -والتي تكون عادة أعلى من القروض المتاحة في البنوك العامة والخاصة- كحجر عثرة في سبيل جدوى القروض الصغرى وفاعليتها في صدّ فقر المرأة وتمكينها الاقتصادي. ويُذكر على سبيل المثال أن سعر الفائدة في أنجح نماذج مؤسسات التمويلات الصغرى وأشهرها (جرامين بنك) تبلغ (20%). ويبرر عادة القيمة المرتفعة لأسعار فوائد القروض الصغرى بدورها في رفد ديمومة القدرة المالية لمؤسسات الإقراض الصغير، كما تبرر كذلك بالكلفة المهمة المتوقعة من المضاربة ومن حجم الأرباح المفترض توافرها من توظيف المقترض للقيمة المالية. وهي مبررات مغلوطة حسب الكثير من الدراسات؛[272] حيث إن الهدف من القروض الصغرى هو محاربة الفقر في اقتصاديات غير متنوعة، وتشمل مجتمعات تمتاز بمقدرة شرائية ضعيفة لا تبرّر بأيّ حال من الأحوال النسبة الافتراضية المرتفعة المقدرة للمبالغ المقترضة. وتتجه بعض مؤسسات التمويلات الصغرى الناشطة في بعض دول المشرق والخليج إلى تبنّي نظام المرابحة الإسلامي القائم على عدم احتساب الفوائض الربويّة للقرض.

ومن المفيد القول إن التطبيق الميداني لبرامج التمويلات الصغرى ومسارات حفز المرأة على إقامة المؤسّسات متناهية الصغر بمعزل عن مراحل الإعداد الجيّد، من التثبت من الفئات المستهدفة وتشخيصها وتحديد الأولويات ضمنها، لا يؤدّي بالضرورة إلى بلوغ الهدف المرجوّ من تلك البرامج. وكثيرًا ما تحيد تدخلات تلك البرامج عن تحقيق أهداف التمكين ومحاربة الفقر، حيث ينتهي الأمر (نظرًا لعدم الضبط المدقق للفئات المستهدفة) بتوجيه تلك البرامج لغير مستحقيها. وتُسجّل في عدد من الدول العربيّة حالات عديدة من إخفاق وصول البرامج والقروض إلى مستحقيها من ذوي الفقر المطلق.[273] ولا يزال التعامل مع ظاهرة الفقر بوصفها ظاهرة متجانسة يسيطر على إدراك المؤسسات والهياكل المعنية بمحاربته، ولا يزال التمييز بين مستويات ظاهرة الفقر المختلفة، النسبي

(272) Elisabeth Hofmann, Gnanou K. Marius, op.cit. p.47.

(273) اليونيفيم، تقدّم المرأة العربيّة، مرجع سابق، ص 243.

منه والمطلق، غير بارزة في عمليات رصد الشرائح الفقيرة والفئات المستهدفة وتشخيصهما من طرف برامج محاربة الفقر الحكوميّة وغير الحكوميّة.

ورغم بعض الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة في عدد من الدّول العربيّة في رصد الشرائح الفقيرة وتشخيص أوضاعها، فإنّ الواقع لا يزال يحتاج إلى ضرورة احتكام الأعمال الميدانية إلى أدوات عمل منهجيّة ونظريّة مختلفة من شأنها أن ترقى بنتائج التشخيص والرصد، وتضمن مستويات أدقّ من تصنيف الشرائح الفقيرة وفق معطيات النوع والسنّ والثقافة والبيئة المجتمعيّة. وهو ما من شأنه أن يرتقي نوعيًا بمختلف برامج ومشروعات التدخل لفائدة هؤلاء، سواء تعلّق الأمر بالقروض الصغرى ودعم المشروعات المنتجة، أو بمعونات لسدّ الاحتياجات المعيشيّة اليوميّة. وتؤكّد بعض الدراسات على أنّه -ورغم ارتفاع نسبة النساء المستفيدات مقارنة بإجمالي عدد المستفيدين من برامج التمويلات الصغرى- مازالت نساء عربيات كثيرات يعانين من الفقر، وغير قادرات على الوصول إلى تلك البرامج، ولا يغطي عرض تمويل المشروعات الصغيرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سوى (2.4%) فقط من احتمالات الطلب عليه.[274]

هذا ويُذكر أن بعض التحليلات الرّاصدة لجدوى برامج القروض الصغرى وانعكاساتها على تمكين المرأة في بعض البلدان النامية تؤكد عدم التشخيص الدقيق للعديد من مؤسّسات الإقراض لفئاتها المستهدفة، بل وتذهب بعض الآراء إلى الحديث عن إقصاء مؤسسات الإقراض وتجنبها المجازفة بالتعامل مع نساء الشرائح الأكثر فقرًا حفاظًا على ديمومة الأصول المالية واستمراريتها، بالرغم مما يسجّل من حرص لافت لدى بعض نساء تلك الشرائح من اجتهاد مضنٍ في سبيل التغلب على ضعف المقدرة الاقتصادية والوفاء بالالتزامات.[275] وحتى في حالة وصول مؤسسات الإقراض إلى الشرائح النسائية الأكثر فقرًا تبقى طبيعة نشاطهم الاقتصادي وحجمه ومستوى القرض المتصل بهما غير كاف لبلوغ أرباح تمكنهم من تجاوز خط الفقر.[276]

وخلاصة القول إن الحديث عن روابط مباشرة وواضحة بين بلوغ هدف تمكين المرأة والحدّ من انتشار الفقر في صفوف النّساء وبين مسارات حفز بعث المؤسسات الصغيرة

---

(274) Jean. Brandasma, "*Making Microfinance Work in the Middle East and North Africa*" The World Bank 2001.

(275) Hofmann Elisabeth, Gnanou K. Marius, op.cit, p.47.

(276) Frey. Vincent, "Le système de micro crédit permet il le développement?" In *Problème Economique*, n° 2 - 666, Année 2000, p.26.

عن طريق برامج وسياسات التمويلات الصغرى والقروض متناهية الصغر يبقى فرضيّة من الصعب تأكيدها في ظل غياب المعطيات الدقيقة والدراسات المعمقة المشخصة لأوضاع المرأة بعد الحصول على القرض وبعد إطلاقها لمؤسستها. ولئن ظلتّ النساء الحاضر الأول في الأرقام الإجمالية للمقترضين، وظلّت امرأة الشرائح الفقيرة في أغلب الحالات الواجهة الأمامية لحرفاء مؤسسات التمويل، فإنه لا شيء يُثبت ميدانيًّا أنها ستكون المستفيد الأول من القرض بعد ذلك أو المتحكّم الرئيس فيه. ويصحّ ذلك خاصة في ظل أعراف وتقاليد اجتماعية، وضمن أوساط تقتنع المرأة فيها بعدم جواز وضع يدها على المال والممتلكات التي تبقى (وفقًا للتمثلات الاجتماعيّة للمرأة) مجالًا للرجل وحده يكون هو الأقدر على إدارتها والتصرّف فيها.

ولا شكّ في أن تحقيق برامج التمويلات الصغرى لفلسفتها وأهدافها يبقى مسيرة غير مكتملة وتنظيرًا أجوف ما لم تسهر تلك البرامج والسياسات على صهر بعث المرأة للمشروعات الصغرى ضمن منظومة متراصة الحلقات ومتتابعة المراحل تمتدّ من التشخيص الدقيق والمضبوط للفئة المستهدفة، إلى لحظة الإنجاز وبعث المرأة لمشروعها، إلى مرحلة ما بعد الانطلاق والحرص على مرافقة المشروع وصاحبته وتذليل معوقات تشغيله.

ويبقى الرهان الأكبر المطروح على برامج التمويلات والقروض الصغرى المستخدمة في مكافحة الفقر في أقطارنا العربيّة متصلًا بالتحوّل من مجرّد آليّة محدودة الأثر والتأثير إلى منظومة اجتماعيّة متكاملة تجمع بين مدّ يد المساعدة النقديّة والفنيّة والخبراتيّة وبين العمل على تطوير استراتيجيات حماية اجتماعية للمنخرطين فيها (منح تقاعد، تأمين على المرض...إلخ) من نساء ورجال الشرائح المعدومة المقصين بطبعهم من مختلف دوائر الضمان والأمن الاجتماعي. وهو اتجاه آخذ في التطور في بعض البلدان النامية الأخرى كالهند مثلًا، التي تحولت فيها بعض الهياكل التقليدية والجمعيات غير الحكوميّة الناشطة في مجال حقوق المرأة من مجرّد مؤسسات لتقديم القروض والمساعدة للمرأة إلى هياكل تتخذ من تمكينها الفعلي هدفًا استراتيجيًّا ومركزيًّا تدور في فلكه جميع الأنشطة والبرامج العاملة وتعمل على تحقيقه وقياس تقدم خطواته. ولقد ارتقت بمقتضى ذلك العديد من الهياكل إلى صيغة تعاونيات ونقابات دفاع عن حقوق النساء الفقيرة وصاحبات المشروعات متناهية الصغر.

هذا ولئن انطلقت بعض تلك المبادرات بمجرّد تقديم القروض الصغرى لنساء الشرائح الفقيرة فإنها قد تحولت اليوم إلى مجموعة ضغط تتحرك على كل الجبهات من أجل إحداث تغيير فعلي ونوعي في مختلف أوجه حياة المرأة الفقيرة والمعوزة (التوعية الصحية والإنجابية، تطعيم الأطفال، مقاومة الأمية، التوعية القانونيّة، التدريب الفنّي...إلخ).

رابعًا: مبادرات بعث المؤسّسة وعلاقات النّوع: أي حضور للرجل والعائلة والثقافة؟

ينظر علم الاجتماع الاقتصاديّ إلى الفرد باعث المؤسسة الاقتصادية كفاعل اجتماعي ينصهر في مجموعة اجتماعية ذات خصوصية معيّنة يكون هو نموذجًا منها، ويسعى عبر مبادرته الاقتصادية فيما يسعى إلى البحث عن هوية اجتماعية ومهنيّة.[277] وقد اجتهد المختصون في ذلك المجال للتأكيد على ما يتضمنه فعل المبادرة الاقتصاديّة من أبعاد غير نفعيّة يطمح صاحب المشروع الاقتصادي إلى بلوغها، وكان ذلك في إطار محاولة تجاوز ما كانت تؤكد عليه النظرة الاقتصادية النيوكلاسكية التي كانت تختزل المبادرة الاقتصادية في حدود مفهوم الفعل العقلاني، وفي الحسابات المادية الضيقة للربح والخسارة.

وقد بيّنت الدّراسات أن الفعل والمبادرة الاقتصاديّة يرتبطان بنوع من الذاتية المرتبطة بدورها بالسياق السوسيواقتصادي الذي ينتمي إليه المبادِر، كما يرتبط بخصائصه الفردية والجماعية. وبهذا يتأكد أن الفعل الاقتصادي كيفما كانت طبيعته وحجمه لا يمكن أن يُقتطع من البنية ومن التفاعلات الاجتماعية ومن السياقات التاريخية التي ينتمي إليها صاحب المبادرة الاقتصاديّة أو صاحبتها.

من هذا المنطلق لا يمكن للفعل الاقتصادي للمرأة ومبادرتها ببعث المؤسسة الاقتصادية وإحداث مشروع مستقل مهما كان حجمه متوسطًا كان أو صغيرًا أو متناهي الصغر، ومهما كان نوعه وقطاع النشاط الذي ينتمي إليه، وبغضّ النظر عن نموذج المرأة صاحبة المبادرة فيه سيّدة أعمال كانت أو بائعة رصيف أو تاجرة حقيبة، أن ينفصل عن محيط اجتماعي يحتضن مبادرتها بأسلوب أو بآخر. ولا يمكن لتلك المبادرة أن تشذّ عن فلك اجتماعي ثقافي وقيمي تتحرك فيه المرأة الباعثة، وتسترفد منه نماذجها التسييريّة وثقافة إدارتها لمؤسستها.

(277) Antoiene Bevort et Michel Lallement, *Le capital social, performance, équité et réciprocité*. La découverte, Paris 2006, p.246.

1- صيغ حضور الرّجل ووزن العائلة وشبكة العلاقات الاجتماعيّة:

إن الصورة النمطيّة السائدة عن المرأة العربيّة –والتي كانت تجعل منها ربّة بيت تدير بامتياز كبير شئون "مملكتها الصغيرة" مفترضة جدلًا أن لا فلاح لها في غير ذلك المجال– صورة دحضتها الدراسات العديدة والمعروفة التي أنجزت في أقطار عربية عديدة منذ انتشار ظاهرة خروج المرأة للعمل في النصف الثاني من القرن العشرين. وقد عمل عدد من تلك الدراسات[278] على إظهار اجتهادات المرأة العاملة للمزاوجة بنجاح بين واجباتها العائلية وبين واجباتها المهنية. وبرز حجم الصعوبات والمشاقّ التي كانت تكابدها المرأة العاملة في ذلك الاتجاه مع ما كان يترتّب عن كل ذلك من نتائج على وضعها الصحّي النفسي والبدني. هذا وقد تمّ الوقوف من خلال جملة تلك الدراسات والأدبيات على نتيجة مفادها تحوّل خروج المرأة للعمل في أوساط اجتماعية عديدة إلى ضرورة اجتماعية ومطلب عائليٍّ أصبحت تفرضه الحاجة الاقتصاديّة للأسرة إلى تنويع مصادر دخلها لمجابهة صعوبات الحياة وضعف القدرة الشرائية وارتفاع مستويات المعيشة.

وفي حالة المرأة صاحبة المبادرة الاقتصادية المستقلة وباعثة المؤسسة، وإن كانت لا تزال الظاهرة حديثة نسبيًا، ولم تحظ بما تستحق من البحث والدراسة والاهتمام، فإن الدراسات الميدانية القليلة المنجزة في الغرض تؤكد بما لا يترك مجالًا للشك على أهميّة تمفصل الخاص بالعام في حياة المرأة صاحبة المشروع بما يرفد إلى حد كبير نجاحها في التسيير والإدارة. وبما قد يبرّر ذلك الافتراض القائل بوجود علاقة قويّة بين نجاح المرأة صاحبة الأعمال في تنظيم مؤسستها وتسييرها وبين مهاراتها وتجربتها في إدارة شئون البيت وطباع أهله وأزماته.

وتشير الدلائل الميدانية إلى محوريّة حضور الأسرة بصيغ مختلفة في مسيرة المرأة باعثة المؤسسة، ولا يبرز خيار مبادرة المرأة ببعث المؤسسة على حساب حضور الأسرة في ذات المرأة الباعثة وحياتها. كما لا يتجلى ذلك الخيار في صور عكسية أو متناقضة مع خيارات الأسرة، بقدر ما يندرج إقدام المرأة على خوض غمار التجربة الاقتصادية المستقلّة ضمن صيغ مختلفة من التوافقات الأسريّة[279] ومن الصفقات العائلية متعدد الأبعاد.

(278) يمكن على سبيل المثال ذكر دراسات كميليا عبد الفتاح وسامية الساعاتي وبعض الدراسات التي نشرت بمركز دراسات الوحدة العربيّة ببيروت وغيرها من الدراسات العديدة التي نشرت بالمشرق وبالمغرب العربيين.

(279) CREDIF, *Les femmes entrepreneures en Tunisie*, op cit, p.35.

ومهما يكن من أمر نموذج المرأة صاحبة الأعمال (المغامرة بمفردها أو المستندة إلى تقاليد عائلية في المجال) ينصهر فعل انخراط المرأة في مسار المبادرة الاقتصادية الخاصة في مستوى علاقته بالأسرة في الأغلب في صيرورة حلّ لأزمة أسريّة ما أو جبر ضرر نفسيّ أو اجتماعيّ أو اقتصاديّ. وهو ما قد يتجسّد في حالة المرأة سليلة العائلات الضليعة في عالم المال والأعمال، التي قد يضطرها الانتماء العائلي لظرف أو للآخر إلى تسلّم المشعل ومواصلة المسيرة بمؤسّسات العائلة والأب أو بمشروعات الزوج. والحال نفسه يتكرر في وضع المرأة المفتقدة لذلك السند، والتي تعقد العزم من أجل أسرتها وبمصادقتها ودعمها على كسر طوق الفقر والارتقاء بأحوال الزوج والأبناء عبر قرض ومؤسسة متناهيي الصغر.

إنّ بعث المرأة للمؤسسة لا يولد -كما عبّر عن ذلك بعض الباحثين- من عدم أو بالصدفة، وإنّما يتموقع دائمًا في منطقة معلومة ضمن شبكة من العلاقات الاجتماعيّة التي تنسجها باعثة المشروع مع الأيام، كما يحيط بها في الأغلب مناخ ملائم "ووسط ساند". ويبقى من العبث تصوّر أنّ ظاهرة المقاولة النسائية ظاهرة فريدة بإمكانها النجاح بمعزل عن الدعم والمؤثرات العائلية؛[280] وبالتالي بمعزل عن الرّجل والرجال.

يعرف مشهد إدارة المرأة للمؤسّسة الاقتصادية حضورًا مكثفًا للرّجل بصيغه المختلفة كأب وزوج وأخ وابن وجار وابن عمّ... إلخ، ويختلف شكل الحضور وقوّة تأثيره في سير المؤسسة وفي شخصية صاحبتها بحسب طبيعة الروابط مع تلك الأخيرة، وبحسب الدور الذي يتبوأه الرّجل داخل المؤسّسة وخارجها، والمكانة التي يحتلها في ذات صاحبة المؤسسة.

وتتراوح مستويات وجود الرّجل/الزوج مثلًا وسلّم حضوره في المؤسسة من الوجود الفعلي الذي يتقاسم فيه مع المرأة مسئولية الإدارة والمتابعة والتسيير، إلى الوجود "الواجهة" -الذي يبرز فيه عند الحاجة إلى قضاء المرأة لشأن ما لا يقضيه غير تدخل "الرجال"، كالحصول على قرض، أو التزود بمواد أولية وغير ذلك- إلى الوجود عن بُعد، والذي يبدو فيه مراقب للأحوال عن بُعد ومقدّم للنصح والمشورة.

أما الرجل/الأب، فبقدر ما قد يكون حضوره مباشرًا في حالات باعثة المشروع العزباء، فإن حضوره الأبرز والأعمّ يكون غالبًا في نسق تمثّلات النساء صاحبات المشروعات بصفة عامة لقيم

(280) Ibid, p.85.

النجاح والتألق والثقة بالنفس، وفي مستوى استبطانهن لأساسيات التسيير الحكيم والتعامل مع العمّال والمزودين وغيرهم. ويرى "بيارنويل دينياي" أن إحداث المرأة للمؤسسة كثيرًا ما يرتبط بعملية إعادة إنتاج اجتماعي لمهنة معيّنة أو لمجال نشاط معيّن كان سائدًا في الوسط الأسري للمرأة باعثة المشروع؛ حيث إنه غالبًا ما تنغرس الحساسيّة تجاه بعث المشروع والرغبة الجامحة في المبادرة الاقتصادية الخاصة في طفولة المرأة وفي تنشئتها الاجتماعية الأولى، التي تقودها بأشكال واعية وغير واعية إلى بلورة تلك الرغبة وبلوغ تلك النتيجة. ولئن ارتبط ذلك الحسّ نحو بعث المشروع في رأيه بالثقافات الوطنية والتشجيعات السياسية والمؤسساتية، فإنّه يرتبط كذلك بقدر مهمّ من السلوكات العائلية التربوية التي أسهمت في إعداد المرأة المسبق للمستقبل، وتهيئتها لبعث المؤسّسة الخاصّة وتسييرها وتولي قيادتها.[281]

إن حديث بعض المختصين عن تجذّر مبادرات بعث المؤسّسة النسائية في الدول العربيّة وفي بعض الدول النّامية في دائرة الوسط الاجتماعي الرافد للمؤسّسة ولصاحبتها أفضى إلى التأكيد على محوريّة التحرّك الذكيّ للمرأة باعثة المشروع ضمن نسيج أكبر من العلاقات الاجتماعيّة المختلفة التي تصنعها المرأة باعثة المشروع خارج محيطها العائلي والاجتماعي. وتؤلّف منها المرأة صاحبة المؤسّسة تدريجيًّا شبكة علاقات حيويّة تستند إليها في رفد حياة مؤسستها وانتعاشها، وتستنفرها في أوقات الضرورة لتسهيل مهامها الإنتاجية وقضاء شئونها.

ولا يعدّ الحديث عن تمفصل الاقتصادي بالاجتماعي، وتلحّف الأوّل بالثاني واكتسائه به تناولًا جديدًا في الأدبيات السوسيولوچية والأنثربولوچية التي أكّدت منذ فترة الروّاد والمؤسّسين على أهمية انصهار الفعل الاقتصادي في مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تحمّله معاني المصادقة الاجتماعيّة والمكانة، وتضفي عليه معاني الرمزية، وتمنحه السلطة والهيمنة.

وقد عاب عالم الاجتماع الفرنسي "بيار بورديو" Pierre Bourdieu منذ الستينيات على علماء الاقتصاد افتراضهم باشتغال رأس المال الاقتصادي بشكل مستقل ومنفصل، وافتراضهم بحدوث التراكم الاقتصادي وفق النماذج الاقتصادية الصرفة. وقد بيّن "بورديو" في مقابل ذلك أن إعادة إنتاج رأس المال الاقتصادي وتناميه يفترض بالضرورة حالة من تحوّله نحو أشكال أخرى من رأس المال، ومنها رأس المال المدرسي، والثقافي، واللغوي الرمزي؛ ومن ثمّ تحوّله نحو رأس مال

(281) Ibid, p.82.

اجتماعي[282] بعبارة "بورديو" الأشمل. وهكذا فإنّ رأس المال الاجتماعي برأي "بورديو" يختزل كلّ أشكال رءوس الأموال غير الاقتصاديّة التي لا يمكن للنماء الاقتصادي أن يتحقق بدونها. ويعرّفه على أنّه "مجموعة من المصادر المتوافرة أو الكامنة المرتبطة بملكية شبكة دائمة من العلاقات المُمأسسة عبر التعارف المتبادل، والمرتبطة بالانتماء إلى مجموعة من الأعوان المتحدين بروابط مستقرة ومثمرة قائمة على تبادلات ماديّة ورمزيّة متلاحمة".[283]

وقد بدأ مفهوم رأس المال الاجتماعي يبرز في بعض الدراسات بوصفه المفهوم السوسيولوجي الأكثر قدرة على فهم ظاهرة المقاولة النسائية. كما بدأت بعض الأدبيات تؤكّد على اعتماد المرأة باعثة المؤسسة الاقتصادية الخاصة (أكثر من الرجل وبشكل مختلف عنه) على جملة من التحالفات الاجتماعية وشبكة من العلاقات الاجتماعية التي تستثمر فيها الرصيد العلائقي للأهل وخاصة للأب والزوج والأبناء بشكل مجدٍ. وأصبحت الوقائع تؤكّد على تحمّل رأس المال الاجتماعي للمرأة باعثة المشروع أكثر من غيره من رءوس الأموال جزءا مهمًّا من مسئولية نجاح مختلف عمليات مضارباتها في السوق، وتسييرها لمؤسستها، وجبر عثراتها المالية والإدارية نتيجة تقلّبات السوق، وتجاوز كلّ ما يمكن أن يعتري المسيرة الاقتصادية للمرأة وللمؤسسة من عوائق وصعوبات.

ويوظف اليوم مفهوم رأس المال الاجتماعي بشكل معمّق في مقاربة ظاهرة الفقر وسياسات مكافحته عبر آلية القروض الصغرى، وتشجيع المرأة الفقيرة على بعث مؤسسات متناهية الصغر، ومساعدتها على بناء مهارات الانتظام والتفاوض الاجتماعي بهدف كسر طوق الفقر وإحداث التغيير. كما يقع اعتماد المفهوم في تحسين أداء آلية تشكيل نساء الشرائح الفقيرة "للمجموعات المتضامنة" المعتمدة من قبل مؤسسات الإقراض متناهي الصغر. وقد بيّنت بعض الدراسات المنجزة بالهند وببعض الدول الإفريقية أن رأس المال الاجتماعي الموظَّف من قبل المرأة يمكن أن ينقسم إلى رأس مال اجتماعي مدني ورأسمال اجتماعي حكومي،[284] حيث يقوم الأوّل على كلّ ما تنسجه

(282) Pierre Bourdieu, *Le capital social, Note provisoires*. Texte reproduit in Antoine. Bevort et Michel Lallement , *Le capital social*, op.cit , p.31.

(283) Ibid, p.31.

(284) انظر على سبيل المثال:

Amartya Sen, *Un nouveau modèle économique*; Ed/ Olide Jacob, Paris 2000.

Linda. Mayoux, "*Tacking the down side: Social Capital, Women's Empowerment and Microfinance in Cameroon*", Development and Change, vol.32, 2001.

المرأة الفقيرة من علاقات اجتماعية وصداقات وتحالفات مع وعبر مختلف الجمعيات والمنظمات التنموية العاملة في المجال، ويستند الثاني إلى ما تصنعه المرأة كذلك من علاقات وتحالفات مع الأجهزة الحكومية الرسميّة وموظفيها وهيئاتها بشكل يخدم سير المؤسسة وتسهيل شئونها.

إن التطور الفكري الحاصل في مقاربة علاقة المرأة بالمؤسّسات الاقتصاديّة، والتمفصل القائم بين الاجتماعي والاقتصادي في مسارات مكافحة الفقر، وبعث المؤسّسات الاقتصاديّة متناهية الصغر، وعمل المرأة بالقطاع غير الرسمي في الدول النامية، أضحى يدفع باتجاه تغيير فعلي في التوجهات الفكرية والنظرية القائمة والمعتمدة لعقود في علم اجتماع التنظيم والمؤسسة.

وتوجهت الإشارة تحديدًا إلى بعض أوجه القصور النظري الناتج عن التناول السوسيولوجي للمؤسسة مختزلًا في دراسة المؤسسات الصناعية الكبرى وتحليلها بمعزل عن دراسة وتحليل كيفيّة اشتغال المؤسسات الصغرى ومتناهية الصغر. وهو ما أدى إلى نقص لافت في تطوّر الإدراك السوسيولوجي لبعض الظواهر الاجتماعية المتصلة بتلك المجالات.

لقد أصبحت الدراسات تؤكّد على ضرورة الانتباه إلى أن رأسمال الثابت للمؤسسة الاقتصادية في البلدان النامية لا يرتبط فقط بقيمة التبادل المنتجة من طرفه، ولكنه يرتبط كذلك بقيمة اجتماعية، وبتنوع في العلاقات والصداقات والدعم الذي يمكن أن يحتكم عليه باعث المشروع أو باعثته. إن نجاح المؤسّسة الاقتصاديّة متوسطة كانت أو صغيرة ونماءها ينشأ كذلك من رأسمالها الاجتماعي، وقدرة صاحبتها أو صاحبها على التحرك داخل شبكة من العلاقات الاجتماعيّة المتنوعة مع الحرفيين والمزودين والموظفين الإداريين والعاملين بالبنوك وغيرهم.

كما تكمن القوّة كذلك في ذلك "الرأسمال الاستراتيجي"[285] العصيّ على القياس الخارجي، والذي لا يتسنّى للدارس فهمه وتقييمه إلا إذا ما تم اعتبار مجموعة الانتماء التي تدور المرأة في فلكها. هذا وقد دعت بعض الدراسات الحديثة إلى ضرورة استحداث مرجعيات نظريّة ومداخل جديدة لدراسة المؤسسة الاقتصاديّة المتوسطة والصغيرة، مرجعيات تنطلق من تثمين دور البنية الخارجية، ومن تأثير المحيط الاجتماعي الذي ينتمي إليه الفرد على سلوك صاحب المؤسسة أو صاحبة المؤسسة. وتنطلق هذه الدعوات من قناعة راسخة بأن المؤسسة المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر يمكن أن تمثل موضوع بحث قائم بذاته. إنها تتجلى كحقيقة متداخلة مشحونة بالروابط التي تنسجها

(285) Pierre. Noel Denieuil, *Les entrepreneurs du développement*. L'Harmattan, Paris 1992, p.11.

تلك المؤسسة مع محيطها. وتؤدي محاولة مقاربتها إلى تناول المجال الاجتماعي المحلّي كمنظومة مؤلفة من جملة من العلاقات الاجتماعية؛[286] وهو ما يدفع باتجاه التأكيد من جديد على القيمة المضافة والعائد النظري والفكري من أهمية تفكيك مرجعيات النظر والتخلّي عن المقاربات الشمولية للظواهر التي لا تعير انتباهًا لعلاقات النوع الاجتماعي ولتجسداتها في الواقع والمجال المدروسين. ولا شك في أن اعتماد منظور سوسيولوجي مراعٍ للنوع الاجتماعي وأكثر التصاقًا بخصوصية المجتمعات والثقافات والشعوب يثري إلى حد كبير محاولات فهمنا للظواهر المدروسة.

2- المرأة العربية والسياق السوسيوثقافي للمبادرة الاقتصاديّة:

تشهد حركة دخول المرأة العربيّة لعالم الأعمال المهمّة أو صغيرة الحجم تناميًا لافتًا في ظل تسامح مجتمعيّ وثقافيّ بدا غير رافض لحضورها في هذه الساحة، بل إنه كان على العكس من ذلك سندًا ودافعًا لحركة انخراطها في مجال المبادرة الاقتصادية الخاصة. ويتمّ ذلك كما سبقت الإشارة في حالة كانت المرأة صاحبة الأعمال مدفوعة بتقاليد أو بثروة عائلية، أو كانت لا تحتكم على غير الصبر والمبادرة وتشجيع المحيطين بها.

وقد يبدو الأمر لافتًا بعض الشيء، خاصة إذا ما وُضع في سياق الوصم المتداول للثقافة العربية الموسومة بذكوريتها وبطرياركية مجتمعاتها المعطّلة للأدوار الاقتصادية للمرأة، والمانعة لحركتها وتحرّرها من قيود الفضاء الخاص.

ويبقى سؤال المشروعية الاجتماعية والثقافية وتقبّل تلك الثقافة الذكورية لفعل المبادرة الاقتصادية الحرّة للمرأة محيّرًا، ويحتاج إلى جهود بحث أكثر عمقًا وتأنيًا، تعمل على فهم أركيولوچيا ذاكرة المجتمع وثقافته وتاريخه، وتحاول عبر ذلك فهم ظاهرة المقاولة النسائية في علاقتها بالثقافة العربيّة الإسلامية. ولن ندعيّ في هذا المقام القدرة على فعل ذلك بقدر ما نطمح لتناول بعض زوايا النظر لظاهرة ولوج المرأة عالم المال والأعمال في بعدها الثقافي.

لقد أفضت بعض القراءات السوسيولوچية لظاهرة المقاولة النسائية ومحاولات فهم نجاح المرأة صاحبة الأعمال وتألّقها في أدارة مؤسستها، إلى تناول الظاهرة في إطار علاقة سببية بينها

(286) Bernard Ganne “*Pour une sociologie des PEM ou de l’entreprise comme articulation d’un système de relation*” in cahiers du Lastrée Université de Lille, 1987. Cité par Denieuil, Les entrepreneurs du développement, p.12.

وبين المجتمع وثقافته الذكورية. ورأت تلك القراءة أن بروز المرأة كفاعل اقتصادي رائد في بعض المجتمعات العربيّة قد يكون في جانب منه نتيجة للطبيعة الذكوريّة لتلك المجتمعات التي تنتمي إليها. وقد بيّن "بيار نويل دينياي" في هذا الصدد -ومن منطلق بعض أدبيات مقولة ثقافة المؤسسة- أن الثقافات التي تُنعت بأنها ذكورية تمنح فرصًا أكبر -في حال وجود تشريعات وظروف مؤسسية وسياسية مناسبة- لبروز مقاولة نسائية طموحة ومتحدية.(287) وقد انطلق الكاتب من آراء "قريت هوفستاد" Greet Hofsted (288) حول الاختلافات الثقافية والمجتمعية للسلوك داخل مجالات العمل، التي أبرز فيها أن النساء يكنّ أكثر طموحًا في الثقافات الذكورية، وأكثر انطواءً وأقل طموحًا وظهورًا في المناصب القيادية العليا بمجالات العمل في المجتمعات النسائية.

إن اعتبار طموح المرأة وتحدّيها في مجال دخول عالم المال والأعمال (رغم ما يشاع عنه في أغلب الثقافات والمجتمعات بأنه عالم الرجل بامتياز، وأن المرأة لا مجال لها فيه لمسوغات وحجج عديدة قد تختلف من سياق سوسيوثقافي إلى آخر، ومن فترة تاريخية إلى أخرى) نتيجة محكومة بطبيعة الثقافة الذكوريّة السائدة قد يكون مدخلًا مهمًّا لفهم بعض جوانب إصرار المرأة وعزمها على تحدّي العوائق الثقافية، وكسر مسلمات أدوار النوع الاجتماعي، وإيديولوجياتها التي لا يخلو منها مجتمع ولا ثقافة، ولكنه يبقى بنظرنا غير كافٍ لفهم الظاهرة، ولا يمثّل غير وجه وحيد من وجوه تحليلها.

وإذا كان من الأكيد أن تجديف المرأة العربيّة اليوم ضدّ التيار المعادي لحضورها وإسهامها الفاعل في الحياة الاقتصادية لمجتمعها قد يكون وراء تفسير إصرارها وعزمها على تحدّي المستحيل وتحقيق النجاح وفرض الذات، فإنه من المؤكد كذلك أن مختلف أوجه ذلك التحدي لا تنطلق من عدم، ولا يمكن اعتبارها ظواهر بلا جذور تاريخية. وربّما تجد تلك القيم النسائية المتحدية والمقتحمة لعالم المال والأعمال لنفسها امتدادات تاريخيّة تصنع منها حججًا تستند إليها وتستمد منها مشروعيتها الثقافية في الوجود والبروز.

وتتكرّر صور تلك المشروعيّة الثقافية التاريخية ونماذجها، ويُعبَّر عنها بأشكال مختلفة في مشهد المرأة العربيّة سيّدة الأعمال ذات الدور الاقتصادي الرائد في المغرب والمشرق. وفي هذا السياق يبرز نموذج السيدة خديجة زوجة الرسول صلى الله علية وسلم مثلًا قويًّا في دوائر متنوعة من فعل التألق والبروز

---

(287) CREDIF, *Les femmes entrepreneures en Tunisie*, op cit, p.65.

(288) كنا قد تعرضنا بمزيد من التفصيل لتحليلات هوفستاد لمفهوم ثقافة المؤسسة وعمليّة تشكيل ثقافة المجتمع الكلّي لنطاقات العمل، ويمكن للحصول على المزيد من التفاصيل الرجوع للفصل الثاني.

الاقتصادي للمرأة العربيّة. ولا غرابة في أن يقترن اسم السيدة خديجة بسلسلة معامل للفولاذ والصلب تديرها امرأة عربيّة، كما لا غرابة في أن تحمل بعض منتديات سيدات الأعمال ومجالسهنّ وغرفهنّ التجاريّة ذلك الاسم الرمز. ولا غرابة اليوم لتاجرة موريتانية تجوب البلاد العربية طولًا وعرضًا بحثًا عن أجود أنواع العطور والحليّ والقماش لتزوّد به صغار تاجرات موريتانيا[289] أن تستمدّ شرعية ممارستها من سيرة جدّاتها تاجرات موريتانيا لقرون خلت؛ حيث كانت التاجرة الموريتانية تسجّل فيها حضورها في قوافل التجارة الصحراوية بين المغرب الإسلامي ووسط إفريقيا وغربها. قد تتصور تلك المشروعية التاريخية إذًا بصور مختلفة حسب السياقات والظروف، كما قد تتجلّى بطريقة أو بأخرى في نماذج متعددة من سيدات الأعمال العربيات، ولكن المهمّ أنها تنخرط جميعًا في ذات المسار من الدلالة ومن نسج المعاني المسترفد بدوره من فضل الشريعة الإسلامية على المرأة؛ حيث اعترفت لها بذمّة مالية مستقلّة مكّنتها -رغم سطوة الأعراف وجور التقاليد أحيانًا- من فرض ذاتها في عالم الأعمال، وساعدت على توفير مناخ ثقافي عام لا يستنكر وجودها في ذلك العالم.

وفي نفس ذلك المسار من البحث عن المشروعية الرمزية والاسترفاد منها تسعى المرأة صاحبة العمل المتواضع والمشروع متناهي الصغر إلى نصوص القرآن والأحاديث النبويّة التي تبارك السعي، وتستهجن الاستكانة، وتعلي من شأن العمل على قتل شبح الفقر ودحره. هذا فضلًا عمّا تجده في المأثور الشعبي من حجج داعمة تؤكد من خلالها للمحيطين بها وللمتعاملين معها أنه "لا عار في عمل النهار"، وأن "في الحركة بركة" وأنّ "التعب والشقاء أفضل من الاحتياج والعوز"، وغير ذلك مما يحفل به موروث مجتمعاتنا العربيّة الشفوي من أقوال وأمثال.

وخلاصة القول إن حركة بعث المرأة العربيّة للمؤسسة تتجلّى كحركة متنوعة تتعدّد فيها نماذج صاحبات المؤسسة الاقتصادية وأصنافهن. وبالقدر الذي تسجّل فيه تلك الحركة بروزًا لافتًا لصاحبات المؤسسة الاقتصادية المهمّة من حيث الحجم في أغلب الدول العربيّة، فإنها تسجّل كذلك حضورًا مهمًّا لباعثة المؤسسة الاقتصادية الصغيرة أو متناهية الصغر. وتنصهر هذه الحركة بمختلف أصنافها في سياقات ثقافية وقانونية واقتصادية مشجّعة على النطاقات المحلية والإقليمية والدوليّة أضحت تدفع باتجاه حفز المرأة على خوض تجارب العمل المستقل وتجشم مسئولية الانخراط الحرّ والفاعل في الحياة الاقتصاديّة.

(289) لمزيد من التفاصيل حول ممارسة المرأة الموريتانية لنشاط التجارة يمكن الرجوع إلى:
Gisèle Simard, *Petites commerçantes de Mauritanie: voiles, perles et henné*. ACCT- Kartalla, Paris 1996.

وعن الخصائص العامة لحركة المبادرة الاقتصادية الحرة للمرأة العربية يمكن القول إن التوزيع القطاعي لمؤسسات النساء يشهد حضورًا محتشمًا في بعض القطاعات، مقابل التمركز المكثّف في القطاع الثالث وضمن أنشطة الخدمات والتجارة والسياحة. وهكذا فإن خطا المرأة العربية في عالم المال والأعمال تبدو وئيدة وحذرة، تتهيب خوض المجالات غير المألوفة؛ وتتجنب بالتالي المغامرات الاقتصادية غير مأمونة العواقب.

وعلى خلاف ذلك لا تنحصر الملامح العمريّة للنساء صاحبات المؤسسة في شريحة عمريّة بعينها. ورغم أن ظاهرة بعث المرأة للمؤسسة كانت تقترن في السابق بمراحل النضج العمري والمادي للمرأة –مما كان يفترض بعث المؤسسة في سن متأخر نسبيًّا– فإن التغيرات الهيكلية الطارئة على أسواق العمل، والارتفاع المشهود لخريجات التعليم العالي في سائر البلدان العربية أضحيا يبرزان انخراطًا متزايدًا لحديثات السن، خاصة من حاملات الشهادات العليا في عالم المال والأعمال في عدد الدول العربيّة.

وتشهد الدول العربية كذلك تطورًا ملحوظًا في نسق بعث المؤسسة متناهية الصغر بدعم من جهات حكومية وغير حكومية عديدة ناشطة في مجال التمويلات الصغرى. ويندرج هذا النسق في سياقات عالميّة ووطنيّة عُقد فيها العزم على مكافحة فقر النساء. ولئن ظلّت تجربة محاربة فقر النساء عبر آلية بعث المشروعات متناهية الصغر محلّ العديد من النقد المتّصل بماهية التدخل وبالنتائج الفعليّة في تحقيق تمكين المرأة، فإن ذلك المسار يشهد تطوّرًا بارزًا محاولًا استهداف أكبر عدد ممكن من نساء الشرائح الفقيرة.

وأخيرًا يبقى من المهمّ التأكيد على أن حركة بعث المرأة للمؤسسة الاقتصادية بمختلف صورها المهمّة والمتواضعة من حيث الحجم تنصهر في رحم منظومة ثقافية اجتماعية تتأسس على نسيج متشابك من العلاقات الاجتماعية التي تتحرك المرأة صاحبة المشروع في دوائرها وتستند إليها صانعة منها رأس مال اجتماعي ترفد به إمكاناتها المادية. ويبرز الرجل بصيغ متعددة وبأدوار متباينة كشريك داعم وساند للمرأة ولمؤسساتها. وتحاول المرأة صاحبة المؤسسة المتوسطة أو الصغيرة أو متناهية الصغر بحنكة بالغة ربط الخاص بالعام في حياتها، وربط الاقتصادي بالاجتماعي بهدف العلوّ بموقعها ومكانتها الاقتصادية في ظل اجتهاد لصون أدوارها المألوفة كربّة بيت وصاحبة أسرة. ومع اجتهاد في رفد دورها الاقتصادي بصور رمزيّة مختلفة من تأكيد مشروعيته الحضارية والتاريخية، صور تعمل فيها على تأصيل نشاطها في عمق مقومات الهويّة والانتماء، مترصدة بذلك لكل محاولات التشكيك أو التحفّظ على نشاطها الاقتصادي باسم الدين أو العرف أو التقاليد.


خاتمة عامة

إن تطور العلوم الإنسانية والاجتماعية في ظلّ اختلال نوعي سقط لزمن في أوحال أسطورة حيادية العلم وعدم انتماء المعرفة إلى جنس بعينه، انعكس سلبًا على كل تخصصاتها، بما فيها تلك المهتمّة بالعمل وبالتنظيم وبالمؤسّسة. وقد تطورت تلك الاختصاصات تحت وطأة إدراك سوسيولوجي منقوص للعامل "الإنسان" بوصفه رجلًا "مفتول العضلات"؛ فظلت بذلك دراسات علم اجتماع العمل تحديدًا بعيدة عن الانتباه إلى القواعد العريضة من النّساء العاملات بالمصانع؛ وغير آبهة بالتالي لمباحث العلاقة بين الجنسين في تفاعلها مع ظواهر العمل ومجالات ممارسته.

وعقب تنوّع المقاربات السوسيولوچيّة لمجالات العمل، وظهور مرجعيات نظريّة أكثر تطوّرًا ومواكبة للتقدّم الصّناعي في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي مع علم اجتماع التنظيم، ثم مع علم اجتماع المؤسسة، لم يبرز أي اهتمام يُذكر بالمرأة ولا بعلاقات النوع الاجتماعي داخل نطاقات العمل في الغرب أو في العالم العربي. حصل ذلك رغم ما شهدته تخصّصات سوسيولوچيا العمل والتنظيم والمؤسسة من تجديد في أطروحاتها وتطوّر في تناولها النظري لمجالات العمل والمؤسسة، وتثمينها لأهميّة منظومات العلاقات الاجتماعية القائمة بين الفاعلين الاجتماعيين، ودورها في الحفاظ على تماسك المؤسّسة الاقتصاديّة وتميّز نظم أدائها.

وإن عرفت الساحة البحثيّة بعض الاهتمام السوسيولوجي بالمرأة العاملة في مناطق عديدة من العالم، فإن تلك المحاولات نظرت إلى المرأة في ذاتها دونما تتناولها كفاعل اجتماعي واقتصادي داخل منظومة علاقات النّوع الاجتماعي في مؤسسات العمل وشبكاتها. كما أن ذلك التناول ظلّ مفتقدًا لمدارس نظريّة سوسيولوچية قادرة على استيعاب قضايا العمل والتنظيمات والمؤسسة عبر مجهر النّوع الاجتماعي.

ولئن تمكّنت سوسيولوچيا المؤسّسة على وجه الخصوص من إبراز أهمية تأثير المنظومات القيميّة والثقافيّة على واقع الحياة الاجتماعيّة وأنسجتها البشريّة داخل المؤسسة وعلى أنساق الاشتغال وطبيعة التسيير والقيادة وكمّ الإنتاج وجودته وغير ذلك، فإن الاهتمام بطبيعة الروابط القائمة بين الجنسين في صلب المؤسسة الاقتصاديّة، ومكانة كل منهما في مجالات العمل ومواقعه المختلفة ظلّ شبه مقبور في أغلب أدبيات التخصّص، وظل التناول عامًّا وشموليًّا، دون أن يتبلور إلى اليوم ضمن أدبيات سوسيولوچيا العمل والمؤسّسة اتجاه بارز يؤكّد على أهميّة علاقات النوع الاجتماعي وأثرها على الفاعلين الاجتماعيين وعلى سير المؤسسة واشتغالها.

ورغم التطّور الفكري والميداني لمقاربة النّوع الاجتماعي، وتزايد الاهتمام بما يمكن أن يحققه اعتماد تلك المقاربة في مجالات البحث المختلفة من إضافة وتجويد لمستوى النتائج والخلاصات، فإن ذلك لم يتجلّ بالشكل المطلوب في أدبيات سوسيولوچيا العمل والتنظيم والمؤسّسة. وقد أسهمت جدلية التفاعل بين مساري التطوّر الفكري للمفهوم واستخداماته الميدانية في الحقل التنموي بشكل خاص في الارتقاء المعرفي به من مفهوم نظري مجرّد إلى مقاربة ذات أسس فكرية ومنهجيّة بدأت الجدوى المباشرة من استخداماتها الميدانية تتأكد شيئًا فشيئًا. وقد مثّل ذلك خطوة مهمّة في مسار ردم الفجوة بين النظريات العلميّة والشواغل المجتمعية لعموم الناس. وربّما استوعب مفهوم النّوع الاجتماعي عبر جدلية التأثر والتأثير بين الفكر والمعرفة من ناحية، والواقع المجتمعي المعيش للمرأة والرجل والشرائح المقصية والمهمّشة من ناحية أخرى، كل ذلك الجدل الذي دار حول مهمّة المفكّر والعالم وحرفته بالمعنى الذي أثاره عالم الاجتماع الألماني "ماكس فبير" منذ أكثر من قرن، وما تحدث عنه أيضًا عالم الاجتماع الفرنسي "إميل دوركهايم" منذ مراحل التأسيس الأولى لعلم الاجتماع عن جدوى العلم ودوره في التغيير الاجتماعي الفعلي على أرض الواقع. ولعلّ مفهوم النوع الاجتماعي برهن بذلك عن مقدرة فائقة في الاستيعاب الرحب لمجموعة من العناصر التي كانت تُعتبر متنافرة ومتضادة، كالرجل والمرأة، والنظري والميداني، والكمي والكيفي، والحكومي وغير الحكومي، والمحلّي والدولي، إلاّ أنّ مسار استيعابه كمفهوم وكأداة تحليل قادرة على تحقيق الإضافة العلمية في حقول المعرفة الإنسانية والاجتماعية المختلفة مازال متعثّرًا.

إنّ معاودة صياغة المفاهيم بعد تفكيكها، وإعادة إنتاج وسائلنا ومناهجنا البحثيّة وفق منظور يراعي احتياجات كلّ من النّساء والرّجال وسائر الشرائح الاجتماعيّة المقصيّة والمهمشة يبقى أحد أهم ركائز نجاح التأسيس لعلم اجتماع عمل ومؤسسة مختلف ومغاير، يطمح في تغطية شواغل الفاعلات والفاعلين الاجتماعيين ضمن مجالات العمل المتنوعة والمتجدّدة من يوم إلى آخر بتجدّد نسق سير العولمة الاقتصادية التي نعيشها. ويتبدّى التأسيس لعلم اجتماع عمل ومؤسّسة مراعٍ لمنظور النّوع الاجتماعي اليوم كحتميّة علميّة أضحت تتطلب تضافر جهود المختصين في مختلف الأقطار العربية للإسهام الجدّي والفاعل فيها. وإن بقيت الأدوار الكبرى في صياغة الخطط والاستراتيجيات الدّافعة بذلك المسار مسئولية هياكلنا ومؤسساتنا الإقليمية، فإن ذلك البناء لا يجب أن يستهين كذلك بدور الجهود الفردية للجامعيين والجامعيات والباحثين والباحثات باتجاه غرس قيمة النظر لسائر ظواهر العمل والمؤسّسة عبر منظور النّوع الاجتماعي بشكل أفقي يخترق كل مراحل الإنتاج البحثي والتدريسي ومحطاتها.

ويطرح الوضع السوسيولوجي لأحوال العمل والمؤسّسة في زمن العولمة في ميزان النّوع الاجتماعي والروابط بين الجنسين على موائد البحث قضايا بحثيّة حرجة، ومسائل نظر ملحّة عن التقسيم غير المتكافئ وغير المنصف للعمل بين الجنسين، ودور المسارات الاجتماعية والثقافية في إعادة إنتاجها بأشكال أحد وأعمق من قبل في أسواق عمل العولمة.

ولكنّ اللافت للانتباه أن الجهود النظريّة المبذولة لتفكيك أوضاع العمل والمؤسّسة وفقه تحولاتهما الراهنة لا تزال في معظمها غير منتبهة إلى التطوّر المطرد والمعتل لإعادة إنتاج حقائق التقسيم الجنسي للعمل وانعكاساته المختلفة والمحتملة على واقع كلّ من المرأة والرّجل داخل مجالات العمل. وتبقى المرأة تحديدًا خارج الصورة وخارج جوهر التحليل العلمي والنظري المتصل بمستجدات قضايا العمل والمؤسّسة. كما يبقى عمل النساء بالقطاع غير الرسمي، وأصناف عملهنّ المرن والهشّ (من المنزل وبالقطعة ولبعض الوقت...إلخ)، ووجودهن في حركات الهجرة الداخلية والخارجية المشروعة وغير المشروعة، حقائق اجتماعية ما زالت لم تطرح كموضوعات إشكالية في إطار الطرح النظري للتحولات الراهنة للعمل وللمؤسسة بقدر ما تطرح كنتائج وكمظاهر ميدانية ومضرب أمثلة للإفرازات الجانبيّة لمسارات التحولات الراهنة في مشهد العمل والمؤسسة.

وإلى جانب كلّ ذلك لا تزال الجهود الميدانية والإحصائية لتحويل حقائق مناطق ظلّ أسواق العمل وزوايا الاقتصاد الخلفيّة والموازية وغير المنظورة وموقع النساء فيها إلى أرقام ومؤشرات إحصائية موثوق بها، لا تزال في مستوى الأقطار العربية متعثرة ودون المستوى المطلوب لإنارة سبيل المعنيّين برصد تلك الظواهر وتحليلها من باحثين ودارسين وأصحاب قرار. ومعلوم أن المؤشّرات المحايدة والأرقام الإجمالية وغير المفصّلة وفق النوع الاجتماعي تظلّ هي الأكثر عجزًا عن كشف الغموض عن أوضاع البطالة والعمل المرن والهشّ والعمل الجزئي وقضايا الهجرة. ولا شكّ في أن تجميع البيانات الدقيقة حول تلك الظواهر بمنظار النوع الاجتماعي وتفصيلها وفق مقاييسه المضبوطة والمحددة سوف يضفي على المقاربة الكميّة لمثل تلك الظواهر دلالات نوعيّة أبلغ أثرًا وأكثر إنارة لسبيل البحث ودوائر التخطيط واتخاذ القرار.

ويبقى التحدّي المطروح على مختلف الهياكل المعنيّة في البلاد العربية حكوميّة كانت أو غير حكوميّة وعلى الباحثين والدارسين، متمثّلًا في السعي الجدّي نحو تعميق النظر والتشخيص المتأنّي والمدروس لواقع التداعيات المختلفة للعولمة على أسواق العمل وعلى المؤسسة الاقتصادية، وعلاقة

تلك التأثيرات بقضايا النوع الاجتماعي. كما يتّصل ذلك التحدي بمدى النجاح في السعي نحو إدراك الأوجه المختلفة لتلك الظواهر وفهمها في ضوء خصوصيتها العربيّة، وبمعزل عن الاستجابات المشروطة للأجندة الدولية والمآرب المختلفة والمتنوعة للهياكل الأمميّة وللهيئات المانحة وغيرها من الأصوات المتولدة على الساحة الدولية من يوم إلى آخر، والمتبنية لقضايا المرأة الفقيرة والمهمّشة في الدول العربيّة والدول النامية.

قائمة المراجع

المصادر والمراجع العربية

1. الاتحاد البرلماني الدولي، البرلمان والموازنة والنوع الاجتماعي، دليل عملي للبرلمانين 2004م، النسخة العربيّة، بيروت.

2. اعتماد علاّم، علم الاجتماع الصناعي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 2، القاهرة، 2004م.

3. أنطوني غدينز، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2005م.

4. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تأريخ الحركات النسائية في العالم العربي، بيروت، 2005م.

5. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وضع المرأة العربية في سياق الصكوك الدولية، ورقة مقدمة في اجتماع منظمة المرأة العربية 13-15 نوفمبر/تشرين الثاني 2003م.

6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005م "نحو نهوض المرأة في الوطن العربي".

7. جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرين، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000م، المجلد الأول.

8. رفاعة الطهطاوي، المرشد الأمين في تربية البنات والبنين، تحقيق محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1973م.

9. زكي الميلاد، تجديد الفكر الديني في مسألة المرأة، المركز الثقافي العربي، القاهرة، 2000م.

10. سلوى شعراوي جمعة، دراسات المرأة كحقل دراسي في الجامعات العربيّة، ضمن أعمال ورشة تضمين بعد النوع الاجتماعي في المقررات الجامعية، منشورات منظمة المرأة العربيّة، القاهرة، 2003م.

11. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، 2010م.

12. ---------، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، 2009م.

13. ---------، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،، القاهرة، 2002م.

14. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية، دليل المؤشرات الدالة على النوع الاجتماعي، 2004م.

15. ---------، تقدّم المرأة العربية 2004م، جمهورية مصر العربية، ط 1، القاهرة، 2004م

16. عائشة التايب، "الإنتاج المعرفي حول المرأة في العالم العربي"، مجلّة التنوير، جامعة الزيتونة، تونس، العدد رقم (11)، سنة 2008م.

17. -------، "حضور المرأة في حقل البحث السوسيولوجي في العالم العربي، مثال تونس"، ضمن كتاب المرأة العربية والبحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعيّة، أعمال الدورة الثانية عشرة لملتقى المبدعات العربيات، سوسة، 2008م.

18. -------، "الثورة الرقميّة المضادة: مقاربة سوسيولوجية لجرائم الفضاء الإلكتروني"، مجلّة إضافات، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، بيروت، العدد الأوّل، يناير/ كانون الثاني 2008م.

19. -------، سوسيولوجيا العمل الموازي بالمناطق الحدوديّة: الهجرة السريّة والتجارة الموازية والتهريب، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة تونس الأولى، تونس، 1998م.

20. عبد الباسط عبد المعطي واعتماد علام (تحرير)، العولة وقضايا المرأة والعمل، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية – كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2003م.

21. عزّة محسن خليل، "الحركات الاجتماعية في العالم العربي"، ورقة منشورة على الإنترنت، ضمن الموقع الإلكتروني لمنتدى العالم الثالث. http://forumtiersmonde.net

22. علا أبو زيد (تحرير) تضمين بُعد النوع في المقررات الجامعية ومجالات البحث الأكاديمي، أعمال ورشة منشورات منظمة المرأة العربيّة، القاهرة، 2003م.

23. فادية حطيط عزة شرارة بيضون (تحرير)، الجندر في التعليم العالي: وقائع ندوة إدماج منظور الجندر في سياسات ومناهج الجامعة اللبنانية، تجمع الباحثات اللبنانيات، مكتب اليونسكو، بيروت، الجامعة اللبنانية، بيروت، 2004م.

24. فاطمة المرنيسي، ما وراء الحجاب، الجنس كهندسة اجتماعية، ترجمة فاطمة الزهراء أزراويل، المركز الثقافي العربي، ط 4، المغرب، 2005م.

25. كمال عبد اللطيف، قضايا المرأة في الفكر العربي المعاصر: التحقيب، المرجعية وأسئلة التغيير، ورقة خلفية مقدمة لتقرير التنمية الإنسانية العربية الرابع، منشورة على الإنترنت.

26. ليليا العبيدي، جذور الحركة النسائية في تونس، تونس (دون ناشر)، 1987م.

27. ليندا جين شيفرد، "أنثوية العلم: العلم من منظور الفلسفة النسوية"، ترجمة يمنى طريف الخولي، عالم المعرفة 306 – سنة 2004م.

28. مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، سيدات الأعمال العرب، نواة لتكتل اقتصادي عربي، أخبار الخليج، 25 إبريل/نيسان 2003م، صفحة منشورة على شبكة الإنترنت.

29. مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، العولمة والنوع الاجتماعي: المشاركة الاقتصادية للمرأة العربيّة، تونس 2002م.

30. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الحرفيات وصاحبات الأعمال الفلسطينيات: الواقع والآفاق، القدس ورام الله، 2005م.

31. معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، المساواة بين الجنسين: كفاح من أجل العدالة في عالم غير متساو، (النسخة العربية)، سنة 2004م.

32. مكتب العمل الدولي، الفقر والنوع الاجتماعي، الاتجاهات والقضايا والمداخل: لمحة عامة، الطبعة الأولى، جنيف، 1999م.

33. ------، المساواة في العمل: مواجهة التحديات، التقرير العالمي، مؤتمر العمل الدولي 96، جنيف، 2007م.

34. ------، النوع الاجتماعي والفقر والاستخدام، وحدة مرجعية خاصة بالدول العربيّة، جنيف، إبريل/نيسان 2003م.

35. منظمة العمل العربية، الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية، العدد السادس لسنة 2004م، مركز التوثيق والمعلومات، ديسمبر/كانون الأول 2004م.

36. -------، نشرة إحصائية حول التشغيل والتنمية البشرية في البلدان العربية لعام 2004م، مركز التوثيق والمعلومات ديسمبر/كانون الأول 2005م.

37. منظمة العمل العربية: الأنماط الجديدة للتشغيل، مؤتمر العمل العربي، الدورة رقم (34)، شرم الشيخ 10-17 مارس/آذار 2007م.

38. -------، النهوض بالعمالة عن طريق الاهتمام بالقطاع غير المنظم، وثائق مؤتمر العمل العربي في دورته الحادية والثلاثين، دمشق، فبراير/ شباط 2004م.

39. -------، تشغيل الإناث في القطاع غير المنظم بالجمهورية التونسيّة، منشورات منظمة العمل العربية، 2005م.

40. نوال السعداوي، الوجه العاري للمرأة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، بدون تاريخ.

41. هالة أحمد فؤاد، رصد بعض الإنجاز النسائي العربي في المجال المعرفي، ورقة خلفية مقدمة لتقرير التنمية الإنسانية العربية الرابع، منشورة على الإنترنت بتاريخ 23-8-2007م.

42. هشام شرابي، النظام الأبوي: إشكالية تخلّف المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت 1993م.

43. ------، النقد الحضاري لواقع المجتمع العربي المعاصر، دار نلسن، الطبعة الثالثة، بيروت، 2000م.

44. Amin Samir, *L'empire du chaos. La nouvelle mondialisation capitaliste*, Paris, L'Harmattan, 1991.

45. Auffert, Severine , *Pour un existentialisme culturaliste de la différence sexuée*. Séminaire Idée féministes, Université populaire de CAEN. Avril 2007 (Pagesperso-orange.fr.).

46. Bard Christine, *Un siècle d'antiféminisme*, Fayard, Paris, 1999.

47. Bernoux Philippe, *La sociologie des entreprises*. Essais, Editions du Seuil, 2e édition 1997.

48. Bernoux Philippe, *La sociologie des organisations*. Editions du Seuil, Quatrième édition, Paris 1985.

49. Bevort Antoine et Lallement Michel, *Le capital social, performance, équité et réciprocité*. La découverte, Paris 2006.

50. Besnard, Philippe (Direction), *Division de travail et lien social: Durkheim un siècle après*. PUF, Paris 1993.

51. Boukraa Ridha, "*Organisation sociale de l'entreprise et innovation technologique*". *Maghreb et maîtrise technologique, enjeux et perspectives*. CEREP-CEMAT, Tunis.1994.

52. Boukraa Ridha, *Comprendre la mondialisation, Etudes sociologique*. Centre de Publication Universitaire. Tunis 2005.

53. Brandasma, Jean, " *Making microfinance work in the middle east and north Africa*" The world bank 2001.

54. Cabin Philippe et Bruno choc (Coord), *Les organisation Etat des savoirs*. 2 ème édition, Ed Science Humaine, Paris 2005.

55. Cacha Denys, *La notion de culture dans les sciences sociales*, Editions La Découverte. Paris 2001.

56. Charme Jacques, "*Une revue critique des concepts, définitions et recherches sur le secteur informel*" in Nouvelles approches du secteur informel, Séminaire du O.C.D.E. 1990.

57. Charme Jacques, "*Secteur informel et emploi informel au Maghreb. un état des lieux et des connaissances par rapport à d'autre expériences dans le monde*". Colloque international: La question de l'emploi informel En Afrique du nord: Tendance récente et perspectives 2020. Alger 26/28 juin 2004.

58. Colin Denis, la fin du travail et la mondialisation, Idéologie et réalité sociale. L'harmattan Paris 1997.

59. CREDIF, La femme Tunisienne, *acteur de développement régional, Approche Empowerment*. Tunisie 2005.

60. CREDIF, *Les femmes en Tunisie 2000*. Ministère des Affaires de la femme et de la famille, Tunis 2000.

61. CREDIF, *Les femmes entrepreneures en Tunisie, paroles et portraits*. Tunis 2001.

62. Crozier Michel, Friedberg E, *L'acteur et le système*. Seuil, Paris 1977.

63. Crozier M, *Le phénomène Bureaucratique*. Seuil, Paris 1971.

64. De Coester Michel, François P, *traité de sociologie du travail*. De Boeck Université, II édition, Paris 1988.

65. Denieul P N, *Les entrepreneurs du développement*. L'Harmattan, Paris 1992.

66. Durkeim Emile, *De la division de travail social*, PUF, Paris 1978.

67. Dubois Jean Luc, "*Comment les politiques de lutte contre la pauvreté peuvent - elles prendre en compte les inégalités sexuées, rapport de genre et question de population*. Genre et développement", Dossiers et recherches, N° 85, INED, 2000.

68. Enda inter-arabe, *Le micro crédit dans le monde arabe: Expériences et perspectives*. Atelier de réflexion. Tunis octobre 2000.

69. Fournier Martine, "*Combats et débats*". In Femmes: combats et débats, Revue Sciences Humaines, Hors Série, n 4 -2005.

70. Frey Vincent, "*Le système de micro crédit permet il le développement*?" dans problème économique, n° 2.666, année 2000.

71. Friedmann George, Naville Pierre, *Traité de sociologie de travail*. Armand Collin Tome 1, Paris 1961.

72. Friedmann George, *Le problème humain du machinisme industriel*. Gallimard, Paris 1946.

73. Gardey Delphine, *Enjeux de recherche sur le genre et le sexe*. Rapport à la présidente du CNRS, Mars 2004,(Texte publié sur Internet).

74. Gisèle Simard, *Petites commerçantes de Mauritanie*, Paris Karthalla 1996.

75. Goffman, Irving, *L'arrangement du sex*, La dispute, Paris 2002.

76. Guionnet Christine, Eric Neveu. *Féminins- Masculins, Sociologie de genre*. Armond Colin ,Paris 2004.

77. Hilena Hirata,(Dir) *Dictionnaire critique du féminisme*, PUF, Paris 2000.

78. Hofmann Elisabeth, Kamala Marius Gnanou, "*L'approche genre dans la lutte contre la pauvreté: L'exemple de la micro finance*" Colloque: Pauvreté et développement durable, 22-23 novembre 2001, Chaire Unesco de Bordeaux 4.

79. Hurting M C, *Sexe et genre: De la hiérarchie entre les sexes*, CNRS Editions, Paris 2003.

80. Jo Hatch, Mary, *Théorie des organisations*. De Boeck Université, Paris 2000.

81. Karl Marx, *Le capital*. Gallimard, Paris 1972.

82. Labie Mark, *La micro finance en question*, FHP, Paris 2000.

83. Latouche, Serge, *La planète des naufragés, Essais sur l'après développement*. La découverte, Paris,1999.

84. Laufer Jaqueline, *Le travail du genre; Les sciences sociales du travail à l'épreuve des différences de sexe*. La découverte, Paris 2003.

85. L'autier Bruno, *L'Etat et l'informel*.L'Harmattan, Paris 1991.

86. Maruani Margaret, (Dir). *Femme, genre, société*. La découverte, Paris 2005.

87. Mauriani Margert, Marry.C et *Masculin féminin: Questions pour les sciences de l'homme*. PUF, Paris 2001.

88. Margaret Maruani , (Dir), *Femme genre et société: L'état de savoir*. La découverte, Paris 2005.

89. Weber Max, *Economie et société*. T 1 et 2, Plon, Paris, 1971.

90. Mayoux Linda, "*Tacking the down side: social capital, women's empowerment and microfinance in Cameroon*", Development and change, vol 32, 2001.

91. Mintzberg Henri, *Structure et dynamique des organisations*. Edition d'Organisation, Paris, 1982.

92. Andrée Michel (dir), *Les Femmes dans la société marchande*, PUF Paris 1978.

93. Parsons, Talcott, *The Social System*. Glencoe. The Free Press, 1951.

94. Perrot.M, *Dictionnaire critique de féminisme*, PUF, Paris, 2000.

95. Sainsaulieu Renault, *L'identité au travail*. FNSP, Paris, 1985.

96. Sainsaulieu Renault, *Sociologie de l'organisation et de l'entreprise*. Dalloz, Paris,1987.

97. Schein Edgard, *Psychologie et organisation*. Edition Homme et Techniques, Paris 1971.

98. Schein Edgard, *Organizational culture and leadership*. San Francisco, Londres, 1986.

99. Scott, Joan W, *Gender and the politics of history*.Columbia University Press, 1988.

100. Sen Amartya, *Un nouveau modèle économique*. Ed/ Olide Jacob, Paris 2000.

101. Taylor, F.W, *Les principes de la direction scientifique des entreprises*. Verviers, Bibliothèque Marabout. Paris 1957.

102. Touraine Alain, *L'évolution de du travail ouvrier aux usines Renault*. CNRS, Paris, 1955.

103. Tripier P, "*La sociologie du travail*" dans Durand, sociologie contemporaine, Vigot, 1989.

104. Tripier P, *du travail à l'emploi. Paradigme, idéologie et interactions*. Editions de université, Bruxelles 1991.

105. United Nation, "*Convention on the Elimination of all Forms Discrimination Against Women*", Full text of CEDAW (including Proposal Reservations, Understandings and Declarations of the United States), Available on internet website address: http://www.safnet.com/cedaw/cedaw.htlm

106. Verschur Christine (Dir), "*Genre, mondialisation et pauvreté*". Cahiers genre et développement, n° 3, IUED- EFI, Genève. 2002.

107. Walby Sylvia, "*Gender Mainstreaming: Productive tension and practice*". In Social Politics. Oxford University Press, Fall 2005.

108. World Bank, *Poverty Reduction and economic management, Africa Region*, Report n 28143- SE, 2003.

109. Young K, *planning from a gender perspective: making a world of difference, Women and Development reader*. Zed Books Ltd, London and new Jersey 1997.

المؤلفة

الدكتورة عائشة التايب

أستاذة محاضرة في علم الاجتماع بالمعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس جامعة تونس المنار. حاصلة على دكتوراه في علم الاجتماع سنة 1998 من جامعة تونس الأولى. عملت كخبيرة بإدارة التخطيط والبرامج بمنظمة المرأة العربيّة بالقاهرة. وعملت كخبيرة مستشارة في مجال تنمية المجتمعات الريفية لدى عدد من الهيئات الدولية كالبنك الدولي والبنك الألماني للتنمية والبنك الياباني للتعاون. شاركت في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية في تونس وفي العديد من الدول العربية والغربية. لها العديد من الدراسات والبحوث العلميّة المنشورة حول قضايا المرأة والنوع الاجتماعي والهجرة والتنمية وسوسيولوجيا العمل والعمل الموازي وقضايا الإقصاء والتهميش.